وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٣٥
جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
١١١١٠٠ ر
٣٣٣٥

شرح المنحة في اختصار الملحة

لابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠ هـ)

من أول باب " الاشتغال " إلى نهاية باب " ما الحجازية "

تحقيق ودراسة

موضوع لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف

إعداد الطالبة

سميحة صلاح صالح الحربي

إشراف الدكتور

صابر حامد عبد الكريم سيد

(المجلد الثاني)

١٤١٩ هـ / ١٤٢٠ هـ

باب المفعول معه

« باب المفعول معه »

هذا الباب ذكر فيه حكم المفعول معه ، وأخَّرهُ عن المفعول له ، فإنَّه (لازمٌ)[١] للفعل ؛ إذ لابد له من سبب ، فاستحق التقديم بخلاف المفعول معه ، فإنَّه ليس بلازم للفعل ؛ إذ لا يلزم أن يكون للفاعل ، أو للمفعول مصاحبٌ عند وقوع الفعل .

وسنبدأ بحده ، ثم نُتْبِعُهُ أحكاماً مما لم يتعرض لها في الأصل .

فحدُّهُ : « (الاسمُ)[٢] المنصوبُ الواقعُ بعد واو بمعنى مع يَصِيرُ بها كمجرور مع في المعنى [و] كالمنصوب بفعلٍ معدًّى بالهمزة في اللفظ »[٣] .

فقولنا : « المنصوب » خرج به كل مرفوع ، وقولنا : « بعد واو بمعنى مع » خرج به كل منصوب وقع بعد واو العطف ؛ لأنَّها لم توضع بمعنى مع ، وإنما وضعت لما هو أعم من ذلك من تقدم وتأخر .

وقولنا : « يصير بها الفعل كمجرور مع في المعنى » تنبيه على أنَّها تُفْهِمُ أنَّ الاسم الواقع بعدها مصاحبٌ للفاعل ، أو للمفعول حالة وقوع الفعل من غير تشريك في حكم الإعراب ألا ترى أنَّك إذا قلت : « قامَ زيدٌ مع عمروٍ » فُهِمَ منه : « أنَّ عمراً صاحبَ (زيداً)[٤] حالة القيام » ، ولا اشتراك بينهما في الإعراب .

---

(١) في الأصل : (فإنه ليس بلازمٍ للفعل) ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل : (الفعل) .

(٣) عبر عنه سيبويه بقوله : « باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ، ومفعول به كما انتصب " نفسه " في قولك : " امرأ ونفسه " » .

أما الزمخشري ، فقال عنه : « هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع ، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً » .

وابن الحاجب حدهُ بقوله : « هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً ، أو معنىً » .

وابن عصفور عرَّفه بقوله : « هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به » .

وحدُّ ابن جابر له مماثل لحدِّ ابن مالك في التسهيل حيث قال : « هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع ، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة » .

وكذلك مماثل لما قال عنه أبو حيان في الارتشاف .

أما ابن هشام فقال :

« هو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما فيه حروفه ومعناه كـ" سرتُ والنيلَ " ، و" أنا سائرٌ والنيل " » .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، والمفصل ٧٣ ، والمقرب ١ / ١٥٨ ، والتسهيل ٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٥ ، وشرح قطر الندى ٢٣٥ .

(٤) في الأصل : (زيد) .

وقولنا : « وكالمنصوب بفعل معدًّى بالهمزة في اللفظ » تنبيه على أنّها تصيره منصوباً في اللفظ كما ينصب المفعول بالفعل المعدى بالهمزة ألا ترى أنَّ الفعل يكون غير متعد ، فإذا دخلت عليه الهمزة ، صار متعدياً ، فينصب المفعول به ، وكذلك الفعل هاهنا إذا صاحبته الواو نصب المفعول معه ، فتقول : « قمتُ وزيداً » ، فـ" قام " لا يتعدى ، فبسبب الواو صار ناصباً للاسم كما أنّك لو قلت : « أَقمْتَ زيداً » صار بسبب الهمزة ناصباً للاسم .

واعلم[١] أنّهم لا يَنْصِبُونَ // المفعول به إلاّ حيث يجوز العطف إما لفظاً ومعنىً كقولك : //١٥٢أ
« قامَ زيدٌ وعمراً » بنصب " عمرو " على المفعول به[٢] ، والعطف هنا جائز لفظاً ومعنىً ؛ إذ " عمرو " صالح بأن يعطف على " زيد " في اللفظ ، وفي المعنى ؛ إذ لا مانع من العطف في اللفظ ، ولا في المعنى .

وإما معنى فقط كقولك : « قمتُ وزيداً »[٣] بنصب " زيد " فالعطف هنا لا يصح لفظاً ؛ إذ لا يُعطف على الضمير المرفوع إلا بعد التأكيد ولا تأكيد هنا[٤] ، وهو من جهة المعنى جائز ؛ لأنَّ " زيداً " صالح لمشاركتك في القيام معنىً ، ثم صحة العطف معنى قد يكون حقيقة كما مثلنا ، وقد يكون مجازاً كقولك : « سرتُ والنيلَ » ، فإنَّ " النيل " لا يصح نسبة السير إليه حقيقة ، ولكنه لما كان ملازماً لك في حال سيرك ، فكأنه سائرٌ معك .

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) هكذا سماه ابن جابر تبعاً لسيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٣) ذهب ابن الحاجب إلى وجوب النصب هنا حيث قال : « وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو : " جئتُ وزيداً " » .
أما جمهور النحاة كما قال الرضي فذهبوا إلى أن النصب هنا مختار حيث قال : « جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا ، لا أنه واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع » .
انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥٢١ .

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون .
وفي هذه القضية ، وهي العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد عند النحاة خلاف :
فذهب الجمهور كما ذكرت سابقاً إلى أنه لا يجوز حتى يؤكد .
وذهب الكوفيون إلى الجواز ، وإن لم يؤكد .
ومثلها العطف على الضمير المجرور ، حيث ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاّ بإعادة الجار .
وذهب الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش ويونس إلى الجواز من غير إعادة الجار .
وكان لكل فريق في القضيتين حجته فانظرها في : الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٨ ، واللباب ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، وتعليق الفرائد ٥ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

فإن لم يصح العطف لا لفظاً ، ولا معنى حقيقة ، أو مجازاً ، فلا يجوز نصب الاسم على المفعول معه كقولهم : « انتظرتُكَ والشمسَ »(١) على أن تكون الشمس مفعولاً معه مصاحبة للفاعل الذي هو تاء الضمير ؛ لأنَّ الشمس لا يصح نسبة الانتظار إليها لا حقيقة ، ولا مجازاً ، (وفيه)(٢) نظرٌ ؛ لأنَّ ما قلنا في النيل يحتمل أن يقال هنا في الشمس فما المانع من أن نقول : لما كانت الشمس ملازمة لك في حال انتظارك ، فكأنَّها منتظرة لك .

وقد أجاز ابن خروف(٣) نصب المفعول معه حيث لا يجوز العطف(٤) .

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، فلا يجوز أن تقول : « وزيداً قمتُ » ، فأما تقديمه على مصاحبه فمنعه الجمهور ، وأجازه بعضهم(٥) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

[٥٩] جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَميمةً   خِصالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي(٦)

---

(١) الذي يمثل به النحاة هو : « انتظرتُكَ وطلوعَ الشمسِ » ، وكذلك : « ضحكتُ وطلوعَ الشمسِ » ، ولكن هذا المثال الذي مثل به ابن جابر لم أجد أحداً من النحاة مثل به على هذه الكيفية سواه فيما وقع تحت يدي من مراجع.
انظر الخصائص ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٣٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، والهمع ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : (أو فيه) .

(٣) هو علي بن محمد بن محمد الحضرمي ، يعرف بابن خروف إمام في اللغة والنحو .
من مصنفاته : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وله شرح على كتاب الجمل للزجاجي ، وله كتاب في الفرائض . توفي سنة (٦٠٩ هـ) ، وقيل : (٦٠٥ هـ) ، وقيل : (٦١٠ هـ) .
انظر إشارة التعيين ٢٢٨ ، والبغية ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٢١ .

(٤) في الأصل : (على الفعل)، ولم أقف على رأي ابن خروف في كتابه شرح جمل الزجاجي، وانظر الهمع ٣/٢٤٢ .

(٥) ذهب الجمهور إلى منع تقديم المفعول معه على عامله ، وكذلك تقديمه على مصاحبه ، وقد وافقهم ابن جني في منع تقديمه على عامله ، وخالفهم في منع تقديمه على مصاحبه ، فأجاز تقديمه على صاحبه .
واعترض عليه ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٤٥٤ .
انظر الخصائص ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٠ - ٥٤١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٦) من الطويل ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي .
الشاهد في قوله : « وفحشاً غيبة ونميمة » حيث استدل ابن جني بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه ، والأصل فيه : « جمعتَ غيبةً وفحشاً » ، وذهب الجمهور إلى منعه ، وإنما جاء في الشعر ضرورة .
انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٣٧ ، والدرر ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ ، وشواهد العيني ٢ / ١٣٧ .
وروي بلا نسبة في : الخصائص لابن جني ٢ / ٣٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٨ ، والمساعد ١ / ٥٤١ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ ، والهمع ٣ / ٢٤٠ .

فقدم " وفحشاً " على " غيبةً ونميمة " ، ولا دليل فيه ؛ إذ يقبل التأويل ولا يجوز الفصل بين هذه الواو ، والمفعول معه ، فلا يصح أن تقول : « قمتُ واليومَ زيداً » ، ولا يجوز أن تسقط[١] كما تسقط لام التعليل في المفعول له[٢] على أنَّ ابن أسد الفارقي[٣] أعرب نجوم الليل في قول الشاعر :

[٦٠] والشمسُ طالِعةٌ لَيسَتْ بكاسِفةٍ تَبْكِي عَلَيكَ نجومَ الليلِ والقمرَا[٤]

// مفعولاً معه على إسقاط الواو ، وهذا في غاية البعد ؛ لأنَّ ثَمَّ مندوحةً عنه ، بأن (نعرب)[٥] " نجوم " ظرفاً – أي تبكي عليك مدة طلوع النجوم – فلما حُذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه[٦] . ١٥٢/ب

---

(١) يقصد (الواو) .

(٢) علل الصيمري السبب في عدم إجازة حذف الواو بقوله : « ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول له ، لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى ، فلابد من توسط حرف يُبين تعلق الفعل بما بعده » .
انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٦ .

(٣) هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي ، يكنى بأبي نصر صاحب النثر الرائع والنظم الذائع ، والنحو المعرب عن مشكل الإعراب .
من مصنفاته : شرح اللمع لابن جني ، والإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وكتاب الألغاز . توفي سنة (٤٨٧ هـ) .
انظر إنباه الرواة للقفطي ١ / ٢٩٤ – ٢٩٨ ، وإشارة التعيين ٨٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ٣٨٠ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٠٦ .

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه (٢٣٥) وروايته فيه :

فالشمس كاسِفةٌ ليست بطالعةٍ تبكي عليك ، نجومَ الليلِ والقمرَا

الشاهد في قوله : « تبكي عليك نجوم الليل والقمرا » استشهد به الفارقي على إسقاط الواو مع المفعول معه ، وبذلك ينصب نجوم الليل على أنه مفعول معه .
انظر : الكامل ٢ / ٨٣٣ ، واللسان ٩ / ٢٩٨ – ٢٩٩ مادة " كسف " .
وروي بلا نسبة في الارتشاف ٢ / ٢٩١ – ٢٩٢ .

(٥) في الأصل : (سنعرب) .

(٦) ذكر هذا الوجه الفارقي في كتابه الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وذكر معه أوجهاً أخرى انظرها في الإفصاح ١٩٢ – ١٩٣ وقد ذكرها المبرد أيضاً في الكامل ٢ / ٨٣٤ – ٨٣٥ .

واختلفوا في نصب المفعول معه هل هو قياس أو سماع[١] ؟

واختلفوا في الناصب للمفعول معه على أربعة مذاهب[٢] :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه[٣] ، وأكثر النحويين أنّ الناصب له الفعل بوساطة الواو ، ولا تُعدُّ فصلاً بين الفعل ومعموله المنصوب ؛ لأنَّها تقوية للعمل ، والمقوي للعمل لا يُعد فصلاً ، وما هو من لفظ الفعل ، ومعناه كالفعل كـ« زيدٌ قائمٌ وعمراً » ، و« الناقة متروكةٌ وفَصِيلَها »[٤] .

واختلفوا (في الفعل المتعدي)[٥] ، والصحيح أنّه ينصب المفعول معه ، وكذلك اختلفوا في كان الناصبة هل تنصبه أو لا ؟

---

(١) ذهب الأخفش وأبو علي إلى أنه قياس هذا ما نسبه الرضي لهما .

ونسب أبو حيان لأبي علي الفارسي عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف .

وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي إلى أنه مطرد فيما كان الثاني مؤثراً للأول ، وكان الأول سبباً له نحو : جاءَ البردُ والطيالسَة .

وابن هشام الخضراوي قال : « الاتفاق على أن هذا مطردٌ في لفظ الاستواء والمجيء والصنع ، وفي كل لفظة سمعت » .

وذهب الجمهور وسيبويه إلى أن مسائل هذا الباب مقتصرة على السماع .

وذهب ابن مالك والسيوطي إلى أن الصحيح هو استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة .

وقال أبو حيان : « وينبغي عندي أن يقاس على ما سمع في معناه فنقيس » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية له أيضاً ٢ / ٦٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٢٦ ، والارتشاف ٢ / ٢٩٢ ، والهمع ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) انظر المسألة بالتفصيل من حيث مذاهب النحاة وحججهم ، والرد عليهم في : التبيين ٣٧٩ - ٣٨٢ المسألة (٦١) ، والإنصاف ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠ المسألة (٣٠) ، وأسرار العربية ١٨٢ - ١٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٩ ، والجنى الداني ١٥٥ - ١٥٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٧ .

(٤) هو من الأساليب النحوية التي جرت عادة النحاة على استخدامها ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب برواية أخرى وهي : « لو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرَضِعَها » .

وذكرها ابن السراج ، وكذلك ابن يعيش بنفس الرواية ، وكذلك ابن مالك والأشموني .

وذكرها ابن عقيل بنفس رواية ابن جابر (والناقةُ متروكةٌ وفصيلها) ، وذكرها السيوطي بالروايتين .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، والأصول ١ / ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٧ ، والمساعد ١ / ٥٣٩ ، والهمع ٣ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣٦ .

(٥) في الأصل : (في الفعل في المتعدي) .

واستدل المجوزون[١] بقول الشاعر :

[٦١] فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[٢]

ولم يختلفوا في كان التامة أنّها تنصبه .

فإن كان مما فيه معنى الفعل ، وليس مشتقاً منه كاسم الإشارة فالظاهر من [كلام] أبي علي أنّه ينصب المفعول معه ، وقيل لا ينصب[٣] . ٥

المذهب الثاني :

للزجاج[٤] ، وهو أنّه منصوب بفعل مضمر ، فإذا قلت : « قمتُ وزيداً » فالتقدير : « قمتُ ولابستُ زيداً » ، ويلزم على هذا القول أن لا يوجد مفعول معه ؛ إذ على هذا التقدير يكون مفعولاً به[٥] .

---

(١) ذهب الجمهور إلى الجواز ، واختاره أبو حيان حيث قال : « وهو الصحيح » .
وذهب أبو علي الفارسي إلى عدم الجواز .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٥ ، والهمع ٣ / ٢٣٧ .

(٢) من الوافر لم أعثر على قائله ، ولم أجده منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع غير أن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد نسب عجزه للأقرع القشيري حيث قال : « وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر » .
وهو من شواهد سيبويه .
الشاهد في قوله : « وبني أبيكم » حيث نصب " بني " على أنه مفعول معه بالفعل الذي قبله " كونوا " بواسطة الواو ، ويجوز رفعه بالعطف على اسم كان من حيث اللفظ ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى ، لأن مراد الشاعر كونوا لبني أبيكم ، وليكونوا لكم ، والمعنى كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال ، لذلك كان النصب أرجح .
انظر : الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ ، والأصول ١ / ٢١٠ ، والمفصل ٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ - ٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣٧ ، والدرر ٣ / ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٥٨ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك ٢ / ٢٤٣ .

(٣) ذهب سيبويه إلى أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والظرف المخبر به .
وذهب أبو علي إلى الجواز .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٠ - ٩١ .

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، يكنى بأبي إسحاق أخذ عن ثعلب والمبرد من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وفعلت وأفعلت وغيرها . توفي سنة (٣١١ هـ) .
انظر تاريخ بغداد ٦ / ٨٩ - ٩٣ ، وإشارة التعيين ١٢ .

(٥) يظهر لنا رأي الزجاج واضحاً في النص الآتي : « ومما يتصل بهذا الباب قولك : " ما لك وزيداً " لمّا لم يمكن عطف " زيد " على الكاف ، نُصِب بفعل مضمر ، كأنك قلت : " ما لكَ وملابسةَ زيدٍ " ، وكذلك : " ما لك وعمراً " ، و" ما لك وشتم الناسِ " .... » . انظر الجمل ٣١٨ .

المذهب الثالث :

للجرجاني[١] ، وهو أنَّ الواو هي الناصبة ، ويلزم على هذا القول إعمال الحرف في الاسم دون اختصاصه ، وهو لا يعمل إلاّ فيما اختص[٢] .

المذهب الرابع :

للكوفيين ، وهو أنَّ الناصب له الخلاف ، وهو معنى ، فيلزم عليه إعمال المعنى مع وجود الفعل[٣] .

وإذا فرَّعنا على المذهب الأول الذي هو الصحيح ، فقد يجوز حذف الفعل إذا كان ثَمَّ ما يدل عليه كقولهم : « كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ »[٤] بنصب " قصعة " على المفعول معه أي « كيفَ تكُون وقصعةً مِن ثريدٍ » .

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، فارسي الأصل ، إمام في العربية واللغة والبلاغة ، يكنى بأبي بكر .
من مصنفاته : شرح الإيضاح ، ودلائل الإعجاز في المعاني ، وأسرار البلاغة ، والمغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، والعمدة ، وغيرها . توفي سنة (٤٧١ هـ) .
انظر نزهة الألباء ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وإشارة التعيين ٨٨ ، والأعلام ٤ / ٤٨ - ٤٩ .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٥٩ - ٦٦٠ .

(٣) انظر الإنصاف ١ / ٢٤٨ .

(٤) هو أسلوب من الأساليب النحوية التي استخدمها النحويون مثل : سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش .
ويدخل هذا المثال تحت القسم الثالث ، وهو ما يترجح فيه العطف ، ويجوز النصب على المفعول معه إلاّ أنه قليل في كلام العرب وهذا ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال : « باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاّ أنها تَعْطِفُ الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاّ رفعاً على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ ، وما شأنك وشأنُ زيدٍ » .
ثم قال : « وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيداً ، لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ، لوقوعها ههنا كثيراً » .
وذهب ابن يعيش إلى أن الرفع هنا هو الوجه حيث قال : « أما قولك : " ما أنت وزيدٌ " ، " وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ " فالرفع هنا الوجه ، لأنه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله ، لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل ، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر ، فيجوز العطف عليه ، فلذلك كان الوجه الرفع » .
وخالف ابن عصفور ، فذهب إلى وجوب النصب حيث قال : « والثالث كيف أنت وزيداً لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب » .
انظر الكتاب ١ / ٢٩٩ - ٣٠٣ ، والمفصل ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٥٥ .

ولا يجوز نصب المفعول معه بعد جملة اسمية ليس فيها // معنى فعل ، وقد أجاز //١٥٣أ
(الصيمري)[١] ذلك ، فأجاز أن يقال : « كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ » .
بالنصب ؛ إذ الجملة ههنا لا معنى للفعل فيها[٢] .

واختلفوا على أي وجه انتصب ، فالجمهور على أنَّ نصبه نصب المفعول به[٣] ، (وذهب)[٤] بعض الكوفيين والأخفش إلى أنَّه منصوب نصب الظرف ؛ (لأنَّهم رأوا أنَّه)[٥] في المعنى على تقدير مع ، وهي ظرف ، فلما حذفت[٦] خلفتها الواو ، وهي حرف لا تقبل إعراباً جعلوا إعراب مع في الاسم الذي بعد الواو ، وهو نصبٌ [على] الظرفية[٧] .

وأما فائدة نصب المفعول به فالإعلام بأنَّ الفعل وقع من المفعول معه بسبب وقوعه عن الأول بخلاف واو العطف ، فإنَّها تفيد أنَّ الفعل واقع من كل واحد منهما من قبل نفسه لا أنَّ فعل الأول سبب في فعل الثاني .

واعلم أنَّ نصب المفعول به على خمسة أقسام :

---

(١) في الأصل : (الصرى) .
وهو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري يكنى بأبي محمد .
من مصنفاته : التبصرة والتذكرة . توفي سنة (٥٤١ هـ) تقريباً كما قال صاحب إشارة التعيين .
انظر إنباه الرواة للقفطي ٢ / ١٢٣ ، وإشارة التعيين ١٦٨ ، والبغية ٢ / ٤٩ .

(٢) أجاز الصيمري النصب في هذا ، وأجاز الرفع أيضاً حيث قال : « وتقول : كلُّ رجلٍ وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه ، أي مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفاً تقديره : كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان ، وكلُّ امرئ وشأنُه مقرونان » .
ولم يرتضِ ابن مالك النصب في هذا حيث قال : « ومن ادعى جواز النصب في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ على تقدير : كل رجل كائن وضيعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه » .
التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٧ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ .

(٣) وهو مذهب سيبويه حيث قال : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ، ومفعول به » . الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٤) في الأصل : (فذهب) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : (لأنه رأوأنه) .

(٦) يقصد « مع » .

(٧) انظر اللباب ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٨ .

القسم الأول :

ما يجب فيه النصب على المفعول معه ، ويمتنع العطف ، وهو أن يكون قبل الواو ضمير متصل غير مؤكد بضمير منفصل ، ولا ثَمَّ ما يقوم مقام الفصل ، أو ضمير مجرور ، ولم يُعد خافضه[١] ، فمثال الأول : « ما صنعتَ وأباك » ، ومثال الثاني : « ما شأنُكَ وزيداً »[٢] .

القسم الثاني :

ما يجب فيه العطف ، ويمتنع النصب ، وذلك إذا كان الكلام مشتملاً على ما بعده واو بمعنى مع ، والخبر محذوف ، أو غير محذوف ، لكنه أفعل التفضيل كقولهم : « كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ ، وأنت ورأيُك ، والنساءُ وأعجازُهن » التقدير في ذلك كله : " مقرونان " ، والواو بمعنى " مع " .

ومذهب سيبويه تقدير الخبر في مثل هذا لكنه واجبُ الحذف؛ لأنَّ الواو سدت مسده[٣].
وقال بعضهم : لا يحتاج إلى تقدير خبرٍ ؛ لأنّ الواو أغنت عنه ؛ إذ هي بمعناه[٤] ، ومثال

---

(١) سبق توضيح هذه المسألة ص ٢١٤ حاشية ٤ .

(٢) اختلف النحويون في الناصب للمفعول معه في هذا القسم :

١ – فالأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ" ما شأنك ، وما لك " ، أي " ما تصنع " .

٢ – وقيل : النصب إنما هو بـ" كان " مضمرة قبل الجار ، والتقدير : ما كان شأنك وزيداً .

٣ – وقيل : النصب بمصدر لابس منوياً بعد الواو ، والتقدير : ما شأنك وملابسة زيداً ، أو ما شأنك وملابستك زيداً .

وقد نسب هذا إلى سيبويه ، ووجدته في الكتاب حيث قال : « فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنُك وملابسةُ زيداً ، أو ملابستُك زيداً ، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ ، وتكون الملابسة على الشأن ، لأن الشأن معه ملابسة له أحسن من أن يجروا المظهر على المضمر » .

وهو ما ذهب إليه الزجاجي أيضاً .

٤ – وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف أن النصب يكون بـ" لابس " محذوفة بعد الواو ، وقد رده النحاة مثل ابن عقيل حيث قال : « وهو ضعيف لعطفه الفعل على الاسم » .

انظر الكتاب ١ / ٣٠٩ ، والجمل ٣١٨ ، والمساعد ١ / ٥٤١ – ٥٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٣) ذهب إلى هذا سيبويه ، وجمهور البصريين .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ .

(٤) ذهب إلى هذا الكوفيون والأخفش ، واختاره ابن خروف وابن عصفور .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٤ – ٢٢٦ ، والمساعد ١ / ٢١٣ .

الثاني : « أنتَ أعلمُ ومالُكَ » فالواقع بعد الواو في هذه المسألة واجب الرفع ، ولا يجوز النصب على المفعول معه(١) .

القسم الثالث :

جواز الأمرين إلاّ أنَّ العطف أرجح ، فمن ذلك إذا كان قبل الواو اسم يصح العطف عليه ، والجملة اسمية فيها معنى // الفعل نحو : « مَا أنتَ وزيداً » ، و« ما شأنُ عبدِ الله //١٥٣ب
وزيداً »(٢) ، فالعطف في مثل هذا أرجح(٣) .

القسم الرابع :

ما يرجح فيه النصب على المفعول(٤) ، وهو حيث يكون في نسبة الفعل إلى ما بعد الواو بُعْدٌ نحو : « استوى الماءُ والخشبةَ » ، و« جاءَ البردُ والطيالسةَ » ، فإنَّ في نسبة الاستواء إلى الخشبة ، والمجيء إلى الطيالسة بُعْداً ؛ إذ يحتاج إلى تأويل ، والمفعول الظاهر هو استواء الماء مع الخشبة ، ومجيء البرد مع الطيالسة(٥) .

---

(١) خالف في هذا الصيمري ، فأجاز النصب فيها ، وقد سبق توضيح هذا ص ٢٢٠ حاشية ٢ .
وذكر ابن مالك مذهباً ثالثاً في هذا القسم حيث قال : « من ادعى جواز كل رجل وضيعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا التفات إليه ولا تعريج عليه » .
والنصب في هذا المذهب يكون - كما وضح السيوطي - على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها ، والتقدير : كل رجل كائن وضيعته .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ ، والهمع ٣ / ٢٤١ .

(٢) هكذا في الأصل ، والأفضل أن يُكتب على الأرجح - أي « ما أنت وزيدٌ » برفع زيد ، و« ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ » بخفض زيد عطفاً على عبد الله .

(٣) وهذا ظاهر قول سيبويه ، وهو مع ذلك أجاز النصب فيها على المفعول معه حيث قال : « ومن قال : ما أنت وزيداً ، وقال : ما شأنُ عبدِ الله وزيداً ، كأنه قال : ما كان شأنُ عبد الله وزيداً ، وحمله على كان ، لأن كان تقع ههنا .
والرفع أجود وأكثر في : ما أنت وزيدٌ ، والجر في قولك : ما شأنُ عبد الله وزيدٍ ، أحسن وأجود ، كأنه قال : ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ ، ومن نصب في : ما أنت وزيداً أيضاً قال : ما لزيدٍ وأخاه ، كأنه قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه ، لأنه يقع في هذا المعنى ههنا ، فكأنه قد كان تكلم به » .
وقد منع النصب فيها على المفعول به بعض المتأخرين كما قال السيوطي في الهمع منهم : ابن الحاجب .
انظر الكتاب ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، والهمع ٣ / ٢٤٢ .

(٤) يقصد على المفعول معه .

(٥) قال المبرد في الكامل : « ... ويكون " تبكي عليك نجومُ الليل والقمرا " على أن تكون الواو في معنى " مع " ، وإذا كانت كذلك فكان قبل الاسم فعل نصبت ، لأنه في المعنى مفعول وصل الفعل إليه فنصبه ، ونظير ذلك " استوى الماءُ والخشبةَ " يا فتى ، لأنه لم يُردْ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، ولو أراد ذلك لم يكن إلاّ الرفع ، ولكن التقدير : ساوى الماءُ الخشبةَ » .
الكامل ٢ / ٨٣٥ - ٨٣٦ ، وانظر الجمل ٣١٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٥٢ .

القسم الخامس :

وهو ما يستوي فيه الأمران ، فهو حيث يسوغ العطف لفظاً ومعنىً ، والعامل مصرحٌ به ، ولا بُعد في أحد المعنيين كقولك : « قامَ زيدٌ وعمراً »[1] ، و« ما صنعتَ أنتَ وأباك » ، فإن شئت رفعت على العطف ، وإن شئت نصبت على المفعول معه .

وعلى الجملة ، فالمفعول معه قليل حتى إنّه لم يرد في القرآن مقطوعاً به ، وإنما ورد محتملاً كقوله تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[2] يحتمل أن يكون مفعولاً معه ، أو معطوفاً على موضع الجبال .

قوله :

مَـا بَعْـدَ وَاوِ مَـعْ تَصِحُّ موضِعَه ... تَنْصِبُـهُ بِالْفِعْـلِ مَفْعُـولاً مَعَـهْ

كَاذْهَـبْ وَزَيداً ، (أو بمَعْنَى)[3] الفِعْلِ ... كَمِثْـلِ مَـا أَنْـتَ وأهْـلَ الْبُخْـلِ

---

(١) ممن ذهب إلى هذا ابن عصفور والسيوطي .

وخالف في هذا ابن هشام حيث عدَّ هذا المثال وما أشبهه مما يترجح فيه العطف ، ويضعف المفعول معه حيث قال : « أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى نحو : " قامَ زيدٌ وعمروٌ " ، لأن العطف هو الأصل ، ولا مضعف له ، فيترجح » .

وقال بهذا خالد الأزهري أيضاً : « كجاء زيدٌ وعمروٌ فيترجح العطف ، لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف » .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤٥٤ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ٢٣٨ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ – ٣٤٥ ، والهمع ٣ / ٢٤٥ .

(٢) من الآية (١٠) في سورة سبأ .

قرئ قوله تعالى : ﴿ وَٱلطَّيْرُ ﴾ بالرفع ، وهي قراءة ابن أبي إسحاق ونصر بن عاصم ، وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك .

والرفع هنا إما على العطف على لفظ " الجبال " ، أو على العطف على المضمر الذي في " أوبي " قال النحاس : « وحَسُن ذلك ، لأن بعده " معه " » . وهذا ما قاله القرطبي .

وكذلك قرئ بالنصب – أي قوله « والطير » ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وهي عنده بمعنى « وسخر له الطير » .

وقال الكسائي : هو معطوف على " فضلاً " أي آتيناه فضلاً .

وعند سيبويه هو معطوف على الموضع والتقدير : نادينا الجبال والطير .

وقال النحاس : « يجوز أن يكون مفعولاً معه كما تقول : استوى الماءُ والخشبةَ » .

انظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣٣ – ٣٣٤ ، والكشاف ٣ / ٣٥٣ ، والجامع للقرطبي ١٤ / ٢٦٦ .

(٣) في الأصل : (وبمعنى) وما أثبته يتفق مع ما سيأتي في كلامه بعد ذلك .

ذكر في البيت الأول : أن الاسم الواقع بعد واو تصح " مع " في موضع تلك الواو تنصبه بالفعل على المفعول معه ، فـ" ما " مبتدأ موصول بمعنى " الذي " ، و" بعد " ظرف في موضع الصلة ، و" مع " مبتدأ ، و" تصح " في موضع خبره ، وقوله : " موضعه " منصوب على الظرف بـ" تصح " أي تصح في موضعه ، والضمير في " تصح " عائد على " مع " ، والضمير من قوله : " موضعه " عائد على الواو ، وقوله : " تنصبه " جملة في موضع [خبر] المبتدأ الذي هو " ما " في أول البيت ، و" الهاء " عائدة على " ما " ، و" مفعولاً " حال من الواو في تنصبه .

فنبَّه على أنَّ النصب إنما هو بالفعل ، وهو مذهب سيبويه ، والأكثر من النحويين كما تقدم ، وسماه مفعولاً معه ، وهو اسمه عند الجميع ، وقد سماه سيبويه المفعول به[١] اعتباراً[٢] بالمعنى // ألا ترى أنَّك إذا قلت : « كيفَ صنعتَ وأباكَ » فالمعنى كيف صنعت بأبيك . //١٥٤أ

ثُمَّ مثل المنصوب بالفعل إذا كان مذكوراً بقوله : « كاذهبْ وزيداً » ، ثم قال أو بمعنى الفعل يعني أو تنصبه بمعنى الفعل يريد أن يكون الفعل مفهوماً ، ويدل على ذلك تمثيله بقوله : « ما أنتَ وأهلَ البخلِ » التقدير : « ما تكون وأهل البخل » والمثالان اللذان ذكرهما الأول ما يجب فيه النصب ، والثاني ما يجوز فيه الأمران إلاَّ أنَّ العطف أرجح ، فَعُلِمَ ذلك فيهما (مما)[٣] قررناه ، فيما تقدم من الأقسام ، والله أعلم .

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٢٣٣٥

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٢) هذا التعبير غير صحيح ، ولو قال : « وقد سماه سيبويه المفعول به نظراً إلى المعنى » لكان أصح .

(٣) في الأصل : (ما) .

باب الحال

« باب الحال(١) »

هذا الباب وضعه للكلام على الحال ، واعلم أنَّ لفظة الحال مشتركة في اللغة بين معانٍ منها : النقل والتغيُّر(٢) ، قال الشاعر :

[٦٢] عَرَفْتُ لَهَا دَاراً فَأَبْصَرَ صَاحِبِي صَحِيفَةَ وَجْهِي قَدْ تَغَيَّرَ حَالُهَا(٣)

ومنه نقله النحويون ، واستعملوه في موضعين :

أحدهما : في اسم الفعل الدال على زمان الحال .

والثاني : في مقصود هذا الباب .

والحال تذكر وتؤنث(٤) ، فتقول : « حالُ زيدٍ حسنٌ » ، و« حالُه حسنةٌ » ، وتدخله تاء التأنيث ، فيتعين تأنيثهما تقول : « لزيدٍ حالةٌ حسنةٌ » .

وقد حدَّها النحويون بحدود منها حد ابن مالك ، فقال : « الحال هو ما دل على هيئة ، وصاحبها متضمناً ما فيه معنى " في " غير تابع ، ولا عمدة »(٥) .

فقوله : " ما " جنس عام للمفرد والجملة ؛ لأنَّ الحال يكون مفرداً ، ويكون جملة ، ولهذا لم يقل (اسم)(٦) ؛ لأنَّه لو قاله لم تدخل (فيه)(٧) الجملة .

وقوله : « دالٌ على هيئةٍ » خرج به التمييز ؛ لأنَّه دال على ذاتٍ ، وقوله : " صاحبها " خرج به المصدر الدال على الهيئة دون صاحبها كـ" القِعْدَة ، والجِلْسَة " بكسر القاف والجيم.

---

(١) علل ابن السراج في الأصول سبب تسميته بالحال ، فقال : « وإنما سُمِّيت الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلاَّ لما أنت فيه تطاول الوقت ، أو قصر ، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ، ولا لما لم يأت من الأفعال ، ويبتدأ بها » .

وهذا ما ذكره ابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٥ .

(٢) انظر شرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٣ ، واللسان ١١ / ١٨٧ مادة (حول) .

(٣) من الطويل ، ولم أقف على شيء من خبره .

(٤) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٤ ، والهمع ٤ / ٨ .

(٥) انظر التسهيل ١٠٨ .

(٦) في الأصل : (اسماً) .

(٧) في الأصل : (له) .

وقوله : « متضمناً ما فيه معنى في » أخرج به نحو : « دخلتُ الدارَ » فإنَّ كل أجزاء الدار صالح لتقدير " في " ، فليس بمتضمن لشيء يصلح فيه معنى " في " ، بل كلُّه يصلح له بخلاف الحال ، فإنَّك إذا قلت : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » // فـ" ضاحكاً " يدل على الهيئة التي هي //١٥٤ب الضحك ، وعلى صاحبها ، و" في " إنما تصلح للضحك لا لصاحبه ، فالحال متضمنة لشيء يصلح له " في " لا أنَّ " في " صالحة لكل أجزائه التي دل عليها .

وقوله : « غير تابع » تحرز به من التوابع .

وقوله : « ولا عمدة » أخرج به خبر المبتدأ نحو : « زيدٌ متكيءٌ » ، فإنَّه يصلح أن يقال فيه : « زيدٌ في حالِ اتكاءٍ » ، ولكنه عمدة[1] .

وهذا الحد ، وإن طال ، فهو مشتمل على نكت حسنة .

والأبينُ في حدِّ الحال أن تقول : « اسم منصوب بمعنى في جيء به لبيان هيئة [دالاً على صاحبها غير موضوع للتخصيص »[2] .

---

(١) قال ابن عقيل في هذا : « وخرج بقوله : ولا عمدة : متكئ ، من : زيد متكئ ، ونحوه ، فإنه يصح تقديره : زيد في حال اتكاء ، ولا يريد قائماً في : ضربي زيداً قائماً ؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عدمُ الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال » .
انظر المساعد ٢ / ٥ - ٦ .

(٢) اختلف النحويون في تعريفهم للحال فمثلاً :
قال عنه العكبري : « حقيقتها أنها هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما » .
وقال عنه ابن معطي :
« والحال هيئةٌ شَبيهُ الوصف كجاءَ زيدٌ خائفاً يَستَخفِي » .
أما ابن يعيش فعرفه بأنه : « وصف هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك نحو : جاء زَيدٌ ضاحكاً ، وأقبلَ محمدٌ مسرعاً ، وضربتُ عبدَ الله باكياً ، ولقيتُ الأميرَ عادلاً » .
وحده عند ابن الحاجب : « ما بيَّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنىً ، نحو : ضربتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ في الدار قائماً ، وهذا زيدٌ قائماً » .
وعقب عليه الرضي فقال : « وبعد التسليم ، فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ما هيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل ، فيُظن في : جاءَ زيدٌ راكباً ، أن " راكباً " هيئة لهذا الفاعل مطلقاً لا في حال المجيء ، فيكون غلطاً ... » .
وقال أبو حيان في الارتشاف : « اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف » .
وحده عند ابن هشام : « وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه ، أو تأكيده ، أو تأكيد عامله ، أو مضمون الجملة قبله » .
وعند الأزهري : « وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل أو للمفعول أو لهما معاً » .
انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٧ - ٨ ، وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٣ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

فقولنا : « لبيان هيئة »] خرج به كل منصوب لم يؤتَ به لبيان هيئةٍ كالظرف ، والتمييز ، وما أشبههما(١) .

وقولنا : « دالاً على صاحبها » خرج به المصدر الذي جيء به لبيان الهيئة ؛ فإنَّه لا يدل على صاحبها كـ" الرِكْبة والمِشْية " بكسر الأول منهما .

وقولنا : « غير موضوع للتخصيص » خرج به المستثنى والصفة نحو : « ما زيدٌ إلاَّ قائماً » و« رأيتُ رجلاً صالحاً » ، فإنَّهما إنما وضعا ؛ لإفادة التخصيص .

واعلم أنَّهم اختلفوا في تسمية هذا النوع حالاً ، فالبصريون يسمونه حالاً مطلقاً ، والكوفيون يسمونه قطعاً ؛ لأنَّهم (رأوا)(٢) أنَّ أصله أن يكون نعتاً تابعاً ، ثم قُطِعَ عن التبعية(٣) .

وفرق هشام ، فقال : إن كان من ضمير سمي حالاً ، وإن كان [من] معرفة ظاهرة سمي قطعاً ؛ لأنَّه رأى أنَّ الضمير لا يصح أن ينعت ، فالتبعية فيه غير متوهمة بخلاف الظاهر(٤) .

واختلفوا في انتصاب الحال ، فقيل : نصبها نصب المفعول به ؛ لأنَّ الفعل نصبها من غير واسطة .

وقيل : على التشبيه بالمفعول به ، وهو عندي أولى .

وقيل : انتصاب الظرف ؛ لأنَّها على معنى في .

---

(١) مثل نعت الفضلة ، قال ابن هشام : « وقولي : " مسوق لبيان هيئة ما هو له " مخرج لأمرين ، أحدهما : نعت الفضلة من نحو : رأيتُ رجلاً طويلاً ، ومررتُ برجلٍ طويلٍ ، فإنه وإن كان وصفاً فضلة ، لكنه لم يسق لبيان الهيئة ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، والثاني : بعض أمثلة التمييز نحو : للهِ درُّه فارساً ، فإنه وإن كان وصفاً فضلة ، لكنه لم يُسق لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه » .

شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٤ ، وانظر التصريح ١ / ٣٦٦ .

(٢) في الأصل : (رأو) .

(٣) قال أبو البركات الكوفي في كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني : « والكسائي يقول هي منصوبة على القطع ، ومعنى القطع : أن يكون قصد النعت فلما كان الأول معرفة ، والثاني نكرة انقطع منه وخالفه » .

انظر كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني املاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي دراسة وتحقيق علاء الدين حموية ٢ / ٢٠٥ .

(٤) لم أقف عليه في مظانه .

وإنما وقع هذا الخلاف ؛ لأنَّ لها شبهاً (بغالب)[١] المنصوبات[٢] .

واختلفوا في وقوع المصدر موقع الحال ، ففصل سيبويه ، فقال : إن كان المصدر غير صريح بأن يكون في موضعه " أنْ والفعل " فلا يقع موقع الحال ؛ لأنَّ أنْ موصولة فهي في حكم المعرفة ، والمعرفة لا تكون حالاً ، وأيضاً فإنَّ " أنِ " المفتوحة تُخْلِصُ الفعل الذي بعدها للاستقبال .

وإن كان مصدراً صريحاً وقع موقع الحال[٣] .

وأطلق ابن جني وأجاز وقوع المصدر موقع الحال // سواء كان صريحاً ، أو غير صريح[٤] . //١٥٥أ

ثُم إنَّ وقوع المصدر الصريح موقع الحال قياسٌ وسماع ، فأما القياس ، ففي ثلاثة مواضع :

---

(١) في الأصل : (من غالب) .

(٢) ذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أنَّ انتصابه نصب المفعول به ، قال ابن عقيل : « وكلام سيبويه يرده ، قال : وليس بمفعول كالثوب في قولك : كسوتُ الثوبَ زيداً » .

وذهب ابن السراج إلى أن انتصابه على التشبيه بالمفعول به حيث قال : « فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك : جاءَ عبدُ اللهِ راكباً ، وقامَ أخوك منتصباً ، وجلسَ بكرٌ متكئاً ، فعبد الله مرتفع بجاء ، والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله » .

وهذا مذهب الفارسي ، وهو ظاهر قول سيبويه كما ذكر ابن عقيل .

وقيل : ينتصب انتصاب الظرف .

وقد وجدت هذا القول عند الخليل بن أحمد في كتاب الجمل المنسوب إليه حيث قال : « وإنما صار الحال نصباً ؛ لأن الفعل يقع فيه ، تقول : قدمتُ راكباً ، وانطلقتُ ماشياً ، وتكلمتُ قائماً ، وليسَ بمفعولٍ في مثل قولك : " لبستُ الثوبَ " ؛ لأن " الثوبَ " ليس بحال وقع فيه الفعل ، و" القيامُ " حال وقع فيه الفعل ، فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل ، ولو كان الحال مفعولاً كالثوب لم يجز أن يُعدَّى الانطلاق إليه ؛ لأن الانطلاق انفعال ، والانفعال لا يتعدى أبداً ؛ لأنك لا تقول : انطلقتُ الرجلَ » .

وقد رُدَّ هذا القول بأن الظرف أجنبي من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

انظر كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد ٧٠ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢١٣ ، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٦ ، والهمع ٤ / ٨ .

(٣) نسب هذا الرأي إلى سيبويه أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ١٧ .

وما وجدته في كتاب سيبويه ١ / ٣٧٠ نصه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ؛ لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلتُه صبراً ، ولقيتُه فجاءةً ، ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيتُه عياناً ، وكلمتُه مشافهةً ، وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذتُ ذلك عنه سمعاً وسماعاً ، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رُجْلَةً ، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سقياً وحمداً » .

وهذا ما قاله المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٤ .

(٤) لم أقف عليه في كتب ابن جني ، وانظر الارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، والهمع ٤ / ١٧ .

الموضع الأول : قولهم : « أنتَ الرجلُ علماً » وما أشبهه ، فالرجل هنا بمعنى الكامل ، وعلماً في موضع الحال ، والعامل فيه ما في معنى « الرجل » من معنى الكمال ، فالتقدير : « أنتَ الكاملُ في حالِ كونِكَ عالِماً » ، وصاحب الحال ضمير مستتر في الكامل ، فيقاس على مثل (هذا السماع)[١] .

وقال الأخفش : " علماً " هنا مصدر مؤكد [و] التقدير عنده : « أنتَ الرجلُ العالِمُ علماً »[٢] .

الموضع الثاني : قولك : « زيدٌ زهيرٌ شعراً »[٣] ، و« يوسفُ حسناً » ، و(الأحنفُ علماً)[٤] ، و« إياسٌ ذكاءً »[٥] ، فيقاس عليه (ما أشبهه)[٦] .

ويجوز نصبه على التمييز[٧] .

الموضع الثالث : قولهم : « أمَّا علماً فعالِمٌ » [فـ" علماً "] هنا مصدر في موضع الحال ومعنى هذا الكلام أنْ يذكر شخصاً بصفات ، (فتنكر)[٨] كل صفةٍ وصف بها إلاَّ العلم

---

(١) في الأصل : (هذا على السماع) .

(٢) وجدته منسوباً إلى ثعلب في المساعد لابن عقيل ، والارتشاف لأبي حيان ، وتعليق الفرائد للدماميني .

ويجوز نصبه على التمييز هذا ما قاله ابن عقيل : « والتمييز فيه محتمل لتأول الرجل بالكامل ، فيكون منقولاً من الفاعل » .

وهو ما ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً كأنه قال : أنت الكامل أدباً أي أدَبُه فحول إلى الرجل بمعنى الكامل » .

ووافق الدماميني أبا حيان ، ورجح رأيه حيث قال : « والأظهر ما خرجه عليه أبو حيان من أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي علمه » .

انظر المساعد ٢ / ١٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٣) زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رياح المزني ، توفي سنة ٦٣١ م ، وفي الخزانة توفي قبل المبعث بسنة .

انظر المنتحل ٣٢٣ ، والخزانة ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٦ .

(٤) في الأصل : (أحنف علماً) ، وهو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين المري السعدي المنقري التميمي يضرب به المثل في الحلم توفي سنة ٦٧ هـ وقيل : ٧٢ هـ .

انظر تهذيب التهذيب ١ / ١٩١ ، والأعلام ١ / ٢٧٦ .

(٥) هو إياس بن معاوية بن قرة المزني ، يضرب المثل بذكائه ، توفي سنة ١٢٢ هـ .

انظر البيان والتبيين ١ / ٩٨ - ١٠١ ، والأعلام ٢ / ٣٣ .

(٦) في الأصل : (ما شبهه) .

(٧) وممن ذهب إلى هذا ابن عقيل ، وأبو حيان ، والدماميني .

انظر المساعد ٢ / ١٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٤ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٨١ .

(٨) في الأصل : (فتذكر) .

مثلاً ، فتقول : أما علماً فعالِمٌ ، أو تنفي العلم دون كل الصفات ، فتقول : أمَّا علماً فلا عِلْمَ له ، وأما هنا بفتح الهمزة .

ويجيء علماً هنا نكرة كما مثلنا ، ومعرفة كقولك : « أمَّا العلمُ فعالِمٌ » ، ويجوز فيها النصب والرفع إلاَّ أنَّ النصب في النكرة أكثر ، والرفع في المعرفة أكثر[١] .

واختلفوا في إعرابها ، فسيبويه يجعل المنصوب إن كان نكرة مصدراً في موضع الحال ، والعامل فيه الفعل المفهوم من " أما " إذ التقدير : « (مهما)[٢] يُذكرُ إنسانٌ في حالِ علمٍ » فالذي وَصَفْتُ عالِمٌ ، أو ما بعد الفاء إلا أن يكون بعدها أداةُ صدرٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيتعين حينئذ أن يكون العامل فيه الفعل المفهوم من أما كقولك : « أمَّا عِلمٌ فما هو بعالِمٍ »[٣] .

فإن كان المنصوب معرفة ، فهو عند سيبويه مفعول من أجله[٤] .

والأخفش يجعل المنصوب مصدراً معرفة كان أو نكرة[٥] .

---

(١) ذكر سيبويه في كتابه ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ مذهب أهل الحجاز ، وبني تميم في المصدر الواقع بعد " أما " إذا كان معرفة أو نكرة ، فقال : « ... وقد يرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتها أحسن ؛ لأنهم يتوهمون الحال ، فإن دخلت الألف واللام رفعوا ؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً .

...... وقد ينصب أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال .... » .

وخلاصة كلامه كما ذكره ابن الناظم : أن بني تميم يلتزمون رفع المصدر بعد " أما " إذا كان معرفة ، ويجيزون رفعه ، ونصبه إذا كان نكرة .

والحجازيون يجيزون نصب المعرف ، ورفعه ، ويلتزمون نصب المنكر .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ .

(٢) في الأصل : (ما) ، والصواب ما أثبته ؛ إذ هو المعروف عند النحويين .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٤ ، والهمع ٤ / ١٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٨٤ .

(٤) نسب سيبويه هذا المذهب إلى أهل الحجاز ، وتبعهم فيه حيث قال : « وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال ، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام ، وتركوا القبح ، فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب ؛ لأنه موقوع له ، نحو قولك : فعلتُه مخافةَ ذلك ، وذلك قولهم : أما النُبلَ فنبيلٌ ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأنه قال : هو الرجلُ الكاملُ العقلَ ، والرأي - أي للعقل والرأي - ، وكأنه أجاب من قال : لِمَهْ ؟ وعلى هذا الباب ، فأجْرِ جميع ما أجريته نكرة حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ ، والهمع ٤ / ١٧ .

(ويذهب)[١] الكوفيون والسيرافي[٢] إلى أنهما منصوبان على المفعول به[٣] ، فالتقدير : « مهما تذكر العلمَ »[٤] .

وأما الرفع فعلى الابتداء والتقدير : « مهما (يكن)[٥] من شيء فالعلم أنا عالمٌ » ، ثم حُذِفَتْ " مهما يكن من شيء " ، وجعلت " أما " مكانه ، فبقي " أما فالعِلْمُ أنا عالمٌ " ، فاستقبحوا (ولاء)[٦] فاء الجواب لـ" أما " فأخروها ، فقالوا : // " أما العلمُ فأنا عالمٌ " ، ثم حذفوا " أنا " ، فقالوا : " أما العلم فعالمٌ " فالخبر على ما قررناه جملة من مبتدأ أو خبر ، وهو أنا عالم ، ولكن حُذِفَ المبتدأ الذي هو أنا[٧] كما قدمنا . ١٥٥/ب

---

(١) في الأصل : (فيذهب) .

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي ، يكنى بأبي سعيد قرأ النحو على ابن السراج ، وعلى أبي بكر ميرمان ، وقرأ اللغة على أبي بكر بن مجاهد ، وابن دريد .

من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح الدريدية ، ألفات القطع والوصل ، الاقناع في النحو – لم يتمه فأتمه ابنه يوسف – ، أخبار النحاة البصريين . توفي سنة (٣٦٨ هـ) .

انظر انباه الرواة للقفطي ١ / ٣١٣ – ٣١٥ ، وإشارة التعيين ٩٣ – ٩٤ ، والبغية للسيوطي ١ / ٥٠٧ – ٥٠٩ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الثاني اللوحة ٣١ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣٠ .

(٤) وتبعهم في ذلك ابن مالك حيث قال : « وأجاز بعض النحويين أن المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعدياً على حسب المعنى ، فتقدير " أما علماً فعالم " على هذا : " مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم " .

قلت : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ... » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٠ .

(٥) في الأصل : (يكون) .

(٦) في الأصل : (ولائه) .

(٧) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات .

وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأما العبدُ فذو عبدٍ ، وأما عبدان فذو عبدين .

وإنما اُختير الرفع ؛ لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجري المصادر ألا ترى أنك تقول : هو الرجلُ علماً وفقهاً ، ولا تقول : هو الرجلُ خيلاً ، وإبلاً ، فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له ، كأنهم قالوا : أما العبيدُ فأنت فيهم ، أو أنت منهم ذو عبيدٍ ، أي : لك من العبيد نَصيبٌ كأنك أردت أن تقول : أما من العبيد ، أو أما في العبيد فأنت ذو عبيدٍ إلاَّ أنك أخرت في ومن وأضمرت فيها أسماءهم » .

ثم قال : « وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، وأما العبدَ فذو عبدٍ يجرونه مجرى المصدر سواءً ، وهو قليل خبيث ، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر ... » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٧ – ٣٨٨ – ٣٨٩ .

وأما السماع فكثير ، ولكنه يحفظ ، ولا يقاس عليه ، فمنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[١] فـ" سعياً " مصدر في موضع الحال من ضمير الطيور ، فيكون التقدير : " ساعياتٍ " ، أو من ضمير الخليل[٢] على قول الخليل[٣] ، فيكون التقدير : « يأتينك في حال سعيك » ، وقيل : إن سعياً ليس في موضع الحال ، وإنما هو مصدر من يأتينك ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ[٤] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[٥] أي مسرين ومعلنين .

وقيل : هما صفةٌ لمصدرٍ محذوف أي ينفقون إنفاقاً سراً وإنفاقاً علانية وهو في القرآن كثير[٦] .

---

(١) في الآية (٢٦٠) في سورة البقرة .

(٢) يقصد الخليل عليه السلام .

(٣) يقصد الخليل بن أحمد .

(٤) ذكر السمين الحلبي في الدر المصون ١ / ٦٣٢ - ٦٣٣ هذه الأوجه فقال : « قوله : " سعياً " فيه أوجهٌ : أحدها : أنه مصدر واقع موقع الحال من ضمير الطير أي : يأتينك ساعياتٍ ، أو ذوات سعي .

والثاني : أن يكون حالاً من المخاطب ، ونُقل عن الخليل ما يقوي هذا ، فإنه روي عنه : أن المعنى : " يأتينك وأنت تسعى سعياً " ، فعلى هذا يكون " سعياً " منصوباً على المصدر ، وذلك الناصب لهذا المصدر في محل نصب على الحال من الكاف في " يأتينك " .

قلت : والذي حمل الخليل - رحمه الله - على هذا التقدير أنه لا يقال عنده : " سعى الطائرُ " فلذلك السعي من صفات الخليل عليه السلام لا من صفة الطيور .

والثالث : أن يكون " سعياً " منصوباً على نوع المصدر ؛ لأنه نوع من الإتيان ؛ إذ هو إتيانٌ بسرعة ، فكأنه قيل : يأتينك إتياناً سريعاً .

وقال أبو البقاء : " ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً " ؛ لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله إلاّ أنه تساهل في العبارة » .

(٥) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة .

(٦) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٣٣١ وجوهاً أُخر في إعراب « سراً وعلانية » فقال : « وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران في موضع الحال أي مسرين ومعلنين ، أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه ، أو نعتان لمصدر محذوف أي إنفاقاً سراً على مشهور الإعراب في " قمت طويلاً " ، أي قياماً طويلاً » .

ومنه في غير القرآن : « (أَتَيْتُهُ)[١] رَكْضاً ومَشْياً » ، أي راكضاً ، وماشياً ، ويحتمل أن يكون مصدراً من الفعل الذي قبله ؛ لأنَّه بمعناه[٢] ، وهو أيضاً كثيرٌ في الكلام .

وكان الأصل أنْ لا يجوز وقوع المصدر موقع الحال ؛ لأنَّ المصدر معنىً ، وصاحب الحال جثة ، ولا يخبر عن الجثة بالمعنى إلاَّ أنْ تكون صفة تدل على المعنى وصاحبه كقولك : « زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ » بخلاف المصدر ، ولكنه لما ثبت السماع وقف عنده .

وشذ المبرد ، فذهب إلى القياس في مثل هذا[٣] .

وقد سمعت الحال (مركبة)[٤] إما تركيب خمسة عشر ، فتكون متضمنة للواو (كقولهم)[٥]: « لَقِيتُهُ كفةً كفةً » أي مواجهةً مواجهةً[٦] ، و« تَفرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ » بالذال المعجمة فيهما ،

---

(١) في الأصل : (تيته) .

(٢) اختلف النحاة في إعرابهم للمصدر في هذه الأمثلة ونحوها مثل : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءةً ، وكلمته مشافهةً :

فذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على أنه حال حيث قال : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب ؛ لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صبراً ... » .

وهو ما ذهب إليه الجمهور .

وذهب المبرد إلى أنه ينتصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف حيث قال : « هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال ، وذلك قولك : جاء زيدٌ مشياً ، إنما معناه : ماشياً ؛ لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشياً ، وكذلك جاء زيدٌ عدواً ، وركضاً ، وقتلته صبراً لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، وذلك قولك : قم قائماً : إنما المعنى قم قياماً » .

وهذا ما ذهب إليه الأخفش .

وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق منصوب بالفعل الذي قبله ، وليس في موضع الحال .

وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف والتقدير في أتيته ركضاً : إتيانُ ركضٍ ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذا ركض .

انظر الكتاب ١ / ٣٧٠ ، والمقتضب ٤ / ٣١٢ ، ٣ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٤ / ١٤ - ١٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٩ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده ، فيكون حالاً ؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غَناءَهُ ، وذلك قولهم : قتلته صبراً ، إنما تأويله : صابراً ، أو مصبراً ، وكذلك : جئته مشياً ؛ لأن المعنى : جئته ماشياً ، فالتقدير : أمشي مشياً ؛ لأن المجيء على حالات والمصدر قد دل على فعل تلك الحال ، ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعياً ، فهذا جيد ؛ لأن المجيء يكون سعياً ، قال الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾، فهذا اختصار يدلُّ على ما يَرِدُ مما يُشاكلها، ويجري مع كل صنف منها » .

وانظر التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٤) في الأصل : (متركبة) ، وما أثبته يتفق مع المصدر بعد ذلك .

(٥) في الأصل : (الفعل) .

(٦) في الأصل : (وكقولهم) . انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣٧٧) ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢ / ١٧١ ، واللسان ٩ / ٣٠٣ مادة (كفف) .

ومعناه (منقطعاً)[١] بعضهم عن بعضٍ فاسدةً أحوالُهم ؛ لأنَّ الأول من شذور الذهب ، وهي قطعة[٢] ، والثاني من مَذَرَتْ (البيضة)[٣] إذا فسدت[٤] ، ومنه قولهم : « تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ »[٥] بغين معجمة فيهما ، أي في مواضع مختلفة ، ولا يقال هذا ولا الذي قبله إلاّ في حال الانصراف لا في حال الإقبال ، ومنه قولهم : « حَاثَ بَاثَ » ، و« حِيثَ بِيثَ » بفتح الباء [والحاء] المهملة ، وبكسرهما ، و" حَوثَ بَوثَ " بفتح الحاء ، والباء فيهما و" حَوثاً بَوثاً " بالتنوين فيهما ، ونُوِّنَ الأول اتباعاً للثاني ، ومعناه : تركت البلاد ليس فيها شيء[٦] ، ومنه : « هو جاري // بيتَ بيتَ » أي ملتصق بي[٧] . //١٥٦أ

ويجوز في هذا الأخير أن يكون الأول مضافاً إلى الثاني .

وإما مركباً تركيب الإضافة كقولهم : « تفرقُوا أيادِي سَبأ ، وأيدِي سَبأ »[٨] ، أي تفرقوا تفرق قوم سبأ ، و" سبأ " هم الذين فرقهم سيل العرم ، والياء في " أيدي ، وأيادي " ساكنة سكون الياء في (معد يكرب)[٩] .

---

(١) في الأصل : (منطقاً) .

(٢) انظر اللسان ٤ / ٣٩٩ مادة (شذر) .

(٣) في الأصل : (الفضة) .

(٤) انظر اللسان ٥ / ١٦٤ مادة (مذر) ، وتاج العروس ٣ / ٥٣٦ مادة (مذر) .

(٥) معناه : في كل وجه ، قال الميداني في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٩ : « ذهبوا شَغَرَ بَغَرَ ، وشَذَرَ مَذَرَ ، وشِذَرَ مِذَرَ ، وخِذَعَ مِذَعَ أي في كل وجه » .

وانظر الكتاب ٣ / ٣٠٥ ، والأصول ٢ / ١٤٠ ، والنكت على الكتاب للأعلم ٢ / ٨٦٨ ، والمفصل ٢١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤ / ١١٨ ، واللسان ٤ / ٣٩٩ مادة (شذر) ، ٤ / ٤١٨ مادة (شغر) ، ٥ / ١٦٤ مادة (مذر) ، ويقال أيضاً : « ذهب القوم شغر مغر » انظر اللسان ٤ / ٧٣ مادة (بغر) .

(٦) في اللسان ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ مادة (حوث) ، وتاج العروس ١ / ٦١٦ مادة (حوث) : « حوثاً بوثاً : إذا فرقهم وبددهم ، وتركهم حوثاً بوثاً : أي مختلفين » .

(٧) انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٢٦٠ ، والصحاح ١ / ٢٤٤ مادة (بيت) ، واللسان ٢ / ١٦ مادة (بيت) ، والمعجم الوسيط ١ / ٨١ مادة (بيت) .

(٨) من أمثال العرب أيضاً ، ومعناه في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ : « تفرقوا تفرقاً لا اجتماع معه » .

وانظر الكتاب ٣ / ٣٠٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٠٤ ، والنكت على الكتاب للأعلم ٢ / ٨٦٧ - ٨٦٨ ، وابن الناظم ٣١٦ .

(٩) في الأصل : (معدي كرب) .

قال ابن هشام في المغني ١ / ١٠٧ : « ومنه قولهم : تفرقوا أيادي سبا ، وأيدي سبا ، وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان ؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب وقالي قلا » .

فأما ما أصله الإضافة ، فمحمول عليه ، ومن النحويين من جعل الجميع من تركيب الإضافة ، وحذف التنوين من الثاني اتباعاً للأول إن كان ممن ينصرف ، وأما إن كان مما لا ينصرف كـ" سبأ " ، فلا إشكال في حذف التنوين .

وإنما رُكِّبَ الحالُ حملاً على تركيب الظرف لما بينهما من الشبه(١) ، وسيأتي تركيب الظرف في بابه(٢) .

وإذا تعددت الحالات ، فلا يخلو أن يكون صاحبها متحداً ، أو متعدداً ، فإن كان متحداً ، فلا يخلو أن تكون الحالات أضداداً ، أو لا ، فإن كانت أضداداً ، وعطف بعضها على بعض جاز ذلك كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً وباكياً » ؛ لأن الواو تُؤذن بتكرار العامل ، فيكون التقدير : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، وجاءَ باكياً » ، ولا يمتنع أن يجيء في وقتين على حالتين (متضادتين)(٣) ، فإن لم يعطف بالواو لم يجز ذلك كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً [باكياً] » إذ يستحيل أن يكون في وقت واحد على حالتين (متضادتين)(٤) .

فإن لم تكن الأحوال متضادة جاز ذلك سواء عطفت بعضها على بعض ، أو لم تعطف كقولك : « جاءَ زيدٌ ماشياً وضاحكاً ، أو ماشياً ضاحكاً » ؛ لأنهما (ليسا)(٥) بضدين ولا نقيضين ، فلا يمتنع اجتماعهما .

---

(١) ذكر الفارسي وجه الشبه بين الحال ، والظرف ، فقال : « الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أن الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءني زيدٌ راكباً ، وخرجَ عمروٌ مسرعاً ، فمعنى هذا : خرج زيدٌ في حالِ الإسراعِ ، ووقت الإسراعِ ، فأشبهت ظروفَ الزمانِ ، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعالٍ محضةٍ كما عملت في الظروفِ ، فقالوا : في الدار زيدٌ قائماً ، فعمل فيها المعنى الذي هو في الدار ، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت ؛ لأنّها مفعول صحيح ، والمفعول الصحيح إنما يعمل فيه الفعل المحض ، فلم يجيزوا " قائماً في الدار زيدٌ " ، كما أجازوا " كلَّ يوم لك ثوبٌ " ، فأعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو كلَّ يومٍ ؛ لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض » .

انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٢) انظر ص ٣١٣ .

(٣) في الأصل : (متضاددين) .

(٤) في الأصل : (متضاددتين) .

(٥) في الأصل : (ليس) .

(ومنعه)[١] أبو علي الفارسي ، ومن تبعه مع عدم العطف إلاّ أن تُجعل الحال الثانية من الضمير الذي في الأول ، فعلى مذهبه إذا قلت : « جاءَ زيدٌ ماشياً باكياً » فـ" باكياً " حال من الضمير في " ماشياً "»[٢] .

فإن تعدد صاحب الحال ، فلا يخلو أن تتحد الحالات ، أو تختلف ، فإن اتحدت ثُنِّيت أو جمعت بحسب صاحب الحال ، فتقول : « جاءَ زيدٌ وعمروٌ قائمَيْنِ » ، و« جاءَ زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ قائمينَ » ، وسواء اتحد إعراب صاحب الحال كما مثلنا ، (أو)[٣] اختلف كقولك : « ضربَ زيدٌ عمراً قائمين » .

فإن اختلفت الأحوال كقولك : « لقيتُ زيداً مُصعداً مُنحدراً » ، فلك أن تأتي // بالحال الأولى مع صاحبها ، ثم تذكر صاحب الحال الأخرى ، وتأتي بحاله معه ، فتقول : « لقيتُ مُصعداً زيداً مُنحدراً » (فذكرت)[٤] " مصعداً " مع صاحبها ، وهو التاء ، ثم ذكرت صاحب الحال الأخرى ، وهو " زيد " ، فذكرت حاله معه ، وهو " منحدر " . //١٥٦ب

وإن شئت أتيت بأصحاب الحال أولاً ، ثُم تذكر الأحوال (بعدها)[٥] ، ويتعين جعل الحال الأولى للأول ، والثانية للثاني (إن خيف لبس)[٦] كقولك : « لقيتُ زيداً مصعداً

---

(١) في الأصل : (ومنع) .

(٢) نسب هذا المذهب للفارسي المرادي في توضيح المقاصد ٢ / ١٤٩ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٥٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .
ولم أقف عليه في مظانه فيما وقع تحت يدي من مراجع للفارسي .
وممن تبع الفارسي فيما ذهب إليه ابن عصفور حيث قال : « ولا يقضي العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلي ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد إلاّ بحرف عطف ، إلاّ أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان ، أو المكان ، وفي حالين من ذي حال واحدة نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخمس قاعداً ، فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل نحو قولك : لقي عمرو زيداً مصعداً منحدراً ، إذا كان اللاقي مصعداً ، والملقي منحدراً ، وإن كان أحد الطرفين مشتملاً على الآخر جاز ذلك أيضاً في كل عامل ، نحو قولك : لقيتُ زيداً يومَ الجمعةِ غُدوةً ، فتنصب يوم الجمعة وغدوة بلقيت على أنهما ظرفان » .
انظر المقرب لابن عصفور ١ / ١٥٥ .

(٣) في الأصل : (و) .

(٤) في الأصل : (فمذكرت) .

(٥) في الأصل : (بعده) .

(٦) في الأصل : (إن خبر لبس) .

منحدراً » ؛ إذ لو لم ترتب الحالات لم تدر من المصعد ، ولا من المنحدر منهما[١] .

فإن لم يخفْ لبسٌ جاز أن تأتي بالحالين على الترتيب ، أو على العكس كقولك : « لقيتُ هنداً مصعداً منحدرةً ، أو منحدرةً مصعداً » ، فتعكس ؛ إذ التاء تعين أن " منحدرة " لـ" هند " سواء تقدم ، أو تأخر .

واعلم أنّهم شرطوا في الحال سبعة شروطٍ[٢] :

---

(١) ممن قال بهذا : الرضي ، ولكنه جوزه على ضعف حيث قال : « وإن كانا مختلفين ، فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو : لقيتُ هنداً مصعداً منحدرة ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه ، نحو : لقيتُ منحدراً زيداً مصعداً ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ، نحو : لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً ، والمصعد زيد ؛ وذلك ؛ لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال ، أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ، لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه » .

والمتفق عليه عند النحاة جعل الحال الأولى للثاني والثانية للأول ، وومن قال بهذا ابن هشام حيث قال : « وأما لقيتُهُ مصعداً منحدراً ، فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل بقليلاً للفصل ، ولا يحمل على العكس .. » .

وعلّق عليه الشُمني فقال : « ويمكن أن يقال إن المصنف لم يجعل وجوب الحال الأولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقاً ، وإنما جعله بالقياس إلى عكسه ، وذلك لا ينافي جوازه بالقياس إلى جعل كل حال بجنب صاحبه ، وإن الرضي لم يجعل ذلك جائزاً مطلقاً ، بل بالنظر إلى جعل كل حال بجنب صاحبه ، وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس إلى عكسه » .

انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١ ، والمغني لابن هشام ٢ / ٦٤٧ ، وحاشية الشمني على المغني ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والهمع ٤ / ٣٧ - ٣٨ .

(٢) نظم ابن معطي هذه الشروط في منظومته ، فقال :

مَنْصُوبَـــةٌ مُشْتَقَّـــةٌ مَنْكُـــورَةْ حَـــالٌ مِـــنَ الْمَعْرِفَـــةِ الْمَذْكُـــورَةْ

بَعْـــدَ كَـــلامٍ تَـــمَّ فَهْـــيَ فَضْلَـــةْ فِيهَـــا ضَمِيـــرٌ وَتَكُـــونُ جُمْلَـــةْ

ونظمها ابن مالك في ألفيته ، فقال :

الْحَـــالُ وَصْـــفٌ فَضْلَـــةٌ مُنْتَصِـــبُ مُفْهِـــمُ فِـــي حَـــالِ كَفَـــرْداً أَذْهَـــبُ

وَكَوْنُـــهُ مُنْتَقِـــلاً مُشْتَقَّـــا يَغْلِـــبُ لَكِـــنْ لَيْـــسَ مُسْتَحَقَّـــا

ونظمها السيوطي في فريدته ، فقال :

الْحَـــالُ وَصْـــفٌ فَضْلَـــةٌ مُفْهِـــمُ فِـــي حَـــالٍ والاشْتِقَـــاقُ والنقـــلُ قُفِـــي

فِيـــهِ كثيـــراً واللُّـــزُومِ شَـــاعَ فِـــي مُؤَكِّـــدٍ والاشتقـــاقِ يُنْتَفَـــى

انظر شرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٥ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٣ .

الأول : أن تكون منصوبة ، وهو شرط لازم ، وأجاز ابن مالك جره بالباء الزائدة ، فيكون مجروراً في اللفظ (منصوباً)[١] في الموضع[٢] .

الشرط الثاني : أن تكون مشتقة ، وهو شرط أكثري ، وإنما اشترط في الغالب أن تكون مشتقة ؛ لأنَّ المراد منها أن تدل على هيئة ، وصاحبها ، وذلك لا يحصل إلاَّ في المشتقات كاسم المفعول ، والفاعل ، وما أشبههما من الصفات ، وقد جاءت جامدة لكن في تقدير المشتق ، وذلك في عشرة مواضع[٣] .

الأول : أن يعطي الكلام معنى السعر كقولهم : « بِعْتُهُ (الْبُرَّ)[٤] صَاعاً بِدِرْهَمٍ » ، فـ" صاع " في موضع الحال ، وإن كان جامداً ؛ لأنَّه في تقدير مسعراً ، ويجوز رفع " صاع " على الابتداء ، و" بدرهم " خبرٌ ، والجملة في موضع الحال .

الثاني : أن يُفهم من الكلام معنى المفاعلة كـ" بعْتُهُ يداً بِيدٍ" ، فـ" يداً " في موضع الحال ؛ إذ الكلام يعطي معنى المناجزة ، ومنه قولهم : « كَلَمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ » ، فالكلام يعطي معنى المشافهة ، فـ" فاه " في موضع الحال ، وإن كان جامداً ؛ إذ المعنى مُشَافِهاً ، ويجوز أن يُرفع على الابتداء ، و" إلى فيَّ " خبره ، والجملة في موضع الحال[٥] .

---

(١) في الأصل : (منصوبٌ) .

(٢) هذا ما قاله في التسهيل ١٠٨ ونصه : « .... وحقه النصب ، وقد يجر بباء زائدة » .

ثم شرح قوله هذا في شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، فقال : « وأشرت بقولي ، وقد يجر بباء زائدة : إلى قول رجل من فصحاء طيء :

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ ... فَمَا انبَعَثتُ بِمَزْءُودٍ وَلا وَكِلِ » .

(٣) انظر التسهيل لابن مالك ١٠٨ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٣ - ٣١٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٢٥ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٣ .

(٤) في الأصل : (أكبر) .

(٥) وهو ظاهر قول سيبويه حيث قال : « هذا باب من الأسماء التي ليست بصفته ، ولا مصادره ؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ؛ لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمتُه فاه إلى فِيّ ، وبايعتُه يداً بيدٍ ، كأنه قال : كلمتُه مشافهةً وبايعتُه نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمتُه فوهُ إلى فيَّ ، كأنه يقول : كلمتُه وفوُهُ إلى فيَّ ، أي كلمتُه ، وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته ، وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب ؛ لأنه حال وقع فيه الفعل ، وأما بايعتُه يداً بيدٍ ، فليس فيه إلاَّ النصب ؛ لأنه لا يحسن أن تقول : بايعتُه ويدٌ بيدٍ ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعتُه بالتعجيل ، ولا يبالي أقريباً كان أم بعيداً ، وإذا قال : كلمته فوهُ إلى فِيَّ ، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحدٌ » .

وهو ظاهر قول المبرد .

انظر الكتاب ١ / ٣٩١ ، والمقتضب للمبرد ٣ / ٢٣٦ .

الثالث : أن يجيء على (حذف)[1] مضاف يعطي معنى التشبيه كقول الشاعر :

[٦٣]// تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نُعْمَانَ، إنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ[2] //١٥٧أ

فـ" مسكاً " حال متقدمه من " بطن " ، وهو على حذف مضاف ؛ إذ الكلام يعطي التشبيه ، أي تضوع بطن نعمان مثل المسك ، ومنه قول أبي الطيب[3] :

[٦٤] بَدَتْ قَمَراً ومَاسَتْ خُوطَ بَانٍ ... وفَاحَتْ عَنْبَراً ورَنَتْ غَزَالا[4] ٥

ويجوز في هذا النوع أن يعرب تمييزاً .

الرابع : أن تكون الحال موطئة ، وهي التي تأتي جامدة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[5] فـ" بشراً " اسم جامد في موضع الحال ، و"سوياً" صفة له[6] .

---

(١) في الأصل : (حرف) .

(٢) من الطويل لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي .
انظر الكامل ٢ / ٦٢٨ - ٦٢٩ ، وشعر الشعراء الأمويين ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ .
ويروى : " عطرات " بدل " خفرات " .
الشاهد في قوله : « تضوع مسكاً بطن » حيث نصب " مسكاً " على أنه حال متقدمة من " بطن "، مع أنه جامد ، والذي يسوغ نصبه على الحال أنه مؤولٌ بالمشتق ؛ لأنه جاء على تقدير مضاف قبله .
روي بلا نسبة في : أمالي القالي ٢ / ٢٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٤ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٥٢٢ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الكوفي ، ولد سنة ٣٠٣ هـ ، لقب بالمتنبي ؛ لأنه ادعى النبوة وتبعه خلق من بني كلب وغيرهم .
توفي سنة ٣٥٤ هـ في موضع يسمى بالصافية من الجانب الغربي من سواد بغداد .
انظر المنتحل ٣٠١ ، والخزانة ٢ / ٣٤٧ - ٣٦٣ .

(٤) من الوافر في ديوانه ١٤٠ ، وروايته " مالت " بدل " ماست " .
التمثيل في قوله : « قمراً ، وخوط بانٍ ، وعنبراً ، وغزالاً » حيث نصبها على الحال مع أنها جامدة ، والذي سوغ ذلك كونها مؤولة بالمشتقّ ؛ لأنها على تقدير مضاف قبله .
وذكر الرضي تأويلاً آخر بالإضافة إلى التأويل السابق ، وهو أن يؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة ، والتقدير : بدت منيرة .
انظر دلائل الإعجاز ٣٠٢ - ٤٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٦٣ .
وروي بلا نسبة في : أسرار البلاغة للجرجاني ٢٥٤ .

(٥) من الآية (١٧) في سورة مريم .

(٦) قال السمين الحلبي في الدر المصون ٤ / ٤٩٦ : « قوله : " بشراً سوياً " حال من فاعل " تمثل " ، وسوغ وقوع الحال جامدة وصفها ، فلما وصفت النكرة وقعت حالاً » .

الخامس : أن يفهم معنى الترتيب كقولك : « علمتُهُ الحسابَ باباً باباً ، ودخلوا أولاً أولاً » ، وليس المراد بهذا التكرار مرتين فقط ، بل المراد التكرار إلى أن (تنقضي)[1] أبواب الحساب ، ودخول القوم[2] .

وجعل الشيخ أبو حيان اللفظين معاً في موضع الحال ؛ لأنَّ منهما يفهم الترتيب[3] .

قال أبو علي الفارسي : « الأول في موضع الحال ، والثاني منصوبٌ به ؛ لأنَّ الأول جاء في معنى المشتقِ ، فعمل في الثاني »[4] .

وقال الزجاج : « الثاني تأكيد للأول »[5] .

السادس : أن تدل على أصالة كقوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا﴾[6]، والكلام يعطي معنى أصالة الطين لآدم عليه السلام ، و" طيناً " حال من الضمير المحذوف في

---

(١) في الأصل : (تقتضي) .

(٢) هذا ما قاله ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ / ٦٢ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : « والذي اختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛ لأن مجموعهما هو الحال ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، وأن المعنى فباباً وأول ، فأَوَّل لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف » .

واعترض على قوله الدماميني حيث قال بعد أن ذكر رأيه : « قلت : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، والمعنى المقتضي – هنا – للإعراب هو الحالية ، وهي إنما تكون بمجموع الجزأين بالعرض ، فعمل العامل في الجزء مشكل ؛ لأنه في غير ما يقتضيه المعنى المستدعى للإعراب ، فإن قلت : يرد في نحو : الرمانُ حلوٌ حامضٌ ؟ قلت : التزم إشكاله أيضاً ، فينظر فيه » .

الارتشاف ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥ ، وانظر تعليق الفرائد ٦ / ١٦٥ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الفارسي ، أما ابن جني فذهب إلى أن الثاني في موضع الصفة للأول ، وتقديره : باباً ذا باب ، وقد ذكر الآبذي المذهبين ، فقال : « قال ابن جني : قال لي الفارسي : الذي ذكرته في قولهم : بيَّنتُ له حسابه باباً باباً ، من أن تقديره : باباً ذا باب ، فكرت فيه ، فإذا هو لا يحسن .

قلت : ولِمَ ؟ قال : لأنك إذا وصفت به الأول فالثاني كإياه ، وليس الباب الثاني الأول لفظاً ومعنىً ، فيكون وصفاً له ، قلت له : ولِمَ يكن الثاني وصفاً للأول إنما ذا المفرد المحذوف هو الأول في المعنى ، ثم حذفته ، وأقمت الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول ، وليس إياه ، فقال : هذا في الخبر أسهل منه في الوصف ، قلت : والوصف أيضاً يجوز فيه هذا ، قال : ولكن باباً الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني » .

الآبذي ومنهجه في النحو للدكتور سعد الغامدي ٢ / ٨٤٩ ، وانظر الهمع ٤ / ١٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٥٤ .

(٥) انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٦) من الآية (٦١) في سورة الإسراء .

" خلقت " ، أو من لفظة " من "(١) .

السابع : أن يعطي معنى الفرعية كقولهم : « هذا حديدُكَ خاتماً » فالكلام يفهم فرعية الخاتم للحديد ، فـ" الخاتم " في موضع الحال(٢) .

الثامن : أن يدل على النوعية كقولهم : « هذا تمرُكَ برنياً » ، فالكلام يُفهم النوعية ؛ لأنَّ البرني نوع من التمر(٣) .

التاسع : أن يقع المصدر موقع الحال ، وقد تقدم(٤) .

العاشر : أن تجيء أفعلُ التفضيل متوسطة بين حالين لتفيد تفضيل الذات الواحدة على نفسها باعتبار انتقالها من حالةٍ إلى حالة كقوله : « هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْراً رُطَباً » ، ففضلت ذات البلح والتمر في حال كونها بسراً(٥) على نفسها في // حال كونها رطباً ، //١٥٧ب

---

(١) ذكر الحلبي غير هذا الوجه أوجهاً أخرى لنصب " طيناً " فقال : « قوله : " طيناً " فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من " لمن " فالعامل فيها " أأسجد " ، أو من عائد هذا الموصول ، أي خلقته طيناً ، فالعامل فيها " خلقتَ " وجاز وقوع " طين " حالاً ، وإن كان جامداً ؛ لدلالته على الأصالة ، كأنه قال : متأصلاً من طين .

الثاني : أنه منصوب على إسقاط الخافض ، أي من طين كما صرح به الآية الأخرى : ﴿ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ .

الثالث : أن ينتصب على التمييز قاله الزجاج ، وتبعه ابن عطية ، ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدم إبهام ذاتٍ ولا نسبة » .

الدر المصون ٤ / ٤٠٣ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٩٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٢ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٤٩ مادة (برن) : « برن : البرنيُّ : ضربٌ من التمر أصفر مدور ، وهو أجود التمر ، واحدته برنية » .

(٤) انظر ص ٢٢٩ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٥٨ مادة (بسر) : « والبُسْرُ : التمر قبل أن يُرْطِبَ لغضاضته » .

وإعرابها حالان عند الجمهور[١] .

وذهب بعضهم إلى أنّهما خبران لكان الناقصة المحذوفة ، فالتقدير عنده : « هذا إذا كان بسراً أطيبُ منه إذا كان رطباً »[٢] .

ويجوز في المسالة أربعة وجوه :

الوجه الأول : نصبهما كما مثلناه .

الوجه الثاني : رفعهما كقولك : « هَـذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبٌ » فـ" هـذا " مبتدأ ، و" بسر " خبره ، و" أطيب ، ورطب " مبتدأ ، وخبرٌ في موضع صفة لـ" بسر " .

الوجه الثالث : نصب الأول ، ورفع الثاني ، فـ" هـذا " مبتدأ ، و" بُسراً " حال ، و" أطيب " مبتدأ [ثانٍ] ، و" رطب " خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

---

(١) اتفق الجمهور على أن إعرابها حالان ، ولكنهم اختلفوا في العامل في نصبهما :

فذهب سيبويه إلى أن أفعل التفضيل هو العامل فيهما .

وممن ذهب إلى هذا أيضاً المازني ، وابن كيسان ، وابن جني ، وابن خروف .

وذهب المبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن يعيش إلى أن عامل النصب فيهما هو إضمار كان التامة صلة لـ" إذا " ، و" إذ " .

أما الفارسي فقد نُسب إليه في تذكرته أنه ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل فيهما النصب هو أفعل التفضيل .

ونُسب إليه في المسائل الحلبيات أنه ذهب إلى أن العامل فيهما النصب هو إضمار كان التامة صلة لـ" إذا " ، و" إذ " .

وما وجدته في المسائل الحلبيات نصه : « والذي يحمل عليه هذا الباب أن تنصب " بُسراً " على هذا الظاهر الذي ذكره ، كأنه قال : هذا إذا كان بسراً ، وإذ كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً ، فيكون الظرفان جميعاً متعلقين بـ" أطيب " ؛ لأن " أفعل " فيه دلالة على فعلين ، ألا ترى أن أبا الحسن قد أجاز " أنت اليومَ أفضلُ منك غداً " ، فعلق الظرفين به ، وقال : لأن هنا فعلين ، فإذا كان كذلك جاز أن تعلق الظرفين هنا أيضاً به ، فإذا علقتهما به انتصب الحالان بالفعلين المضاف إليهما الظرفان ، ولا يجوز أن تعمل هذا المعنى في الحالين من حيث أعملته في الظرفين ؛ لأن الحال لا تعمل فيها المعاني إذا تقدمت عليهن ، وإن جاز أن تعمل في الظروف متقدمة نحو : " أكلَّ يوم لك ثوبٌ " » .

وقد ردَّ سيبويه هذا الرأي في الكتاب .

انظر الكتاب ١ / ٤٠٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٥١ ، والمسائل الحلبيات ١٧٩ - ١٨٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٥٣ .

(٢) ذهب إلى هذا الكوفيون .

قال ابن السراج في الأصول ١ / ٢٢٠ : « والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر ، ويجعلونه كنصب خبر " كان " ، وخبر الظن » .

الوجه الرابع : رفع البسر ونصب الرطب عكس ما قبله ، فهذا ، (وبسرٌ)[١] مبتدأ ، وخبر ، (ورطباً)[٢] منصوبٌ على الحال ، ولا يجوز في هذه المسألة أن تقدر (إذ) مع كان (الماضية)[٣] في " الرطب " ؛ إذ يلزم أن تكون حالة الإرطاب متقدمة على حالة الإبسار ، وذلك غير صحيح .

وهذه الوجوه الأربعة لا تتصور إذا فضلت الذات على غيرها ، وإنما يجوز حينئذ (وجهان)[٤] : رفعهما كقولك : « هذا بسرٌ أطيبُ (منه عنبٌ)[٥] » ، أو نصب الأول ، ورفع الثاني كقولك : « هذا بسراً أطيبُ منه عنبٌ » .

الشرط الثالث من شروط الحال : أن تكون الحال مقدرة بـ" في " وهو شرطٌ لازم باعتبار المعنى ، لا باعتبار لفظ الحال ، لكنه لا يصح أن يقال في " جاءَ زيدٌ راكباً " : « في راكبٍ » ، وإنما يقال : « في ركوبٍ » ، فهو مقدر بـ" في " (معنوياً)[٦] .

الشرط الرابع : كون الحال نكرة ، والذي عليه سيبويه ، والجمهور أنّه شرطٌ لازمٌ[٧] ؛

---

(١) في الأصل : (فهذا بسراً) .

(٢) في الأصل : (رطب) .

(٣) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب : « العاملة » أو « الناصبة » .

(٤) في الأصل : (وجهين) .

(٥) في الأصل : (من عنبٍ) .

(٦) في الأصل : (معنوي) .

ومن ذهب إلى هذا المبرد ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن عقيل .

انظر المقتضب ٤ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والمفصل ٧٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٥٥ ، والتسهيل ١٠٨ ، والمساعد ٢ / ٥ .

(٧) ممن قال بهذا سيبويه في كتابه : « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ، ولم يضف ، لو قلت : " ضربتُه القائمَ " تريد " قائماً " كان قبيحاً ، ولو قلت : ضربتُهم قائميهم ، تريد : قائمين كان قبيحاً ... » .

وقال الخليل : « والحال لا يكون إلاّ نكرة » .

وقال المبرد : « ولا تكون الحال إلاّ نكرة » .

وقال في موضع آخر : « واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلاّ أنها لا تكون إلا نكرة » .

وقال ابن السراج : « ولا تكون الحال إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة » .

وقال الزمخشري : « ومن حقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة » .

وممن قال بهذا أيضاً ابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي ، وابن هشام ، والأزهري .

انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ٧٠ ، والكتاب لسيبويه ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ١٥٠ - ١٦٨ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢١٤ ، والمفصل للزمخشري ٨٠ ، والتسهيل لابن مالك ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٨ ، والتصريح ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

لأنَّها لو جاءت معرفة لالتبست بالصفة مطلقاً[١] إن لم يظهر فيها الإعراب كقولك : « جاءَ زيدٌ المرتضَى » ، والمرتضى يمكن أن يكون حالاً ، فيقدر فيه النصب ، أو صفة فيقدر فيه الرفع .

فإن ظهر فيه الإعراب التبس بالصفة مقيداً بكون صاحب الحال منصوباً كقولك : « لقيتُ زيداً الظريفَ » .

وذهب يونس[٢]، والبغداديون إلى أن تنكير الحال شرطٌ أكثري، وقد يجيء معرفة[٣].

وفرَّق الكوفيون بأن يكون فيه معنى الشرط ، فيجوز مجيئها معرفة // كقولك : « أنتَ عمراً أشهرُ مِنْكَ زيداً » فـ" عمراً " ، و" زيداً " حالان معرفتان ؛ لأنَّهما (جاءا)[٤] على معنى الشرط ؛ إذ المعنى شرطُ كونك أشهر أن تُسمَّى عمراً . //١٥٨أ

فإن لم يكن فيها معنى الشرط ، فيتعين تنكيرها كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً »[٥] .

الشرط الخامس : مجيء الحال بعد تمام الكلام ، وهو شرطٌ لازمٌ ، ومعنى تمام الكلام أن يتم تركيبه بأن يأخذ الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره ، وليس المراد تمام المعنى ؛ إذ ما من فضلة إلاَّ وفيها (تتميم)[٦] للمعنى[٧] ، وإلاَّ كان مجيئها عبثاً ، فلا (يعترض)[٨] بمثل قول الشاعر :

---

(١) وهو ظاهر قول ابن الأنباري : « فإن قيل : لم وجب أن يكون الحال نكرة ؟
قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ؛ ولهذا سماه سيبويه نعتاً للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه ، وإن لم تذكره ، ألا ترى أن " جاء " يدل على " مجيء " ، وإذا قلت : " جاء راكباً " دل على " مجيء " موصوف بـ" ركوب " ، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل ، وهو نكرة ، فلذلك وصفه يجب أن يكون نكرة » . أسرار العربية ١٩٣ .

(٢) يونس بن حبيب الضبي النحوي ، يكنى بأبي عبد الرحمن ، ولد سنة ٩٠ هـ ، وقيل سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ .
انظر أخبار النحويين للسيرافي ٥١ - ٥٤ ، وإشارة التعيين ٣٩٦ - ٣٩٧ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٢٤٢ - ٢٤٦ .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٢٨ ، والهمع ٤ / ١٨ .

(٤) في الأصل : (جاء) .

(٥) انظر المساعد ٢ / ١١ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٧ .

(٦) في الأصل : (تميم) .

(٧) قال ابن مالك : « الفضلة عبارة عما زاد على ركني الإسناد كالمفعول ، والحال ، والتمييز » .
وقال ابن هشام : « المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه » .
انظر شرح عمدة الحافظ ٤١٧ ، وشرح قطر الندى ٢٤٠ .

(٨) في الأصل : (يعرض) .

[٦٥] **إنَّمـا الْمَيْـتُ مَـنْ يَعِيـشُ كَئِيبـاً كَاسِفـاً بَالُـهُ قَلِيـلَ الرَّجَـاءِ**[١]

؛ لأنَّ كئيباً جاء بعد تمام التركيب ، وإن كان محتاجاً إليه في المعنى كما يحتاج إلى غيره من الفضلات .

وأما قولهم : « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً » ، فإنَّ الحال لـمّا سدت مسد الخبر قامت مقامه في الاحتياج إليه ، وأما من جهة كونها حالاً ، فلا حاجة إليها في التركيب .

الشرط السادس : كون الحال منتقلة ، وفيه تفصيل .

أما الحال المبيِّنة[٢] ، فلابد أن تكون منتقلة ، أو في معنى الانتقال ، فالمنتقلة كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ، والتي في معنى الانتقال كقولك : « خُلِقَ (زيدٌ)[٣] ، وَوُلِدَ أَشْهَلَ »[٤] ، فالشهولة ، وإن كانت لا تنتقل فهي في معنى الانتقال إذا جاءت بعد خلق ، أو ولادة ، أو ما في معناهما؛ إذ الشهولة ليست بلازمة للخلقة ؛ (إذ)[٥] كان يمكن أن يخلق غير أشهل ، فلا يجوز أن يقال : « جاءَ زيدٌ أَشْهَلَ » ؛ إذ لا يتصور معه معنى الانتقال، وأما قول الحماسي[٦]:

[٦٦] **فَجَـاءَتْ بِـهِ سَبْطَ الْعِظَـامِ (كَأَنَّما)[٧] [عِمَامَتُـهُ] بَيْـنَ الرِّجَـالِ لِـوَاءُ**[٨]

---

(١) من الخفيف لعدي بن الرعلاء ، ويروى : " الرخاء " بدل " الرجاء " في معجم المرزباني ٧٧ ، والخزانة ٩ / ٥٨٣ .
الشاهد في قوله : « يعيش كئيباً » حيث توقف معنى الكلام على الحال .
روي بلا نسبة في : الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٣٩ ، والمغني ٢ / ٥٣٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ .

(٢) وتسمى مؤسسة ، وهي التي تدل على معنى لا يفهم من الجملة .
وسيأتي الحديث عنها ص ٢٧٦ .
وانظر التصريح ١ / ٣٨٧ ، والهمع ٤ / ٣٩ .

(٣) في الأصل : (زيداً) .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٣٧٣ مادة (شهل) : « شهل : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة وعين شهلاء ورجل أشهل العين بيِّنُ الشهل » .

(٥) في الأصل : (إذا) .

(٦) لم أقف عليه ، وإن كان العيني ذكر في شرح شواهده أن البيت لرجل من بني جناب بن يلقين ، ونسبه صاحب الخزانة لبعض بني العنبر .
انظر شواهد العيني ٢ / ١٧٠ ، والخزانة ٩ / ٤٨٨ .

(٧) في الأصل : (كأنها) .

(٨) من الطويل .
ويروى " عبل العظام " بدل " سبط العظام " .
الشاهد في قوله : « سبط العظام » حيث جاء حالاً غير منتقلة .
قال العيني : « والشاهد في سبط العظام ؛ فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل » .
روي بلا نسبة في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٥٣ ، واللسان ٧ / ٣٠٩ مادة (سبط) .

فـ" جاء " هنا بمعنى " ولد " .

وأما إذا كانت الحال مؤكدة ، وهي التي يفهم معناها من الجملة التي تقدمتها (قبل)[١] أن تذكر كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا ﴾[٢] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٣] ، فلا تكون منتقلة[٤] .

الشرط السابع : أن يكون صاحب الحال معرفة ، وهو شرط أكثري ، وإن جاء صاحب الحال معرفة ، فهو الأصل ؛ لأنَّ الحال في الحقيقةِ // خبرٌ عنه ، والمخبر عنه يحتاج إلى التعريف[٥] . //١٥٨ب

وإن جاء صاحب الحال نكرة ،فلا يخلو أن يكون له مسوغ كمسوغات المبتدأ إذا كان نكرة ، أو لا ، فإن كان [له] مُسَوِّغٌ جاءت الحال منه قياساً .

والمسوغات التي ذكروها في صاحب الحال إذا كان نكرة :

---

(١) في الأصل : (بعد) .

(٢) من الآية (١٥٣) في سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٩١) في سورة البقرة .

قال أبو حيان : « مصدقاً حال مؤكدة ؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل » .

البحر المحيط ١ / ٣٠٧ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٩ .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٢٤ . وسيأتي توضيحها ص ٢٧٦ .

(٥) وهذا ما علل به العكبري سبب مجيء الحال معرفة حيث قال : « وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة ، أو كالمعرفة بالصفة ؛ لأنها كالخبر ، والخبر عن النكرة غير جائز ؛ ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب » .

وقال ابن الناظم أيضاً معللاً سبب مجيء صاحب الحال معرفة : « قد تقدم أن الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى ، فأصل صاحبها أن يكون معرفة ، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة » .

أما الرضي فقد ذكر تعليلاً آخر ، فقال : « وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف ؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها ؛ لأن الأولى أن يبيِّن الشيء أولاً ، ثم يبيِّن الحدث المنسوب إليه ، ثم يبيِّن قيد ذلك الحدث ، فعلى هذا أوِّلت المعرفة حالاً ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تؤول النكرة ذا حال ؛ لأن غايته أنه على خلاف الأولى ، فقوله : " غالباً " يرجع إلى تعريف صاحب الحال ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب » .

انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٦ .

الصفة ، والإضافة ، وكونه عاملاً في غيره (لأنَّ)[١] تعلق المعمول به يخصصه ، وتقدم النفي ، والاستفهام ، (والتمني)[٢] ، وهذه من مسوغات المبتدأ .

وقد زادوا في مسوغات صاحب الحال : أن تُقدمَ عليه الحال كقول الشاعر :

[٦٧] لِمَيَّـةَ مُوحِشـاً طَلَـلُ   يَلُـوحُ كأنَّـهُ خِلَـلُ[٣]

فـ" موحشاً " حال من طلل ، وهو راجع إلى تقدم الخبر (وهو)[٤] ظرف ، أو مجرور ؛ لأنَّ الحال شبيه بالظرف .

وأن يكون الخبر جملة مصدرة بالواو[٥] كقول الشاعر :

[٦٨] مَضَـى زَمَـنٌ وَالنَّـاسُ يستشفِعُونَ بِـي   فَهَـلْ لِي إلَـى [ليلـى] الغَـداة شَفِيـعُ[٦]

فقوله : « والناس يستشفعون بي » جملة مصدرة بالواو في موضع الحال من " زمن " .

وأن تكون الحال بعيدة عن الصفة[٧] بأن يجيء اسماً جامداً كقولهم : « هذا خاتمٌ حديداً » ،

---

(١) في الأصل : (لا) .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٣) من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ .

في التصريح ١ / ٣٧٥ :

لميـةَ موحشـاً طلـلٌ قديـمُ   عفـاهُ كـلُّ اسحـمَ مستديـمُ

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٢٣ .

الشاهد في قوله : « موحشاً » حيث نصب على أنه حال من " طلل " وهو نكرة ، والذي سوغ نصبه على الحال مع أنه نكرة هو تقدمه على صاحب الحال .

وقال العيني في شواهده ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ : « وقيل الحق : إنه حال من الضمير في الخبر وهو معرفة ، وفيه نظر ؛ لأن الضمير لا يعمل ، والابتداء أيضاً يعمل في الفضلات » .

روي بلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣ ، والمغني ١ / ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٣٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١٠ .

(٤) في الأصل : (في) .

(٥) معطوف على قوله : « أن تقدم عليه الحال » .

(٦) من الطويل لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٣٨٩ .

ويروى " لبنى " بدل " ليلى " .

وهو في ديوان مجنون ليلى ص ٢٧٧ .

الشاهد في قوله : « والناس يستشفعون بي » حيث جاء الحال نكرة والذي سوغه كون الجملة الحالية مقرونة بالواو .

روي بغير نسبة في : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٤ ، والمساعد ٢ / ١٩ ، والمغني ٢ / ٤٩٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٧ .

(٧) أيضاً معطوف على ما قبله ؛ لأنه من المسوغات التي زادوها في صاحب الحال .

فـ" حديداً " هنا منصوب على الحال عند سيبويه[١] ، وغيره ينصبه على التمييز[٢] .

فهذه تسعة مسوغات[٣] ، والظاهر أنَّ كل ما يحصل به التخصيص يُعدُّ مسوغاً كما قالوا في المبتدأ .

فإن جاء صاحب الحال نكرة كقولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ » فـ" قِعْـدَةَ " منصوب على الحال من ماء[٤] ، ولا مُسوِّغ فيه هكذا قالوا ، فمجيء الحال من مثل هذا موقوف على السماع[٥] ، وهو الصحيح .

ونسبوا إلى سيبويه أنَّه قياس[٦] ، فلا فرق عنده بينه ، وبين ماله (مُسَوِّغٌ)[٧] إلاَّ الكثرة ، والقلة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٩٦ : « ... ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمُك حديداً ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة » .

وذكر المبرد أيضاً في المقتضب ٣ / ٢٧٢ مذهب سيبويه حيث قال : « وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتمُك حديداً ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأن الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، وتكون نعوتاً حتى تكون تحلية » .

(٢) ذهب المبرد أنه ينتصب على التمييز ، فقال : « وإذا قال : هذا خاتمُك حديداً ، فالحديد لازم ، فليس للحال هاهنا موضع بيِّن ، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين ، لأن التبيين إنما هو بالأسماء ، فهذا الذي آراه ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك ». وذكر مرة أخرى أنه ينتصب على الحال حيث قال: « فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديداً على الحال ، فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال » .

انظر المقتضب ٣ / ٢٧٢ ، ٢٦٠ .

(٣) ذكر ابن مالك بعض هذه المسوغات في التسهيل ١٠٩ حيث قال : « لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفي ، أو شبهة ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة » .

(٤) هو أسلوب من الأساليب النحوية التي ذكرها سيبويه في كتابه ٢ / ١١٢ - ١١٣ ، وقد ذكر فيه وجهاً آخر حيث قال : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ ؛ والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أنَّ هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويل ، وهذا عمروٌ أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها » .

(٥) ذهب إلى هذا الخليل ويونس .

انظر الارتشاف ٢ / ٣٤٦ ، والتصريح ١ / ٣٧٨ .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ١١٠ - ١١٤ .

(٧) في الأصل : (مسموع) .

واعلم أنَّ صاحب الحال يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً .

فإن كان مرفوعاً على الفاعل ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أو منصوباً على المفعول به ، أو المصدر ، (أو)[١] الظرف ، أو المفعول معه ، أو المفعول من أجله ، أو الاستثناء جاءت الحال منه باتفاق // وفي عدا ما ذكرناه من المرفوعات ، والمنصوبات خلاف ، //١٥٩أ والأصح أن لا تجيء الحال منه[٢] .

فإن كان مجروراً بحرف الجر اشترط لمجيء الحال منه أن يكون في موضع الفاعل كقوله عز وجل : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٣] .

أو في موضع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله كـ« مُرَّ بزيدٍ قائماً » ، أو في موضع المفعول به كقولك : « مررتُ بزيدٍ جالساً » .

فإن كان مجروراً بالإضافة ، فلا يخلو أن يكون المضاف إليه في موضع الفاعل ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أو المفعول به ، أو لا .

فإن كان في موضع شيء من ذلك جاءت الحال منه باتفاق ؛ لأنَّ المضاف في مثل هذا يكون عاملاً ، فيصلح للعمل (فيه)[٤] .

وقال ابن مالك : « إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه بحيث يصح الكلام مع إسقاطه صح مجيء الحال منه سواء كان جزءاً حقيقاً ، أو كالجزء »[٥] .

---

(١) في الأصل : (و) .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) من الآيتين (٤٣) في سورة الرعد ، و(٩٦) في سورة الإسراء .

(٤) في الأصل : (في) .

(٥) ونص ابن مالك كما هو في التسهيل : « ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه ، أو كجزئه » .

وقال في شرح التسهيل : « .... قلت إلا أن يكون المضاف جزءه ، أو كجزئه ، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا ﴾ ، وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، وإنما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب الحال ؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنه لو قيل في الكلام : نزعنا ما فيهم من غل إخواناً ، واتبع إبراهيم حنيفاً لحسُنَ ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل ، وما ليس جزءاً ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال ، لو قلت : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف » .

التسهيل ١١٠ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٤٢ ، وانظر شرح الكافية له أيضاً ٢ / ٧٥٠ .

واستشهد على الأول بقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾(١) . فـ" إخواناً " عنده حال من المضاف إليه ، وهو الضمير في « صدورهم »(٢) ؛ لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه ، والكلام صحيحٌ مع إسقاطه ؛ إذ لو قيل فيه : « ونزعنا ما فيهم من غلٍ » لصح ، واستشهد على الثاني بقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾(٣)، فـ" حنيفاً " عنده حال من المضاف إليه ؛ إذ الملة هي الدين ، والدين يخالط المؤمن حتى يكون كالجزء منه .

فإن كان المضاف إليه ليس في موضع فاعل ، ولا موضع مفعول لم يُسمَّ فاعله ، ولا مفعولٍ به ، ولا جزءاً من المضاف إليه ، أو كالجزء على ما ذكره ابن مالك ، ففي مجيء الحال منه خلاف ، والصحيح أن لا يجيء منه ، فعلى الصحيح لا نقول : « جاءَ غلامُ هندٍ ضاحكةً » ، ونقل ابن مالك الإجماع على أنَّ ذلك لا يجوز(٤) ، والخلاف موجود(٥) كما تقدم ، وقد جعل المجوزون منه قوله تبارك وتعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾(٦) ، فـ" مصبحين " حالٌ من " هؤلاء "(٧) ، وهو مخفوض بالإضافة ، وليس فيه شرط مما تقدم .

واعلم أنَّ الحال يأتي مفرداً ، وهو الأصل ، وجملة وهو الفرع ، وفيها تفصيل : فلا

---

(١) من الآية (٤٧) في سورة الحجر .

(٢) ويجوز أن يكون – أي : " إخواناً " – حال من الضمير في " آمنين " في قوله تعالى من الآية (٤٦) : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾ .

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قوله " جنات " في قوله تعالى من الآية (٤٥) : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ وقال أبو البقاء : يجوز أن يكون حالاً من فاعل " ادخلوها " على أنها حال مقدرة ، قال السمين : « ولا حاجة إليه بل هي حال مقارنة » . انظر الدر المصون ٤ / ٢٩٨ .

(٣) من الآية (١٢٥) في سورة النساء .

قال الزمخشري في الكشاف ١ / ٣٠١ : « " حنيفاً " حال من المتبع ، أو من إبراهيم كقوله : بل ملة إبراهيم حنيفاً » .

(٤) قال في شرح التسهيل ٢ / ٤٢ : « لو قلت : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف » .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٨ : « .... وفيه الخلاف أجاز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه الصريح » .

(٦) من الآية (٦٦) في سورة الحجر .

(٧) وقال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ٤٦١ : « ومصبحين داخلين في الصباح ، وهو حال من الضمير المستكن في مقطوع على المعنى » . وانظر الدر المصون ٤ / ٣٠٣ .

تخلو // أن تكون الجملة طلبية ، أو خبرية ، فإن كانت طلبية لم تقع موقع الحال ، وما جاء //١٥٩ب
مما يوهم ذلك كقول أبي الدرداء[١] رضي الله عنه : « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلِهْ »[٢] ، فـ" أخبر تقله " جملة طلبية في موضع الحال من " الناس " ؛ لأنَّ المعنى : وجدت الناس على هذه الحالة ، وهو مؤول بتقدير : مقولاً فيهم أخبر تقله ، فحذف "مقولاً" ، وترك معمول القول مكانه .

ومعنى تَقْلِهْ : (تبغضه)[٣] .

وأجاز الفراء وقوع الجملة الطلبية موقع الحال[٤] ، وليس له دليل .

وإن كانت الجملة خبرية ، فلا يخلو أن تكون فعلية أو اسمية ، فإن كانت فعلية مصدرة بالماضي وهو غير متصرف كفعل التعجب[٥] ، وعسى ، فلا يقعان موقع الحال .

---

(١) هو عويمر بن مالك ، وقيل ابن عامر ، وقيل ابن ثعلبة ، وقيل ابن زيد بن قيس بن أمية بن عامر بن عدي بن كعب الخزرج الأنصاري أبو الدرداء الخزرجي .

أسلم يوم بدر ، وشهد أحد وأبلى فيها ، توفي في خلافة عثمان بن عفان .

وقال الواحدي : مات سنة ٣٢ هـ .

انظر حلية الأولياء ١ / ٢٠٨ - ٢٢٧ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) انظر الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤ / ١٠٥ .

ووجدتُ الشريف الرضي ينسبه لعلي رضي الله عنه فيقول : " ومن الناس من يروي هذا للرسول ﷺ وآله ، ومما يقوِّي أنّه من كلام أمير المؤمنين علي ما حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال المأمون لولا أن عليًا قال : " أَخْبُرْ تَقْلِهْ " لقلت : أَقْلِهْ تُخْبر " .

كما وجدته في كتب الأمثال مَثَلاً يضرب في الذم لسوء معاشرة الناس .

انظر نهج البلاغة لعلي رضي الله عنه ٤ / ٤٧٣ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٨٩ ، وفصل المقال للبكري ٣٩١ .

(٣) في الأصل : (تبغظه) .

انظر اللسان ١٥ / ١٩٨ مادة " قلا " .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٥٤ .

(٥) قال ابن عقيل : « والجملة التعجبية وإن قلنا إنها خبرية لا تقع حالاً ، فلا يجوز : مررتُ بزيد ما أحسنه » .

انظر المساعد ٢ / ٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٣ .

أما فعل التعجب ، فإنَّه (يأتي)[١] خبراً عن " ما " التعجبية[٢] ، أو صلة لها[٣] .

وأما عسى فإنَّها للترجي ، (والترجي)[٤] مستقبل ، فهو يناقض الحال .

وأما " بئس ، ونعم ، وليس ، وحبذا " ، فتقع موقع الحال[٥] .

فإن كان الماضي متصرفاً وقع موقع الحال إلاَّ أنَّهم اختلفوا هل تلزمه " قد " ظاهرة أو مقدرة ، أو لا[٦] ؟

فذهب جماعة إلى أنَّها لا تلزمه لا ظاهرة ، ولا مقدرة[٧] .

وذهب جماعة أخرى إلى أنَّها تلزمه ؛ لأنَّ المعنى بعيد من الحال ، فيحتاج إلى أن يُقرب منه بقد[٨] .

إلاَّ أنَّهم اتفقوا على أنَّ " قد " لا تدخل عليه في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان غير متصرف .

الثاني : إذا كان منفياً ؛ لأنَّ النفي يناقض ما تقتضيه " قد " من التحقيق .

---

(١) في الأصل : (لا يأتي) والصواب ما أثبته .

(٢) وهذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر البصريين وهو أن ما نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ ، وفعل التعجب خبرها .

انظر أسرار العربية ١١١ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٣) قال ابن الأنباري : « ذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها – أي ما – بمعنى الذي ، وهو موضع رفع بالابتداء ، و" أحسن " صلته ، وخبره محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيداً شيء ؛ وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى ؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شيء ، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير » .

انظر أسرار العربية ١١٢ – ١١٣ .

(٤) في الأصل : (فالترجي) .

(٥) لم أجد قول ابن جابر هذا فيما وقع تحت يدي من مراجع ، غير أن النحاة اختلفوا في المنصوب بعد حبذا ، فالأخفش والفارسي والربعي على أنه حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء على أنه تمييز . انظر المغني ٢ / ٥٣٥ .

(٦) انظر المسألة في : الانصاف مسألة (٣٢) ص ٢٥٢ – ٢٥٨ ، والتبيين مسألة (٦٣) ص ٣٨٦ – ٣٩٠ .

(٧) ذهب إلى هذا الأخفش والكوفيون ، ونسب إلى الجمهور ، ورجحه أبو حيان .

انظر المساعد ٢ / ٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٠ .

(٨) ذهب إلى هذا الفراء والمبرد والفارسي وابن عصفور والجزولي والآبذي ، وابن يعيش .

انظر المقتضب ٤ / ١٢٠ – ١٢٤ ، والمقرب ١ / ١٥٣ ، والمفصل ٨٢ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٦٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٠ .

الثالث : إذا كان مثبتاً واقعاً بعد إلاَّ كقولك : « ما جِئْتَنِي إلاَّ قُلْتَ خَيراً » .

الرابع : إذا جاء بعد " أو " والكلام على معنى الشرط كقولك : « لاَ تَعْتَبِرْ زيداً ذهبَ أو قعدَ » [و] التقدير : « إنْ ذهبَ ، أو قعدَ »(١) .

فإن كانت مصدرة بالمضارع ، وصحبه ما يُخَلِّصُهُ للاستقبال كالسين وسوف لم يقع حالاً ؛ للمنافاة بين الحال ، والاستقبال(٢) .

فإن لم يصحبه ما يُخَلِّصُهُ للاستقبال وقع حالاً (مثبتاً ومنفياً)(٣) ، فالمثبت يأتي مصحوباً بـ" قد " كقوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾(٤) ، ودون " قد " كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي // طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٥) . //١٦٠أ

والمنفي منه بـ" لا " كقول الشاعر :

[٦٩] رَأَيْتُكَ لاَ تَصْبُو وَفِيكَ (شَبِيبَةٌ)(٦) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّمَا(٧)

وبـ" ما " كقول الشاعر :

[٧٠] ظَلِلْتُ رِدَائِي فَوقَ رَأْسِي كَأَنَّنِي أَعُدُّ الحَصَى مَا تَنْقَضِي عَبَرَاتِي(٨)

وفيه شاهدان الأول : نفي المضارع بـ" ما " ، وهو « ما تنقضي عبراتي » .

والثاني : دخول كأنَّ على الجملة الاسمية الواقعة موقع الحال ، وهو « كأنَّني أعدُّ الحصى » .

---

(١) انظر الهمع ٤ / ٤٩ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٩ ، والتصريح ١ / ٣٩٠ .

(٣) في الأصل : (لا مثبتاً ومنفياً) .

(٤) من الآية (٥) في سورة الصف .

(٥) في الآية (١١٠) في سورة الأنعام .

(٦) في الأصل : (شبابة) والصواب ما أثبته . انظر اللسان ١ / ٤٨٣ مادة (شبب) .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على قائله .

ويروى « عهدتك ما تصبوا » بدل « رأيتك لا تصبو » .

والشاهد في قوله : « لا تصبو » حيث وقعت جملة " تصبو " حال من الكاف في " عهدتك " ، ولم تقترن بالواو مع أن فعلها مضارع منفي بلا .

روي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، والمساعد ٢ / ٤٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥٤ ، والتصريح ١ / ٣٩٢ ، والهمع ٤ / ٤٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٢٥ ، والدرر ٤ / ١٤ .

(٨) من الطويل لمرئ القيس في ديوانه ص ٩٠ .

وروايته " قاعداً " بدل " كأنني " .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦١ .

وبـ" لم " كقوله تعالى : ﴿ (فَانْقَلَبُوا)[١] بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾[٢] ، فإن كانت اسمية وقعت موقع الحال مثبتة ومنفية ، فالمثبتة كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٣] .

وقد تجيء مقرونة بـ" إنَّ " كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[٤] .

ومقرونة بـ" كأنَّ " كقول الشاعر :

ظَللتُ ردائِي فَوقَ رأسِي

البيت المتقدم ، وقد تقدم[٥] .

والمنفية منها جاءت منفية بـ" لا " التي لنفي الجنس كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾[٦] ، وبـ" ما " كقول عنترة[٧] :

---

(١) في الأصل : (وانقلبوا) .

(٢) من الآية (١٧٤) في سورة آل عمران .

(٣) من الآية (٣٦) في سورة البقرة .

(٤) من الآية (٢٠) في سورة الفرقان .

قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ ﴾ بكسر إن ؛ لوجود اللام في خبرها .

ويقرأ « إلا أنهم » بفتح الهمزة قال العكبري : « والوجه أن تكون اللام في " ليأكلون " زائدة ، والتقدير : إلاّ أن يأكلون » .

وقد ذكروا أوجهاً كثيرة لإعراب الجملة الواقعة بعد " إلاّ " .

قال الزجاج هي صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : وما أرسلنا قبلك أحد من المرسلين إلاّ آكلين وماشين ، وإنما حذف الموصوف ، لأن في قوله : « من المرسلين » دليلاً عليه .

أما الفراء فقال : لا محل لها من الإعراب ، وهي صلة لموصول محذوف هو المفعول والتقدير : إلاّ من أنهم .

وقال ابن الأنباري : هي في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا وأنهم ، واختاره أبو حيان .

انظر التفسير الكبير للرازي ٢٤ / ٦٥ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ١٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٩٠ ، والفتح القدير ٤ / ٦٧ - ٦٨ .

(٥) تقدم برقم [٧٠] .

(٦) من الآية (٤١) في سورة الرعد .

(٧) عنترة بن شداد بن معاوية بن قرداس العبسي ، يكنى بأبي المغلس ، يلقب بعنترة الفلحاء لتشقق شفتيه ، وهو من شعراء الطبقة الأولى ، قتله الأسد الرهيص .

انظر المنتحل ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والخزانة ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

[٧١] فَرَأَيْتَنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إلاَّ المِجَنُّ وَنَصْلُ أبيضَ مِفْصَلِ(١)

وإن كانت الجملة من ظرف ، أو مجرور ، فما صح فيهما أن يقع خبراً يقع حالاً ، فلا يصح أن تقول : « جاءَ زيدٌ قبلُ » على أنَّ " قبل " في موضع الحال ؛ لأنَّ الظرف المقطوع عن الإضافة لا يصح أن يكون خبراً ، ولا يصح أن يكون حالاً .

تنبيه :

الجملة الشرطية خبرية ، ولكنهم قد استشكلوا وقوعها حالاً ؛ لأنَّها تلزم الاستقبال ، وهو ينافي الحال ، ومع ذلك فقد أجازوا وقوعها خبراً ، فتقول : « أَزُورُكَ وَإِنْ كَرِهَ زَيدٌ » ، فالجملة في موضع الحال .

وفرق المطرزي(٢) بين أن يكون فيها معنى الاستواء ، فتكون في موضع الحال كقولك : « أَزُورُكَ إِنْ زُرْتَنِي ، وإِنْ لَمْ تَزُرْنِي » ، وبين أن لا يكون (فيها)(٣) معنى التسوية ، فلا تكاد تقع في موضع الحال إلاَّ أن تكون جزء جملة كقولك : زرتُ زيداً وهو إِنْ يُسأَلْ يُعْطِ(٤) .

فالجملة الواقعة في موضع الحال قولك : « هُو إِنْ يُسْأَلْ يُعْطِ » والشرط هو جزء الجملة لا كلها ؛ لأنَّ // الشرط خبر " هو " . //١٦٠ب

واعلم أنَّ الواو الداخلة على الجملة الواقعة في موقع الحال ليست واو العطف عند الجمهور ، وإنما هي واو مستقلة في نفسها ، وتسميتها واو الحال أولى من تسميتها واو

---

(١) بياض في الأصل ، وأثبت هذا البيت ؛ لأن النحاة يستشهدون ببيت عنترة في هذا الموضع .
وهو من الكامل في ديوانه ص ٦٠ .
الشاهد في قوله : « ما بيننا من حاجز » حيث جاءت جملة الحال جملة اسمية مصدرة بـ" ما " .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٤ ، والدرر ٤ / ١٣ .
وروي بلا نسبة في : الهمع ٤ / ٤٤ .

(٢) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي بن أبي المكارم الأديب ، يكنى بأبي الفتح ، ولد سنة ٥٣٨ هـ .
من مصنفاته : المغرب في اللغة ، وشرح مقامات الحريري . توفي سنة (٦١٠ هـ) .
انظر انباه الرواة ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، وإشارة التعيين ٣٦١ .

(٣) في الأصل : (في) .

(٤) لم أعثر على رأي المطرزي في كتابيه المغرب في ترتيب المعرب ، والمصباح في النحو ، بل قد ذكر فيهما تعريف الحال . انظر المغرب ٢ / ٤٠٨ ، والمصباح اللوحة ١٢٦ ، وانظر الارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، والهمع ٤ / ٤٣ .

الابتداء[١] ؛ لأنَّ واو الابتداء مخصوصة بجملة اسمية ، وواو الحال تدخل على الجملة الاسمية والفعلية .

ومواضع هذه الواو فيها تفصيل :

فإن كانت الجملة اسمية ، فلا يخلو أن تكون مؤكِّدةً ، أو غير مؤكِّدة ، فإن كانت مؤكِّدة فلا تدخل عليها الواو[٢] ؛ إذ لا يفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد به .

فلا يجوز دخول الواو في قولك : « هُو الحقُّ لاَ ريبَ فِيهِ » ، و" لا ريب فيه " جملة مؤكِّدة ، فيتعين الربط بالضمير ؛ إذ لابد من رابط بين الجملة ، وصاحب الحال .

فإن كانت غير مؤكِّدة جاز فيها ثلاثة أحوال .

الأول : الجمع بين الواو والضمير كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾[٣] .

الثاني : الواو دون الضمير كقول امرئ القيس :

[٧٢] نَظَرتُ إِلَيهَا وَالنُّجومُ كأنَّها مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ[٤]

فالجملة بالواو دون الضمير .

ومثَّل ابن مالك بهذا البيت (لاجتماع)[٥] الواو والضمير[٦] ، وهو وهم[٧] .

---

(١) ممن أطلق عليها واو الابتداء سيبويه في الكتاب ١ / ٩٠ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ١٢٥ ، وقد ذكر المبرد أن معناها " إذ " حيث قال : « وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : " إذ " .... » .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٥٦ .

(٣) من الآية (١٨٧) في سورة البقرة .

(٤) من الطويل في ديوانه ص ٢٣٢ .

وروي في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ : « بعثتُ إليها والنجومُ طوالعٌ » .

الشاهد في قوله : « والنجوم كأنها مصابيح » حيث جاءت جملة الحال جملة اسمية بالواو دون الضمير .

انظر الدرر ٤ / ١٣ .

وروي بلا نسبة في الهمع ٤ / ٤٣ .

(٥) في الأصل : (احتماع) .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٧) والسبب في ذلك أن الضمير الموجود في " كأنها " يعود على " النجوم " ، وليس على صاحب الحال ، فهو رابط لجملة الخبر ، وليس للحال ، ولكن ابن مالك توهم أنه رابط للحال .

وزعم ابن جني أنَّ الاسمية لا تأتي بالواو دون ضمير ، وهو مخالف للجمهور ، والتزم أنَّ كلَّ ما يُوهِمُ أنَّها بالواو دون الضمير يقدر فيه ضمير محذوف[(١)] ، فيقدر في هذا البيت : « عند نظري إليها » .

الثالث : أن تجيء بالضمير دون الواو كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[(٢)] ، وهو كثير .

وزعم الزمخشري[(٣)] والفراء[(٤)] أنَّها لا تجيء بالضمير دون الواو ، وردوا (عليهما)[(٥)] بكثرة المسموع في ذلك ، وقد رجع الزمخشري عن ذلك في الكشاف[(٦)] .

وفصل الأخفش ، فقال : إن كان الخبر فيها اسماً مشتقاً مقدماً ، فلابد من الواو كقولك : « جاءَ زيدٌ ومحسنٌ أبوه » ، وعلل بأنَّه لو جاء بغير واو (لانْتَصَبَ)[(٧)] " محسن " على

---

(١) ممن ذكر مذهب ابن جني على هذا النحو أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ٤٨ . وما وجدته في سر الصناعة لابن جني ٢ / ٦٤١ - ٦٤٢ يخالف هذا ، ونصه : « وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك تضمينها إياه مخيراً ، فالتضمين كقولك : جاءَ زيدٌ وتحته فرسٌ ، وترك التضمين كقولك : جاءَ زيدٌ وعمروٌ يقرأ ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها ، فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول ليرتبط به آخر الكلام بأوله ، وإن جئت به فيها فحسنٌ جميل ؛ لأن فيها تأكيداً لارتباط الجملة بما قبلها ، فأما إذا لم يكن هناك واو فلابد من تضمين الجملة ضميراً من الأول ، وذلك نحو قولك : أقبلَ محمدٌ على رأسِهِ قلنسوةٌ ، ولو قلت : أقبلَ محمدٌ على جعفرٍ قلنسوةٌ ، وأنت تريد : أقبل محمد وهذه حاله لم يجز ؛ لأنك لم تأت بالواو التي هي رابطة ما بعدها بما قبلها ، ولا بضمير يعود من آخر الكلام فيدل على أنه معقود بأوله ، وإذا فقدت جملة الحال هاتين الحالتين انقطعت مما قبلها ، ولم يكن هناك ما يربط الآخر بالأول » .

(٢) من الآية (٣٦) في سورة البقرة .

(٣) قال الزمخشري في المفصل ٨٢ : « والجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية ، أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلاَّ ما شذ من قولهم : " كلمته فوه إلى فيَّ " ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة » .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والهمع ٤ / ٤٧ .

(٥) في الأصل : (عليها) .

(٦) قال في الكشاف عند قوله تعالى في آية (٤١) من سورة الرعد : ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ : « فإن قلت : ما محل قوله : لا معقب لحكمه ؟ قلت : هو جملة محلها النصب على الحال كأنه قيل ، والله يحكم نافذاً حكمه كما تقول : جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة ، تريد حاسراً » . انظر الكشاف ٢ / ٢٩١ .

(٧) في الأصل : (ولانتصب) .

الحال[١] ، ولا يلزم ذلك .

ويجوز حذف الضمير إذا كان ثَمَّ ما يدلُ عليه كقولك : « اشْتَريتُ البُرَّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ » برفع " قفيز " [و] التقدير : « قَفِيزٌ // مِنْهُ بِدِرْهَمٍ » . //١٦١أ

وأما خلو الجملة عن الواو ، والضمير البتة فقليل[٢] .

والمنفي من الجملة الاسمية كالمثبت سواء إلاَّ أنَّها إذا نُفيت بـ" لا " ، [و] وَلِيَتْ " لا " معرفة وجب التكرار كقولك : « جاءَ زيدٌ لا عمروٌ معهُ ولا خالدٌ » .

وإن كانت فعلية مصدرة بالمضارع المثبت العاري عن "قد" تعين الضمير ، (وامتنعت)[٣] الواو ، وما جاء منه بالواو كقولهم : « قمتُ وأصُكُّ عَينَهُ »[٤] أول بتقدير مبتدأ لتصير الجملة اسمية ، فتقدر ، و« أنَا أصكُّ عينهُ » .

فإن كانت مقرونة بـ" قد " لزمت الواو كقولـه تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[٥] .

فإن جاءت مصدرة بالمضارع المنفي ، فنفيه بـ" لا " ، و" لم " ، و" لمَّا " ، و" ما " ، و" إن " .

فالمنفي بـ" لا " لا يجوز معه الواو ، فيتعين الضمير ، والمنفي بما عداها يجوز معه الواو دون الضمير ، والضمير دون الواو ، [والواو] ، والضمير معاً .

وخالف ابن خروف الجمهور في المنفي بـ" لم " ، [فقال] : إنَّه لا بد معه من الواو ،

---

(١) ذكر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ٤٧ : أن مذهب الأخفش هو : إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه قال أبو حيان : « ... والثالث : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً ، وقد تقدم وجب عروّه من الواو ، فتقول : جاء زيدٌ حسنٌ وجهه ، ولا يجوز : وحسنٌ وجهه » .

(٢) نحو : « مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم » . انظر الهمع ٤ / ٤٧ .

(٣) في الأصل : (واتبعت) .

(٤) من الأساليب النحوية انظره في : إصلاح المنطق ٢٣١ ، والمساعد ٢ / ٤٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٨ ، والهمع ٤ / ٤٦ .

(٥) من الآية (٥) في سورة الصف .

والقرآن الكريم وغيره من فصيح الكلام يرد عليه[١] .

وقال الشيخ أبو حيان : « لم أسمع نفي المضارع بـ" إن " في كلام العرب ، ولكن القياس جوازه »[٢] .

فإن كانت مصدرة بالفعل الماضي المثبت امتنعت الواو إن كان فيه معنى الشرط كقولك : « أكْرِمْ زيداً أقامَ أو رحلَ » ، أو (معنى)[٣] التأكيد كقولهم : « أبو بكرٍ الخليفةَ قَدْ عَلِمَ الناسُ ذلكَ » ، أ[و] وقع بعد " إلاّ " كقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[٤] .

فإن لم يكن فيه معنى الشرط ، ولا التأكيد ، ولا وقع بعد " إلاّ " ، فإن كان الماضي " ليس " فالأكثر معها الواو كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ ﴾[٥] .

وقد جاء بغير واو كقول جرير :

---

(١) رد السمين الحلبي على ابن خروف بأدلة من النثر ومن الشعر ، فقال : « والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ" لم " وفيها ضمير ذي الحال جاز دخول الواو وعدمه ، فمن الأولى قوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ ﴾ ، وقول كعب :

لا تأخذنّي بأقوالِ الوشاةِ ولم ... أذنبْ وإنْ كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ

ومن الثاني هذه الآية - أي : ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ - ، وقوله : ﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ ، وقول قيس بن الأسلت :

وأضربُ القَوانسَ يومَ الوغى ... بالسَّيفِ لم يَقْصُرْ به باعِي

وبهذا يعرف غلط الاستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمة في مثل هذا سواء كان في الجملة ضمير أم لم يكن » . الدر المصون ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وانظر الهمع ٤ / ٤٨ .

(٢) النص كما هو في الارتشاف ٢ / ٣٦٨ : « وإن كان حرف النفي " إن " نحو : جاءَ زيدٌ إنْ يدري كيف الطريق ، فلا أحفظه من لسان العرب ، والقياس يقتضي جوازه كما وقع خبراً لـ" ظلَّ " في قوله : " حتى يظلَّ إن يدري كيف صلى " » .

(٣) في الأصل : (بمعنى) .

(٤) من الآية (٣٠) في سورة يس .

(٥) من الآية (٢٦٧) في سورة البقرة .

[٧٣] إذا جَــرَى فـي كَفِّـهِ الرِّشَـاءُ جَـرْيَ الْقَلِيـبُ لَيـسَ فِيـهِ مَـاءُ(١)

فإن كان الماضي غير " ليس " جيء بالواو ، و" قد " ، والضمير كقوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾(٢)، وبالواو، و" قد " دون ضمير كقولك : « جاءَ زيدٌ وقدْ طلَعتْ الشمسُ » ، أو الضمير دون الواو ، و" قد " كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٣) ، وهو قليل مع فصاحته ، وأقل منه مجيئه بالواو والضمير دون " قد " كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾(٤) .

وأقل منه مجيئه بالضمير // ، وقد دون واو كقول الشاعر : //١٦١ب

---

(١) من الرجز ، ولم أجده في ديوان جرير ، ولم أجده أيضاً منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع .

قال ابن منظور في اللسان ١٤ / ٣٢٢ (رشا) : (والرِّشاءُ : الحبلُ ، والجمع أرشية) .

الشاهد في قوله : « ليس فيه ماء » حيث وقعت هذه الجملة المصدرة بـ" ليس " في محل نصب حال ، وهي غير مقترنة بالواو .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٧ ، والمساعد ٢ / ٤٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٧ .

(٢) من الآية (٧٥) في سورة البقرة .

(٣) من الآية (٩٠) في سورة النساء .

قرأ الجمهور " حَصِرتْ " فعلاً ماضياً ، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب " حصرةً " نصباً على الحال .

وفي قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ سبعة أوجه ، وهي :

١ – أنه لا محل لها .

٢ – أنها حال من فاعل " جاؤوكم " .

٣ – أنها صفة لحال محذوفة والتقدير : أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم .

٤ – أن يكون في محل جر صفة لقوم بعد صفة .

٥ – أن تكون بدلاً من جاؤوكم .

٦ – أن تكون خبراً بعد خبر .

٧ – أن تكون جواب شرط مقدر تقديره : إن جاؤوكم حصرت .

وكل هذا ذكره السمين في الدر المصون ٢ / ٤١١ – ٤١٢ .

(٤) من الآية (١٦٨) في سورة آل عمران .

جملة " وقعدوا " يجوز فيها وجه آخر غير كونها حالية ، وهذا ما ذكره الحلبي حيث قال : « قوله : " وقعدوا " يجوز في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أن تكون حالية من فاعل " قالوا " ، و" قد " مرادة ، أي : وقد قعدوا ، ومجيء الماضي حالاً بالواو ، وقد ، أو بأحدهما ، أو بدونهما ثابت عن لسان العرب .

والثاني : أنها معطوفة على الصلة فتكون معترضة بين " قالوا " ومعمولها ، وهو : " لو أطاعونا " » .

انظر الدر المصون ٢ / ٢٥٥ .

[٧٤] وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ[١]

فإن كان الفعل الماضيَ منفياً ، فلا ينفي إلاّ بـ" ما "، والوجوه الثلاثة فيه جائزة ، فالواو ، والضمير كقولك : « جاءَ زيدٌ وما دُرِيَ كيفَ جاءَ » ، أو بالضمير دون الواو ، فتقول : « مَا أَدْرِي كيفَ جاءَ » ، أو الواو دون ضمير كقول الشاعر :

[٧٥] رَأَتْ وَجْهَ مَنْ أَهْوَى بِلَيلٍ عَوَاذِلِي فَقَالُوا : بَدَتْ شَمْسٌ وَمَا طَلَعَ الفَجْرُ[٢]

واعلم أنَّهم اتسعوا في عامل الحال (فيعملون)[٣] فيه الاسم والفعل والحرف ، أما الأفعال ، فتعمل فيه سواء تصرفت ، أو لم تتصرف ، أو كانت من نواسخ الابتداء ، أو لم تكن .

إلاَّ أنَّهم استثنوا مما لم يتصرف " عسى " ، فلم يعملوها في الحال باتفاق .

واستثنوا من نواسخ الابتداء كأنَّ ، وأخواتها على خلافٍ في ذلك[٤] .

وأما الأسماء ، فالمشتقات من الفعل العاملة عمله كالفعل ، وما ليس (مشتقاً)[٥] من الفعل إلاَّ أنَّ فيه معناه كالظرف ، والمجرور ، واسم الإشارة ، والأسماء الجامدة الملحوظ فيها الاشتقاق ، فتعمل في الحال لما فيها من معنى الفعل[٦] ، فتقول : « زَيدٌ عِنْدَكَ ، أو فِي الدَّار قائماً » ، فـ" قائماً " حال من الضمير الذي في الظرف ، أو المجرور ، والعامل فيه ما فيهما من

---

(١) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٨٤ .

الشاهد في قوله : « قد غير البلى » حيث وقع الفعل الماضي حالاً وهو مقترن بقد دون الواو ، وهذا قليل بالنسبة إلى مجيئه معهما ، وأقل منهما تجريده منهما .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، وشواهد العيني ٢ / ١٩٠ .

وروي بلا نسبة في : شرح الأشموني ٢ / ٣٣٠ .

(٢) من الطويل ، لم أقف عليه ولا على شيء من خبره .

والشاهد في قوله : « وما طلع الفجر » حيث جاءت الجملة الحالية بالواو دون الضمير وهي مصدرة بفعل ماضٍ منفي بـ" ما ".

(٣) في الأصل : (فيعملو) .

(٤) يقصد بأخواتها " ليت ، ولعل " وسيأتي توضيح هذا .

انظر ص ٢٦٥ وحاشية ١ و ٢ .

(٥) في الأصل : (مشتق) .

(٦) انظر المفصل للزمخشري ٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤ .

معنى الاستقرار تقول : « ذاكَ زيدٌ مقبلاً » فـ" مقبلاً " حال ، والعامل فيه ما في (ذاك)[١] من معنى أشير[٢] ، ومنهم من يرفع مقبلاً في مثل هذا (على أنّه)[٣] خبر ذاك[٤] ، وزيدٌ بدل .

ومنه قراءة ابن مسعود[٥] : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾[٦] برفع " شيخ " .

---

(١) في الأصل : (ذلك) ، وما ذكرته يناسب ما في المثال .

(٢) مثل سيبويه في الكتاب ٢ ، ٧٨ بمثال مشابه وهو : « ذاك عبدُ الله ذاهباً » ، و" ذاهباً " ينتصب على الحال حيث قال: « فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً ، وهؤلاء قومُكَ منطلقين ، وذاك عبدُ الله ذاهباً ، وهذا عبدُ الله معروفاً ، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً لا تريد أن تُعرِّفه عبد الله ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبد الله ، وحالَ بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبدُ الله راكباً ، صار جاء لعبد الله صار الراكب حالاً ، فكذلك هذا ، وذاك بمنزلة هذا ، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ » .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٢٥ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) حكى هذه اللغة يونس وأبو الخطاب ، قال سيبويه : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب » .

وفي رفع منطلقٌ أربعة أوجه وجهان ذكرهما الخليل ، وهما :

١ - أن تضمر هذا أو هو والتقدير : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

٢- أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ" هذا " نحو : هذا حلو حامض .

والوجهان الآخران ذكرهما سيبويه ، وهما :

١ - أن تجعل عبد الله معطوفاً عطف بيان على هذا كالوصف .

٢ - أن تجعل " منطلق " بدلاً من " عبد الله " .

انظر الكتاب ٢ / ٨٣ ، ٨٦ .

(٥) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، يكنى بأبي عبيد الرحمن ، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم ، توفي سنة ٣٢ هـ ، وقال يحيى بن بكير سنة ٣٣ هـ .

انظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٣٩٥ - ٤٢٢ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢٧ - ٢٨ .

(٦) من الآية (٧٢) في سورة هود .

قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ شَيْخًا ﴾ بالنصب ، قال الزجاج : « القراءة النصب ، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه ، وهو منصوب على الحال ، والحال ههنا تصبها من لطيف النحو وغامضه » .

وقرأ الأعمش كذلك بالرفع : " شيخٌ " .

وذكر أبو الفتح في رفع " شيخ " أربعة أوجه ، وهي :

أن يكون " شيخ " خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذا شيخ ، أو يكون " بعلي " بدلاً من " هذا " ، و" شيخ " هو الخبر ، أو يكون " شيخ " بدلاً من " بعلي " ، أو يكون " بعلي " ، و" شيخ " خبراً عن " هذا " .

انظر إعراب القرآن للزجاج ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، والمحتسب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، والدر المصون ٤ / ١١٥ .

وحكوا أنَّ جارية غنت بحضرة المبرد بقول الشاعر :

[٧٦] فَقَالُوا لَهَا هَذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ فَقَالَتْ أَلاَ إِعْرَاضُهُ أَيسَرُ الْخَطْبِ[١]

فرفعت " معرض " ، فظن المبرد أنَّها غلطت حتى نبهته على قراءة ابن مسعود المتقدمة ، فطرب لذلك .

وتقول : « أنتَ الرجلُ علماً » فـ" علماً " حال ، والعامل فيه ما في « الرجل » من معنى الكمال [و] التقدير : « أنتَ الكاملُ علماً » .

وأما (الحروف)[٢] فما أشرب منها معنى الفعل // عمل في الحال ، وليس كلُّ حرفٍ //١٦٢أ يُشْرَبُ معنى الفعل ، وإنما ذلك موقوف على السماع ، فمن الحروف المشربة معنى الفعل " يا " النداء قال الشاعر :

يَا بُؤسَ للحَرْبِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[٣]

فـ" ضراراً " منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في النداء من معنى أنادي ، وكذلك " ها " التنبيه إذا اجتمعت مع اسم الإشارة كقولك : « هذا زيدٌ مقبلاً » فـ" مقبلاً " حال ، والعامل فيه قيل: " ها " التنبيه[٤]، وقيل: اسم الإشارة[٥] ، والأولى إذا اجتمعا أن يكون العمل لاسم الإشارة ؛ لأنَّ الأسماء أولى بالعمل من الحروف ، ومنها[٦] كاف التشبيه تقول : « أنت

---

(١) من الطويل .
الخطب : الشأن أو الأمر صغر ، أو عظم ، وقيل : هو سبب الأمر .
الشاهد في قوله : « هذا حبيبك معرضٌ » حيث رُفِعَ " معرض " ، وكان الوجه نصبه على الحال .
انظر اللسان ١ / ٣٦٠ مادة (خطب) .

(٢) في الأصل : (الحرف) .

(٣) سبق تخريجه برقم : [٥] .
الشاهد في قوله : « ضراراً » حيث جاء حالاً من المنادى " بؤس " والعامل فيه ما في حرف النداء من معنى الفعل .

(٤) ذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن يعمل في الحال " ها " التنبيه ، وذهب السهيلي وابن أبي العافية إلى أنه لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٥١ ، والهمع ٤ / ٣٦ .

(٥) أجاز الجمهور عمل اسم الإشارة وانتصاب الحال به ، ووافقهم ابن أبي العافية وأما السهيلي فمنع انتصاب الحال باسم الإشارة ، وقال إن الناصب للحال هنا هو فعل مضمر تقديره : انظر إليه .
وذكر أبو حيان في الارتشاف أن مذهب الكسائي والكوفيين هو أن انتصاب الحال في مثل هذا إما من اسم الإشارة ، وإما من زيد .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

(٦) أي : الحروف التي فيها معنى الفعل .

كزيد علماً » ، فالعامل في " علماً " كاف التشبيه ، واختلفوا في إنَّ وأخواتها ، فقيل : يعمل منها في الحال ليت ، ولعل ، وكأنَّ[1] وقال آخرون : لا يعمل منها إلاَّ كأنَّ[2] .

والصحيح عندي عملها كلها في الحال ؛ لأنَّ (المسموع)[3] فيها كثير ، وقد ثبت إشرابها معنى الفعل ، وعملها الرفع الذي هو أقوى الحركات ، فأولى أن تعمل في الحال[4] ، وهل يعمل في الحال المعنى الذي لم يوضع له لفظ يدل عليه (كالابتداء)[5] ؟

فيه خلافٌ ، فمن أجاز عمله أجاز أن يقول : « زيدٌ قائماً في الدار » بنصب " قائم " على أنَّ العامل في " قائم " الابتداء[6] .

والذي عليه الجمهور أنَّ العامل في الحال ، وفي صاحبها لا يكون إلاَّ واحداً كـ« جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ، والرافع لـ" زيد " جاء ، وهو الناصب للحال .

وقال ابن مالك : « إنما يتحد العامل في الحال ، وفي صاحبها في الأكثر ، وقد يعمل في

---

(١) ممن ذهب إلى هذا الزمخشري حيث قال : « وليت ، ولعل ، وكأنَّ ينصبها – أي : الحال – أيضاً لما فيهن من معنى الفعل » . المفصل ٧٩ .

(٢) ممن ذهب إلى هذا أبو حيان حيث قال : « والصحيح أن " ليت " ، و" لعل " لا يعملان في الحال ، وفي كأن خلاف ، والصحيح أنها تعمل في الحال » . الارتشاف ٢ / ٣٥٢ .

(٣) في الأصل : (المسوّغ) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا أيضاً العكبري ، وابن الحاجب ، وابن القواس .
انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٨ – ٢٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤ – ١٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٥٩ – ٥٦٠ .

(٥) في الأصل : (كابتداء) .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الزجاجي ، ويظهر ذلك من كلام سيبويه ، هذا ما ذكره ابن أبي الربيع ، أما المذهب الثاني ، فلم يتعرض له ابن جابر هنا ، ولعله أغفله ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين حيث منعوا عمل الابتداء في الحال هذا ما ذكره أيضاً ابن أبي الربيع حيث قال : « وأكثر الناس على منعه ؛ لأن الحال إنما انتصب على التشبيه بالظرف ، والظرف لا يعمل فيه إلاَّ الفعل ، ومعنى الفعل ، ولا يعمل فيه الابتداء .... » .
وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن أبي الربيع حيث قال أيضاً : « وهذا هو الذي يظهر لي : أن الحال لا يعمل فيها الابتداء » .
ومن ذهب إلى منع عمل الابتداء في الحال يرى أنَّ صاحب الحال هو الضمير في الظرف قال الرضي : « أما نحو : زيدٌ قائماً في الدار ، فإن جوَّزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم نجوز ذلك ، وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال ، بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه ، أي زيد » .
انظر البسيط لابن أبي الربيع ١ / ٥٢٧ – ٥٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥ .

الحال غير العامل في صاحبها كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[١] ، فـ" أمة " حال من " أمتكم " ، فالعامل في الحال " هـذه " ، والعـامل في صاحبها [إنَّ] ، (فـاختلف عاملهما)[٢] »[٣] .

وأما حذف عامل الحال[٤] ، فإن كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور ، و" ها " التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، فلا يجوز حذفه ؛ لضعفه[٥] . ٥

وقد أجاز المبرد الحذف في مثل هذا ، واستدل بقول الفرزدق :

[٧٧] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]

---

(١) من الآية (٥٢) في سورة المؤمنون .

(٢) في الأصل : (فاختلفت عاملها) .

(٣) ذكر هذا ابن مالك في التسهيل حيث قال : « يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها ، أو تعدده بجمع وتفريق » .

وذكره في شرحه – شرح التسهيل – حيث قال : « والأكثر أن يكـون العـامل في الحـال هـو العـامل في صاحبـها ، لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكنهما أيضاً كالتمييز والمميز ، وكالخبر والمخبر عنـه ، ومعلـوم أن مـا يعمـل في التمييز والمميز قد يكون واحداً غير واحد ، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحـال وصاحبـها قـد يعمـل فيهما عامل واحد ، وقد يعمل فيهما عاملان ، ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة : طابَ زيدٌ نفساً ، وإن زيـداً قائمٌ ، وجاء زيدٌ راكباً ، ومثال عدم الاتحاد في الثلاثة : لي عشرون درهماً ، وزيد منطلق ، وعلـى مذهـب سيبويه ومن وافقه ، و﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ فأمة حال ، والعـامل فيـها اسـم الإشـارة ، وأمتكـم صـاحب الحال ، والعامل فيها " إنَّ " » .

وممن سبقه إلى جواز ذلك – أي أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها – ابن جني حيث قال : « .... وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها من حيث كانت ضرباً من الخبر ، والخبر العامل فيه غـير العـامل في المخـبر عنه » .

التسهيل ١١١ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٥٤ ، وانظر الخصائص ٢ / ٢٢ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٧ ، والهمع ٤ / ٦٠ – ٦١ .

(٥) انظر الهمع ٤ / ٦٠ .

(٦) من البسيط في ديوانه ١ / ١٨٥ .

الشاهد في قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » استشهد به المبرد على جواز حذف عامل الحال المعنوي ، وهـذا ممتنـع عنـد الجمهور .

وفيه شاهد آخر ، وهو : تقديم خبر " ما " منصوباً .

قال الأعلم : « استشهد به – أي سيبويه – على تقديم خبر " مـا " منصوبـاً ، والفـرزدق تميمي لا يرفعـه مؤخـراً ، فكيف إذا تقدم ... » . انظر تحصيل عين الذهب ٨٥ .

وانظر الكتـاب ١ / ٦٠ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، والانتصـار لابـن ولاد ٥٤ ، والمقـرب ١ / ١٠٢ ، والمغـني ٢ / ٤١٨ ، ١ / ٩٧ – من غير نسبة – ، والتصريح ١ / ١٩٨ .

فجعل " مثلهم " حالاً ، والعامل فيها الجار والمجرور المحذوف أي : (وإذ)[١] ما في الدنيا مثلهم[٢] // ، وهو ضعيف . ١٦٢//ب

فإن كان العامل فعلاً ، أو ما يعمل عمله مما ، اشتق منه فقد يحذف جوازاً ، ووجوباً .

أما الجواز فحيث دلت عليه قرينة ، ولم يكن ثَمَّ نائب عنه كقولك لمن قدم من حج : (مبروراً)[٣] ، أي : قدمتَ مبروراً ، ويجوز فيه الرفع ، وهو أولى أي (قدوم)[٤] ، مبرورٌ[٥] . ٥

وأما الوجوب ففي مواضع :

الأول : أن يكون معنى الحال (مفهوماً)[٦] من الجملة التي قبل الحال كقولك : « هذا أبوكَ عطوفاً » ، فـ" عطوفاً " حال ، والعامل فيه محذوف وجوباً ، وهو (أُحقُّه)[٧] ؛ لأنَّ الجملة نائبة عنه ؛ إذ هي تعطي معناه .

---

(١) في الأصل : (وإذا) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ / ١٩١ : « فأما قول الفرزدق :

فأصبحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نعمتهمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بشرُ

فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلطٌ بيِّن ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال ، مثل قولك : فيها قائماً رجلٌ ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ، والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً » .

وقد نسب هذا المذهب سليمان بن بنين بن خلف إلى ابن جني حيث قال : « ... وإذا كان عثمان أجاز أن يعمل المعنى في الحال مضمراً فهو في الظرف أولى ، وذلك في قول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ..... أجاز أن يكونَ : " مثلَهم " منصوباً على الحال .... » .

انظر لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب لسليمان بن بنين ١ / ٧٠٤ .

(٣) في الأصل : (مبرور) والصواب ما أثبته .

(٤) في الأصل : (قدمت) .

(٥) قال سيبويه : « وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ ، أو مبني على مبتدأ ، ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ولكنه قال : هذا خيرٌ مقدمٍ ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌ لعدوّنا ، وهذا خيرٌ وما سرَّ ، ومن ثم قالوا : مصاحبٌ مُعانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحبٌ ، وأنت مبرورٌ ، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم » .

ثم قال : « وإن شئت نصبت ، فقلت : مبروراً مأجوراً ، ومصاحباً مُعاناً ، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما ، كأنه قال : رجعت مبروراً ، واذهب مصاحباً » .

الكتاب ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٨ .

(٦) في الأصل : (مفهومٌ) .

(٧) في الأصل : (حقيقة) .

الثاني : أن يكون الحال بدلاً من اللفظ (بالفعل)[1] إما على جهة التوبيخ[2] [كقولك : « ألاهيا وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ »[3] ، أو على غير جهة التوبيخ] كقولك : « هنيئاً مريئاً » ولاهياً بدل من اللفظ [بالفعل] ، وهو " أتوجد " ، فوجب الحذف ؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، و" هنيئاً " بدل من " هنأك الله " هكذا قدره سيبويه[4] .

الثالث : أن تكون الحال سادة مسد الخبر كقولك : « [ضَرْبِي] زيداً قائماً » .

الرابع : أن يكون الكلام مثلاً ، وقد حذف منه عامل الحا ل ، فلا يجوز تغييره ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغير .

الخامس : أن تدل[الحال]على الانتقال من حال [إلى حال] كقولهم : « أتميمياً مرةً وقَيسيّاً أُخرَى »[5] ، والتقدير: « أتتحول »[6] .

---

(١) في الأصل : (في الفعل) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائماً وقد قعدَ الناسُ ، وأقاعداً وقد سارَ الركبُ ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول : قاعداً علمَ اللهُ وقد سارَ الركبُ ، وقائماً قد علمَ اللهُ وقد قعدَ الناسُ ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام ، أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقومُ قائماً وأتقعدُ قاعداً ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥١ ، والهمع ٤ / ٦١ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣١٦ - ٣١٧ في باب : " ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات " : « وذلك قولك : هنيئاً مريّاً ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً ، وهنأه ذلك هنيئاً ، وإنما نصبته ؛ لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل ؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك » .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥٩ .

(٦) وهو ظاهر قول سيبويه حيث قال في ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل : « وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسيّاً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت : أتحوَّلُ تميمياً مرةً وقيسيّاً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبر عنه ، ولكنه وبخه بذلك » .

وهو ظاهر قول المبرد حيث قال : « واعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى ، وذلك أن ترى الرجل حال تلون وتنقل ، فتقول : أتميمياً مرة ، وقيسيّاً أخرى ، تريد : أتتحول وتتلون ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال » .

انظر الكتاب ١ / ٣٤٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٤ .

السادس : ما دل على ارتفاع الثمن كقولهم : « بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا » ، فأعربوا " صاعداً " (حالاً)[١] ، والعامل محذوف واجب الحذف تقديره : « فزاد الثمن في حال كونه صاعداً »[٢] .

ومنهم من أعربه مصدراً[٣] ، وقُدِّر : « فصعدَ الثمنُ صاعداً » ، ولا يبعد ذلك ؛ لأنَّ فاعلاً من أوزان المصادر كالفالج[٤] ، وهو داء معروف ، وقد حمل الناس هذا الكلام على محامل ، وأقرب ما فيها أنَّه باع أولاً جزءاً من بضاعته بـ" درهم " ثم زاد الثمن بأكثر .

واعلم أن جمهور النحويين أجازوا تقديم الحال على عاملها[٥] ، [ومنعه الجرمي][٦] .

---

(١) في الأصل : (حال) .

(٢) قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي : « وذلك قولك : أخذتُه بدرهمٍ فصاعداً ، وأخذتُه بدرهم فزائداً ، حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إياه ؛ ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ؛ لأنه صفة ، ولا تكون في موضع الاسم كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً .

ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ؛ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ وعمرو ، ولم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيدٍ ، وصاعد بدل من زاد ويزيد » .

وقال ابن جني : « ومنه قولهم : أخذتُه بدرهم فصاعداً ، هذه أيضاً حال مؤكدة ، ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلاَّ صاعداً غير أن للحال هنا مزية عليها في قوله :

كفى بالنأى من أسماء كاف

؛ لأنَّ " صاعداً " ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد » .

ورد قول سيبويه بعض المتأخرين كما قال أبو حيان: «وقال بعض المتأخرين لا ضرورة إلى ما قاله سيبويه من إضمار الناصب بعد الفاء أو ثم بل بدرهم في موضع نصب على الحال والتقدير : كائنا بدرهم وفصاعداً معطوفاً عليه » .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٦١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ٣٦١ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٢ / ٣٤٦ مادة (فلج) : « والفالج : ريح يأخذ الإنسان فيذهب بشقه ، وقد فُلِجَ فالجاً ، فهو مفلوج » .

(٥) وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : « راكباً جاءَ زيدٌ » ، ويجوز مع المضمر نحو : « راكباً جئتُ » .

وقد ذكر هذه المسألة بالتفصيل ابن الأنباري في الانصاف ذاكراً مذهب كل من الفريقين - البصرين والكوفيين - وحججهم فانظرها هناك ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ مسألة (٣١) ، وانظر التبيين للعكبري ٣٨٣ مسألة (٦٢) .

(٦) ذهب الجرمي إلى المنع ، وذلك تشبيهاً للحال بالتميز .

وهناك مذهب لم يذكره ابن جابر ، وهو ما ذهب إليه الأخفش حيث منع نحو : راكباً زيدٌ جاء ؛ لبعدها عن العامل .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٤٢ ، والهمع ٤ / ٢٧ ، وأبو عمر الجرمي ١٦٨ .

والقياس والسماع يردان عليه[١] ، وكثرة المسموع في ذلك من القرآن[٢] والنثر والنظم يغني عن ذكره ، ولولا علو شأن الجرمي في هذا الفن لم نلتفت إلى قوله .

فنقول :

على مذهب الجمهور الحال إما أن تكون جملة ، أو (اسماً)[٣] صريحاً ، فإن كانت جملة مقرونة بالواو ، فلا تتقدم // على (عاملها)[٤] على الأصح[٥] ، وإن كانت غير مقرونة بالواو جاز تقديمها ؛ لأنَّهم تكلموا في منع المقرونة بالواو ، وسكتوا عن غيرها ، فدل على جواز تقدمها . ١٦٣/أ

فإن كانت الحال اسماً صريحاً فهو على أربعة أقسام :

---

(١) ذكر ابن عقيل العلة ، أو السبب في منع الجرمي لتقديم الحال على عاملها ، فقال : « ومنع الجرمي التقديم لشبه الحال بالتمييز ، يرده السماع والقياس ؛ إذ الحال أشبه بالظرف والظرف لا يمتنع تقديمه » . وهذا ما قاله السيوطي .
انظر المساعد ٢ / ٢٦ ، والهمع ٤ / ٢٧ ، وأبو عمر الجرمي ١٦٨ .

(٢) المسموع من القرآن نحو قوله تعالى من الآية (٧) في سورة القمر : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ .
انظر الهمع ٤ / ٢٨ .

(٣) في الأصل : (اصماً) .

(٤) في الأصل : (صاحبها) ، والصواب ما أثبته ؛ لأنه في هذه الفقرة يتحدث عن تقدم الحال على عاملها ، وليس على صاحبها .

(٥) وهو قول الرضي حيث قال : « وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمسُ طالعةٌ جئتُكَ ، مراعاة لأصل الواو ، وهو العطف » .
وذكر أبو حيان في الارتشاف أن كلاً من الكسائي والفراء وهشام أجاز نحو : أنت راكبٌ تُحسنُ وأنت راكب حَسُنْتَ تريد : تحسن وأنت راكب ، وحسنت وأنت راكب .
وأن ابن أصبغ نص على أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلاً ، ومنعه الفراء .
وذهب ابن مالك كما ذكر ابن عقيل : « إلى أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد قرنت بالواو أم لم تقرن بها » .
وقال الدماميني : « المنع إنما هو منقول عن المغاربة ، وقد حكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور والفراء ، وظاهر كلام المصنف موافقة الأكثرين في المسألة فلا ضير » .
انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧ ، والمساعد ٢ / ٢٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٥٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤٢ ، وتعليق الفرائد ٦ / ٢٠٥ .

واجب التقديم ، وممنوع التقديم ، ومختلف فيه ، وجائز بغير خلاف[١] .

فالواجب التقديم : إذا كانت الحال اسم استفهام نحو : « كيفَ جاءَ زيدٌ » ، فكيف حال ، والعامل فيها " جاء " ، ووجب تقديمه ؛ لأنَّ فيها معنى الاستفهام .

والممتنع التقديم في مواضع :

الأول : أن يكون غير متصرف كقولك : « ما أحسنَ زيداً [مرتدياً] » ، فلا يجوز أن تقول : « ما مرتدياً أحسنَ زيداً » .

الثاني : أن يكون العامل صلة (لحرف)[٢] مصدري عاملٍ فيه كقولك : « أعجبَنِي أنْ يَبيتَ زيدٌ مُصَلياً » ، فلا يجوز « أعجبَنِي أنْ مُصَلياً يَبيتَ زيدٌ » .

وشرطنا أن يكون الحرف (عاملاً تحرزاً)[٣] من غير العامل ، فإنَّه يجوز معه تقديم الحال ، فتقول في مثل : « عَجِبتُ مما يقومُ زيدٌ مسرعاً » : « عَجِبتُ مما مسرعاً يقومُ زيدٌ » .

الثالث : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة كقولك : « القائمُ مسرعاً زيدٌ » ، فلا يجوز تقديم " مسرعاً " على " قائم " ؛ لأنَّه صلة (أل)[٤] ، فإن كان الموصول غير الألف واللام جاز تقديم الحال على الصلة كقولك : « أعجبَنِي الذي مسرعاً قامَ » .

الرابع : أن يكون العامل مصدراً مقدراً بأن والفعل كقولك : « أعجبَنِي قيامُ زيدٍ مسرعاً » ، فلا يجوز أن تقول : « أعجبني مسرعاً قيامُ زيدٍ » .

الخامس : أن تكون الحال مؤكِّدة كقوله عز وجل : ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٥] ؛ إذ لا يجوز تقديم التأكيد على المؤكَّد .

السادس : أن يكون العامل مقروناً بلام الابتداء ، أو القسم كقولك : « لأُكْرِمَنَّ زيداً زائراً » ، فلا يجوز أن تقول : « زائراً لأُكْرِمَنَّ زيداً » ؛ لأنَّ لام (القسم)[٦] لا يتقدم عليها شيء .

السابع : أن يكون العامل أفعل التفضيل غير مقتضٍ لحالين كقولك : « أنتَ أحسنُ الناسِ قائماً » ، فلا يجوز : « أنتَ قائماً أحسنُ الناسِ » ، فلو اقتضى حالين جاز تقديم أحدهما كقولك : « هذا بُسْراً أطيبُ مِنْهُ رُطباً » ، وقد تقدم الكلام عليه (مستوفىً)[٧] .

---

(١) انظر الهمع ٤ / ٢٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٦ .

(٢) في الأصل : (بحرف) .

(٣) في الأصل : (عليلاً مجروراً) .

(٤) في الأصل : (أن) .

(٥) من الآية (٣١) في سورة فاطر .

(٦) في الأصل : (الابتداء) .

(٧) في الأصل : (مستوفاً) . وانظر ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

الثامن : أن يكون العامل معنوياً كاسم الإشارة ؛ [لأنَّ اسم الإشارة] // فيه معنى //١٦٣ب الفعل ، وليس مشتقاً منه ، فلا يجوز في قولك : « هذا زيدٌ مقبلاً » : « مقبلاً هذا زيدٌ »(١) .

والمختلف فيه الظرف والمجرور ، فمنع الجمهور تقديم الحال عليه ، (وأجازه)(٢) الأخفش(٣) .

والجائز ما عدا هذه الأقسام الثلاثة كقولك : « جاءَ زيدٌ مسرعاً » ، ولك أن تقدمه على العامل ، ولك أن تؤخره .

وأما تقديم الحال على صاحبها فواجب ، وممتنع ، وجائز .

فالواجب : إذا كان صاحب الحال محصوراً نحو : « مَا جاءَ مسرعاً إلاَّ زيدٌ »(٤) ، فلا يجوز التأخير هنا إلاَّ في قول ضعيف لا يُعوَّلُ عليه .

الثاني : أن يكون صاحب الحال نكرة ولا مسوِّغ له من المسوغات التي تقدمت في مجيء الحال من النكرة كقولك : « جاءَ ضاحكاً رجلٌ » ؛ لأنَّه لو تأخر لارتفع على النعت ؛ إذ النكرة أحوج إلى النعت من الحال .

واستثنى سيبويه الحال من المجرور ، فمنع تقديمها ، والأخفش [لا] يمنع [ذلك] مطلقاً كما قدمنا ، فإذا قلت : « مررتُ قائماً برجلٍ » فسيبويه يمنع ذلك ؛ لأنَّه حال من مجرور ،

---

(١) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ١٩١ ، واللباب للعكبري ١ / ٢٨٩ .

(٢) في الأصل : (وأجاز) .

(٣) منع الجمهور تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف أو المجرور .

وحكى ابن طاهر الاتفاق على المنع .

وذهب الأخفش إلى الجواز حيث أجاز في قولهم : « فداءٌ لك أبي وأمي » نصب فداء على الحال والعامل فيه لك .

وذهب ابن برهان إلى التفصيل بين أن تكون الحال ظرفاً أو حرف جر فيجوز تقديمها ، والمنع في غير ذلك .

أما إذا توسط الحال بأن يتقدم على عامله دون المبتدأ ، فذهب الجمهور إلى المنع مطلقاً .

وذهب الأخفش إلى الجواز وسبقه إلى ذلك الفراء ، وتبعهما ابن مالك حيث قال : « وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً ، والصحيح جوازه محكوماً بضعفه » .

أما الكوفيون فأجازوا التوسط إذا كانت الحال من مضمر مرفوع نحو : « أنت قائماً في الدار » .

انظر المحتسب ١ / ٢٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٦ ، والهمع ٤ / ٣٢ - ٣٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٧ - ٣١٠ .

(٤) انظر الهمع ٤ / ٢٧ .

فلا يقدم عنده[١] ، والأخفش يوجبه[٢] .

وقد تأخرت الحال من النكرة في نادر من الكلام .

فلو كان (للنكرة)[٣] مسوغ لم يجب تقديم الحال منها كقول الشاعر :

[٧٨] لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ[٤]

(فتقديم)[٥] موحشاً هنا غير واجب ؛ لأنَّ النكرة هنا موصوفة بقديم ، وخبرها متقدم في الجار والمجرور ، فلها مسوغان .

الثالث : أن يتصل بصاحب الحال ضمير يعود على ملابس الحال بإضافة ، أو بحرف جر ، فالأول كـ« جاءَ (زائرَ هندٍ)[٦] أخوها » ، والثاني : « جاءَ مُكْرِماً لعمرو صاحبُهُ » ، فيجب تقديم الحال في مثل هذا ؛ لأنَّها لو تأخرت ؛ لعاد الضمير إلى ما بعد ، وليس هذا من مواضعه[٧] .

أما الممتنع ففي مواضع :

---

(١) وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢ / ١٢٤ حيث قال : « واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجلٌ ، فإن قال قائل : أجعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ ، وراكباً مرَّ الرجلُ ، قيل لـه : فإنـه مثله في القياس ؛ لأن فيها بمنزلة مرَّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ؛ لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن ، ومن ثم صار : مررتُ قائماً برجلٍ ، لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن : قائماً هذا رجلٌ » .

(٢) هنا الأخفش يوجب تقديم الحال ؛ لأن صاحب الحال نكرة ، بخلاف قولنا : « مررتُ قائماً بزيد » فإنه يجيز هنا تقدم الحال على المعرفة مطلقاً ، ولكنه لا يوجبه .

(٣) في الأصل : (النكرة) .

(٤) من الوافر ، وعجزه :

عفاهُ كلُّ أسحمَ مستديمُ

وقد سبق مثل هذا الشاهد ، ولكن بدون كلمة " قديم " وهو لكثير عزه في ديوانه ص ٥٠٦ .

لِمَيَّـــــــةَ مُوحِشـــــــاً طَلَـــــــلُ يَلُـــــــوحُ كأنَّـــــــهُ خِلَـــــــلُ

انظره ص ٢٤٨ حاشية ٢ .

وانظر هذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٤ ، والتصريح ١ / ٣٧٥ .

(٥) في الأصل : (فقديم) .

(٦) في الأصل : (زائراً هند) .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٧ .

الأول : أن يكون صاحب الحال مجروراً كقولك : « مررتُ بامرأةٍ (قائمةً)[١] » ، فلا يجوز تقديم " قائمة " ، ونصبه على الحال من المجرور ، وتأخيرها[٢] .

(الثاني)[٣] : أن يكون صاحب الحال مضافاً كقولك : « أعجبَني قيامُ هندٍ مسرعةً »[٤] .

//١٦٤ **الثالث** : // أن يكون العامل في صاحب الحال " أفْعَل " في باب التعجب كقولك : « ما أحسنَ زيداً ضاحكاً » ، فلا يجوز تقديم " ضاحك " على " زيد " ؛ لأنّه لا يُفصل بين فعل ٥

---

(١) في الأصل : (قائمةٍ) .

(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين كما ذكر الرضي .

وأجاز ابن جني ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن برهان ، وابن ملكون ، وبعض الكوفيين تقديمه عليه استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ ، وتبعهم ابن مالك حيث قال : « بل الصحيح جواز التقديم في نحو : مررتُ بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ؛ ولضعف دليل المنع ... » .

وقال في شرح الكافية : « وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة ، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه ، فلا يجيزون في نحو : " مررتُ بهندٍ جالسةً " : " مررتُ جالسةً بهندٍ " ، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه المبسوط ، وبقوله في ذلك أقول وآخذ » .

هذا إذا كان حرف الجر غير زائد .

أما إذا كان حرف الجر زائداً فيجوز تقديم الحال على صاحبه كما ذكر أبو حيان حيث قال : « إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو : ما جاءني من أحد عاقلاً ، فيجوز : ما جاءني عاقلاً من أحد » .

أما الكوفيون ففصلوا حيث قالوا : " إن كان صاحب الحال مضمراً جاز تقديمها عليه نحو : مررتُ ضاحكةً بك ؛ وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديمها على المجرور نحو : مررتُ تضحك بهندٍ ، وإن كان اسماً فلا يجوز تقديمها عليه ، فلا يجوز : مررتُ ضاحكةً بهند ... " .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) بياض في الأصل ، لعله ما أثبته .

(٤) ذكر ابن مالك أن الإضافة إذا كانت غير محضة يجوز تقديم الحال على المضاف عند بعض النحويين ، ومثّل ذلك بـ" هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً الآن ، أو غداً " ، ثم علل سبب ذلك ، فقال : « لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها » .

وقال في شرح العمدة : « ..... وبعض النحويين أجاز ذلك فيما إضافته غير محضة نحو : هذا شاربُ السويقِ مَلْتُوتاً الآن ؛ لأن المضاف في تقدير التنوين ، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده نحو : هذا ملتوتاً شاربُ السويقَ الآن » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، وشرح العمدة لابن مالك ٤٢٤ .

التعجب ومفعوله ، ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك[١] ، ونقل الشيخ أبو حيان الخلاف للجرمي وغيره[٢] .

الرابع : أن تكون الحال منحصرة كقولك : « مَا جَاءَتْ هندٌ إلاَّ ضاحكةً » .

وأما الجائز فهو ما عدا ما ذكرناه من موجبات التقديم ، وموانعه .

وفي تقديم الحال من الظاهر المنصوب والمرفوع خلافٌ للكوفيين ، والسماع يرد ذلك ، فلا اعتماد على قولهم[٣] .

---

(١) قال ابن مالك في شرح العمدة ٤٣٢ - ٤٣٣ : « ولا تتقدم على عاملها إن كان ممنوع التصرف كله كفعل التعجب أو صفة تشبهه كأفعل من كذا ، فلا يقال في : ما أحسنَ زيداً مقبلاً : ما مقبلاً أحسنَ زيداً ، ولا في : هو أحسن من عمرو مقبلاً : " هو مقبلاً أحسنُ من عمرو " ؛ لأن أحسن من عمرو شبيه بما أحسنه لفظاً ومعنىً وجموداً ، فإنه يقع بلفظ واحد على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع ، فكان كفعل التعجب الواقع بلفظ واحد على الماضي والحاضر والمستقبل ، فتوافقا في الضعف على العمل في حال متقدمة إلاّ أن لأفعل التفضيل مزية بقبول التأنيث والتثنية والجمع عند اقترانه بأل ، فلذلك جاز أن يتقدم عليه الحال إذا توسط بين حالين نحو : " تَمرُ نخلِكَ بُسْراً أطيبُ منه رطباً " » .

(٢) نقل أبو حيان هذا الخلاف في الارتشاف ٣ / ٣٧ في باب التعجب حيث قال : « .... لا خلاف في امتناع الفصل بينه - أي بين الفعل - والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادى وما ذكراه ليس بصحيح .

ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسنَ إحساناً زيداً ، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين » .

(٣) منع الكوفيون تقديم حال المنصوب فلا يجيزون نحو : أبصرتُ راكباً زيداً ، قال ابن مالك : « لا يجيزون : أبصرتُ راكباً زيداً ؛ لأنه يوهم أن " راكباً " مفعول به ، و" زيداً " بدل ، فلو كان موضع " راكباً " " يركب " لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم » .

ومنعوا أيضاً تقديم حال المرفوع عليه ، إلاّ إذا كان مضمراً - أي المرفوع - نحو قوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ، وأجازوا تقدمه عليه إذا تقدم الفعل وتوسط الحال بين الفعل ورافعه فيجيزون نحو : « قامَ مسرعاً زيدٌ » لتقدم الرافع .

وقد رد ابن مالك قول الكوفيين حيث قال : « وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : " شتى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ " : أي متفرقين يرجع الحالبون ، وهذا كلام مروي عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكوا بمنعه ، فتعينت مخالفتهم في ذلك » .

أما البصريون ، فقد أجازوا التقديم مطقاً .

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٤٧ - ٧٤٩ ، والمساعد ٢ / ٢٣ - ٢٥ ، والهمع ٤ / ٢٦ .

واعلم أنَّ الحال على أربعة أقسام(١) :
مُبيِّنةٌ ، ومُؤكِّدةٌ ، ومُقدَّرةٌ ، ومُوطِّئةٌ .

فأما المبينة : فهي أكثر هذه الأقسام ، وهي التي تأتي لبيان معنى لا يُفْهمُ مما قبلها كقولك : « جاءَ زيدٌ مسرعاً » ، فالإسراع لا يُفْهَمُ من " جاءَ زيدٌ " ، فلولا الحال ما بُيِّن ، وهذه الحال لا تكون إلاَّ منتقلة . ٥

وأما المؤكِّدة : فهي كثيرة ، وقد أثبتها الجمهور ، ونفاها الفراء ، والمبرد ، وتبعهما السهيلي(٢) .

---

(١) ذكر الآبذي في شرحه للجزولية عدة أقسام للحال ومثل لها ، وهي :
١ - الحال المستصحبة مثل : هذا زيدٌ ضاحكاً .
٢ - الحال المحكية مثل : رأيتُ زيداً أمسِ ضاحكاً .
٣ - الحال المقدرة مثل : سيخرجُ زيدٌ غداً مسافراً .
٤ - ومنها السادة مسد الخبر مثل : ضربي زيداً قائماً .
٥ - الحال المؤكدة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ .
٦ - الحال الموطئة كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ .
الآبذي ومنهجه في النحو ٨٤١ - ٨٤٢ ، وانظر المغني ٢ / ٥٣٦ - ٥٣٨ ، والمطالع السعيدة ٢ / ١٤ - ١٥ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبيدِ الله بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي الأندلسي النحوي اللغوي الأخباري ، وفي إشارة التعيين عبد الرحمن بن عبد الله .
يكنى بأبي القاسم ، وأبي الحسين ، إمام في اللغة والنحو .
من مصنفاته : الروض الأنف ، وكتاب التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأعلام ، وكتاب شرح آية الوصية ، وكتاب نتائج الفكر ، وله على الجمل شرح لم يتمه . توفي سنة ٥٨١ هـ .
انظر ابناه الرواة ٢ / ١٦٢ - ١٦٤ ، وإشارة التعيين ١٨٢ - ١٨٣ .
أما بالنسبة إلى ما نسب إلى " الفراء والمبرد ، والسهيلي " فهذا ما نسبه النحويون إليهم ، تنظر هذه المسألة في : توضيح المقاصد ٢ / ١٥١ ، وحاشية الخضري ١ / ٢١٩ .
وما وجدته في المقتضب للمبرد ٤ / ٣١٠ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : « هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكِّدة لما قبلها ، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل ، تقول : زيدٌ أبوك حقاً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وأنا عبدُ الله آمراً واضحاً ، وذاك ؛ لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ؛ لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله ، فإنما تخبر بخبرين ؛ فإذا قلت معروفاً ، أو بيِّناً - فإنما المعنى أني قد بيّنت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار ؛ لأنه عليه يدل » .
وما وجدته في نتائج الفكر للسهيلي أيضاً يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال (٣٩٧) : « وأما قوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة ، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل ؛ لأن التوكيد هو المؤكَّد في المعنى ، وذلك نحو : " قم قائماً " ، و" مشيتُ ماشياً " ، و" أنا زيدٌ معروفاً " هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة » .

وقولهم ينافي ما ورد من ذلك ، وركوب التأويل مع كثرة السماع لا يقبل ، ولا تكون هذه الحال إلاّ لازمة .

وتكون هذه الحال مؤكِّدة للفعل مخالفة للفظه كقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾(١) ، و(موافقة)(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾(٣) ، والفعل المؤكَّد به هو العامل فيها .

وتكون مؤكِّدة للجملة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾(٤) ، والعامل فيها عند الجمهور : « أُحِقُّهُ ، أو أُسَمِّيهِ »(٥) ، وهو محذوف وجوباً(٦) ، وقد تقدم(٧) .

وأما الحال المقدرة : فهي التي لا تقارب زمان الفعل العامل فيها ، بل تتقدم أو تتأخر في الوجود كقولك : « خرجَ زيدٌ معه صقرٌ صائداً به غداً أو أمسِ » ، فـ" صائداً " حال مقدرة ؛ لأنَّه في حال الخروج غير صائد ، وإنما قدرت أنه سَيَصِيدُ به ، أو حَكَيتَ أنَّه قد صاد بـه قبل خروجه ؛ ولهذا سَمَّوهَا إذا تقدمت عن زمان الفعل الحال المحكية .

ووقوع الحال المقدرة كثير في القرآن وغيره .

وأما الحال الموطِّئة : فهي التي تكون اسماً جـامداً موصوفاً كقولـك : « جـاءَ زيدٌ رجـلاً صالحاً » فـ" رجلاً " حال من " زيد " ، وهو // اسم جامد موصوف ، والحال في المعنى إنما //١٦٤ب
هو الصفـة ، وجُعِلَ الاسـم الجـامد موطِّئـاً لمجيء الصفـة ؛ لأنَّ الصفـة حقـها أن تجيء بعد موصوف ، وبهذا المعنى سميت هذه الحال موطِّئة .

---

(١) من الآيتين (١٠) في سورة النمل ، و(٣١) في سورة القصص .

(٢) في الأصل : (موافقاً) .

(٣) من الآية (٧٩) في سورة النساء .

(٤) من الآية (٩١) في سورة البقرة .

(٥) قال الزمخشري : « والعامل فيها أحِقُّ أو أثبت مضمراً » .
وهذا ما قاله ابن القواس .
انظر المفصل ٨١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٦٧ .

(٦) اُختُلِفَ حول عامل الحال المؤكدة ، ذكر هـذا السيوطي في الهمع ٤ / ٤٠ ، حيث قال : « وفي عاملـها أقـوال :
أحدها : أنه مضمر تقديره إذا كان المبتدأ " أنا أحق ، أو أعرف ، أو اعرفني " ، وإذا كان غيره : أحقه أو أعرفه .
الثاني : أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه ، وعليه ابن خروف .
الثالث : أنه الخبر مؤولاً بمسمى ، وعليه الزجاج ، ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول » .

(٧) انظر ص ٢٦٧ .

وقد بسطنا الكلام في الحال ؛ لكثرة دَورها في الكلام ، واحتياج المعربين إليها ، فلنشرع في الكلام على أبيات الأصل .

قوله :

وَالْحَـــالُ تَأْتِـــي لِبَيَـــانِ الهَيْئَـةِ ... مَنْصُوبَــةً بَعْــدَ تَمَـامِ الجُمْلَــةِ
نَكِـــرَةٌ مُشْتَقَـــةٌ تُقَـــدَّرُ ... جَـــوابَ كَيْـفَ لِلّـذِي يَسْتَخْبِـرُ
يَنْصِبُهَـــا الْفِعْـــلُ أوِ اسْـمٌ فِيـهِ ... مَعْنَـــاهُ كَالْظَـرْفِ أوِ التشبيـــهِ
فَمِنْـــهُ هَـــذَا عَبْـدُ عَمْـرٍو قَاعِـداً ... وَبِعْتُـــهُ بِدِرْهَـــمٍ فَصَاعِــــداً

أتى في صدر البيت الأول من أبياته برسم يميز الحال عن التمييز ، فبقوله : « تـأتي لبيـان الهيئةِ » حصل الفرق بينها ، وبين التمييز ؛ لأنَّه إنما يـأتي لبيـان الـذات ، فـإذا عرفـتَ الـذات وجهلتَ هيأتها في حال الفعل جيء بالحال ، فإذا عرفتَ الهيئة وجهلتَ الذات جيء بالتمييز ، فالحال تفسيرٌ لما أُبهم من الهيئات ، والتمييز تفسيرٌ لما أُبهمَ من الذوات[1] .

وقوله : « منصوبةً بعدَ تمامِ الجملةِ » نبّه به على أنَّ الحال لا تكون إلاَّ منصوبة ، ولا تأتي إلاَّ بعد الجملة ، وقد تقدم الكلام على المراد بتمام الجملة[2] ، وبيَّنا أنَّ المـراد تمـام الـتركيب ، ولـو بقـي المعنـى محتاجـاً إلى تتمـاتٍ غـير مـا يحصـل مـن الفعـل ، والفـاعل ، والمبتـدأ ، والخبر ، فقوله : « منصوبةً » حال من الضمير في " يأتي " .

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني أوجه الشبه والاختلاف بين الحال والتمييز : فأوجه الشبه هي :
أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام .
وأوجه الاختلاف هي :
١ - أن الحال يكون جملة ، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً ، والتمييز لا يكون إلاَّ اسماً .
٢ - أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز .
٣ - أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات .
٤ - أن الحال يتعدد بخلاف التمييز .
٥ - أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .
٦ - أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .
٧ - أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، ولا يقع التمييز كذلك .
وقد ذكر أوجه الاختلاف محمد بن علي السراج في اللباب .
المغني ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، وانظر اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب لمحمد علي السراج ١٠٤ .

(٢) انظر ص ٢٤٥ .

ثم نبَّه على أنَّها تكون نكرة ، وقد قدمنا أنَّه شرط أكثري أيضاً(١) .

وقد تأتي الحال جامدة كما تقدم(٢) ، فمنه : « جاءَ وحدَهُ » ، و« أفْعَلْ ذلكَ جُـهْدَك » ، والاشتقاق المراد هنا هو ما دل على صفةٍ وصاحبها كـ" ضارب " ، فإنَّه دل علـى الضـرب ، وعلى الذات التي يقع منها الضرب ، وكـ" مضروب " ، فإنَّه دل على الضرب وعلـى الـذات التي وقع عليها الضرب .

وقوله : « تقدَّرُ جوابَ كيف » يعني أنَّ الحال إذا أردت أن تَعْرِفَهَا ، فقدِّرهـا جواباً لمـن سأل بكيف // فإذا قلت : « جاءَ زيدٌ قائماً » ، فتعرب " قائمـاً " حـالاً ، فإنَّـها صالحـة لأَنْ //١٦٥أ تكون جواباً لمن [سأل] ، فقال : « كيف جاءَ زيدٌ » ، فتقول في جوابه : « قائماً » .

(وقوله) : « لِلْذِي يَسْتَخْبِرُ » يعني الذي يسأل ، و" للذي " يتعلق بقوله : " جواب " ، وحاصل ما ذكره من شروط الحال السبعة التي قدمناها ثلاثةٌ ، وهي :

انتصابها بعد تمام الجملة ، وكونها نكرة ، مشتقة .

فلما فرغ مما تتميز به الحال شرع في ذكر الناصب لها ؛ إذ كـل منصوب لابـد لـه مـن ناصب ، فذكر أنَّ الناصب لها الفعل ، وقد تقدم أنَّ الفعل ينصبها إلاَّ عسى ، وليس ، وفي كأنَّ خلاف(٣) .

وقد أشار إلى نصب الفعل ، ثُم ذكر أنَّ الاسم أيضاً ينصبـها إذا كـان فيـه معنـى الفعـل وأطلقَ لِيُدْخِلَ له ما فيه معنى الفعل ، وحروفه كاسم الفاعل ، والمفعول ، وما فيه معنى الفعل دون حروفه كالظرف والمجرور ، واسم الإشارة ، وقد تقدم أن جميع ذلك يعمل في الحال(٤) .

وقوله : « أو التشبيهِ » يدخل فيه كل ما فيه معنى التشبيه كالكاف وكأنَّ ، فتحصَّـل بـه التنبيه على أنَّ الحرف يعمـل في الحـال إذا كـان فيـه معنـى الفعـل ، وقـد تقـدم الكـلام علـى ذلك(٥) .

ثُم شرع يُمثل نصب الحال بما فيه معنى الفعل ، فقال : « فَمِنهُ هَذا عبدُ عمرٍو قاعداً » ، فـ" قاعداً " حال من " عبد "، والناصب لها ما في معنى « هذا » من معنى الفعل ؛ لأنَّه بمعنى

---

(١) انظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) انظر ص ٢٣٩ .

(٣) انظر ص ٢٦٢ - ٢٦٦ .

(٤) انظر ص ٢٦٢ .

(٥) انظر ص ٢٦٢ - ٢٦٦ .

أشير ، وترك التمثيل بالظرف ، وإن كان قد ذكره ؛ لأنَّ ذكره يُغني عن التمثيل به ، ومثّل باسم الإشارة لِتَحْصُلَ زيادة الفائدة بالنص على أنَّ اسم الإشارة من الأسماء التي فيها معنى الفعل ، فهو صالح لنصب الحال به ، ولم يذكر مثالاً للأسماء التي فيها حروف الفعل ، ومعناه ؛ لوضوحها ، فمن ذلك قولك : « زيدٌ مقبلٌ راكباً » فالعامل في " راكباً " " مقبلٌ " ، وهو اسم فاعل ، ثم مثّل بالفعل ؛ لأنّه الأصل ، فهو الأحق أن يمثل به فمثّل بقولهم : « بعتُهُ بدرهمٍ فصاعداً » ، واختار هذا المثال ؛ لأنّه مثالٌ مثّل به سيبويه[1] ، وتكلم عليه ، وقد تقدم أنَّ العامل فيه محذوفٌ وجوباً ، وهو " فزاد " ، فالتقدير : « فزادَ // الثمنُ صاعداً » وقصد التمثيل بما فيه العامل محذوفاً ؛ لينبّه على أنَّ عامل الحال قد يحذف ، وقد تقدم الكلام في ذلك[2] . //١٦٥ب

---

(١) المثال كما ورد في كتاب سيبويه ١ / ٢٩٠ هو : « أخذتُه بدرهمٍ فصاعداً » .

(٢) انظر ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

باب التمييز

« باب التمييز »

في اللغة : « تخليص الشيء عن الشيء » ، ويرادفه التفسير والتبيين[١] .

وأما في الاصطلاح : « فهو اسم رافع لإبهام أصلي عن ذات [في] مفرد أو جملة » .

فقولنا : « اسمٌ » خرج به الفعل ، والحرف ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يكون تمييزاً .

وقولنا : « رافع للإبهام » خرج به كلُّ ما لا يرفع الإبهام .

وقولنا : « أصلي » خرج به كلُّ ما يرفع إبهاماً عارضاً كالصفة في مثل قولـك : « رأيـتُ زيداً (الفاعلَ)[٢] » فإنَّ " زيداً " ليس فيه بحكم الأصل إبهامٌ ؛ إذ هو موضوع لذات معينة ، ولكن عرض فيه الإبهام لتسمية غيره زيداً ، فجيء بصفة ترفع ذلك الإبهام ، فلا تسمى هذه الصفة تمييزاً ؛ لأنَّ التمييز إنما يُجاء به لرفع الإبهام الأصلي[٣] .

وقولنا : « عن ذاتٍ » لِيُخْرِجَ بها الحال ؛ لأنَّها رافعة للإبهام عن هيئةٍ لا عن ذاتٍ .

وقولنا : « في مفردٍ أو جملة » لِيُدْخِلَ أقسام التمييز ؛ لأنَّ الإبهام قد يكون في ذات مبهمة مفردة ، وقد يكون في جملة[٤] كما سيأتي[٥] .

واعلم أنَّ للتمييز شروطاً ستة[٦] :

---

(١) هذا مشابه لما قاله العكبري حيث قال : « هو تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ويسمى البيان والتبيين والتفسير » . ومشابه لما قاله ابن القواس : « التمييز : تفعيل من الميز ، وهو تخليص الشيء بعضه من بعض ، ويقال له التبيين والتفسير » .

وهو ما قاله الأزهري ، والخضري .

انظر اللباب ١ / ٢٩٦ ، وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٧٢ ، والتصريح ١ / ٣٩٣ ، وحاشية الخضري ١ / ٢٢١ .

(٢) هكذا في الأصل ، وربما يقصد " العاقل " ؛ لأنهم عادة يمثلون " بالعاقل " .

(٣) انظر شرح اللمع للعكبري ١ / ١٣٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٦٨ .

(٤) انظر المفصل ٨٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٧٠ .

(٥) انظر ص ٢٨٤ ، وما بعدها ، و ٢٩١ وما بعدها .

(٦) نظمها ابن معطي في ألفيته فقال :

بواحِدٍ منكُورِ اسمَ جنسِ مقدَّرٍ بِمِنْ مُزيلِ اللبسِ

وذكرها ابن مالك في التسهيل ، فقال : « وهو ما فيه معنى " من " الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع » .

انظر التسهيل ١١٤ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٧٣ .

أن يكون اسماً نكرة منصوباً [مفرداً] مقدراً بمن في المعنى جامداً .

أما كونه اسماً ، فلأنَّه يقدر بـ" من " ، و" من " لا تدخل إلاَّ على الاسماء .

وأما كونه نكرة ؛ (فلأنَّه)[١] إذا كان المقصود يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلا احتياج إلى المعرفة التي هي الفرع .

والتزم البصريون هذا الشرط ، ولم يلزمه الكوفيون ، وأجازوا تعريف التمييز[٢] ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٣] ، فزعموا أنَّ " نفسه " تمييز ، وهو معرفة ، ولا دليل لهم في ذلك ؛ إذ يحتمل أن يكون مفعولاً بـ" سفه " ؛ لأنَّه أُشْرِبَ معنى " ضيَّع " ؛ إذ كلُّ من سفه ، فقد ضيَّع نفسه ، أو يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر ؛ إذ المعنى سفه في نفسه إلى غير ذلك من الظواهر التي استدلوا بها ، وكلها قابلة للتأويل ، فلا دليل لهم فيها .

وأما كونه منصوباً (فحملاً)[٤] على الحال ؛ لاشتراكهما // في البيان ، أو على التشبيه بالمفعول به كما سنبينه . //١٦٦أ

وأما كونه مفرداً ، فلأنَّهم لَمَّا أرادوا البيان جعلوه بالأخف ، وهو المفرد ، وفي هذا الشرط تفصيل ، فلا يخلو أن يكون التمييز منتصباً عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام[٥] .

---

(١) في الأصل : (لأنه) .

(٢) « أصل التمييز التنكير » هذه العبارة ذكرها الرضي في شرح الكافية ، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه البصريون .
أما الكوفيون وابن الطراوة ، فأجازوا بجيئه معرفة .
انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٤ ، والهمع ٤ / ٧٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٤٢ .

(٣) من الآية (١٣٠) في سورة البقرة .
وقد سبق توضيح الخلاف حول نصب " نفسه " ص ١١٠ حاشية ٢ في باب الأفعال المتعدية .

(٤) في الأصل : (حملاً) .

(٥) وممن قال بهذا ابن عصفور حيث قال : « ويكون انتصابه إما عن تمام الاسم ، وإما عن تمام الكلام ، فالمنتصب عن تمام الكلام هو كل تمييز مفسر لمبهم ينطوي عليه الكلام ..... والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلاَّ بعد عدد ... » .
وأبو حيان قال : « والتمييز ينقسم قسمين : الأول منتصب عن تمام الكلام ، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد ، ومنتصب عن تمام الاسم ، وهو ما كان الإبهام حاصلاً في الاسم الذي هو جزء كلام » .
انظر المقرب ١ / ١٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٧ .

فأما ما انتصب عن تمام الاسم ، فإن كان في العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين تعين الإفراد عند جمهور النحويين ، وأجاز الفراء الجمع(١) .

وإن كان في غير العدد من المقادير نظرت ، فإن كان التمييز جنساً يصح إطلاق اسم كلّه على الجزءِ منه كالعسل ، ولم يقصد أنواعه كقولك : « عندي رطلٌ عسلاً »(٢) تعين الإفراد ؛ لأنَّك لو جمعت ، فقلت : أعسالاً لتوهم أنَّ مرادك الأنواع ، فإن كنت قاصداً للأنواع تعين الجمع ؛ لأنَّك لو أفردت لتوهم أنَّك لا تريد الأنواع(٣) .

فإن لم يكن جنساً (يطلق)(٤) اسم كله على جزئه كالثوب ، فإنَّ جزء الثوب لا يسمى ثوباً ، فتقول : « عندي صندوقٌ ثياباً » ، ولا تقول : « ثوباً » .

وأما ما ينتصب عن تمام الكلام ، فإن كان التمييز هو المميَّزُ في المعنى وجبت المطابقة كقولك : « كَرُمَ زيدٌ رجلاً » ، و« كَرُمَ الزيدانِ رَجُلَين » ، و« كَرُمَ الزيدونَ رجالاً » ، وما جاء على خلاف ذلك أوِّل كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾(٥) إما على حذف مضاف أي « وحسن رفيق أولئك رفيقاً » ، فحصلت المطابقة ، وإما على أنَّ " رفيقاً " لحظ فيه معنى الجمع ، فهو بمنزلة الرفقاء(٦) .

---

(١) واستدل الفراء بقوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ حيث قال : « فقال : اثنتي عشرة ، والسبط ذكر ؛ لأن بعده أمم ، فذهب التأنيث إلى الامم ، ولو كان " اثني عشر " لتذكير السبط كان جائزاً » .

ومن النص نرى أن الفراء يعد " أسباطاً " تمييزاً بدليل قول ابن هشام : « ولو كان أسباطاً تمييزاً لذُكِّر العددان ؛ لأن السِّبط مذكر » .

وقد رده النحاة حيث قالوا : إن " أسباطاً " بدل كل من كل من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، والتقدير : « اثنتي عشرة فرقة » ، وقال الحوفي : يجوز أن يكون أسباطاً نعتاً لفرقة ، ثُمَّ حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه . وذهب ابن مالك أنه لا حذف ، وأنَّ أسباطاً تمييز .

انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٦٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٧ ، والتصريح ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٢ : « .... رَطْلٌ ورِطْلٌ للذي يكال فيه » .

وفي تاج العروس للزبيدي ٧ / ٣٤٦ مادة (رطل) : هو اثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٥١ .

(٤) في الأصل : (ينطلق) .

(٥) من الآية (٦٩) في سورة النساء .

(٦) وفي نصب " رفيقاً " وجه آخر غير نصبه على التمييز ، وهو نصبه على الحال . انظر الدر المصون ٢ / ٣٨٨ .

فإن كان التمييز غير المميز في المعنى ، فإن كان مصدراً أفردَ إن لم يقصد الأنواع كقولك : « حَسُنَ زيدٌ أقوالاً » ، فإن كان غير مصدر ، وكانت نسبته إلى الجمع قبله متحدة أفردت كقولك : « طابَ الزيدونَ أصلاً » إذا كان أصلهم واحداً ، فإن كانت النسبة غير متحدة بأن تكون أصولهم مختلفة جازت المطابقة ، وعدمها إلاّ أنَّ عدم المطابقة أحسن ، فإن شئت أن تقول بهذا المعنى « طابَ الزيدونَ أصلاً » ، وإن شئت أن تقول : « طابَ الزيدونَ أصولاً » إلاّ أنّه إن عرضَ لبسٌ من جهة الإفراد ، وجب الجمع كقولك : « طابَ الزيدونَ آباءً » ، ومرادك أنّهم هم الآباء ، فيتعين في مثل هذا الجمع ، وكذلك لو كان مرادك أن (أباهم هو)[1] // الذي طاب ؛ لأنّهم هم الآباء الطيبون تعين الإفراد ، وامتنع الجمع خوف //١٦٦ب اللبس[2] .

وأما التعجب الذي لم يبوَّب له في النحو كقولك : « للهِ دَرُّهُ رجلاً » ، وباب نعم وبئس وحبذا ، فتتعين المطابقة بين التمييز والمميز في الجمع ؛ لأنَّ التمييز هو المميز في المعنى ، وأما التعجب المبوب له في النحو ، فإن كان التمييز مصدراً أُفْرِد إن لم يقصد الأنواع ، وجُمِع إن قصدت الأنواع كقولك : « ما أحسنَ زيداً علماً » ، وإن كان غير مصدر فالمطابقة فيه أفصح كقولك : « ما أحسنَ زيداً رجلاً » ، و« ما أحسنَ الزيدِينَ رجالاً » .

وأما المنصوب بعد أفعل التفضيل، فإن كان مصدراً أفردت إن لم تقصد الأنواع كقولك: « زيدٌ أحسنُ الناسِ علماً » ، وإن كان غير مصدر ، فالجمع ، والإفراد كقولك : « الزيدونَ أحسنُ الناسِ وجهاً » ، وإن شئتَ " وجوهاً "[3] .

---

(١) في الأصل : (اباؤهم من) .

(٢) انظر التسهيل ١١٥ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٨٤ – ٣٨٥ ، والمساعد ٢ / ٦٣ – ٦٤ ، والهمع ٤ / ٧٠ – ٧١ .

(٣) هذا ما قاله أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٨٠ : « والتمييز في التعجب غير المبوب له في باب نعم وبئس وحبذا يطابق المميز ، وكذلك في حسبك وأخوته ، وكفاك ونهاك وأحسبك ، وفي ويحه ، وفي كفى ، وفي داري خلف دارك فرسخاً ، يجوز أن يثنى ويجمع ، فتقول : فرسخين ، وفراسخ ، وأما التعجب المبوب له ، فإن كان التمييز معنى ، فالإفراد إلا أن يقصد الأنواع وإن كان عيناً طابق المتعجب .

وأما أفعل التفضيل ، فإن كان التمييز معنى فكتمييز المتعجب منه ، وإن كان عيناً جاز إفراده ، وجمعه تقول : الزيدونَ أحسنُ الناسِ وجهاً ، والزيدون أحسنُ الناسِ وجوهاً » .

وأما كونه مقدراً بـ" من " في المعنى ، فالجمهور على جريان هذا الشرط في كل تمييز انتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام .

وذهب بعضهم إلى أنَّ هذا الشرط غير جارٍ فيما انتصب عن تمام الكلام ، والجمهور يوافقهونهم على أنّه لا يصح إظهاره فيما انتصب عن تمام الكلام ، ويخالفونهم في أنّه مرادٌ هنا ، فإذا قلت : « طابَ زيدٌ نفساً » ، فعلى مذهب الجمهور لابد من إرادة " من " في المعنى ، ولا يصح التصريح بها .

والمخالفون يقولون : لا يصح لفظاً ، ولا معنى .

وأما ما انتصب عن تمام الاسم ، فكلهم يوافق على صحة التصريح بها لفظاً إلاَّ في العدد لما جاء في ذلك من اللبس(١) ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : « عندي عشرون من درهم » لاحتمل أن يكون مرادك عندي عشرون من أجزاء درهم ، فإن أردت التصريح بـ" من " في العدد جمعت التمييز ، فتقول : « عندي [عشرون] من (الدراهم)(٢) » .

وأما في غير العدد ، فتدخل"من"على التمييز مفرداً كما كان ، تقول : « عندي رطلٌ من زيتٍ » ، وما جرى مجرى ذلك .

وأما كونه جامداً ؛ فلأنَّه في الأصل جنسٌ ، والجنس جامد .

وأما تقسيم التمييز ، فهو على قسمين(٣) :

منتصب عن تمام الاسم ، ومنتصب عن تمام الكلام .

فأما المنتصب عن تمام الاسم ، فهو ما // جاء لرفع الإبهام عن ذات مفردة كعشرون درهماً ، وخاتمٌ فضةً . //١٦٧أ

ومعنى تمام الاسم أن يتم الاسم (قبله)(٤) بأحد سبعة أشياء :

الأول : التنوين الظاهر كقولك : « صاعٌ بُرًّا » .

---

(١) انظر التبصرة ١ / ٣١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٧١ .

(٢) في الأصل : (الدارهم) .

(٣) سبق توضيح هذا ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٤) مكررة في الأصل .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والهمع ٤ / ٦٣ .

الثاني : نون التثنية الظاهرة كقولك : « صاعانِ برًّا » .

وهذان القسمان يمكن زوال النون والتنوين عنهما بالإضافة ، فتجر التمييز تقول : « صاعُ برٍّ » ، و« صاعا برٍّ » على الإضافة .

الثالث : التنوين المقدر كـ« خمسةَ عشرَ درهماً » ، و« زيدٌ أحسنُ مِنْكَ وجهاً » ، و« كَمْ رجلاً عِنْدَكَ » في الاستفهامية ، فالتنوين في الثلاثة مقدر ، فلا يمكن زوال تقديره بالإضافة ؛ لأنَّ "خمسة عشر" لو أضيفت لصارت ثلاثة أشياء كشيء واحد ، ولأنَّ "أحسن" أفعل التفضيل ، فلو أضيف لاختلف المعنى مما سننبه عليه عند التعرض له[١] ؛ ولأنَّ " كم " لو أضيفت لالتبست بالخبرية .

الرابع : نون التثنية المقدرة كقولك : « اثنَا عشرَ درهماً » ، فنون التثنية هنا مقدرة ؛ لأنَّها لا تُمكِنُ الإضافة مع بقائها ، والعشرة عوض منها ، ولا يمكن حذفها ، فلا تمكن الإضافة مع بقاء ما هو عوض عن النون .

الخامس : نون الجمع كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ (نُنَبِّئُكُم)[٢] بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[٣] ، وهو أيضاً لا يزول ؛ لأنَّه من أفعل التفضيل ، فالإضافة تُغيِّر المعنى كما تقدم .

السادس : شبه نون الجمع كـ« عشرينَ درهماً » ، وهو أيضاً مما لا يزول ؛ لأنَّ العشرين لا تضاف إلى التمييز ، وأما قولهم : « هذا (عِشْرُوك)[٤] ، وعِشْرُو زيدٍ »[٥] ، فهي إضافة إلى المالك لا إلى التمييز .

---

(١) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

(٢) في الأصل : (أبنئكم) .

(٣) من الآية (١٠٣) في سورة الكهف .

(٤) في الأصل : (عشرون) .

(٥) نسب الكسائي هذا المذهب إلى بعض العرب حيث قال : « ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة ، فيقول : عشرو درهمٍ ، وأربعو درهمٍ » .

وقال ابن عقيل : « وبعض النحويين قاس على هذا الشاذ ، فأجاز ذلك في بقية العقود بعده » .

انظر المساعد ٢ / ٥٩ ، والهمع ٤ / ٧٦ .

السابع : الإضافة ، وهو أيضاً مما لا يزول كقولك : « قَدْرُ راحةٍ سحاباً »[١] ؛ لأنَّك إن أضفت الأول إلى التمييز أبطله الفصل بينهما بالاسم الثاني ، وهو " راحة " ، وإن أضفت الاسم الثاني إلى التمييز فسد المعنى ؛ إذ المراد تقدير السحاب بالراحة لا لنسبة الراحة إلى السحاب ، وإن أضفت الاسمين معاً إلى التمييز صارت ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وذلك ممتنع في كلامهم .

وتحصَّل مما ذكرناه أنَّ (سبعة)[٢] الأشياء التي يتم بها الاسم ، الأولانِ منها قد تدخلهما الإضافة ، فينجر التمييز ، والخمسة الباقية // لا تزيلها الإضافة عن التمييز لعدم إمكانه ، فلا //١٦٧ب يزال التمييز معها منصوباً .

فإذا علمت هذا فاعلم أنَّ التمييز المنتصب عن تمام الإسم يكون في مقدار ، وفي غير مقدار ، فالمقدار خمسة أنواع[٣] :

الأول : العدد كـ« عشرينَ درهماً » ،ولا نلتفت لمن جعل العدد ليس بمقدار[٤] .

الثاني : الكيل كـ« صاعٌ برّاً » .

الثالث : الوزن كـ« رطلٌ زيتاً » .

الرابع : المساحة كـ« جريبٌ نخلاً »[٥] .

الخامس : مقاييس مصطلحٌ عليها بين المخاطبين كـ« قَدْرُ راحةٍ سحاباً » ، ويجري مجرى المقاييس الأوعية كقولهم: « رَاقُودٌ خلاًّ »[٦] ، والنصب في المقادير أحسن من الجر حيث يجوز

---

(١) في الكتاب ٢ / ١٧٢ : « ما في السماءِ موضعُ كَفٍّ سَحاباً » ، وفي المقرب ١ / ١٦٤ : « وما في السماءِ موضعُ راحةٍ سَحاباً » .

(٢) في الأصل : (السبعة) والفصيح ما أثبته ؛ لأننا إذا عرفنا نعرف المعدود ، وليس العدد كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ٣٣ ، وقد ورد عن الكوفيين الخمسة الأشياء .

(٣) انظر المقرب ١ / ١٦٤ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٧٤ .

(٤) ذهب إلى هذا – أي أن العدد ليس من المقدار بل هو قسيمٌ له – أبو علي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام حيث قال : « وهو قول أكثر المحققين ... » وممن ذهب إلى أنه قسم من المقدار الآبذي ، وابن الضائع .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٨١ ، وشرح قطر الندى ٢٤٤ .

(٥) قال الزبيدي في تاج العروس ١ / ١٧٩ مادة (جرب) : « والجريب ٣ من الأرض والطعام مقدار معلوم الذراع والمساحة وهو عشرة أقفزة لكل قفيز منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب » .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ٣ / ١٨٣ مادة (رقد) : « الراقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الأردبة يُسَيَّع داخله بالغار » .

الجر(١) .

وما لا يقصد به بيان قدر الشيء كقولهم : « عندي بابٌ ساجاً »(٢) ، و« خاتمٌ فضةً » ، فليس المراد في مثل هذا بيان مقدار الباب ، ولا الخاتم ، فالجر في مثل هذا أولى من النصب(٣) ؛ إذا المقصود منه حاصل .

واعلم أنَّهم اختلفوا في عامل التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، فالذي عليه الجمهور أنَّ العامل فيه الاسم التام قبله ، فإن كان مفرداً كـ« رطلٌ زيتاً » ، و« خاتمٌ فضةً » ، فهو مشبه بـ« ضاربٌ رجلاً » ، وإن كان مثنىً كـ« قفيزانِ برًّا » ، فهو مشبه بـ« الضاربانِ رجلاً » ، وقيل : هو مشبه بالمصدر ، وقيل : بالصفة المشبهة ، وقيل : بأفعل التفضيل ، وهو أثبت ؛ لأنَّ الاسم التام جامد ليس فيه معنى الفعل ، ولا حروفه ، وإنما عمل لمجرد الشبه اللفظي ، فينبغي أن يُحمل على أضعف العوامل التي فيها معنى الفعل ، وحروفه ، وهي : أفعل التفضيل(٤) .

وقال بعضهم: إنما انتصب هذا التمييز بمصدر محذوف ، فإذا قلت: « عندي رطلٌ زيتاً »، فـ" مقدار" المحذوف هو العامل ؛ لأنَّه مصدر ، ونُقل عن الكوفيين أنَّه منصوب على إسقاط " من "(٥) .

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك في شرحه للكافية ٢ / ٧٧٠ ، ثم علل سببه ، فقال : « ... والنصب أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد : أنَّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب ، ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور دون ما هو وعاء له كقولك : اشتريت ظرفَ سمنٍ فارغاً ، وبعتُ سقاءَ لبنٍ مملوءاً عسلاً » .
وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ٢ / ٣٠٣ مادة (سوج) : « الساج : خشب يجلب من الهند واحدته ساجة » .

(٣) الجر يكون على الإضافة بمعنى " من " .
أما النصب فقد اختلف حوله النحاة ، فذهب سيبويه إلى أن هذه الأمثلة ونحوها متصبة على الحال حيث قال : « فالحال قولك : هذه جبتُكَ خزّاً » .
وذهب المبرد إلى أنه منتصب على التمييز حيث قال : « وإنما حق هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلاً على التبين » وممن ذهب إلى هذا الزجاجي .
وقال ابن مالك : « والأول قول أبي العباس وهو أولى ؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل ... » ويجوز في هذه الأمثلة ونحوها الرفع أيضاً ، فذهب سيبويه إلى أنه وصف ، وذهب ابن السراج والزجاجي إلى أنه بدل أو عطف بيان .
قال الشيخ خالد الأزهري : « وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال : إنه نعت والأول أولى ؛ لأنه جامد جموداً محضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً » .
انظر الكتاب ٢ / ١١٧ - ١١٨ ، المقتضب ٣ / ٢٥٩ ، والجمل ٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٣٨٢ ، والهمع ٤ / ٦٤ .

(٥) لم أقف عليه .

وقد نقل النحويون الإجماع على أنّه لا يجوز تقديمه على عامله ، فلا يجوز : « عندي درهماً عشرونَ »(١) .

وأما حذف هذا التمييز ، فيجوز إما مع بقاء الإبهام كقولك : « سِرْتُ عِشْرِينَ » ، وليس ثَمَّ قرينةٌ تعين التمييز .

وإما للعلم بالتمييز كقول القائل : « كَمْ قَبَضْتَ درهماً » ؟

فتقول : « قَبَضْتُ عِشْرِينَ » ، فمعلوم // من الكلام الأول أنَّ المراد " درهماً "(٢) . //١٦٨أ

ومن حَذْفِ التمييز قولهم : « عِنْدي ثلاثةٌ وعشرونَ درهماً » ، فالتقدير : « عندي ثلاثةُ دراهمٍ » ، و« عشرونَ درهماً » حُذِفَ التمييزُ الأول لدلالة الثاني عليه .

وأما الفصل بين هذا التمييز ، وعامله ، فلا يجوز لضعف عامله(٣) ، وسواء في ذلك الفصل بالظرف ، أو المجرور ، وغيرهما ، والكل ممتنع إلاّ ما شذ من قول الشاعر :

[٧٩] عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ... ثَلاثُونَ(٤) لِلهَجْرِ حَولاً كَمِيلاً(٥)

---

(١) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٦ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٠ : « وقد حذف المميز ، وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما يعلم منها به ، وذلك قولك : عندي عشرون ، واشتريتُ ثلاثين ، وملكتُ خمسة وأربعين ، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلغاز ، وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام ، فاعرفه » .

وانظر الارتشاف ٢ / ٣٨٦ .

(٣) قال الصيمري في التبصرة ١ / ٣٢٢ : « وإنما حسن في كم الفصل ، ولم يحسن في عشرين وثلاثين ؛ لأن : كم يكثر حذف مفسِّرها أصلاً ، فيقال : كم مالُك ؟ ، وكم ثيابُك ؟ تريد : كم درهماً مالُك ؟ ، وكم ثوباً ثيابُك ؟ فلما كان يُحذف المفسر من كم ويستغنى عنه ، ويفهم المراد منه مع الحذف كان الفصل قوياً فيه ، ولم يقوَ مع العشرين ؛ لأن التفسير يلزمها » .

وانظر المساعد ٢ / ١٠٨ ، والهمع ٤ / ٧٧ .

(٤) في الأصل : (هجراً للهجر) .

(٥) من المتقارب للعباس بن مرداس .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٥٨ .

الشاهد في قوله : « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين " ثلاثون " ومميزه " حولاً " بالجار والمجرور " للهجر " وإنما جاز هنا للضرورة . انظر شواهد العيني ٤ / ٧١ .

روي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٩ ، وشرح ابن الناظم ٧٤٢ ، واللسان ١١ / ٥٩٨ مادة (كمل) .

ففصل بين التمييز الذي هو " حول " ، وبين عامله الذي هو (ثلاثون)[١] بالمجرور الذي هو " للهجر " .

هذه أحكام التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، وقد ذكرنا منها ما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى .

وأما المنتصب عن تمام الكلام ، فهو ما جيء به لرفع الإبهام عن نسبة في جملة ، أو ما هو شبيه بالجملة ، فمثال الجملة قولك : « طابَ زيدٌ نفساً » لـمَّا لَمْ يُدْرَ نسبةَ الطيب إلى زيد من أي وجه هي (رُفِعَ)[٢] ذلك الإبهام بقولهم : « نفساً » .

ومثال الشبيه بالجملة قولك : « زيدٌ طَيبٌ نفساً » ، فالإبهام إنما هو واقع في نسبة الطيب إلى الضمير المستتر فيه ، وليس بجملة ، وإنما هو مشبه بالجملة لما فيه من الإسناد[٣] .

واعلم أنَّ هذا التمييز المنصوب عن تمام الكلام يكون منقولاً ، وغير منقول[٤] ، فالمنقول يكون عن فاعل [و] مشبّه بالفاعل ، وعن غيرهما[٥] ، وسيأتي .

فمثال الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[٦] كان الأصل : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فنقل الرأس إلى الفاعلية بعد الإضافة ، ونصب " الشيب " على التمييز بعد الفاعلية[٧] ، وإنما (يقولون)[٨] ذلك لحصول معنىً لم يكن حاصلاً من الجملة قبل النقل ، فإنَّك إذا قلت : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فإنما المفهوم اشتعال (الشيب)[٩] ، ولا يشعر كونه في بعض الرأس ، أو في كلِّه ، فإذا قلت : « اشتعلَ الرأسُ شيباً » ، فُهِمَ اشتعال الشيب

---

(١) في الأصل : (ثلاثين) .

(٢) في الأصل : (ترفع) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٤ .

(٤) انظر المقرب ١ / ١٦٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٣٣ .

(٥) يقصد منقولاً عن المبتدأ تارة ، وعن المفعول تارة .
وسيأتي المؤلف على ذكرهما ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٦) من الآية (٤) في سورة مريم .

(٧) هذا هو الوجه المشهور ، ويجوز مع ذلك نصبه على أنه مصدر على غير المصدر لأن معنى اشتعل الرأس : شاب .
أو ينصب على أنه مصدر واقع موقع الحال والتقدير : شاباً أو ذا شيب .
ذكر هذا السمين في الدر المصون ٤ / ٤٩١ .

(٨) في الأصل : (يقولوا) .

(٩) في الأصل : (شيب) .

في جميع الرأس حتى لم تبقَ شعرة إلاَّ وقد شابت مع ما في ذلك من التفسير بعد الإبهام الخالي من الجملة قبلَ النقلِ ، والتفسير بعد الإبهام من بديع الكلام[١] .

ومثال (المشبّه)[٢] بالفاعل قولهم : // « امتلأ الإناءُ ماءً »[٣] فـ" ماء " هنا مشبه بالفاعل ، //١٦٨ب وليس بفاعل حقيقة ؛ إذ لا يصح أن تقول : « امتلأ الماءُ » ، ولكن هو شبيه بالفاعل ؛ إذ هو في تأويل « ملأ الماءُ الإناءَ » .

وأما غير المنقول ، فمثاله قولك : « حبذا زيدٌ رجلاً » .

وهذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام ينقل عن الفاعلية باتفاق مثل : « قرَّ زيدٌ عيناً » ، وعن المفعولية على خلافٍ فيه كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾[٤] فـ" عيوناً " منصوب على التمييز ، والتقدير : « فَجَّرنا عيونَ الأرضِ »[٥] ، ومن لا يرى النقل عن المفعول[٦] يعربه حالاً أي « ممتلئة عيوناً » ، وتكون الحال مقدرة إن قلنا : إنَّ العيون لا تكون في حال التفجر .

---

(١) التفسير بعد الإبهام ، أو الإيضاح بعد الإبهام كما يطلق عليه البلاغيون هو من أقسام الإطناب .

انظر الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٣ / ١٦٩ ، وبغية الإيضاح للصعيدي ٢ / ١٣٣ ، وعلم المعاني لعبد العزيز عتيق ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : (التشبيه) .

(٣) ذهب ابن الطراوة والسهيلي إلى أن انتصاب " ماء " هنا ، و" عرقاً " في : تصبب زيدٌ عرقاً على الحال لا على التمييز . انظر الارتشاف ٢ / ٣٧٨ .

(٤) من الآية (١٢) في سورة القمر .

(٥) ذهب إلى هذا الجزولي وأكثر المتأخرين ، وبه قال ابن عصفور ، وكذلك ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل : « وقد يصلح لايقاع الفعل عليه مضافاً إلى المجعول مفعولاً كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ فإن أصله : وفجرنا عيونَ الأرضِ » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ ، والتصريح ٢ / ٣٩٧ .

(٦) ذهب إلى هذا أبو علي الشلوبين حيث قال إن هذا النوع في موضع نظر لم يثبت بعد ، وإن الثابت هو المنقول عن الفاعل – وحجته كما ذكرها الشيخ خالد : « أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول » .

وتبعه في رأيه الآبذي ، وابن أبي الربيع ، غير أن ابن أبي الربيع أعرب " عيوناً " على وجهين : بدل بعض من كل على حذف الضمير ، والتقدير : عيونها هذا وجه ، والثاني : مفعولاً على إسقاط حرف الجر والتقدير : بعيون .

وهناك وجه ثالث ذكره أبو حيان حيث قال : « وأعربه بعضهم مفعولاً ثانياً كأنه ضمن وفجرنا صيرنا بالتفجير الأرض عيوناً » .

انظر التوطئة ٣١٤ – ٣١٥ ، والبحر المحيط ٨ / ١٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٨ ، والتصريح ١ / ٣٩٧ ، والهمع ٤ / ٦٨ .

وقد ينقل عن المبتدأ كقولك: «زيدٌ أحسنُ وجهاً» [و] التقدير : « وجهُ زيدٍ أحسنُ » .

وحصل مما قررناه أنَّ هذا التمييز يكون منقولاً ، وغير منقول ، وعن جملة فعلية ، أو اسمية .

وذهب ابن مالك إلى أنَّ ما انتصب عن الجملة الاسمية إنما نصبه عن تمام الاسم(١) .

قال الشيخ أبو حيان : « ولا يلتفت له في ذلك »(٢) .

وقد اُختلِف في العامل في هذا التمييز ، فالذي عليه سيبويه والجمهور أنَّ العامل فيه الفعل الذي قبله ، أو ما جرى مجراه في العمل من اسم فعل ، أو اسم فاعل ، أو غيرهما ، فإذا قلت : « طابَ زيدٌ نفساً » ، فالعامل في " نفساً " طاب(٣) .

وقولهم : « سرعانَ ذَا إهَالَةً »(٤) ، والعامل "سرعان"؛ لأنَّه اسم فعل بمعنى "أسرع" و"إهالة" منصوبٌ على التمييز .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣٨١ : « ... ثم قلت وينصبه مميزه لشبهه بالفعل ، أو شبهه ، فمثال ما ينصبه لشبهه بشبه الفعل مميز المقادير ، وما ذكر بعده إلاَّ أبرحت جارا ، فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة ... » .

ثم قال في ٢ / ٣٨٣ : « المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو : طبتُ نفساً ، واشتعَل رأسي شيباً ، وفجرنا الأرض عيوناً ، وامتلأ الكوز ماء ، وكفى الشيب ناهيا ، وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصاً مع أن كل تمييز فضلة على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزءي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره ، فإن الإبهام في جزء من جملته ، فأطلق على مميزه مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع مميز جملة » .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣ / ٧٧ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ... » .

وهو ما ذهب إليه المبرد حيث قال : « اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره ، ومعناه في الانتصاب واحد ، وإن اختلفت عوامله » .

وممن ذهب إلى هذا المازني والزجاج ، والفارسي .

انظر المقتضب ٣ / ٣٢ ، والمساعد ٢ / ٦٢ .

(٤) مثل مشهور ، وأصله أن رجلاً التقط شاة عجفاء فألقى بين يديها كلأ ، فرآها يسيل رُغامُها فظن أنه وَدَك ، فقال : « سرعانَ ذي إهالةً » ، وقال الميداني نصب إهالة على الحال ، ويجوز أن يحمل على التمييز .

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

وإذا قلت : « زيدٌ[١] طيبٌ نفساً » ، فالعامل " طيب " ، وإذا قلت : « زيدٌ أحسنُ قولاً » (فالعامل)[٢] أحسن ، وعلى هذا فقس .

وذهب ابن عصفور[٣] إلى أنَّ العامل تمام الجملة قبله[٤] ، وهو قول ضعيف .

وأما تقديم هذا التمييز على العامل ، فلا يخلو أن يكون العامل فعلاً غير متصرف ، أو « كفى » من الأفعال المتصرفة ، أو أفعل التفضيل ، أو غير هذه الثلاثة .

فإن كان العامل أحد هذه الثلاثة ، فلا يجوز تقديم التمييز على العامل باتفاق[٥] ، فلا يجوز أن تقول : « ما وجهاً أحسنَ زيداً » ، ولا « رجلاً كفى بزيدٍ » ، ولا « زيدٌ وجهاً أحسنُ » .

فإن كان العامل غير هذه الثلاثة فَاخْتُلِفَ في تقديم التمييز عليه ، فذهب سيبويه وكثير من البصريين إلى منع التقديم ومن (حُجَجهم)[٦] // أنَّ هذا التمييز فاعل غالب في المعنى ، //١٦٩أ والفاعل لا يتقدم على فعله[٧] .

وذهب جماعة من البصريين والكوفيين أنه يتقدم ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من

---

(١) في الأصل : (زيدٌ أحسنُ طيِّبٌ نفساً) فـ" أحسن " محشوة في المثال .

(٢) في الأصل : (والعامل) .

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي ، يكنى بأبي الحسن ، وهو من أهل اشبيلية ، ولد سنة ٥٩٠ هـ .

من مصنفاته : المقرب في النحو ، والممتع في التصريف ، والهلالية ، والأزهار ، وإنارة الدياجي ، ومختصر الغرة ، ومختصر المحتسب ، وله شروح على الجمل .

وله مصنفات أيضاً ولكنه لم يكملها وهي : شرح المقرب ، وشرح الإيضاح ، وشرح الأشعار الستة ، وشرح الحماسة ... وغيرها ، توفي سنة ٦٦٩ هـ ، وقال ابن العماد مات في رابع عشر ذي القعدة ، ومولده سنة ٥٧٧ هـ .

انظر إشارة التعيين ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨٤ : « والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً ، فإنما العامل فيه تمام الكلام » .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٧٨ .

(٦) في الأصل : (حاججهم) .

(٧) ممن ذهب إلى هذا سيبويه ، وابن جني ، وابن الأنباري ، وابن عصفور .

وذكر ابن عقيل أن ممن ذهب إلى هذا أيضاً الفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة .

انظر الكتاب ١ / ٢٠٥ ، والخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٣ ، والمساعد ٢ / ٦٦ .

ذلك ، وإليه ذهب ابن مالك ، والشيخ أبو حيان[١] .

وأما تقديم التمييز على الفاعل فجائز كقولك : « طابَ نفساً زيدٌ » ، وقد أوردنا من أحكام التمييز على نوعيه ما فيه غنية ، فلنرجع إلى أبيات الأصل ، فَلْنُنَزِّلْهَا على ما أمكن من الأحكام المتقدمة .

قوله :

وَإِنَّمَا التمْيِيزُ تَفْسِيرُ الذَّوَاتِ ... بِمُفْرَدٍ مُنَكَّرٍ لاَ بِالصِّفَاتِ
يُنْصَبُ عَنْ كَيْلٍ كَـ(صَاعٍ بُرّاً) ... كَذَاكَ عَنْ وَزْنٍ كَـ(رِطْلٍ تَمْراً)
وَعَنْ مَسَاحَةٍ جَرِيبٌ نَخْلاً ... أَوْ عَدَدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ رَحْلاً)

ذكر في صدر (البيت الأول)[٢] أنَّ التمييز إنما يكون تفسيراً للذوات ، فخرج بذلك الحال ؛ لأنَّها تفسير للهيئات لا للذوات .

ثم قال : « بمفردٍ منكرٍ » فشرط في التمييز أن يكون مفرداً منكراً ، وقد قدمنا أنَّ الأكثر في التمييز أن يكون مفرداً[٣] ، وبينا الموضع الذي يأتي فيه جمعاً[٤] .

وبينا أيضاً أنَّ كونه نكرة شرط عند البصريين ، وذهب قوم إلى جواز مجيئه معرفة[٥] .

وقوله : « بمفردٍ » متعلق بقوله : « تفسيرُ الذواتِ » ، وقوله : « لا بِالصِّفَاتِ » معطوف على قوله : « بمفرد » ، فتقدير كلامه : « فإنما التمييز تفسير الذوات (بذات)[٦] مفردة نكرة لا بالصفات » .

---

(١) ممن ذهب إلى جواز تقديم التمييز على عامله هنا الكسائي والمازني والمبرد والجرمي ، وإليه ذهب ابن مالك حيث قال : « والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح » .
وكذلك ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ..... وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات » .
انظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٥ - ٤٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٥ ، وأبو عمر الجرمي ١٧٣ - ١٧٩ .

(٢) في الأصل : (بيت الأول) .

(٣) انظر ص ٢٨٣ .

(٤) انظر ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، ٢٨٦ - ٢٩٢ .

(٥) ذهب إلى هذا ابن الطراوة ، والكوفيون ، وقد سبق ذكره ص ٢٨٣ حاشية ٢ .

(٦) في الأصل : (بذاة) .

وحصل من هذا أنَّ التمييز إنما يكون جامداً ، فحصل من شروطه ثلاثة :

الإفراد ، والتنكير ، والجمود .

وقد تكلمنا على شروطه مستوفاة[١] .

ثم قال في البيت الثاني : إنَّ التمييز يُنصب عن الكيل ، ومثَّلَهُ بـ« صاعٍ برّاً » ، ومن هنا شرع يتكلم في التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، ثم ذكر في تمام البيت أنَّه أيضاً يُنصب عن الوزن ، ومثَّلَهُ بـ« رطلٍ تمراً » ، وشبه الوزن بالكيل ؛ لأنَّه مثله في كونه مقداراً ، وكون التمييز فيه يُنصب عن تمام الاسم ، ثُم ذكر في البيت الثالث : انتصابه عن المساحة ، ومثَّلَهُ بـ« جريبٍ نخلاً » ، وهو مقدار معلوم من الأرض التي فيها النخل[٢] .

ثم ذكر في بقية البيت انتصابه عن العدد ، فقال : « أو // عدد » ، ومثَّلَهُ بـ« أربعينَ رَحْلاً » ، والرحْلُ هنا بالحاء المهملة[٣] . //١٦٩ب

وهذه الأنواع الأربعة من الغالب في التمييز ، وقد تقدم الكلام عليها[٤] ، وعلى ما يجري مجراها ، وأنَّ هذه الأنواع هي المنتصبة عن تمام الاسم من المقادير ، ولم يتعرض لما انتصب عن تمام الاسم من غير المقادير كقولك : « عندي ثوبٌ حريراً » ، وقد بُيِّن ذلك كلُّهُ .

قوله :

كَـذَاكَ فَاعِـلٌ وَمَفْعُـولٌ عُكِـسْ   كَـ« ابْتَهَـجَ العُرْيَـانُ نَفْساً إِذْ لَبِـسْ »
وَفَجَّــرَ اللهُ البِــلاَدَ مَــاءً   وَبَعْــدَ حَبَّــذَا ، وَنِعْـمَ جَـاءَ
وَبِئْــسَ للــذَّمِّ كَــذَاكَ أَفْعَلُ   أيضــاً لِتَفْضِيــلٍ ، وكَـمْ إِذْ تَسَـأَلُ

شرع يتكلم في التمييز المنتصب عن تمام الكلام ، فذكر أنَّ من التمييز ما كان في الأصل فاعلاً ، أو مفعولاً ثُمَّ عُكِسْ ، فانتصب على التمييز ، ثم مَثَّلَ ما كان في الأصل فاعلاً بقوله : « ابْتَهَجَ العُريانُ نفساً » ، كان الأصل : « ابْتَهجَتْ نفسُ العريانِ » .

وقوله : « إذْ لَبِسْ » تتميم البيت ، لكنه لا يخلو من زيادة معنى ، فإنَّه لو قال : « ابتهجَ العريانُ نفساً » ، ولم يقل : « إذْ لَبِسْ » لم يُعْلَم سبب الابتهاج .

---

(١) انظر ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٨ حاشية ٥ .

(٣) انظر إكمال الإعلام بتثليث الكلام ١ / ٢٤٥ ، واللسان ١١ / ٢٧٤ مادة (رحل) .

(٤) انظر ص ٢٨٨ .

ثم مثل ما كان مفعولاً في الأصل بقوله : « وَفَجَّرَ اللهُ البِلَادَ ماءً » كان الأصل : « وَفَجَّرَ اللهُ ماءَ البلادِ » .

وقد قدمنا الكلام على فائدة هذا النقل ، وبيَّنا ما يحصل فيه من زيادة المعنى[١]، ثم قال : « وَبَعْدَ حَبَّذا وَنِعْمَ جاءَ » ، فنبَّه على أنَّ التمييز يقع بعد " نِعْمَ ، وحبَّذا " ، فمثال وقوعه بعد " نِعْمَ " : « [نِعْمَ] رَجُلاً زيدٌ » ، فـ" رجلاً " تمييز منتصب عن تمام الكلام ، وهو شبيه بالمنقول لا منقول حقيقة .

ومثال وقوعه بعد " حبَّذا " قولك : « حَبَّذا زيدٌ رجلاً » ، وهو أيضاً منتصب عن تمام الكلام إلاَّ أنَّه لا نَقل فيه .

ثم قال : « وَبِئْسَ للذَّمِّ » يعني أنَّ " بِئْسَ " ينتصب التمييز بعدها كما ينتصب بعد " نِعْمَ " ، ولنعم وبئس وحبذا باب يأتي بعد[٢] .

ثم قال : « كَذَاكَ أَفْعَلُ أيضاً لِتَفْضِيلٍ » يعني كذاك يقع التمييز بعد أفعل التفضيل ، ومثاله قولك : « زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً » .

ثم قال : « وَكَمْ إذْ تَسأَلُ » ، فنبَّه على أنَّ المراد " كم " التي للسؤال تحرزاً من " كم " الخبرية ؛ لأنَّ تمييزها // مجرور ، فليس مما نحن فيه ، فتقدير كلامه : « وَكَأَفْعلِ التفضيلِ في //١٧٠أ
انتصاب التمييز بعد كم التي للسؤال » .

وقد تقدم الكلام على " كم " الاستفهامية مع الخبرية في بابها مستوفى[٣] .

فأما أفعل التفضيل ، فليس له باب في المنحة ، وأنا أنبِّه على بعض أحكامه هنا في مسألة ، ثم أُتبعها مسألة ثانية أذكر فيها الصفة (المشبهة)[٤] ؛ لأنَّها (ليس لها)[٥] موضع في المنحة كما تقدم الوعد بذلك في باب المصدر[٦] .

---

(١) انظر ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٢) انظر ص ٣٨٥ .

(٣) مثال كم الاستفهامية : « كم عبداً ملكتَهُ » ، وانظر شرح المنحة في اختصار الملحة القسم الأول - رسالة - ٣٣٧ - ٣٤٦ .

(٤) في الأصل : (المشبه) .

(٥) في الأصل : (ليس ها) .

(٦) لم ينبه ابن جابر على أفعل التفضيل والصفة المشبهة في باب المصدر ، بل نبَّه عليهما في باب اسم الفاعل . انظر ص ١٥٠ .

المسألة الأولى في أفعل التفضيل

اعلم أنَّ أفعل التفضيل هو اسم مشتق على وزن أفعل يراد به تفضيل شيء .

فما خلا من هذه الشروط ، فلا يقال له أفعل التفضيل ، [ولا يبنى] إلاَّ مما يبنى منه فعل التعجب[(١)] ، فإذا تعذر بناء فعل التعجب من فعل تعذر بناء أفعل التفضيل منه ، وتُوصِّلَ إلى التفضيل [منه] بما يتوصل به إلى التعجب من " أشدَّ " ، وما أشبهه ، فكما تقول : « ما أشدَّ حُمْرَةَ زيدٍ » كذلك تقول : « زيدٌ أشدُّ حُمْرَةً مِنْ عَمْرٍو » ، وما شذ بناء فعل التعجب منه شذ بناء أفعل التفضيل منه[(٢)] ، فكما قالوا : « مَا أَعْطَاهُ لِلدرهَمِ » ، فكذلك تقول : « هُوَ أَعْطَاهُمْ للدِّرهَمِ »[(٣)] على وجه الشذوذ .

وحيث سمع فعل التعجب من غير فعل بني أيضاً أفعل التفضيل منه ، فكما قالوا من (اللص)[(٤)] : « ما ألصه » ، تقول : « هُوَ (أَلَصُّ)[(٥)] [مِنْ] شِظَاظٍ » بالظاء المعجمة ، وهو رجل مشهور باللصوصية[(٦)] .

ثم إنَّ أفعل التفضيل إما أن يعرف بالألف واللام ، وإما أن يضاف ، وإما أن يجرد عنهما ، والمجرد تلزمه " مِنْ " ظاهرة أو مقدرة[(٧)] ، فمثال الظاهرة : « زيدٌ أفضلُ من عمرٍو »

---

(١) يشترط في صياغة الاسم للتفضيل الشروط التي تشترط في صياغة الفعل للتعجب لما بينهما من المشاركة ، والشروط هي :
أن يكون من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد مثبت غير مبني للمفعول على وزن فَعُل بضم العين أو هو مردود إليه إن لم يكن على زنته مما ليس بلون ولا عيب ظاهر .
وقد ذكر ابن جابر الشروط الواجب توفرها في صياغة الفعل للتعجب في باب التعجب ص ٣٧٧ - ٣٨٠ .
انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، ٨٥ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥ .

(٣) ومثله قولهم : « هُو أولاَهُمْ للمعْرُوفِ » .
انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢٤ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٢ .

(٤) في الأصل : (ألص) .

(٥) في الأصل : (اللص) .

(٦) مثل معروف ومثله قولهم : « ألصُّ من بُرْحَان » ، و« ألصُّ من فارةٍ » ، و« ألصُّ من عَقْعَقٍ » .
انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١٨٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٥٧ ، والمستقصى ١ / ٣٢٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٥ .
وقال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٤٥ مادة (شظظ) : " والشِّظاظ : اسم لص من بني ضبّة أخذوه في الإسلام فصلبوه » . وانظر كتاب الأمثال لأبي عبيد بن سلام ٣٦٦ .

(٧) والسبب في لزوم ذكر " من " بعد أفعل التفضيل إذا كان مجرداً ؛ ليبيِّن المفضل عليه بعدها ، أو ليبيِّن الموضع الذي يزيد فضله منه .
انظر التبصرة ١ / ٢٣٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٥٥ .

ومثال المقدرة قولك: « زيدٌ أفضلُ » جواباً لمن سأل ، فقال : « مَنْ أفضلُ : زيدٌ أو عمروٌ » ، فحذف " من عمرو " ؛ لدلالة الكلام المتقدم عليه ، فيتعين تذكير أفعل التفضيل ، وإفراده إذا كان مجرداً سواء جرى على مذكر ، أو مؤنث ، أو مفرد ، أو غيره ، فتقول : « هندٌ أفضلُ مِنْ ليلى » ، و« الهندانِ أفضلُ من أسماءَ » ، و« الهنداتُ أفضلُ مِنْ زينبَ » ، وعلى هذا فقس في المذكر(١) .

والصحيح في " مِنْ " المقترنة بأفعل التفضيل أنَّها لابتداء الغاية(٢) ، ولا تفيد مع الغاية التبعيض خلافاً لسيبويه(٣) ؛ إذ ليس المعنى على التبعيض كقولك : « الله أعظمُ مِنْ كُلِّ // عظيمٍ »(٤) . //١٧٠ب

فإن كان مع الألف واللام أفردتَ وثنَّيتَ وجمعتَ ، وذكَّرتَ وأنَّثتَ ، فتقول : « زيدٌ الأفضلُ » ، و« هندٌ الفُضْلَى » ، و« الزيدَانِ الأفضلاَنِ » ، و« الهندَانِ الفُضلَيانِ » ، و« الزيدُونَ الأفضلُون » ، و« الهنداتُ الفُضلياتُ » ولا يجوز الجمع بين الألف واللام ، ومِنْ ، فأما قول الأعشى(٥) :

---

(١) انظر شرح ألفية ابن الناظم ٤٨٠ - ٤٨١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٢) ممن ذهب إلى هذا المبرد حيث قال في المقتضب ١ / ١٨٢ : « وقولك : زيد أفضل من عمرو إنَّما جعلت غاية تفضيله عمراً ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنَّه فوقه » .

(٣) ذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ، وأنها تكون للتبعيض حيث قال في الكتاب ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥ : « وأما " من " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها .

وتكون أيضاً للتبعيض تقول : هذا من الثوب ، وهذا منهم ، كأنك قلت : بعضه ، وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة ما إلاَّ أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت " من " كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن ؛ لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس ، وكذلك : ويحه من رجل ، إنما أراد أن يجعل التعجب من الرجال ، وكذلك : لي ملؤه من عسل ، وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم .... » .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١١٧ .

(٥) هو ميمون بن جندل الأسدي ، وهو مشهور بالأعشى الأكبر ، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من شعراء الطبقة الأولى ، وأحد أصحاب المعلقات ، توهم بعض الناس أنه لم يسلم ، ووجدت الثعالبي في كتابه المنتحل يقول بأنه أدرك الإسلام وأسلم وخرج يريد النبي عليه الصلاة والسلام ويمدحه بقصيدة ، فلما انصرف عنه رمى به بعيره فاندق عنقه فمات سنة ٧ هـ - ٦٢٩ م .

انظر المؤتلف والمختلف ١٣ ، والمنتحل للثعالبي ٣٥٥ .

[٨٠] فَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[١]

(فمؤول)[٢] بأنَّ الألف واللام فيه زائدة ، أو بأنَّ " مِنْ " ليست متعلقة بالأكثر ، بل بمصدر محذوف ، أي لست بالأكثر (مُقدراً)[٣] .

وإن (كان مضافاً)[٤]، فلا يخلو أن يضاف إلى نكرة[٥]، أو إلى معرفة، فإن (أضيف)[٦] إلى نكرة كقولك : « زيدٌ أحسنُ رجلٍ » ، فهو كالمجرد في لزوم التذكير ، والإفراد[٧] .

وإن كان مضافاً إلى معرفة ، فله (ثلاثة)[٨] معانٍ[٩] :

---

(١) من السريع في ديوانه ٩٤ ، وروايته : « ولست » بدل « فلست » .
الشاهد في قوله : « بالأكثر منهم » حيث جمع فيه بين الألف واللام ، و" من " ، وذلك ممتنع عند الجمهور .
ولكنه أُول على ثلاثة أوجه ذكرها ابن مالك في شرح الكافية ٢ / ١١٣٥ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢ / ١٢١ ، وهي :
الأول : أن أل زائدة .
الثاني : أن " من " متعلقة بأكثر مُقدراً مدلولاً عليه بالموجود .
الثالث : أن " من " للتبيين لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : « ولست بالأكثر من بينهم » .
انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٦٠ ، وشواهد العيني ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٤ .
وروي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٨١ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٦ .
(٢) في الأصل : (مأول) .
(٣) في الأصل : (مقداراً) .
(٤) في الأصل : (كانت مضافة) .
(٥) أثبتت في جانب اللوحة بخط مخالف لخط الناسخ ، ولعلها من عمل القراء .
(٦) في الأصل : (أضيفت) .
(٧) انظر الارتشاف ٣ / ٢٢١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢١ .
(٨) في الأصل : (ثلاث) .
(٩) دمج النحاة المعنى الثالث مع المعنى الثاني ، فمثلاً قال الزمخشري : « ..... وله معنيان :
أحدهما : أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء .
والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم ، لكن لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه ، وذلك نحو قولك : الناقص والأشج أعدلا بني مروان كأنك قلت : عادلا بني مروان » .
وقال ابن الحاجب : « فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما وهو الأكثر : أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، ويشترط أن يكون منهم نحو : زيدٌ أفضل الناس ، ولا يجوز : يوسف أحسنُ إخوته ؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه ، والثاني : أن يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح ، فيجوز : يوسف أحسنُ إخوته » .
واعترض الرضي على قول ابن الحاجب : « على من أضيف إليه » ، فقال : « وليس قوله : " على من أضيف إليه " بمرضي ؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه » .
انظر المفصل ١١١ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٢ ، ٤٥٦ .

الأول : أن تقصد الزيادة في الفضل على ما أضيف إليه ، فهذا تنوى فيه " من " ، وعلى قول يلزم الإفراد ، والتذكير كالمجرد[١] ، وعلى قول آخر يجوز فيه الأمران : المطابقة لشبهه بالمعرف (بالألف)[٢] واللام ، (وعدمها)[٣] لشبهه بالمجرد[٤] .

المعنى الثاني : أن تقصد به زيادة مطلقة .

المعنى الثالث : أن لا تقصد به زيادة أصلاً ، والمعنيان محتملان في قولهم : « النَّاقِصُ[٥] والأَشَجُّ[٦] أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ »[٧] ، فيحتمل أن يريد زيادتهما في الفضل مطلقاً ، وإضافتهما إلى بني مروان على جهة التخصيص ، أو أنّهما العادلان في بني مروان ، فليس ثَمَّ قصد زيادة ، وإنما المراد بـ" أعدل " هنا اسم الفاعل ، و" أفعل " على تقدير المعنيين (تجوز)[٨] إضافته إلى ما ليس ببعضه .

---

(١) ممن ذهب إلى هذا ابن السراج ، وابن الدهان ، وابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ٢٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٨ .

(٢) في الأصل : (بلألف) .

(٣) في الأصل : (وعدمهما) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، وابنه بدر الدين .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٥) الناقص هو لقب ليزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان من ملوك الدولة المروانية ، لقب بالناقص ؛ لنقصه الناس من أعطياتهم ما كان زاده الوليد بن يزيد في أعطياتهم ، ورده إياهم إلى ما كانوا عليه في زمن هشام وكان يلقب أيضاً بالشاكر لأنعم الله ، بويع بالخلافة بعد مقتل الوليد بن يزيد ، توفي سنة (١٢٦ هـ) .

انظر البداية والنهاية ١٠ / ١١ - ١٢ ، وتاريخ ابن خلدون ٣ / ١٣٩ ، ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٣٣ - ٢٣٧ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٣٠٠ ، والاعلام ٨ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٦) الأشج هو لقب لعمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الخليفة الصالح ، كان واحد أمته في الفضل ، ونجيب عشيرته في العدل ، ولد سنة ٦٣ هـ ، وقيل : ٦١ هـ ، ولقب بذلك ؛ لأنه دخل اصطبل أبيه ، وهو غلام ، فضربه فرس فشجه ، فجعل أبوه يمسح عنه الدم ، ويقول : إن كنت أشج بني أمية إنك لسعيد ، توفي في رجب سنة (١٠١ هـ) .

انظر حلية الأولياء ٥ / ٢٥٣ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٧٥ ، والاعلام ٥ / ٥٠ .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥ - ٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٧ .

(٨) في الأصل : (بتجويز) .

وعلى المعنى الأول لا تجوز إضافته إلاَّ إلى ما هو بعضه[1] ، ويظهر ذلك من قولهم : « يوسفُ أحسنُ إخوَتِهِ » ، فإن أردت المعنى الأول ، وهو أنَّه زائد في الحسن على ما أضيف إليه ، فلا تجوز المسألة ، (فإنَّ)[2] يوسف ليس ببعض إخوته ، وإن أردت المعنى الثاني ، والثالث أي هو أحسن مطلقاً ، أو هو الحسنُ في إخوته جازت المسألة ، فلا يجوز أن تنوي " من " مع هذين المعنيين ، وتلزمهما المطابقة ؛ لشبههما بما فيه الألف واللام ، وعدم شبههما بالمجرد[3] .

ويتعين نصب التمييز في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان مجرداً كقولك : « زيدٌ أحسنُ من عمروٍ [وجهاً] » .

// **الثاني** : إذا كان مقروناً بالألف واللام كقولك : « زيدٌ الأحسنُ وجهاً » . //١٧١أ

الثالث : إذا كان مضافاً لغير التمييز كقولك : « زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً » .

الرابع : إذا لم يضف لغير تمييز ، وكان التمييز لا يصح أن يكون خبر الاسم الذي جرى عليه أفعل [كقولك : زيدٌ أحسنُ وجهاً] ، وأحسن هنا لم يُضف لغير تمييز ، والتمييز الذي هو وجهاً لا يصح أن يكون خبراً عن زيد الذي جرى عليه أحسن ، فلا يجوز أن تقول : « زيدٌ وجهٌ » ؛ لأن الشيء لا يخبر عنه بجزئه .

وفيما عدا هذه المواضع الأربعة يجوز في التمييز النصب ، والجر على الإضافة كقولك : « زيدٌ أحسنُ رَجُلاً » ، ألا ترى أنَّ أحسن هنا غير مقرون بـ" من " ، ولا بالألف واللام ، ولا مضافاً إلى غير التمييز ، ولا التمييز غير صالح للإخبار به عن الاسم الذي جرى عليه أحسن ؛ إذ يصح أن تقول : « زيدٌ رجلٌ » ، ففي مثل هذا يصح النصبُ على التمييز ، والجر على الإضافة .

---

(١) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج ، وابن يعيش ، وابن مالك .
أما الكوفيون فأجازوا نحو : أحسن إخوته ، هذا ما نسبه لهم ابن عقيل .
انظر المقتضب ٣ / ٣٨ ، والأصول ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤ ، والتسهيل ١٣٤ ، والمساعد ٢ / ١٧٥ .

(٢) في الأصل : (وأنَّ) .

(٣) انظر توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢ .

واعلم أنَّ أفعل التفضيل أحط الأسماء العاملة ؛ لاشتمالها على حروف الفعل ومعناه[١] .

وأصل العمل للفعل ، واسم الفاعل دونه ؛ لأنه شُرِطَ في عمله الاعتماد ، وكونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والصفةُ (المشبهةُ)[٢] دون اسم الفاعل ؛ لأنَّها لا ترفع الظاهر إلاَّ إذا كان سبباً ، وأفعل التفضيل دون الصفة (المشبهة)[٣] ؛ لأنَّه لا يرفع إلاَّ الضمير ، ولا يرفع الظاهر[٤] إلاَّ بشروط ثلاثة[٥] :

الأول : أن يتقدمه النفي .

الثاني : أن يكون أفعل صفةً في اللفظ لغير من هي له في المعنى .

الثالث : أن يكون مقتضياً لتفضيل الشيء على نفسه باعتبار محلين ، أو زمنين ، أو حالين (كقوله)[٦] عليه السلام : « مَا مِنْ أيامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّـومُ مِنْـهُ فِـي عَشْـرِ ذِي الْحِجَّةِ »[٧] ، فـ" الصوم " هنا فاعل بأحب لاجتماع الشروط الثلاثة ، وهي : تقدم النفي ،

---

(١) انظر التبصرة ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٤ .

(٢) في الأصل : (المشبَّه) .

(٣) في الأصل : (المشبَّه) .

(٤) هناك لغة ضعيفة ترفع الفاعل الظاهر بأفعل التفضيل .
قال ابن مالك حكاها سيبويه ، وقال الرضي حكاها يونس عن ناس من العرب فتقول : « مررتُ برجلٍ أكرمُ منه أبوه » .
وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٣ ، والتسهيل ١٣٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨ .

(٦) في الأصل : (كقولك) .

(٧) استشهد به بعض النحويين على هذه الرواية مثل سيبويه ، والرضي ، وابن هشام ، والبغدادي . انظر الكتاب ٢ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧١ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والخزانة ٢ / ١٠ .
أما في كتب الحديث فلم أعثر على هذا الحديث بنفس النص فيما وقع تحت يدي منها إنما وجدته بلفظ " العمل " بدل " الصوم " .
وذلك في سنن ابن ماجه وروايته : « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام » .
وفي مسند ابن حنبل : « ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد » .
وفي سنن الترمذي : « ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر » .
انظر سنن ابن ماجه ١ / ٣١٧ ، ومسند ابن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، ١٦١ - ١٦٢ ، وسنن الترمذي ١ / ٢٢٩ .

وأنَّ أحب صفة لأيام في اللفظ ، وهي في المعنى للصوم ؛ لأنَّه الزائد في المحبة ، وأنَّ الصوم مفضل على نفسه باعتبار زمنين ، وهما عشر ذي الحجة وغيرها ، وإن لم يتقدم النفي ، وأردت التفضيل بهذا المعنى قدمت الصوم مرفوعاً على الابتداء ، وأخبرت // عنه بأحب ، //١٧١ب فقلت : الصوم في عشر ذي الحجة أحبُّ إلى الله منه في غيرها ، وعلى هذا فقس .

ومع اجتماع الشروط الثلاثة ، فرفع الظاهر بها قليل .

هذا ما أمكن ذكره من أحكام أفعل التفضيل .

المسألة الثانية في الصفة (المشبهة)(١)

« وهي صفة دالة على حدث وفاعله (مشبَّهةٌ)(٢) باسم الفاعل » .

فقولنا : : « دالة على حدث وفاعله » خرج بـه اسـم المفعـول ؛ لأنَّـه يـدل علـى حـدث ومفعوله لا على فاعله .

وقولنا : « (مشـبهة)(٢) باسـم الفـاعل » خـرج بـه المصـادر ، وأسمـاء الأفعـال ، وأفعل التفضيل ؛ إذ ليست (مشبهة)(٣) باسم الفاعل ، ووجه (الشبه)(٤) بين (هذه)(٥) الصفـة ، واسم الفاعل من ثمانية أوجه :

إفرادها كما يفرد ، وتثنيتها كما يثنى ، وجمعها كما يجمع ، فتقول : « الحسـنُ وجـهاً » كما تقول : « الضاربُ زيداً » ، وتقول : « الحسنانِ » كما تقول : « الضاربـانِ » ، وتقـول : « الحسنونَ » كما تقول : « الضاربونَ » ، وتُذكَّر كما يُذكَّر وتؤنَّث كما يؤنَّث ، وهي صفة كما هو ، وتتحمل الضمير كتحمله ، وطالبة لاسم بعدها كطلبه(٦) ، (فـهذه)(٧) موجبات الشبه بينها وبين اسم الفاعل ، ومعلوم أنَّ المشبه ليس هو المشبه به ، فيتعين ذكر الفرق بينهما ، وذلك من ثمانية وجوه :

---

(١) في الأصل : (المشبه) .

(٢) في الأصل : (مشبه) .

(٣) في الأصل : (مشبه) .

(٤) في الأصل : (المشبه) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) ذكر العكبري أربعة من أوجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وهي تظهر في قوله : « ومشابهتها له في أنـها تثنى وتجمع وتؤنث ، وهي مشتقة كما أنه مشتق » .

وذكر ابن يعيش خمسة أوجه حيث قال : « وإنما لها شبه بـها – أي باسـم الفـاعلين – وذلـك مـن قبـل أنـها تذكـر وتؤنث وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون » .

وذكر ابن مالك أربعة فقال : « وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى ، وما هو له ، وفي قبول التأنيث والتثنيـة والجمع » .

وذكر ابن القواس أربعة ، فقال : « أما وجه الشبه فأربعة : التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث » .

انظر اللباب ١ / ٤٤٣ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٦ / ٨١ ، وشرح الكافيـة لابـن مـالك ٢ / ١٠٥٥ ، وشـرح ابن القواس ٢ / ٩٩٥ .

(٧) مكررة في الأصل .

الأول : أنّها لا تعمل إلاّ في السببي[١] ، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي[٢] .

الثاني : أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب كما يعطف على [مجرور] اسم الفاعل ، فيجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ ضاربُ عمروٍ الآنَ وخالداً » بنصب " خالد " عطفاً على الموضع ، وجره عطفاً على اللفظ ، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة ؛ لأنَّ مجرورها مرفوع في المعنى ، فلا وجه للعطف عليه بالنصب[٣] .

الثالث : أنّها لا تشتق إلاّ من الفعل اللازم ، واسم الفاعل مشتق من اللازم والمتعدي[٤] .

الرابع : أنّها لا يتقدم معمولها عليها ؛ لضعفها في العمل[٥] ، فيصح أن تقول : « زيداً ضاربٌ » على أنَّ " زيداً " مفعول بـ" ضارب " ، ولا يصح أن تقول : « أنتَ وجهاً حسنٌ » على أنَّ المراد « حسنٌ وجهاً » .

الخامس : أنّها لا تكون إلاّ للحضور بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنّه يكون للمضي والحضور والاستقبال ، فإذا قلت : « زيدٌ حسنٌ وجهاً » ، فالمراد ثبوت // الحسن له ، واستقراره ، //١٧٢أ
والثبوت يستلزم الحضور ، فإذا أريد بها المضي والاستقبال ردت إلى صيغة اسم الفاعل[٦] ، فيقال : « زيدٌ حاسنٌ » ، وعلى ذلك قول الشاعر :

[٨١] فَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ [و] إنْ جَلَّ جَازِعٌ ... وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوتِكَ فَارِحُ[٧]

---

(١) نحو : « زيدٌ حسنٌ وجهَهُ » ، ولا تعمل في أجنبي نحو : « زيدٌ حسنٌ عمراً » .

(٢) السببي نحو : « زيدٌ ضاربٌ غلامَه » ، ومثال الأجنبي : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ٢٤٨ ، والهمع ٥ / ٩٩ .

(٤) في هذا الشرط قال ابن مالك :

وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ... كَـ« طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ »

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٤١ ، والمساعد ٢ / ٢١٠ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٤٣ ، والمساعد ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٧ .

(٦) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٤ .

(٧) من الطويل لأشجع السلمي .

الشاهد في قوله : « جازع ... فارح » حيث كان الأصل « جزع ، فرح » ولكنه لما أراد بالصفة معنى الحدوث حوِّلت إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله .

وفي شرح الحماسة للمرزوقي : « ولو قال بدل جازع وفارح : جَزِعٍ وفَرِحٍ كان أفصح وأكثر ؛ لأن " فَعِلَ " إذا كان غير متعد فالأجود والأقيس في مصدره " فَعَلٌ " ، وفي اسم الفاعل " فَعِلٌ " ، وإذا كان متعدياً فبابه " فاعِل " » .

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥٨ - ٨٥٩ .

وروي بلا نسبة في : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٤٤ ، والمساعد ٢ / ٢٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٤ - ٤٥ .

كان الأصل : « جَزِعٌ ، وفَرِحٌ » بغير ألف ، فلما أراد بهما التجدد ، والحدوث نقلهما إلى صيغة اسم الفاعل .

وإذا أريد باسم الفاعل الثبوت والاستقرار (تُرك)[١] على صيغته ، واستعمل استعمال الصفة المشبهة في نصب الاسم بعده على التشبيه بالمفعول وقصره على العمل في السببي هذا إذا كان من فعلٍ لازم ، فإن كان من متعدٍ إلى واحد (بنفسه أو بحرف الجر)[٢] ، ففي جواز إرادة الثبوت به والاستقرار خلاف : الجمهور على المنع[٣] .

وإن كان [من] متعدٍ إلى اثنين ، فلا يجوز ذلك فيه .

السادس : أنَّها لا تكون جارية على الفعل المضارع في حركاته ، وحروفه كما يجري عليه اسم الفاعل ، وأجاز ابن مالك مجيئها في القليل جارية على الفعل المضارع كاسم الفاعل إذا كان الفعل ثلاثياً ، وأوجب جريانها على الفعل المضارع إذا كانت مما زاد على الثلاثي[٤] .

وليس ما قاله بظاهر ؛ إذ يمكن أن تكون التي ادَّعى أنَّها صفة جارية على الفعل المضارع كانت في الأصل اسم فاعل ، فأريد به الثبوت ، (والاستقرار)[٥] ، فاستعمل استعمال الصفة ، وكذلك القول فيما زاد على الثلاثي .

السابع : أنَّ الصفة تضاف إلى فاعلها معنى ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا يصح أن تقول : « قائمُ الأبِ » إلاَّ أن تريد به الثبوت (والاستقرار)[٦] ، فتستعمله استعمال الصفة

---

(١) في الأصل : (نزل) .

(٢) في الأصل : (بنفسها وبحرف الجر) .

(٣) إذا تعدى إلى واحد بنفسه ذهب كثير من النحاة إلى المنع ، وحكى الأخفش جوازه عن بعض النحاة .

وذهب ابن عصفور وابن أبي الربيع إلى جوازه إذا حذف المفعول اقتصاراً أما إذا تعدى بالحرف فالجمهور على المنع ، والأخفش أجاز فيه التشبيه فتقول : مارُّ الأبِ بزيدٍ ، واختاره ابن عصفور .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٧١ ، والارتشاف ٣ / ٢٥١ ، والهمع ٥ / ١٠٤ - ١٠٦ .

(٤) نصه كما هو في التسهيل (١٣٩) : « وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره » .

(٥) في الأصل : (أو الاستقرار) .

(٦) في الأصل : (أو الاستقرار) .

(المشبهة)[١] .

الثامن : أنَّ إضافة الصفة المشبهة غير محضة ، وإضافة اسم الفاعل تكون محضة ، وغير محضة .

إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ الصفة المشبهة على ثلاثة أقسام[٢] :

قسم يوحد لفظه ومعناه في المذكر والمؤنث كـ" الحسن " ، فإنَّ معنى الحُسْنِ موجودٌ فيهما ، ولفظه صالح للإطلاق عليهما ، فيصح في مثل هذا أن تُطلق لفظ المذكر على المذكر كقولك : « رَجلٌ حسنٌ غُلاَمُهُ » ، ولفظ المؤنث [على المؤنث] كقولك : « امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُها » ، وأن تطلق لفظ // المذكر على المؤنثة كقولك : « امْرَأَةٌ حَسَنٌ أبوهَا » ، ولفظ المؤنثة على المذكر تقول : « رجلٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُهُ » ، فالوجوه الأربعة جائزة . ١٧٢/ب //

القسم الثاني : أن يكون معنى الصفة مخصوصاً بالمؤنث ، أو بالمذكر ، (وكذلك)[٣] لفظها كـ" عذراء " للجارية التي لم تزل بكارتها ، فاللفظ والمعنى (مخصوصان)[٤] بالمؤنث ، وكـ" ألحى " للكبير اللحية[٥] ، فاللفظ والمعنى (مخصوصان)[٦] بالمذكر .

فههنا لا يجوز إلاَّ وجهان : أن تُطلق صفة المؤنث على المؤنث ، وصفة المذكر على المذكر ، فتقول : « امْرَأَةٌ عَذْرَاءُ بِنتُهَا » ، و« رَجلٌ أَلْحَى وَلَدُهُ » ، فلا يجوز أن تقول : « رَجلٌ عَذْرَاءُ بِنْتُهُ » ، ولا « امْرَأَةٌ أَلْحَى وَلَدُهَا » ؛ لأنَّ في ذلك خروجاً عن قاعدة اللغة ؛ لأنَّك تطلق ما لم يضعه العرب إلاَّ للمذكر على المؤنث وبالعكس .

القسم الثالث : أن يكون[٧] اللفظ صالحاً للمذكر ، والمؤنث في صورته ، لكنَّ معناه مخصوصٌ إما بالمذكر كـ" خصي " ، أ[و] بالأنثى كـ" حَائِضٌ " ، فالجمهور على أنَّه لا يجوز

---

(١) في الأصل : (المشبَّه) .
(٢) انظر التسهيل ١٣٩ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٦٦ - ٥٦٧ .
(٣) مكررة في الأصل .
(٤) في الأصل : (مخصوصٌ) .
(٥) قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ٢٤٣ مادة (لحا) : « ورجل ألحى ولحياني : طويل اللحية » .
(٦) في الأصل : (مخصوص) .
(٧) في الأصل : (يكون من اللفظ) .

من هذا إلاَّ الوجهان الأولان ، فتقول : « رَجلٌ خَصِيٌّ غُلاَمُـهُ » ، و« امْرَأَةٌ حَائِضٌ بِنْتُـهَا » ، ولا يصح أن تقول : « امْرَأَةٌ خَصِيٌّ غُلاَمُهَا » ، ولا « رَجلٌ حَائِضٌ بِنْتُهُ » .

وأجاز الأخفش الوجهين الأخيرين[١] ، وهو مردودٌ عليه بأنَّ هذا الإطلاق مجازٌ ، ولا يصح المجاز إلاَّ فيما تصحُ فيه الحقيقة ، والحقيقة هنا لا تصح[٢] .

واعلم أنَّ مسائل الصفة المشبهة تنتهي إلى (ثمانِ عشرة مسألة)[٣] ؛ لأنَّ الصفة إمَّا نكرة ، وإمَّا معرفة ، والمعمول مع كل واحد منهما إمَّا مجردٌ عن الألف واللام ، والإضافة كقولك : « رجلٌ حسنٌ وجهاً » ، أو معرفٌ باللام كقولك : « حسنُ الوجهِ » ، أو بالإضافة كقولك : « حسنٌ وَجْهُهُ » ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما مرفوع على الفاعلية[٤] ، أو منصوب على التمييز إن كان نكرة[٥] ، أو على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة[٦] ، أو مجرورٌ[٧] على الإضافة .

---

(١) نسبه النحاس - أي الجواز - إلى الأخفش دون غيره من النحاة .
ونسبه بعض النحاة إلى الكسائي ، مثل : ابن مالك وابن عقيل ، والسيوطي .
ونسبه أبو حيان إلى الأخفش في القسم الثالث فقط حيث قال : « وإن الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو آلى ، وعجزاء » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٠ ، والمساعد ٢ / ٢١٣ ، والارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والهمع ٥ / ٩٥ .

(٢) هذا ما ذكره ابن عصفور حيث قال : « وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ؛ لأن هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلاَّ ما سمع ، ولم يسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ، ولا بامرأة خصيٍّ الزوج ، وأيضاً فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة ، والحيض لا يكون للرجل حقيقة ، فلا يكون له مجازاً ؛ لأن المجاز مشبه بالحقيقة ، وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦٧ .

(٣) في الأصل : (ثمانية عشر مسئلة) .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٧٠ : « وإن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى الضمير ، أو معرفاً بالألف واللام ، فإن كان مضافاً إلى الضمير ، فعلى أن يكون فاعلاً ، وإن كان معرفاً بالألف واللام ففيه خلاف ، فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فاعل ، وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنه بدل من الضمير الذي في الصفة ، والصحيح مذهب سيبويه » .

(٥) ويجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، وممن قال بهذا الزجاجي وابن عصفور .
انظر الجمل ٩٧ ، والشرح الكبير ١ / ٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٩ .

(٦) قال المرادي : « وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزاً ، وهي نزعة كوفية ، والجر على الإضافة ، وهل هي من نصب أو رفع ؟ قولان وظاهر كلام المصنف أنها من رفع وإليه ذهب السهيلي ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب » .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٤٩ .

(٧) رفع ؛ لأنه معطوف على « إما مرفوعٌ » .

فيتصور مع الصفة النكرة (تسع)[١] مسائل من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ومثلها مع المعرفة ، ثم هذه المسائل (الثمانِ عشرة)[٢] خمسة أقسام :

أحسن : وهو ما اشتمل على ضمير واحد .

وحسن : وهو ما اشتمل على ضميرين .

وقبيح : وهو ما خلا عن الضمير .

وممتنع : وهو ما أضيف (وفيه)[٣] الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام .

ومختلف فيه : وهو ما كان فيه المعمول مضافاً // إلى ضمير الموصوف . //١٧٣أ

والأحسن منها (تسع)[٤] مسائل ، وهي أن يكون المعمول مجرداً منصوباً ، أو مجروراً ، والصفة نكرة كقولك : « رجلٌ حسنٌ وجهاً » بالنصب ، أو « حسنُ وجهٍ » بالجر ، أو منصوباً مع كون الصفة (معرفة)[٥] ، فهذه (ثلاث)[٦] مسائل ، أو يكون المعمول معرفاً بالألف واللام منصوباً ، أو مجروراً ، والصفة نكرة كقولك : « حسنٌ الوجْهَ » بالنصب ، أو « الوجهِ » بالجر ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[٧] .

فهذه (أربع)[٨] مسائل مع الثلاثة المتقدمة ، أو يكون المعمول مضافاً مرفوعاً ، والصفة نكرة كقولك : « حسنٌ وجهُهُ » بالرفع ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[٩] ، فهاتان ثنتان تتمة (تسع)[١٠] مسائل .

والحسن منها مسألتان : وهي أن يكون المعمول مضافاً منصوباً ، والصفة نكرة كقولك: « رجلٌ حسنٌ وجهَهُ » بالنصب ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[١١] ، فهذه مسألتان .

(والقبيح)[١٢] منها (أربع)[١٣] مسائل ، وهو أن يكون المعمول مجرداً مرفوعاً والصفة نكرة كقولك: « حسنٌ وجهُهُ » بالرفع ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[١٤]، فهاتان مسألتان ،

---

(١) في الأصل : (تسعة) .

(٢) في الأصل : (الثمانية عشر) .

(٣) في الأصل : (فيه) .

(٤) في الأصل : (تسعة) .

(٥) في الأصل : (معدفه) .

(٦) في الأصل : (ثلثة) .

(٧) مثالها : « الرجل الحسنُ الوجهَ ، أو الوجهِ » .

(٨) في الأصل : (أربعة) .

(٩) مثالها : « الرجلُ الحسنُ وجهُهُ » .

(١٠) في الأصل : (تسعة) .

(١١) مثالها : « الرجلُ الحسنُ وجهَهُ » .

(١٢) في الأصل : (والقسم) ولعل الصواب ما أثبته .

(١٣) في الأصل : (أربعة) .

(١٤) مثالها : « الحسنُ وجهُهُ » .

أو يكون المعمول معرفاً بالألف واللام مرفوعاً ، والصفة نكرة ، أو معرفة كقولك : « حسنٌ الوجهُ » ، أو « الحسنُ الوجهُ » فهاتان مسألتان تتمة (أربع)[1] مسائل .

والممتنع منها مسألتان ، وهي أن تكون الصفة معرَّفة بالألف واللام ، والمعمول مجرور مجرد ، أو مضاف إلى ماليس فيه ألف ولام ، ولا مضاف إلى [ضمير] ما فيه الألف واللام كقولك : « الحسنُ وجهٍ » بالجر ، أو « الحسنُ وجهِ أبٍ » ، أو « الحسنُ وجهِهِ »[2] .

والمختلف فيه مسألة واحدة ، وهو أن تكون الصفة نكرة مضافة إلى معمول مضاف إلى ضمير الموصوف كقولك : « مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ » ، فمنهم من منعها (لحظاً)[3] لإضافة الشيء إلى نفسه[4] ؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى .

ومنهم من أجاز مراعاةً للفصل الواقع بين الصفة ، وضمير الموصوف بالوجه ، فكأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميره[5] .

وقد أتينا في مسألة الصفة المشبهة بتلخيص ما في الكتب المطولة، والله الموفق للصواب .

---

(١) في الأصل : (أربعة) .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٦٤٨ : « ثم في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتنعتان ، وهما : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهِهِ ، وهي الثانية عشرة ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، وهي المسألة الثامنة عشرة ، فامتناع الأولى ؛ لأنها لم تُفِدْ الإضافة ، وامتناع الثانية ؛ لأنها خلاف قياس وضع اللغة في إضافة المعرفة إلى النكرة » .

(٣) في الأصل : (لحضاً) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا الزجاجي حيث قال في الجمل (٩٨) : « والوجه الحادي عشر : أجازه سيبويه ، وهو قولك : " مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ " بإضافة حسن إلى الوجهِ ، وإضافة الوجهِ إلى الضمير العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، وهو كما قالوا » .

(٥) نسب الزجاجي هذا المذهب - وهو الجواز - إلى سيبويه ، وهذا يتضح من النص السابق ، وهذا غير صحيح ؛ لأن سيبويه قد خص جوازها بالشعر ويظهر هذا من قوله في الكتاب ١ / ١٩٩ : « وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها ، شبهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام ، قال الشماخ :

أمِن دمنتين عرَّسَ الركبُ فيهما ... بحقلِ الرخامَى قد عفا طَلَلاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جونتا مُصطَلاهما »

وخالفه في ذلك المبرد حيث منع المسألة في الشعر وغيره ، وتأول البيت على أن الضمير الذي في " مصطلاهما " عائدٌ على الأعالي ؛ لأنها مثناة في المعنى .

وقد قال ابن عصفور : « والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ .... » .

أما ابن مالك فنسب الجواز إلى الكوفيين ، ثم قال : « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً » .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٧٣ - ٥٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ - ٩٦ ، والهمع ٥ / ٩٦ - ٩٧ .

باب الظرف

« باب الظرف »

// هذا الباب تكلم فيه على الظروف ، والظرف في اللغة هو : الوعاء ، وسميت الأزمنة ، //١٧٣ب والأمكنة ظروفاً ؛ لأنَّها أوعية للأفعال ؛ إذ لا يقع فعلٌ من مخلوق إلاَّ في زمانٍ ، أو مكانٍ(١) .

وأما (الظرف)(٢) في الإصطلاح : « فهو اسمُ زمانٍ ، أو مكانٍ صالح لمعنى في » .

فقولنا : « صالح لمعنى » خرج [به] نحو قولك : « أعجبني يومُ الجمعةِ » ، فإن " يوم " هنا غير صالح لمعنى " في " ؛ إذ ليس العجب (واقعاً)(٣) في يوم الجمعة ، فلا يعرب هنا إلاَّ فاعلاً .

وتنقسم ظروف الزمان ، والمكان إلى ثلاثة أقسام(٤) : « مبهمٌ ، ومختصٌ ، ومعدودٌ »(٥) .

فالمبهم من الزمان : ما دل على القليل ، والكثير كـ" وقتٍ ، وحينٍ ، وزمانٍ " ، والمختص منه : ما صلح في جواب " متى " كـ« يومِ الخميسِ ، وشهرِ رمضانَ ، وعامٍ أوّلَ » ، فإنَّه إذا قيل لك : « متى خرجتَ » صح أن تقول في جوابه : « يومَ الخميسِ ، أو شهرَ رمضانٍ » ، ويجري هذا المجرى كل ما هو زمان معين .

والمعدود منه : ما صلح في جواب " كم " كـ« شهرٍ ، ويومٍ ، ويومينِ ، وسنةٍ » ، فإذا قيل لك : « كَمْ سِرتَ ؟ » .

صَلُح أن تقول في جوابه : « شهراً ، أو يوماً ، أو يومين » على حسب الزمان الذي سرت فيه .

واعلم أنَّ المعدود لا يلزم أن يكون مختصاً كقولهم [كم] سرت ؟

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤١ ؛ وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٣٩ .

(٢) في الأصل : (الظروف) .

(٣) في الأصل : (واقع) .

(٤) انظر التوطئة للشلوبين ٢٠٩ - ٢١١ ؛ والمقرب لابن عصفور ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ؛ والشرح الكبير له أيضاً ١ / ٣٢٧ .

(٥) وهناك من عدها قسمين فقط : مبهم ومختص .
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٧٦ ؛ وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٥ .

فيقال في جوابه : ثلاثة أحيان(١) ، فثلاثة أحيان هنا معدود لا مختص ، وقد يجتمع الاختصاص والعدد كالصيف والشتاء(٢) ، فإنَّهما مُختصان من جهة أنَّهما زمنان مُعينان [و] مُعدودان من جهة أنَّ عددَ أشهرهما وأيامهما معلومٌ ، فإذا كان الزمانُ معدوداً لم يَصْلُحْ إلاَّ في جواب " كم " فقط ، وإذا كان مختصاً فقط لم يصلح إلاَّ في جواب " متى " ، وإذا كان معدوداً ، ومختصاً صَلُحَ في جواب " كم ، ومتى " .

فإذا قيل لك : « كَمْ سِرْتَ ؟ » صح أن تقول : « الصيفَ » باعتبار العدد ، وإذا قيل لك : « متى سِرْتَ ؟ » صح أن تقول : « الصيفَ » باعتبار الاختصاص .

وأما المبهم من المكان ، فهي الجهات الست ، وإنما كانت الجهات مبهمةً ؛ لأنَّها لا يثبت لها اسمها إلاَّ باعتبار ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنَّ « تحت » مثلاً إذا قلت : « [تحت] زيدٍ » إنما قيل لهذا المكان " تحت " باعتبار " زيد " ، فلو كان زيد في غرفة ، وأسفل منه رجل آخر صار ذلك الموضع الذي سميته تحتاً بالنسبة إلى زيدٍ فوقاً بالنسبة إلى ذلك // الرجل //١٧٤أ
الآخر الذي أسفله ، فهذا معنى الإبهام في الأمكنة .

والجهات الست هي :

فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وقدام .

ويجري مجراها كلُّ اسمٍ دلَّ على واحدٍ مما دلت عليه هذه الست ، فيجري مجرى فوق " أعلى ، وعلو " ؛ لأنَّه بمعناه ، ويجري مجرى تحت " أسفل ، وسُفْل " ، ويجري مجرى يمين " يمنة وذات اليمين " و[يجرى] مجرى شمال " يسار ، ويسرة ، وذات الشمال " ، ويجري مجرى خلف " وراءه ، ودبره " ، ويجري مجرى قدام " أمامه وتلقاءه " ، وهكذا كل ما جرى (هذا)(٣) المجرى .

---

(١) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ١٣٣ مادة (حين) : « حين : الحين : الدهر ، وقيل : وقت من الدهر مبهم يصلح لجميع الأزمان كلها طالت أو قصرت يكون سنة وأكثر من ذلك ، وخص بعضهم به أربعين سنة ، أو سبع سنين ، أو سنتين ، أو ستة أشهر ، أو شهرين » .

(٢) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ١٤٦ : « وقد يكون الظرف مختصاً ومعدوداً ، فيقع في جواب كم ، ومتى ، نحو : المحرم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضف إلى شيء منها شهراً ، فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها كان في جواب متى ، وصار مختصاً نحو : شهر رمضان ، فما كان منها معدوداً مختصاً كان أو غير مختص ، فالعمل في جميعه إلاَّ أن تريد التكثير نحو قولك : سرت سنة ، فيكون العمل إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود ، فالعمل قد يقع في جميعه ، وقد يقع في بعضه » .

(٣) مكررة في الأصل .

وهذه المبهمة من المكان لها أحكام في الإضافة ، وقطعها عن الإضافة قد تكلمنا عليها في باب الإضافة مستوفاة[١] ، فلا نعيدها هنا .

وأما المختص من المكان ، فهو ما دل على مكان مخصوص لا يزول عنه ذلك الاسم ما دام على هيئة مخصوصة كـ" المسجد ، والدار ، والحمام " .

وأما المعدود من المكان (فكالميل)[٢] ، والفرسخ ، والبريد[٣] .

والميل لم يختلفوا أنه ستة وتسعون ألف إصبع ، ولا خلاف أنَّ الإصبع ستُ شعيرات من الشعير الأوسط يجعل بطن كل واحدة منها إلى بطن الأخرى .

قالوا : وقدر الشعيرة ست شعرات من شعر البغل .

وإنما اختلفوا في الذراع ، فمنهم من جعله أربعة (وعشرين)[٤] إصبعاً من الأصابع التي ذكرناها .

ومنهم من جعله (اثنين وثلاثين)[٥] إصبعاً ، فعلى الأول يكون الميل أربعة آلاف ذراعٍ ، وعلى الثاني يكون الميل ثلاثة آلاف ذراع .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر القسم الأول – رسالة – ٣٠٣ .

(٢) في الأصل : (كالميل) .

(٣) اختلف النحاة حول هذا النوع هل هو داخل تحت المبهم أو لا ؟

فذهب أبو علي الشلوبين إلى أنه غير داخل تحت حد المبهم ، وذهب الفارسي إلى أنه داخل تحت حد المبهم ؛ لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السماع .

وذهب أبو حيان إلى أنه شبيه بالمبهم ؛ ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه .

واختلفوا كذلك في نصب الفعل للمقدار ، قال السيوطي : " .... ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاَّ السهيلي ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف ؛ لأنه لا يقدر بفي ، ولا يعمل فيه إلاَّ ما كان في معنى المشي والحركة " .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٥٠ ، والهمع ٣ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٤) في الأصل : (عشرون) .

(٥) في الأصل : (اثنان وثلاثين) .

والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، فهو اثنا عشر ميلاً[١] .

واعلم أنَّ الظرف يكون عامله لفظياً ، ومعنوياً ، فاللفظي نحو قولك : « خرجتُ يومَ الجمعةِ » ، فالعامل " خرجت " وهو لفظي .

والمعنوي كقولك : « سَفَرُنَا يومَ الجمعةِ » ، فالعامل هنا معنوي ؛ لأنَّه الاستقرار أو الكون[٢] .

وكلُّ ظرفٍ يعملُ فيه العاملُ اللفظي والمعنوي إلاَّ الظروف المقطوعة عن الإضافة ، فإنَّها لا يعمل فيها العامل المعنوي ، فلا يصح أن تقول : « زيدٌ قَبْلُ » ؛ لأنَّ العامل معنوي ، وهو

---

(١) ذكر هذا الزبيدي في تاج العروس ٨ / ١٢٣ مادة (ميل) : « والميل من الأرض قدر مد البصر ، ونص ابن السكيت منتهى مد البصر ، والميل منار يُبنى للمسافر في انشاز الأرض ، ومنه الأميال التي في طريق مكة المشرفة ، وهي الأعلام المبنية لهداية المسافرين ، أو الميل مسافة من الأرض متراخية بلا حد معين ، وفي شرح الشفاء : الفرسخ ثلاثة أميال ، ومثله في العباب ، أو الميل مائة ألف اصبع إلاَّ أربعة آلاف اصبع أو ثلاثة ، أو أربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن فرج الشاشي قاله الكرماني بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء ، أو اثنا عشر ألف ذراع بذراع المحدثين ، وفي شرح الشفاء : الميل أربعة آلاف ذراع طولها أربعة وعشرون اصبعاً ، وقيل الميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام ، يوضع قدم أمام قدم ، ويلصق به ، وقال شيخنا عند قوله أو ثلاثة أو أربعة ، وقد يقال لا تغاير بين التقديرين بالأذرع وبالأصابع على الثاني ؛ لأن الذراع أربع وعشرون اصبعاً عرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن ، فإذا ضربت في أربعة آلاف حصل ستة وتسعون ألفاً ، وعلى الأول يكون اثنين وسبعين ألف اصبع ، والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة ، وهي ذراع ونصف ، فيكون ستة آلاف ذراع ، والفرسخ ثلاثة أميال على أن المصنف قال ، والبريد فرسخان واثنا عشر ميلاً ، فيكون الفرسخ ستة أميال ، وهو بيان ما هنا ومقتضاه أن الفرسخ ستة وثلاثون ألف ذراع » .

وانظر شرح ابن القواس ١ / ٥٤٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٥٠ ، والهمع ٣ / ١٥٠ ، والجاسوس على القاموس ٨٥ .

(٢) قال ابن مالك :

« فانْصِبْهُ بالواقِعِ فيهِ مُظْهَرا ... كَانَ وإلاَّ فانْوِهِ مُقَدَّرَا »

وقال ابنه : « البيت معناه : أن الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو شبهه إما ظاهراً نحو : جلستُ أمامَ زيدٍ ، وصمتُ يومَ الجمعةِ ، وزيدٌ جالسٌ أمامَك ، وصائمٌ يومَ الجمعةِ ، وإما مضمراً جوازاً كقولك لمن قال : " كم سرت ؟ فرسخين " ، ولمن قال : ما غبت عن زيد ؟ بلى يومين . ووجوباً فيما وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة نحو : زيدٌ عندَك ، ومررتُ بطائرٍ فوقَ غصنٍ ، ورأيتُ الهلالَ بين السحاب ، وعرفتُ الذي معك » .

وقال الشيخ خالد : « والناصب في الجميع – أي إذا كان مضمراً – محذوف وجوباً تقديره استقر ، أو مستقر إلاَّ في الصلة فيتعين استقر » .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٧٣ - ٢٧٤ ، والتصريح ١ / ٣٤٠ .

الكون أو الاستقرار ، فتحصل من هذا أنَّ الظروف المقطوعة عن الإضافة[١] لا يصح أن تكون أخباراً عن // المبتدأ[٢] ، فلو جئت بها مضافة صح كقولك : « زيدٌ قبْلَكَ » . //١٧٤ب

(وكلُّ ما)[٣] يجري مجرى الفعل من اسم فاعلٍ ، أو مفعول ، أو مصدر ، أو صفة مشبهة ، فإنه يعمل في الظرف ، وكذلك الحروف التي فيها معنى الفعل .

وقد (اتسعوا)[٤] في الظرف حتى أعملوا فيه الضمير ، ولم يعملوه في غيره كقولك : « قِيَامُكَ أمسِ حسنٌ ، وهو اليومَ قبيحٌ » ، والعامل في اليوم الضمير ؛ لأنَّه ضمير المصدر .

وقد اعملوا فيهِ الأسماء الجوامد إذا أشربت معنى الفعل كقول الشاعر :

[٨٢] أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[٥]

فالعامل في " إذ " ابن ماوية ، وإن كان جامداً ؛ لأنَّ فيه معنى النجدة ، فالمعنى أنا المنجد إذ جدَّ النقر .

وإذا أُعيد على الظرف ضمير وجب إظهار " في " معه ، فتقول : « يومَ الجمعةِ لقيتُ فِيهِ زيداً » ، ولا تقول : « لقيتُهُ زيداً » بإسقاط " في " إلاَّ أن تتسع في الظرف ، فتنصبه نصب

---

(١) ومن الظروف المقطوعة عن الإضافة : قبل ، وبعد ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، ومن علُ ، ومن علو .
ذكرها الرضي في شرحه على الكافية ، ثم قال : « ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ، وآخر ، وغير ذلك » . انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ١٦٧ .

(٢) ولا يصح أن تكون صلةً ، ولا صفةً ، ولا حالاً هذا ما قاله الشيخ خالد في التصريح ١ / ٣٤٠ وسبب ذلك كما قال هو : « لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع ، والبناء ، ووقوعها موقع شيء آخر » .
وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٨٨ .

(٣) في الأصل : (كلما) .

(٤) في الأصل : (استبعوا) .

(٥) من الرجز وبعده :

وجاءت الخيلُ أثابِيَّ زُمَرْ

واختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه لبعض السعدين ٤ / ١٧٣ ، وكذلك الاعلم في تحصيل عين الذهب ٥٦٠ .
ونسبه ابن منظور في اللسان ٥ / ١٣٠ - ١٣١ مادة (نقر) إلى عبيد بن ماوية الطائي ، ونسب أيضاً لفداكي بن عبد الله المنقري ، الدرر ٦ / ٣٠٢ .
الشاهد في قوله : « إذ جد النقر » حيث تعلق " إذ " بالاسم قبله " ابن ماوية " لا لتأوله باسم يشبه الفعل ، بل لما فيه من معنى الشجاع ، أو الجواد هذا ما قاله ابن هشام .
وفيه شاهد آخر وهو : إلقاء حركة الراء على القاف في " النقر " .
روي بلا نسبة في : الجمل للزجاجي ٣١٠ ، والانصاف ٢ / ٧٣٢ ، والمغني ٢ / ٥٠١ .

المفعول به[١] ، وضابط هذا أنَّه إذا وجدت ضمير الظرف قد أظهرت معه (" في " علمت أنه باقٍ على ظرفيته)[٢] ، وإذا حذفت منه علمت أنه قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً[٣] ، ومنه قول الشاعر :

[٨٣] وَيوماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً[٤]

ولما كان ظرف الزمان يطلبه الفعل طلباً قوياً ؛ لدلالته عليه بهيئته واقتضائه بحسب المعنى تعدى إليه بنفسه سواء كان مبهماً ، أو مختصاً بخلاف ظرف المكان ، فإنَّه لا يتعدى إليه بنفسه إلاَّ إذا كان مبهماً[٥] ، ولا يتعدى إليه إلاَّ إذا كان مختصاً بـ" في " ، فنقص عن ظرف

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ١٤٧ - ١٤٨ : « ويتعدى الفعل إلى ضمير المصدر نفسه ، ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً إلاَّ بواسطة " في " إلاَّ أن يتسع في الظرف ، فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإنَّ الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله :

ويـــومٍ شهِدْنَـــاهُ سليمَـــاً وعَامـــراً ... قليـــلٍ سِوَى الطَّعـــنِ النهـــالِ نَوافِلُـــهْ

فجعل اليوم مشهوراً اتساعاً ، وإن كان مشهوراً فيه ، ولا يتسع في الظرف إلاَّ إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو متعدياً إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، وإن كان من جنس ما ينصب المفعول به » .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) علل العكبري السبب في جواز حذف " في " مع الظرف دون ضميره فقال : « وإنما جاز حذف " في " مع الظرف دون ضميره ؛ لأن لفظ الظرف يدل على الحرف ؛ إذ كان صريحاً في الظرف ، والضمير لا يختص بالظرف ، بل يصلح له ولغيره » . انظر اللباب ١ / ٢٧٥ .

(٤) صدر بيت من الطويل لرجل من بني عامر ، وعجزه :

قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النهالِ نَوافِلُهْ

ويروى " ويومٍ " بدل " ويوماً " ، وابن هشام رواه بـ" يوماً " مثل رواية ابن جابر .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٧٨ .

الشاهد في قوله : « يوماً شهدناه » حيث نصب الظرف الضمير في " شهدناه " .

قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب ضمير اليوم بالفاعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً والمعنى : شهدناه فيه » .

روي منسوباً في : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والدرر ٣ / ٩٦ - ٩٧ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب للمبرد ٣ / ١٠٥ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٤٧ ، والمقرب ١ / ١٤٧ ، والمغني ٢ / ٥٧٩ .

(٥) هذا ما قاله ابن برهان العكبري في شرح اللمع ١ / ١٢٢ : « فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلاَّ شاذاً يقف استعماله على السماع ، وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ؛ لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين » .

وانظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٧٥ .

الزمان ؛ إذ (طلبه له)[١] أضعف ؛ لأنَّه لا يدل عليه بهيئته ، فتقول في ظرف المكان المبهم : « قعدتُ أمامَك » ، فيتعدى إليه الفعل بنفسه ، وتقول في المختص : « سكنتُ في الدَّار » ، ولا يجوز إسقاط " في " إلاَّ في شذوذ سمع من قولهم : « ذَهَبَ الشامَ »[٢] .

وقد قدمنا من مسائل الظرف ما يحق الاعتناء بتقديمه ، وسنذكر منه مسائل عند الكلام على الأصل حيث تعرض لها ، فلنشرع في الكلام على الأبيات .

قوله :

وَالظَّرفُ فِي الزَّمَانِ والمَكَانِ بِفِي وَلاَبُدَّ يُقَدَّرانِ
// وَحَيثُ لاَ تَصْلُحُ " فِي " لا تُعْرِبِ ظَرْفاً وَكَالأسْمَاءِ طُرّاً أعْرِبِ //١٧٥أ

(سَمَّى)[٣] هذا النوع من الأسماء ظرفاً ، وهو اسمه المشهور ، ويسمى المفعول فيه[٤] ، وسَمَّاه الفراء المحل ، وسَمَّاه الكسائي الوصف[٥] ؛ لأنَّه يكون وصفاً (للنكرات)[٦] كقولك : « مررتُ برجلٍ عِنْدَك » فـ" عندك " وصفٌ لـ" رجل " .

وقد حكم في البيت على أنَّ (الظرف)[٧] سواء كان زمانياً ، أو مكانياً لابد من تقدير " في " معه ، وحينئذٍ يكون ظرفاً ، فإن ظهرت " في " معه (جُرَّ بها)[٨] ، فقوله :

---

(١) في الأصل : (طلب له) .

(٢) سبق توضيح الخلاف حول نصب المختص من المكان ص ١١١ حاشية ٣ .

(٣) في الأصل : (سما) .

(٤) ممن أطلق عليه هذه التسمية : ابن السراج ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الناظم ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والأشموني .
انظر الأصول ١ / ١٩٠ ، والجمل ٣١٦ ، والمفصل ٧١ ، وأسرار العربية ١٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٠ - ٤١ ، والمقرب ١ / ١٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٢٧٣ ، والارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وشرح قطر الندى ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٧ .

(٥) ممن ذكر هذا أبو حيان ، والصبان والخضري ، وقد علل كلٌّ من الصبان والخضري السبب فقالا : « وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه » .
وقد سبقهم إلى ذلك أبو البركات الكوفي صاحب كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني حيث قال (١ / ١٩٢ - ١٩٣) : « والفراء يسميها محال لحلول الأشياء فيها ، والكسائي أوصافاً ؛ لأنها تكون أوصافاً للنكرات » .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٨٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٦ .

(٦) في الأصل : (للذكران) .

(٧) في الأصل : (الظروف) .

(٨) في الأصل : (حزماً) .

« والظرفُ » مبتدأ ، وقوله : (في الزمان والمكان)(١) تقسيمٌ للظرف ، وقوله : « بفي ، ولابدَّ يقدِّرانِ » جملة في موضع الخبر .

ثم تكلم في البيت الثاني على حكم اسم الزمان والمكان إذا لم تصلح معه " في " ، فقال : « وحيث لا تصلح في لا تعرب ظرفاً » ، فحكم على أنَّ كلَّ اسم زمانٍ أو مكانٍ لم تصلح معه " في " لا تعربه ظرفاً ، ثم نص أنَّه يُعربُ كسائر الأسماء ، من فاعل ، أو مفعول ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : « كالأسماء طراً أعربِ » يعني أنه يُعرب بحسب العوامل الداخلة عليه ، فيُعْرَب في مثل : « أعْجَبَنِي يَوْمُكَ » (فاعلاً)(٢) ، وفي مثل « يَومُكَ حسنٌ » مبتدأ ، وفي مثل : « حَمِدْتُ يَومَكَ » (مفعولاً)(٣) ، وعلى هذا فقس .

واعلم أنْ (الظرف)(٤) باعتبار (صلاحيته)(٥) وعدمها على قسمين(٦) :

قسم : يصلح معه " في " في موضع ، ويخلو عنها في موضع ، فإذا صلح معه تقدير " في " أعرب ظرفاً ، وإذا لم تصلُح أعرب كسائر الأسماء ، وهذا هو الذي يسمونه الظرف المتصرف المنصرف ، وهو الذي يُعرب ظرفاً ، وغير ظرف باعتبار الأماكن كـ" يومٍ ، وشهرٍ ، وسنةٍ " فإذا قلت : « سافرتُ يوماً » أعربته ظرفاً لصلاحية تقدير " في " ، وإذا قلت : « مرَّ بي يومٌ » لم تعربه ظرفاً لعدم صلاحية " في " .

فإن كان هذا النوع من المتصرّف عارياً مما يمنعه الصرف سموه متصرفاً منصرفاً ، وإن كان (فيه ما)(٧) يمنعه الصرف [سُمِّي متصرفاً غير منصرف .

وقسم : لا يكون إلاَّ على معنى " في " ، وفيه ما يمنعه الصرف] فهذا القسم يسمونه لا متصرّفاً ولا منصرفاً ، وإن لم يكن فيه ما يمنعه الصرف سُمِّي منصرفاً غير متصرف ، (فصار)(٨) القسمان بحسب الصرف وعدمه أربعة أقسام .

---

(١) في الأصل : (للزمان والمكان) وما أثبته حسب ما هو موجود في أبيات المنحة .

(٢) في الأصل : (فاعلٌ) .

(٣) في الأصل : (مفعولٌ) .

(٤) في الأصل : (الظروف) .

(٥) في الأصل : (صلاحته) .

(٦) انظر توضيح المقاصد ٢ / ٨٨ - ٨٩ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٧) في الأصل : (فيما) .

(٨) في الأصل : (فصارت) .

وإذا تتبعت ظروف الزمان وجدت فيها **الأقسام** الأربعة[١] :

فمنها متصرف منصرف كـ" يوم " .

(ومنها لا)[٢] منصرف ، ولا متصرِّف كـ" سحر "[٣] من يومٍ بعينه ، فالعرب لم تخرجه

// عن الظرفية ، فهو غير متصرف (ولحظت)[٤] فيه العدل عن الألف واللام ، والتعريف إذ //١٧٥ب

هو لوقت بعينه فمنعته الصرف[٥] .

ومنها متصرِّفٌ غير منصرفٍ كـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة " من يومٍ بعينه[٦] .

أما تصرفهما فلأنَّهما يُنقلان عن الظرفية ، وأما عدم صرفهما فالتأنيث والتعريف بالغلبة على وقتٍ بعينه[٧] .

---

(١) نظمها ابن معطي في قوله :

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرَا ... مَعْرِفَةً عُدِلْ أَعْنِي سَحَرَا

وَمِنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدْ اسْتَمَر ... نَحْوَ مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبُكَرْ

وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهْوَ مَعْرِفَةْ ... كَغُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ تَصْرِفَهْ

وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ ... عَنْهُ وتَارَةً بِهِ تُخْبِرُ

شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٥٤٠ ؛ وانظر المقرب ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٢ .

(٢) في الأصل : (ولا منها) .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٣٥٠ مادة (سحر) : « السَّحْر ، والسحَر : آخر الليل قبيل الصبح » .

(٤) في الأصل : (لحضت) .

(٥) قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ : « فأما " سَحَرُ " فلا اختلاف بين النحويين أن " سَحَرَ " لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة » .

ثم ذكر السبب في منعه من الصرف فقال : « وإنما لم ينصرف " سحر " ؛ لأن استعماله في الأصل بالألف واللام ، تقول : " قمت في أعلى السحر يا هذا " ، و" أنا منذ السحَرِ أفعل ذاك " ، ثم تقول : " أتيتك منذ سحر يا هذا " ، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه ، وقد حذفتا ، فاجتمع فيه : أنه معرفة بغير ألف ولام ، وأنه يراد به عهد الألف واللام » .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ١١٦ مادة (غدا) : « الغدوة : بالضم البُكْرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، وغدوة من يوم بعينه ، غير مُجراة علم للوقت » .

وقال في ٤ / ٧٦ مادة (بكر) : « البكرة : الغدوة ، قال سيبويه : من العرب من يقول : أتيتك بُكرةً ؛ نكرةٌ منونٌ ، وهو يريد في يومه أو غده » .

(٧) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

ومنها منصرفٌ غير متصرّف كـ" صَبَاحٍ ، ومَسَاءٍ ، وبَكَرٍ " – بتحريك الكاف – إذا (أردت)[1] صباح يومك أو مساءه ، فإنَّهما لا يُنقلان عن الظرفية ، فلا ينصرفان ، وليس فيهما ما يمنع الصرف فهما منصرفان .

وأما « بكر » فلا يشترط فيه أن يكون بكر يومك بل العرب ألزمته الظرفية مطلقاً ، وصرفته لعدم المانع .

وأما ظروف المكان فلم يوجد فيها من هذه الأقسام الأربعة إلاّ ثلاثة :

متصرّف منصرف كـ" ميل ، وفرسخ ، وبريد " .

ومتصرّف غير منصرف كـ" أعلى ، وأسفل " .

ومنصرف غير متصرّف كـ" حذاءك ، وتلقاك " .

وأما القسم الذي [ليس] بمنصرف ولا متصرف فلا يوجد في ظروف المكان .

قوله :

وَالْظَرْفُ إمَّا اسْمُ زَمَانٍ أو مَكَانْ … أو عَدَدٍ لِمَوضِعٍ أو لزَمَانْ

أو الإشَارَةِ إلَيهُمَا كَـ« قِفْ تَمَّ » و« هَذَا الْيَومَ يَا زَيدُ انْصَرِفْ »

ذكر في هذين البيتين الأشياء التي تُعرب ظرفاً إما بالإضافة ، وهو اسم الزمان ، أو المكان كـ" يومٍ ، وليلةٍ " في الزمان ، والجهات الست في المكان ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « والظرفُ إما اسمُ زمانٍ أو مكانٍ » .

وإما بالنيابة ، وهي أشياء[2] :

الأول : العدد كقولك في الزمان : « سرتُ ثلاثةَ أيامٍ » ، فتعرب " ثلاثة " (ظرفاً)[3] ، لأنَّها عددُ الأيام التي هي الظرف في الأصل .

وكقولك في المكان : « ثلاثةَ فراسخٍ » ، وقد أشار إليهما بقوله : « أو عددٍ لموضعٍ أو لزمانٍ » .

والثاني : الإشارة إليهما ، فمثال الإشارة إلى المكان ما مثّل به ، وهو « قِفْ تَمَّ » ، فتعرب " تَمَّ " ظرفاً ؛ لأنَّه إشارة إلى المكان ، و" تَمَّ " بفتح الثاء المثلثة ، (ومثال)[4]

---

(١) في الأصل : (أدت) .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٣١ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٤ ؛ وحاشية الخضري ١ / ١٩٩ .

(٣) في الأصل : (ظرفٌ) .

(٤) في الأصل : (وهناك) .

[الإشارة إلى] الزمان ما مثّل به من قوله : « هذا اليومَ يا زيدُ انْصَرِفْ » ، فتعرب " هذا " ظرفاً ؛ لأنّه إشارة إلى الزمان ، والتقدير : « اِنْصَرِفْ يا زيدُ هذا اليومَ » .

فجميع ما ذُكر مما ينوب عن أسماء الزمان والمكان ، فيعرب ظرفاً شيئان ، وهما // العدد ١٧٦/ا//
والإشارة ، وقد ذكروا أشياء غير ذلك ، فمنها :

- المضاف إلى اسم الزمان كقولك : « سِرْ أولَ يومٍ » ، فيعرب " أول " ظرفاً ؛ لأنّه مضاف إلى الزمان .

- أو إلى اسم المكان كقولك : « جلستُ أولَ مكانٍ من الدار » .

- ومنها كل وبعض كقولك : « سرتُ كُلَّ اليومِ » ، و« سرتُ كلَّ فرسخٍ » ، أو « سرتُ بعضَ يومٍ » ، و« سرتُ بعضَ فرسخٍ » .

- ومنها الصفة كقولك : « سرتُ طويلاً » ، أي وقتاً طويلاً من الدهر ، و« سرتُ طويلاً مِنَ الأرضِ » ، أي مكاناً طويلاً .

وقد شذ عن ظروف الزمان أسماء كانت الظروف مضافة إليها ، وهي مصادرُ وغيرُ مصادرَ ، فالمصادر كقولهم : « جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ » ، أي وقت خفوق النجم ، و« مَقْدَمَ الحاجِّ » ، أي وقت قدوم الحاج[1] .

وغير المصادر كقولك : « لا أُكَلِّمُكَ القَارِظَيْنِ »[2] أي مدة غيبة القارظين ، والقارظان رجلان من عنزة[3] (ذهبا)[4] يجمعان (القرظ)[5] فلم يرجعا ، و« لاَ أَلْقَاكَ مِعْزَى الْفِزْرِ » ،

---

(١) وهذا ظاهر ما قاله سيبويه في الكتاب ١ / ٢٢٢ : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجمِ ، وخلافةَ فلانٍ ، وصلاةَ العصرِ ، فإنما هو : زمنَ مقدمِ الحاجِّ ، وحين خُفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار » .
وانظر المسائل المشكلة ٢٧٧ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٢٥ .

(٢) مثل مشهور ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ / ٢١٢ ، ورواه : « لا آتيك حتى يؤوب القارظانِ » وقد قال : « هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا ، قال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوبَ القارظانِ كلاهما ويُنْشَرَ في القتلى كليبُ بن وائلِ »

وهناك مثل مشابه وهو : « لا آتيك حتى يؤوب المنتخل » .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٥٥ مادة (قرظ) : « ... وهما رجلان أحدهما من عنزة ، والآخر عامر بن تميم ابن يقدُم بن عنزة ، خرجا ينتحيان القرظ ويجتنيانه ، فلم يرجعا فضُرب بهما المثل ....
وقال ابن الكلبي : هما قارظان وكلاهما من عنزة ، فالأكبر منهما يَذْكُر بن عنزة كان لصلبه ، والأصغر هو رُهْمُ ابن عامر من عنزة » .

(٤) في الأصل : (ذهبان) .

(٥) في الأصل : (القرض) .
قال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٥٤ مادة (قرظ) : « القرظ شجر يُدبغ ، وقيل : هو ورق السلم يدبغ به الأَدَمُ ، ومنه أديم مقروظ » .

والفزر بكسر الفاء وسكون (الزاي)[١] [لقب] سعد بن زيد بن مناة بن تميم كان له معزى ، فتفرقت ، فلم تجتمع بعد ذلك[٢] .

وجعلت هذه المصادر والأسماء ظروف زمان ؛ لإضافة ظرف الزمان إليها تقديراً .

وكذلك أيضاً (أنابوا)[٣] عن ظرف المكان مصادرَ لإضافة ظرف المكان إليها كقولهم : « تَرَكْتُهُ تَلاحِسَ البقرِ أولادها »[٤] أي (موضع)[٥] تلاحس البقر ، وقد ينوب عن ظرف المكان اسم غير مصدر نقل الأخفش : « هُم هَيْئَتُهم » بنصب " هيئتهم " ، فنصبوه نصب ظرف المكان ، أي هم في هيئتهم[٦] .

واختلفوا في أسماء هل هي ظروف أم لا ، فمنها قولهم : « أحقاً أنَّك منطلقٌ ، وغيرَ ذي شكٍ أنَّك قائمٌ ، وجَهْدكَ أنَّك منطلقٌ ، وظناً مِني أنَّك مسافرٌ » ، فسيبويه يجعل " أنَّ " في هذه المثل مبتدأ ، و" حقاً ، وغير ، وجهدك ، وظناً " ظروف في موضع الخبر[٧] .

---

(١) في الأصل : (الزاء) .

(٢) روى المثل في أمثال العرب للمفضل الضبي ٧٤ - ٧٥ : « حتى يجتمع مِعْزَى الْفِزْر » ، وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢١٢ : « لا آتيك مِعْزَى الْفِزْر » ، وفي فصل المقال لأبي عبيد البكري ١٣٣ - ١٣٤ : « لا أفعلُ ذلك مِعْزَى الْفِزْر » .

وسعد بن زيد مناة بن تميم من عدنان جدٌّ جاهلي له أربعة أبناء : هبيرة وعشمس وصعصعة وأبو عامر .

أنظر الأعلام ٣ / ٨٥ بالإضافة إلى المراجع السابقة .

(٣) في الأصل : (نيبوا) .

(٤) مثل يضرب لمن تُرك بمكان لا أنيس به .

ويروى : « بمباحث البقر » ، ويروى « بملحس البقر أولادها » .

قال الزمخشري : « والملحس مصدر بمعنى اللحس ، وقيل : هو اسم مكان محذوف تقديره : بموضع ملحس البقر ، ولا يجوز أن يجعل الملحس اسم مكان له ؛ لأنه لا يعمل حينئذ النصب في أولادها » .

المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢ / ٢٥ ؛ وانظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٣٥ .

(٥) في الأصل : (وضع) .

(٦) لم أقف على نص ينسب هذا النقل عن الأخفش ، ولكنَّ أبا حيان ذكر في الارتشاف (٢ / ٢٥٣) إن " هم هيئتهم " من قول العرب حيث قال : « وقالت العرب : " هم هيئتهم " أي في هيئتهم نُصِبَ نصب الظرف ، والهيئة ليست مكاناً شبهت بالمكان ، ولكونها ظرف مكان مجازاً وقعت خبراً عن الجثة ، وسواك ومكانك بمعنى بدلك ، وهذا النوع يحفظ ولا يقاس عليه » .

(٧) وذهب الجمهور إلى هذا أيضاً .

انظر الكتاب ٣ / ١٣٤ - ١٤١ ؛ وحاشية الخضري ١ / ٢٠٠ .

وأبو العباس يخالف في ذلك ، ويجعل " أنَّ " فاعلاً بالمصادر المتقدمة(١) .

قوله :

وَدُونَ ظَـرْفٌ لِمكَـان (وَلَـدى)(٢) وَاجْـرُرْ بِمِـنْ عِنْـدَ أو انْصِـبْ أبَـدا

ذكر في هذا البيت ثلاثة ظروف من ظرف المكان ، وهي : « دون ، ولدى ، وعند ».

وأما دون ، فنصَّ عليها بقوله : « وَدُونَ ظرفٌ لمكـان » ، وهـي منصرفـة ، وغـير متصرفة(٣) ، وتنصب على الظرف ، أو تجر بحرف الجر ، ولا يخرجها ذلـك عـن كونـها غـير متصرفة ، فَمِنْ جرِّها قوله تبارك وتعالى : // ﴿ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا ﴾(٤) ، وَمِنْ نصبها //١٧٦ب قوله تعالى : ﴿ (أَئِفْكًا آلِهَةً)(٥) دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾(٦) .

وأما " لدى " ، فقد نصَّ عليها بقوله : " لدى " ، وعطفها على " دون " ، فهي داخلـةٌ في الحكم عليها بأنَّها ظرفُ مكان ، وفيها عشر لغات :

الأولى : ما ذكره .

الثانية : " لَدْ " بسكون الدال ، وفتح اللام .

---

(١) وتبعه في هذا ابن مالك ، ورد مذهب المبرد أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٢٦ حيث قال : « وخالف أبو العباس في : أحقاً أنك قائم ، فزعم أنك قائم في موضع الفاعلية ودخول في عليه يحقق ما ذهب إليه سيبويه من أن انتصابه على الظرف وما بعده مبتدأ » . وانظر التصريح ١ / ٣٣٩ .

(٢) في الأصل : (ولدا) .

(٣) هذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ، فدون لديهم غير متصرف .

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ : « وأما دونك فإنه لا يرفع أبداً ، وإن قلت : هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً ، ولكنه على السعة ، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ، ولكنه جاز هذا كما تقول : إنّه تَصْلُبُ القناةِ ، وإنّه لمن شجرةٍ صالحةٍ ، ولكنه على السعة ، وأما قُصِدَ قَصدُك فمثل نُحي نحوك ، وأُقبل قُبلـك ، يرتفـع كما يرتفعان ، وينتصب كما ينتصبان ، وإن شئت قلت : هو دونك إذا جعلت الأول الآخِرِ لم تجعله رجلاً ، وقد يقولون : هو دونٌ في غير الإضافة ، أي هو دونٌ من القومِ ، وهذا ثوبٌ دونٌ ، إذا كان رديئاً » .

أما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى أنه يتصرف ولكن بقلة . وانظر الهمع ٣ / ٢٠٩ .

(٤) من الآية (١٧) في سورة مريم .

(٥) في الأصل : (أفكا إله) .

(٦) من الآية (٨٦) في سورة الصافات .

الثالثة : " لُدْ " بضم اللام وسكون الدال .

الرابعة : " لَدُ " بفتح اللام ، وضم الدال .

الخامسة : " لَدُنْ " بفتح اللام ، وضم الدال ، وسكون النون .

السادسة : " لَدْنَ " بفتح اللام والنون ، وسكون الدال .

السابعة : " لَدَنْ " بفتح اللام ، والدال ، وسكون النون .

الثامنة : " لَدِنْ " بفتح اللام ، وكسر الدال ، وسكون النون .

التاسعة : " لَدْنْ " بفتح اللام ، وسكون الدال والنون .

العاشرة : " لُدْنْ " بضم اللام ، وسكون الدال والنون .

فهذه عشر لغات[1] ، وكلها مبنية ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفين ، فأشبه وضع الحرف ، فبُنِيَ ، وحُمِلَ الباقي عليه[2] .

---

(١) لم أجد فيما وقع تحت يدي من مراجع من النحاة من ذكر أن " لدى " لغة في " لدن " ، بل ذكر الرضي أن " لدى " بمعنى " لدن " ، وقال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٣٨٣ مادة : (لدن) : « لَدُنْ ، ولُدْنٌ ، ولَدْنٌ ، ولَدِنٌ ، ولَدُ ، محذوفة منها ، ولَدَى مُحَوَّلة » .

وذكر النحاة هذه اللغات في " لدن " وليس في " لدى " .

وقد تعرض لهذا الظرف وللغات التي فيه الدكتور محمد أحمد العمري حيث قال : « ومن واقع النصوص التي وقفنا عليها وجدناه من الأمثلة التي تعددت فيها اللغات حتى لقد بلغت عشراً وهي : " لَدُنْ ، لَدَنْ ، لَدِنْ ، لَدُنِ ، لُدْنِ ، لَدْنَ ، لَدْ ، لُدْ ، لَدُ ، لَتِ " ، وهذه اللغة العاشرة زادها أبو حيان .

وقد نُسبت بعض هذه اللغات إلى بعض القبائل ، وفيما يلي بيان ذلك :

١ - من لَدُنْ : لغة أهل الحجاز .

٢ - من لَدْنِ : لغة ربيعة .

٣ - لَدُ : لغة بعض تميم » .

انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٠ ، والمساعد ١ / ٥٣٢ ، والارتشاف ٢ / ٢٦٥ ، والهمع ٣ / ٢١٦ - ٢١٧ ، ولغات قيس للدكتور محمد العمري القسم الأول ص ٣٠٤ .

(٢) قال ابن مالك : « وبنيت لدن في أكثر لغاتها لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد ، وامتناع الإخبار بها ، وعنها بخلاف عند ولدى ، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً .... » .

وهذا ما قاله ابن الحاجب أيضاً فاعترض عليه الرضي حيث قال : « والذي أرى أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف أي على أقل من ثلاثة أحرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها للمبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الإعراب ، فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنياً على وضعها وضع الحروف ، فالوجه إذن في بناء لدن أن يقال : إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحروف دونها » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمساعد ١ / ٥٣٢ .

وقد نُقِلَ عن قيس[١] إعراب " لدن "[٢] ، فجروها بـ" من " ، ونصبوها كـ" عند " ، فمن جرها قراءة أبي بكر[٣] عن عاصم في السبع : ﴿ لِيُنذِرَ)[٤] بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُۦ ﴾[٥] بجر النون ، وسكون الدال تسكيناً غيرَ خالصٍ ؛ لأنَّه أشمها الضم ، فأصله على هذا الضم ، وقد فتحوا النون في النصب مع ضم الدال وسكونها .

وسيبويه يفرق بين " لدى " ، و" لدن " بأن (لدى)[٦] لا تلزم ابتداء الغاية كما لا تلزمها " عند " بخلاف " لدن " ، فإنَّها تلزم ابتداء الغاية ، فإذا قلت : « سِرتُ مِنْ لَدُنْ طُلُوعِ الشمسِ » ، فـ" طلوع الشمس " هو ابتداء غاية السير ، ولا يلزم ذلك في " لدى " ، و" عند "[٧] .

---

(١) قيس : بطن من لخم من القحطانية كانت مساكنه بلاد أشكُر بمصر .
قال الأندلسي في جمهرة أنساب العرب ٣١٤ : « وولد عكابة بن صعب : ثعلبة ، وهو الحصن ، وقيس دخل بنوه في بني ذهل بن ثعلبة ، فولد ثعلبة بن عكابة ، شيبان ، وذهل ، وقيس ، والحارث » .
انظر معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة ٣ / ٩٥٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ ، والهمع ٣ / ٢١٦ ، وقد ذكر الدكتور محمد العمري بأن إعراب " لدن " لغة الكلابيين وهم من قيس حيث قال : « وننتقل بالبحث الآن إلى لغة قيس في هذا الظرف ، وقد أجمعت النصوص التي بين يدينا على أنها معربة في لغتها ، فنقول في ذلك : من لَدُنِه ، وبالرغم من أن المصادر التي وقفنا عليها نسبت إعراب " لدن " لقيس على وجه العموم ، فإنا نجد نصاً مروياً عن أبي زيد يفيد فيه بأن إعرابها لغة الكلابيين وهم من قيس ، وجاء في اللسان : أبو زيد عن الكلابيين أجمعين : هذا من لَدُنِه ضموا الدال وفتحوا اللام وكسروا النون » .
لغات قيس القسم الأول ٣٠٤ ، وانظر اللسان ١٣ / ٣٨٤ مادة (لدن) .

(٣) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط ، يكنى بأبي بكر ، من مشاهير القراء ، توفي في الكوفة سنة ١٩٣ هـ . انظر التيسير في القرآن ٦ ، والاعلام ٣ / ١٦٥ .

(٤) في الأصل : (لينذرنا) .

(٥) من الآية (٢) في سورة الكهف .
قرأ أبو بكر « من لدْنِهِ » بإسكان الدال ويشمها الضم ويكسر الهاء والنون ، وقرأ الباقون « من لدُنْهُ » بإسكان النون وضم الدال والهاء ، وكان لكل فريق حجته ، فحجة من أسكن الدال أنها لغة للعرب ، وحجة من ضم الدال أنه أتى بها على الأصل .
انظر الكشف للقيسي ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ٣٥٢ .

(٦) في الأصل : (الذي) .

(٧) هذا ما قاله سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ : « وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفاً ، يدلك على أنه اسم قولهم : مِنْ لَدُنْ ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز غيلان :

يَستوعِبُ البَوعَينِ من جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ

ولدى بمنزلة عند .
وأما دون فتقصير عن الغاية ، وهو يكون ظرفاً » .

وكثير من النحويين يجعل " لدى " بمعنى " لدن "[١] .

وأما " عند "[٢] فهي ظرف مكان سواء دخلت على مكان كقولك : « قَعَدْتُ عِنْدَ الدار » ، أو على زمانٍ كقول الشاعر :

[٨٤] عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ السَّارِي السُّرَى ... وَيَنْجَلِي عَنْهُ (غَيَابَاتُ)[٣] الْكَرَى[٤]

والغيابات بالغين المعجمة ، وياء مثناة من أسفل جمع غيابة ، وهي : ما يغشى الإنسان فوق رأسه كالغمامة ، والغبار ، والظلمة[٥] .

ولم يختلفوا في إعراب " عند "[٦] ، وهي أعم من [لدى] في المعنى ، فـ" عند " تقتضي دخول الشيء في حكم ما أضيف إليه سواء حضر عنده ، أو غاب .

---

(١) ممن قال بهذا الرضي حيث قال : « ولدى بمعنى لدن إلاّ أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ، فلذا يلزمها " من " إما ظاهرة ، وهو الأغلب ، أو مقدرة ، فهي : من عند ، وأما لدى ، فهو بمعنى " عند " ، ولا يلزمه معنى الابتداء » .

أما سيبويه فقد جعلها بمعنى " عند " حيث قال في الكتاب ٤ / ٢٣٤ : « ولدى بمنزلة عند » .

وممن قال بهذا أيضاً المبرد ، واختاره ابن مالك حيث قال : « ... ويرادفها – أي عند – " لدى " في قول سيبويه وهو الصحيح لا قول من زعم أنها بمعنى " لدن " .... » . وهذا ما قاله أبو حيان .

شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ ؛ وانظر المقتضب ٤ / ٣٤٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٥ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٦٤ .

(٢) في عينها ثلاث لغات : فتحها ، وضمها ، وكسرها ، والمشهور عن العرب كسرها . انظر المساعد ١ / ٥٣١ .

(٣) في الأصل : (غيابا) .

(٤) يجري مجرى المثل ، ويُضرب لما يُنال بالمشقة ، وللحث على مزاولة الأمور بالصبر لما في عواقبها من المحامد ، وروايته: « عند الصباح يحمد القوم السرى » .

ونسب هذا الرجز إلى الجليح ، وقال العسكري إلى الجميح ، وقال محمد بن حبيب وغيره من علماء البصريين : إن أول من قال هذا خالد بن الوليد .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ٣٨ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣ ؛ والمستقصى للزمخشري ٢ / ١٦٨ ؛ وفصل المقال للبكري ٢٥٤ ، ٣٣٤ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٦٥٥ مادة (غيب) :« وغيابة كل شيء : قعره ، منه ، كالجُبِّ والوادي وغيرهما ، تقول : وقعنا في غيبة وغيابةٍ أي هبطة من الأرض ، وفي التنزيل العزيز : في غيابات الجُبِّ » .

(٦) قال الزجاج في كتابه : " ما ينصرف وما لا ينصرف " ص (٩٢) : « قال سيبويه : سألت الخليل عن " عِنْدِ " ما بالها عُرِّبَتْ وهي كلدن تقول : جئتُ من عِنْدِ زيدٍ ، وكنتُ عندَ زيدٍ ، وتقول : قد بلغت من لَدُنْ زيدٍ ما أحبُّ ، ولا تقول : من لَدُنِ زيدٍ ؟

فقال : من قبل أن " عند " تصرفت واتسعت ، تقول : عندَ زيدٍ مالٌ ، فيكون بحضرته ، ويكون نائياً عنه تناله يده ، وتقول : القول عِنْدِي كذا وكذا ، أي في تمييزي ، ولا تقول : القول لَدُنِّي ، فلما كانت " عِنْدٌ " أزيد عُرِّبَتْ » .

و" لدى " يقتضي دخوله في حكمه مع شرط حضوره ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾(١) ، فنصَّ على الاستقرار(٢) ؛ لينفي الغيبة التي تحتملها " عند " ، وتثبت حضوره عنده ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تكون إلاَّ (منصوبة)(٣) ، أو مجرورة بـ" من " خاصة(٤) ، وقد نصَّ على ذلك بقوله // : « وَاجْرُرْ بِمِنْ عِنْدَ أَوْ انْصِبْ //١٧٧أ أَبَدًا » يعني بـ" من " لا غير .

اعلم أنَّ المكان في " عند " يكون حقيقياً ، وقد يكون معنوياً ، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾(٥) ، فالمكان [الأول] حقيقي ؛ لأنَّها مضافة إلى المخلوقين .

والثاني معنوي ؛ لأنها مضافة إلى الله تعالى ، وحقيقة المكان ، ومعنويته يجريان في جميع ظروف المكان بحسب المواضع ، والله أعلم .

---

(١) من الآية (٤٠) في سورة النمل .

(٢) انظر الدر المصون ٥ / ٣١٥ .

(٣) في الأصل : (منصرفة) .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٤ ، والمساعد ٢ / ٥٣١ .

(٥) من الآية (٩٦) في سورة النحل .

باب الاستثناء

« باب الاستثناء »

مشتق من ثَنَّيتُ بالتشديد بمعنى كررت(١) ، فإن الاستثناء في الحقيقة جملتان جملة المستثنى منه ، وجملة المستثنى ، فإنك إذا قلت : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً » ، فـ" قامَ القومُ " جملة ، و" إلاَّ زيداً " جملة أخرى ؛ لأنه في معنى « ولَمْ يقمْ زيدٌ » .

ومعنى التكرار : المجيء بجملة بعد أخرى ؛ لأنَّ الأولى هي الثانية في المعنى .

وقيل : هو مشتق من ثَنَيْتُ بالتخفيف - أي عطفت - ؛ لأنَّك عطفت جملة على أخرى ، أو بمعنى صرفت ؛ لأنَّك صرفت المستثنى عن حكم المستثنى منه(٢) .

وأما حده : [فالاستثناء متصل ومنقطع] .

فمن رأى أنَّ المستثنى [يطلق] (عليهما)(٣) بطريق الاشتراك اللفظي احتاج إلى حد كل واحد على انفراده ؛ لأنَّ حقيقتين مختلفتين لا تجتمعان في حد واحد .

ومن رأى أنَّها حقيقة واحدة فإطلاق اللفظ عليهما بطريقة التواطئ جمعهما في حد واحد .

وإن حددنا كل واحد على حدة حسب القول [الأول] قلنا في حد المستثنى المتصل : « هو إخراج حقيقي من متعدد - منطوق به ، أو مفهوم - بـ" إلاَّ " ، أو ما في معناها من (أدوات)(٤) الاستثناء قبل الإسناد بشرط حصول الفائدة » .

فقولنا : " إخراج " خرج به (المنقطع)(٥) ؛ لأنَّه ليس بإخراج حقيقي .

وقولنا : « من متعدد » تحرزٌ من مثل : « رأيتُ زيداً » ، فإنَّه لا يصح أن يستثنى منه ؛ إذ ليس بمتعدد إلاَّ أن يستثنى جزء منه كيَدِهِ ، أو رجْلِهِ ، فيكون في حكم المتعدد .

---

(١) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٩٥ ، والمصباح المنير للفيومي ١ / ٨٥ مادة (ثنى) ، والصحاح ٦ / ٢٢٩٥ مادة (ثنى) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١٤ / ١١٥ مادة (ثنى) : « وثَنَيْت الشيء ثَنْياً : عطفته . وثناه أي كفَّه ، ويقال : جاء ثانياً من عنانه ، وثَنَيْته أيضاً : صرفته عن حاجته » .

وانظر المعجم الوسيط ١ / ١٠٥ مادة (ثنى) .

(٣) في الأصل : (عليها) .

(٤) في الأصل : (أدواة) .

(٥) في الأصل : (المنقطق) .

وقولنا : « منطوق ، أو مفهوم » ؛ ليدخل ما كان المستثنى منه منطوقاً كـ« قامَ القومُ إلاَّ زيداً » ، أو مفهوماً كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ » أي : ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فالمستثنى منه مفهوم لا منطوق وهو أحد .

وقولنا : « بإلاَّ ، أو ما في معناها من (أدوات)[1] الاستثناء » تحرز من مثل : « قامَ القومُ ولم يقمْ زيدٌ » ، فإنَّه إن حصل إخراج " زيد " ، فليست " لم " من (أدوات)[2] الاستثناء ، فلا يعرب مثل هذا (مستثنىً)[3] في الاصطلاح .

وقولنا : « قبل الإسناد » تحرز من أن يقصد الاستثناء بعد الإسناد ، فإنَّه فاسد ؛ إذ لا // يخلو الاستثناء حينئذٍ من كذب ؛ لأنَّك إذا قلت : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً » إن كان قولك : //١٧٧ب « إلاَّ زيداً » صدقاً كان قولك : « قامَ القومُ » كذباً ؛ لأنَّك نسبت القيام في جملتهم لزيد ، وهو ليس فيهم ، وإن كان زيدٌ في القوم صدق الإسناد إلى " القوم " ، وكذب قولك : « إلاَّ زيداً » ، فإن ادعيت اجتماع أمرين ادعيت اجتماع النقيضين .

وقولنا : « بشرط الفائدة » تحرز من استثناء المجهول من المجهول كقولك : « رجالٌ (إلاَّ)[4] رجلٌ » ؛ إذ لا فائدة في هذا ، (وإن)[5] حصل التخصيص بوجه تحصل به الفائدة صح .

وتقول في حد المنقطع بانفراده : « إخراج مجازي بـ" إلاَّ " ، أو ما في معناها » .

فإن جمعتهما في الحد على القول الثاني قلت في حد المتصل ، [والمنقطع معاً] : « إخراج[6] حقيقي ، أو تقديري » .

ووجهه أنك إذا قلت : « قامَ القومُ إلا حماراً » ، فهمت أن القوم لابدَّ لهم من أتباع من الدواب ، وغيرها ، فـ" حماراً " يخرج من تلك (الدواب)[7] المفهومة ، فإخراجه إخراج تقديري من مفهوم لا من منطوق ، والكلام على قيود الحد كلها قد (تقدم)[8] .

---

(١) في الأصل : (أدواة) .
(٢) في الأصل : (أدواة) .
(٣) في الأصل : (مستثنا) .
(٤) في الأصل : (لا) .
(٥) في الأصل : (هو) .
(٦) في الأصل : (إخراج تقدم إخراج حقيقي أو تقديري) فـ" تقدم إخراج " حشو في الكلام .
(٧) في الأصل : (الدوات) .
(٨) في الأصل : (تقدمت) .

قوله :

(وَكُـلُّ مَـا)[١] اسْتَثْنَيْتَـه بـ" إلاَّ " ... فَانْصِبْـهُ فِـي الإِيجَـابِ وَهْـوَ أَلاَّ
تكـونَ نافيـاً وَلاَ مُسْتَفْهِمـاً ... ومُطْلَقـاً يُنْصَـبُ مَـا قَـدْ قُدِّمَـا
كَـذَاكَ مَـا اسْتَثْنَيْتَـه بـ" مَا خَـلا " ... و" مَا عَـدا " ، وَ" لَيْسَ " وَاقْضِ الْبَدَلاَ
وَالنَّصْـبِ فِيمَـا لَيْـسَ مُوجَباً مَتَى ... تَـمَّ الْكَـلاَمُ دُونَـهُ وَمَـا أَتَـى
بَعْـدَ " سِوَى " ، وَ" غَيْـرِ " خُذْ بِالْجَرِ ... و" غَيْرٌ " كاسْمٍ بَعْـدَ " إلاَّ " يَجْـرِي

اعلم أنَّ المستثنى على خمسة أقسامٍ :

قسمٌ : يجب نصبه .

وقسمٌ : يجب رفعه .

وقسمٌ : يجب جره .

وقسمٌ : يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وجريانه على البدل بحسب ما قبله من مرفوعٍ ، أو منصوبٍ ، أو مجرورٍ .

وقسمٌ : يجوز فيه النصب والجر فقط .

فأما القسم الذي يجب نصبه ، فقد تعرض له بقوله : « (وكلُّ مَا)[٢] اسْتَثْنَيته بـ" إلاَّ " فانْصِبهُ في الإيجَابِ » ، فحكم على أنَّ كل كلام موجب إذا وقع فيه الاستثناء بـ" إلاَّ " وجب نصبه كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً » فـ" زيداً " هنا واجب النصب ؛ لأنَّ الكلام موجب .

وقد أشار إلى المراد بالإيجاب بقوله : « وهـو ألاَّ تكونُ نافياً ، ولا مُسْتَفْهِماً » ، ففسر الإيجاب بأنَّه : « الكلام الذي ليس بنفي ، ولا استفهام »[٣] .

وفي معنى النفي النهي ، ولذلك استغنى عنه بقوله : « نافياً » يريد : ولا ناهياً ، فإذا قلت : « ذهبَ القومُ إلاَّ جعفراً » ، فهذا الكلام موجب ؛ إذ ليس فيه نفيٌ ، ولا نهيٌ ولا استفهامٌ .

فقوله : " إلاَّ " في (قافية الشطر)[٤] الأول يعني بكسر الهمزة ؛ // لأنَّ المراد " إلاَّ " //١٧٨أ
الاستثنائية .

---

(١) في الأصل : (وكلما) .

(٢) في الأصل : (وكلما) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٣٩ .

(٤) في الأصل : (نافيه الشرط) .

وقوله : « إلاَّ » في عجز البيت هي كلمتان " أن " الناصبة – فهي مفتوحة – و" لا " النافية .

وقد أجازوا في المستثنى إذا وقع في الإيجاب أنْ يُرفع على النعت[١] ، ووجهه أن تجعل " إلاَّ " بمعنى " غير "[٢] ، فإذا قلت : « قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ » برفع " زيد " ، فالمراد : قامَ القومُ غيرُ زيدٍ – (أي المغايرون لزيد)[٣] – ، فالمعنى : « إنَّ زيداً ليس من القومِ » .

ويعلم وقوع " إلاَّ " بمعنى " غير " من رفع ما بعدها في مثل هذا ، ويترتب على هذا أنَّك لو صرحت بـ" غير " ، فإما أن ترفعها ، أو تنصبها .

فإن رفعتها كقولك : « له عندي دينارٌ غيرُ درهمٍ » لزمك دينار لا ينقص منه شيء ، فإنَّك أقررت بأنَّ له عندك ديناراً مغايراً للدرهم ، وليس مرادك إخراج الدرهم من الدينار ، وإن نصبت لزمك دينار ينقص درهماً ؛ لأنَّ الدرهم هنا مخرج من الدينار على الاستثناء ، فتنبه لذلك .

ثم ذكر موضعاً ثانياً مما يجب فيه النصب ، وهو إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه[٤] ، ولا فرق أن يكون ذلك في إيجاب كقولك : « (قامَ)[٥] إلاَّ زيداً القومُ » ، أو في غير إيجاب كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيداً أحدٌ »[٦] .

---

(١) ترفع هذيل المستثنى بعد الموجب من الكلام التام نحو قول أبي خراش الهذلي :

أمسى سقامُ خلاءً لا أنيس به إلاَّ السباعُ ومرُّ الريح بالغُرَفِ

انظر : أبرز خصائص لغات هذيل للدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل ضمن مجلة معهد اللغة العربية العدد الثاني ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

(٢) انظر التوطئة ٣٠٩ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٧ .

(٣) في الأصل : (أي المغايروان أزيد) .

(٤) ذكر السيوطي مذاهب النحويين في تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وهي ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقاً .

والثاني : الجواز مطلقاً وصححه بعض المغاربة .

والثالث : الجواز مع المتصرف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصححه أبو حيان .

انظر الهمع ٣ / ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٥) في الأصل : (ما قام) .

(٦) ذكر ابن جني أن الحمل على هذا الوجه هو أحسن القبيحين ، ثم علل سبب ذلك ، فقال : « وكذلك ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه ، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال » .

انظر الخصائص ١ / ٢١٤ .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ومطلقاً ينصبُ ما قَدْ قُدِّمَا » يريد : ومطلقاً ينصب ما قُدِّمَ من المستثنى على المستثنى منه .

وقوله : « مطلقاً » يريد : من غير تقييدٍ بإيجاب ، أو عدمه .

هذا إذا قُدِّمَ المستثنى على المستثنى منه ، فإن قُدِّم على صفته لا عليه كقولك : « ما عندنا رجلٌ إلاَّ عمروٌ صالحٌ » فسيبويه يجوز فيه البدل ، والنصب على الاستثناء ؛ لأنَّه يرى أنَّه لم يتقدم على المستثنى منه ، وإن تقدم على صفته[١] .

والمازني يلزم النصب فيه[٢] ؛ لأنَّه يرى أنَّه قد تقدم على المستثنى منه ؛ إذ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فإذا تقدم على الصفة فكأنَّه تقدم على الموصوف .

(فعمروٌ)[٣] على مذهب سيبويه (إن)[٤] شئت نصبته على الاستثناء ، وإن شئت رفعته على البدل من " رجل " ، ويتعين نصب " عمرو " على مذهب المازني ، و" صالح " على كلا المذهبين صفة لـ" رجل " .

ثم ذكر ثلاثة مواضع مما يتعين فيها نصب المستثنى ، وهي :

ما استثنى بـ" ما خلا ، وما عدا ، وليس " ، فتقول : « أكرمتُ القومَ مَا خَلا زيداً ، ومَا عَدا زيداً ، ولَيسَ زيداً »[٥] .

فالنصب في هذه الثلاثة واجب بشرط أن تكون " ما " مع " خلا " ، ومع " عدا " ، فلو لم تصحبهما " ما " لم يتعين النصب ، وسيأتي الكلام على ذلك في القسم الخامس[٦] .

---

(١) وممن ذهب إلى هذا غير سيبويه المبرد حيث قال : « والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه » . وكذلك ابن عصفور .

انظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٠ ، والمقرب ١ / ١٦٩ .

(٢) ونسب ابن مالك هذا المذهب للمبرد في شرح الكافية ، ولم أقف على قول له - أي للمبرد - في الكامل ، ووجدته في المقتضب يقول بقول سيبويه وقد سبق أن وضحت هذا فيما سبق .

انظر المقتضب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٠٦ ، والمساعد ١ / ٥٦١ .

(٣) في الأصل : (فعمراً) .

(٤) في الأصل : (وإن) .

(٥) انظر المفصل ٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٧٨ .

(٦) انظر ص ٣٤٥ .

والمنصوب بـ" خلا ، وعدا " مفعول ، والمنصوب بـ" ليس " خبر[١] .

والفاعل في " خلا ، وعدا " مضمر لا يجوز إظهاره ، وتقديره عند سيبويه : « خلا بعضُهُم زيداً ، وعَدا بعضُهُم زيداً »[٢] .

وتقديره عند الكوفيين : « خلا قيامهم » - أي جاوز[٣] - .

وأما اسم " ليس " ، فهو أيضاً لا يجوز إظهاره ، وتقديره : « ليسَ بعضُهُم زيداً »[٤] .

وإنما وجب إضمار المرفوع // في هذه الثلاثة[٥] ؛ لأنَّها (مشبهةٌ)[٦] بـ" إلاَّ " ، ولا //١٧٨ب يقع بعد " إلاَّ " إلاَّ اسم واحد ، فلو أظهروا (المرفوع)[٧] لوقع بعدها اسمان ، فتكون مخالفة لـ" إلاَّ " ، وذلك يناقض الشبه .

و" ما " المصاحبة لـ" خلا ، وعدا " مصدرية ، فيتعين أن " خلا ، وعدا " معها فعل ؛ لأنَّها لا توصل إلاَّ بالفعل ؛ ولذلك تعين نصب المستثنى بهما إذا كان معها " ما "[٨] .

---

(١) والمنصوب بـ" لا يكون " أيضاً يكون واجب النصب مثل المنصوب بـ" ليس " بمقتضى الخبرية ، وقد وضح ابن جابر هذه المسألة في شرحه على ألفية ابن مالك في اللوحة (١٤٦) .

وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، والتصريح ١ / ٣٦٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) انظر الهمع ٣ / ٢٨٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٨ ، والأصول ١ / ٢٨٧ .

(٥) كذلك يضمر المرفوع في " لا يكون " ، وسيأتي الحديث عن هذا ص ٣٤١ .

وانظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ .

(٦) في الأصل : (مشبه) .

(٧) في الأصل : (لمرفوع) .

(٨) هذا ما ذهب إليه الجمهور .

انظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٧ ، وأسرار العربية ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ .

وأجاز أبو علي أن تكون " ما " زائدة ، فيجوز الجر بعد " خلا ، وعدا " ؛ إذ ليس ثَـمَّ ما يعين فعليتهما[١] ، نقله الربعي[٢] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « كـذاكَ مَـا اسْتَثْنَيْته بِمَا خَـلا ، ومَـا عَـدا ، ولَيـسَ » - أي كذلك في وجوب النصب - ، فجميع ما ذكره مما يجب نصبه[٣] خمسة مواضع : المستثنى بـ" إلاَّ " في الإيجاب والمقدم على المستثنى منه ،كان في إيجاب ، أو غيره[٤] ، وما خلا ، وما عدا ، وليس .

وأهمل مواضع منها : أن يكون الاستثناء مكرراً[٥] ، وفيه تفصيل ، فتقول : لا يخلو التكرار من أن يكون بحرف (عطف)[٦] ، أو بغير حرف عطف ، فإن كان بحرف عطف أعرب بإعراب ما عطف عليه ، فيتعين رفعه في مثل : « ما قامَ إلاَّ زيـدٌ ، وإلاَّ عمروٌ » ؛ لأنَّ " زيداً " فاعل ،فيتعين رفع " عمرو " ؛ لأنَّه معطوف عليه .

---

(١) نسب النحاة الجر بعد " خلا ، وعدا " إلى الفارسي والربعي ، وهو قول الكسائي ، والجرمي حيث حكاه عن العرب .

وهذا الرأي عند ابن هشام فاسد ؛ لأن القياس يخالفه إذ إن " ما " تزاد بعد الجار والمجرور لا قبله .

أما الفارسي فوجدت له نصاً في المسائل المنثورة ص ٦٦ ينافي ما نسب إليه حيث قال : « وما عدا فالنصب لا غير ؛ لأنها فعل ، وإذا كانت فعلاً ، فتنصب زيداً ، وكانت جملة في موضع نصب ، فإن قلت : " ما عدا ، وما خلا " كانت في موضع نصب ، و" خلا " صلة لـ" ما " ، و" زيداً " نصب بـ" خلا " ، وفي " خلا " ضمير عاد إلى " ما " ، ويكون تقديره : مجاوزة » .

انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد ١ / ٥٨٤ ، والمغني ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وأبو عمر الجرمي ١٥٨ - ١٦٠ .

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي ، يكنى بأبي الحسن ، ولد سنة ٣٢٨ هـ ، ومن مصنفاته : شرح كتاب الإيضاح للفارسي وشرح كتاب الجرمي ، وكتاب البديع في النحو ، وشرح البلغة ، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ . انظر معجم الأدباء ٤ / ٧٨ - ٨٥ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ .

(٣) في الأصل : (في خمسة) فـ" في " محشوة في الكلام .

(٤) ذهب البصريون إلى وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه سواء كان متصلاً أم منقطعاً .

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز النصب والاتباع في المسبوق بالنفي ، وإليه ذهب ابن مالك أيضاً مستشهداً بقول سيبويه : « حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : " مالي إلاَّ أخوك ناصر " » .

انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٤ ، والتصريح ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٥) انظر المسائل المشكلة ٤٩١ - ٤٩٢ ، والمقرب ١ /١٦٩ - ١٧١ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٩ - ١٥٠ .

(٦) في الأصل : (العطف) ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه أثبتها بعد ذلك " بحرف عطف " .

وإن كان منصوباً تعين نصب المعطوف كقولك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً ، وإلاَّ عمراً » ، ويكون المعطوف (مستثنى)(١) مما استثنى منه المعطوف عليه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون في إيجاب ، أو غيره .

فإن كان بغير حرف العطف نظرت في المستثنى الثاني ، فإن كان هو الأول في المعنى فإعرابه كإعراب المستثنى الأول ؛ لأنَّه بدل منه كقولك : « ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ، إلا أبا عمرو » ، إذا كان " أبو عمرو " هو (زيداً)(٢) ، فيتعين هنا نصب " أبي عمرو " ؛ لأنَّه بدل من منصوب على الاستثناء ، فإن رفعت " زيداً " على البدل من " أحدٍ " رفعت " أبا عمرو " ، ولو كان " زيد " مرفوعاً كقولك : « مَا جَاءني إلاَّ زيدٌ ، إلا أبو عمرو » ، فيتعين رفعه ؛ لأنَّ " زيداً " فاعل ، وهو بدل منه ، فإن كان المستثنى الثاني غير الأول ، ولم يصح إخراج أحدهما من الآخر تعين نصبهما في الإيجاب // كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً »(٣) ، والمعنى أنك أخرجت " زيداً ، وعمراً " من القوم . //١٧٩أ

وأما في غير الإيجاب ، فإن احتاج العامل إلى رفع أحدهما رفعت واحداً ، ونصبت الثاني ، ولا يلزم تقديم المرفوع كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً » ، فإن شئت رفعت " زيداً " ، ونصبت " عمراً " ، وإن شئت بالعكس ، فإن لم يحتج العامل إلى رفع أحدهما كقولك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً » ، فلابد من نصب المستثنى الثاني ؛ لأنَّه مكرر .

وأما الأول ، فإن شئت نصبته على الاستثناء ، أو رفعت(٤) على البدل من " أحدٍ " كما سيأتي في القسم الرابع(٥) .

فإن صح إخراج أحدهما من الآخر ، فالحكم في الإعراب كما تقدم فيما إذا لم يصح ، لكن المعنى على وجهين :

إما أن يقصد إخراج الجميع من المستثنى منه كقولك : « لَهُ عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ عشرةً إلاَّ خمسةً » ، فتكون العشرة والخمسة مخرجة من العشرين على هذا الوجه ، وتكون المقرُّ به خمسة ، وعلى هذا الوجه كأنك قلت : « عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ خمسةَ عشر » .

---

(١) في الأصل : (مستثناً) .

(٢) في الأصل : (زيدٌ) ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه – أي زيد – خبر " كان " ، و" هو " ضمير الفصل .

(٣) انظر المساعد ١ / ٥٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٣١١ .

(٤) حُذِفَ المفعول به ، لدلالة ما قبله عليه .

(٥) انظر ص ٣٤٢ .

وإما أن يقصد إخراج كل مستثنى من المستثنى الذي قبله ، فعلى هذا تكون في المثال المذكور قد أخرجت العشرة من العشرين ، ثم أخرجت من العشرة التي أخرجتها خمسة ، فتضيفها إلى العشرة التي بقيت من العشرين ، فتصير المُقَرُّ به خمسة عشر ، فكأنَّك قلت على هذا الوجه : « لَهُ عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ خمسةَ » .

وقد أمعنا الكلام في كيفية الإخراج ، والطرق الموصولة إلى معرفة الباقي [في] شرحنا لألفية ابن مالك ، فانظره هنالك(١) .

ومن مواضع النصب التي أسقطها في الأصل المستثنى المنقطع ، فإن كان في الإيجاب تعين نصبه سواء تقدم أو تأخر كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ حماراً » ، وإن كان في غير الإيجاب ، فلا يخلو أن يستغنى (بالمستثنى)(٢) المنقطع عن المستثنى منه ، أو لا .

(فإن)(٣) استغنى به عن المستثنى منه كقولك : « ما في الدار أحدٌ إلاَّ الوتدَ » ، (فالنصب)(٤) عند الجمهور(٥) ، وأجاز بنو تميم الرفع على البدل(٦) .

ويعني الاستغناء به عن المستثنى منه أنَّك لو أسقطت المستثنى منه لصح الكلام كقولك في المثال // المذكور « مَا فِي الدَّارِ إلاَّ الوتدُ » ، فاسقطت " أحداً " الذي هو المستثنى منه ، //١٧٩ب
واستغنيت بـ" إلاَّ الوتدُ " الذي هو المستثنى المنقطع .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي " مخطوط " من اللوحة ١٤٢ إلى اللوحة ١٤٥ .

(٢) في الأصل : (المستثنى) .

(٣) في الأصل : (وإن) .

(٤) في الأصل : (والنصب) .

(٥) نسب سيبويه هذا المذهب في كتابه إلى الحجازيين حيث قال : « باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً ، جاءوا به على معنى " ولكن حماراً " ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى " ولكن " ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم » .
وهذا ما نسبه إليهم كل من الرضي وابن عقيل .
انظر الكتاب ٢ / ٣١٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٥ ، والمساعد ١ / ٥٦٢ .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

وأنشد بنو تميم على جواز الرفع قول الشاعر :

[٨٥] فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ[١]

وقرئ : ﴿ (مَا)[٢] لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ ﴾[٣] ، برفع " اتباع "[٤] .

فإن لم يصح الاستغناء به عن المستثنى منه ، فكلهم على وجوب النصب كقولك : « ما بيعَ اليومَ فرسٌ إلاَّ ثوباً » ، فـ" ثوباً " لا يصح الاستغناء به عن " الفرس " ؛ لأنَّك لو قلت : « ما بيعَ اليومَ إلاَّ ثوبٌ » بإسقاط الفرس لكان المعنى نفي البيع عن كل شيء غير الثوب ، والمعنى قبل الإسقاط أنَّ البيع منفي عن " الفرس " فقط لا عن كل شيء ما عدا الثوب ، وإذا كان المعنى يختلف بإسقاط المستثنى منه دل على عدم الاستغناء عنه بالمستثنى .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ الاستثناء المنقطع ليس مختصاً بما ليس من جنس المستثنى منه كما يعتقده كثير من الناس ، بل المنقطع يكون من غير الجنس كالمُثُلِ المتقدمة ، ويكون من الجنس إذا لم يكن داخلاً في المستثنى منه كقولك : « قامَ بنو زيدٍ إلاَّ ابنَ عمروٍ » ، فمعلوم أنَّ " ابن عمرو " ليس داخلاً في " بني زيد " ، وإن كان من جنسهم ، فمثل هذا (منقطع)[٥] .

---

(١) من الرجز لجردان العود . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

الشاهد في قوله : « إلاَّ اليعافير وإلاَّ العيس » حيث وقعا بدلاً من " أنيس " على لغة بني تميم ، أما الحجازيون فيوجبون نصبه هنا على الاستثناء .

وفي البيت شاهد آخر وهو في " وبلدة " حيث أضمر حرف الجر هنا وتقديره : « ورب بلدة » .

انظر الدرر ٣ / ١٦٢ ، وشواهد العيني ٢ / ١٤٧ .

روي بلا نسبة في : تحصيل عين الذهب ١٨٤ ، ٣٥٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٠٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : (وما) .

(٣) من الآية (١٥٧) في سورة النساء .

(٤) على البدل ، والتقدير : « ما لهم به من علم إلاَّ اتِّباعُ الظنِّ » .

وأهل الحجاز يوجبون النصب .

انظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٢٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩ - ١٠ ، وشرح قطر الندى ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٥) في الأصل : (ينقطع) .

ومن مواضع وجوب النصب التي أسقطها :

المستثنى بـ" لا يكون " ، و" (إلاَّ أن يكون)[١] " تقول : « جاءَ القومُ لا يكونُ زيداً ، و(إلاَّ)[٢] أنْ يكونَ زيداً » .

و" لا يكون " يجب كونها فعلاً مضارعاً (منفية)[٣] بلا فقط من أدوات النفي[٤] ، وأما " (إلاَّ)[٥] أن يكون " ، فأداة الاستثناء هي " إلاَّ " ، واسم يكون في الموضعين مستتر لا يجوز إظهاره كما قدمناه[٦] ، والمستثنى بها خبرٌ لها[٧] .

وقد أجازوا في إلاَّ [أن] يكون مجيئها تامة ، فيكون ما بعدها مرفوعاً على الفاعلية[٨] .

---

(١) في الأصل : (وأن لا أن يكون) .

(٢) في الأصل : (أن لا) .

(٣) في الأصل : (ينفيه) .

(٤) انظر المساعد ١ / ٥٨٧ .

(٥) في الأصل : (أن لا) .

(٦) انظر ص ٣٣٤ حيث تكلم هناك عن وجوب استتار المرفوع بعد " خلا " ، و" عدا " ، و" ليس " ، و" لايكون " ، و" إلاَّ أن يكون " مثلها .

(٧) اختلف النحاة حول عائد الضمير في " ليس ، ولا يكون " .

فذهب بعضهم إلى أنه عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير : « ليس القائمُ زيداً ، ولا يكون القائمُ زيداً » ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه عائد على بعض المدلول عليه بكله السابق ، والتقدير : « ليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم زيدًا» .

وذهب الكوفيون إلى أنه عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ، والتقدير : « ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ، ولا يكون فعلُهم فعلَ زيدٍ» .

ورجح ابن يعيش قول البصريين حيث قال : « وما ذهب إليه البصريون أمثل ؛ لأنه أقل إضماراً فكان أولى » .

انظر شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) ذهب إلى هذا الجمهور وأجازه الأخفش .

قال أبو حيان : « وتقول : قامَ القومُ إلاَّ أن يكون زيدٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أن يكون زيدٌ ، ترفع زيداً على " أن يكون " تامة ، وهو قول الجمهور وأجازه الأخفش » .

وأجاز الزجاجي الرفع بها والنصب إلاَّ أنَّ الرفع عنده أجود حيث قال : « وأما " إلاَّ أن يكون " فإن شئت رفعت بها كقولك : " قامَ القومُ إلا أن يكون زيدٌ " ، و" ما خرجَ القومُ إلاَّ أن يكون بكرٌ " ، وإن شئت نصبت والرفع أجود » .

وتوجيه النصب ذكره القرفي في قوله : « والنصب على أن يكون ناقصاً ، ويكون المنصوب خبراً واسمه مضمر عائد على البعض المفهوم من الكلام كما تقدم » .

انظر الجمل للزجاجي ٢٣٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٠٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٢ .

فتحصل من هذا (أنَّ)[١] مواضع وجوب النصب تسعة ذكر منها في الأصل خمسة كما تقدم ، وذكرنا هنا الأربعة الباقية ، وهي : المكرر ، والمنقطع ، والمستثنى بـ" لا يكون " ، وبـ" إلاَّ أن يكون " .

القسم الثاني من الاستثناء : وهو ما كان واجب الرفع ، وإنما يقع في غير الموجب إذا كان العامل طالباً للمستثنى منه مرفوعاً كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ » ، فـ" زيدٌ " يتعين رفعه ؛ لأنَّه فاعل[٢] // لـ" قام " ، ولم يتعرض في الأصل لهذا القسم . //١٨٠أ

القسم الثالث : وهو ما كان واجب الجر ، وقد تعرض له في آخر الباب ، فهناك نتكلم عليه[٣] .

القسم الرابع : وهو ما كان متردداً بين النصب على الاستثناء ، والبدل ، ولا يكون ذلك إلاَّ في غير الإيجاب بشرط أن يتم الكلام قبل مجيء الاستثناء ، وهو معنى قولهم : أن يكون العامل غير مُفَرَّغٍ مثال ذلك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً » ، و« لا يَقُمْ أحدٌ إلاَّ زيداً » ، و« هل قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً »[٤] .

فهذه أنواع غير الإيجاب من نفيٍ ، ونهيٍ ، واستفهامٍ ، فـ" زيداً " في المثل الثلاثة يجوز أن تنصبه على الاستثناء ، وأن ترفعه على البدل من أحدٍ[٥] ؛ إذ (الشرطان)[٦] حاصلان ، وهما : كون الكلام غير إيجاب ، وكون العامل الذي هو " قام " غير مفرَّغ لطلب الاستثناء فاعلاً ، أو مفعولاً ؛ إذ قد أخذ فاعله ، وهو " أحدٌ " .

---

(١) في الأصل : (بأنَّ) .

(٢) ويسمى الاستثناء المفرَّغ .
انظر الأصول ١ / ٢٨٢ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٣٤ .

(٣) انظر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٤) الاستفهام المؤول بالنفي هو الإنكاري والتوبيخي . انظر حاشية الصبان ٢ / ٢١٢ .

(٥) ذهب سيبويه والبصريون إلى أنه بدل بعض من كل .
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه عطف نسق ، وليس بدلاً .
قال ابن هشام : « وإلاَّ حرف عطف عند الكوفيين ، وهي عندهم بمنزلة " لا " العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذلك منفي بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي ، وردَّ بقولهم : " ما قامَ إلاَّ زيدٌ " ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ؛ إذ الأصل " ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ " » .
وردَّ ثعلب كلا المذهبين .
انظر الكتاب ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والمغني ١ / ٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٦) في الأصل : (شرطان) .

والبدل إنما هو بحسب المستثنى منه ، فإن كان مرفوعاً كالمثل المتقدمة كان البدل مرفوعاً ، وإن كان منصوباً كقولك : « ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً » كان منصوباً ، ويكون النصب على وجهين : إما على الاستثناء ، وإما على البدل .

وإن كان مجروراً كان البدل مجروراً كقولك : « ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ » ، (فالتردد)[1] بين النصب على الاستثناء ، والبدل هو على ثلاثة أنواع :

(تردد)[2] بين رفع ونصب ، أو نصب على وجهين ، أو نصب وجر .

وقد تعرض لهذا القسم في الأصل بقوله : « واقضِ البدَلاَ ، والنصبِ فِيمَا لَيسَ موجباً مَتى تمَّ الكلامُ دونَهُ » ، فأشار إلى التردد بين البدل والنصب على الاستثناء بقوله : « واقض البدَلا والنصبِ » ، وأشار إلى أنَّ ذلك لا يكون إلاّ في غير الإيجاب بقوله : « فِيمَا لَيسَ موجباً » ، وأشار إلى أنَّ ذلك لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام بقوله : « متى تم الكلام دونه » ، أي دون الاستثناء ، وقد تقدمت المثل .

ثم نبَّه على القسم الواجب الجر ، فذكر أنَّ ما أتى بعد " سوى ، وغير " فهو لازم الجر ، فقوله : « ما أتى » معناه « ما جاء » ، وقوله : « خُذْ بالجرِ » (أي)[3] خذ فيه بالجر ، أي : احكم // فيه بالجر ، واقتصر على " سوى ، وغير " ؛ لأنَّهما متفق على جر ما بعدهما ، //١٨٠ب
وسكت عن حاشا[4] ؛ لأنَّ وجوبَ الجر بها إنما هو عند سيبويه[5] ، وغيره يجيز النصب بها[6] ،

---

(١) في الأصل : (فالمتردد) .

(٢) في الأصل : (متردد) .

(٣) في الأصل : (لزيد) .

(٤) فيها لغتان : " حاشا " وهي المشهورة ، و" حشا " وهي قليلة .
انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٤ .

(٥) وهو مذهب البصريين ، وممن ذهب إليه الرماني .
انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٩ ، وحروف المعاني ١١٨ ، وائتلاف النصرة ١٧٨ .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج ، وقد حكى النصب بها عن العرب وممن حكى ذلك أبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، والشيباني ، وابن خروف .
وأجازوا أيضاً أن تكون حرفاً ، فيجر بها ، وصححه المرادي .
وفي حاشا مذهبان آخران لم يتعرض لذكرهما ابن جابر ، وهما :
مذهب الفراء ، وهو أنها فعل بلا فاعل .
ومذهب الكوفيين ، وهو أنها فعل ماضي .
انظر المقتضب ٤ / ٣٩١ ، ومعاني الحروف ١١٨ ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ - ٢٨٧ المسألة (٣٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، ٨ / ٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٤ ، والمساعد ١ / ٥٨٥ ، والجنى الداني ٥٦٢ - ٥٦٤ ، ورصف المباني ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وأبو عمر الجرمي ١٦١ - ١٦٧ .

وقد تقدم الكلام عليها في حروف الجر[١] .

وفي " سوى " لغات أربع :

كسر أولها مع القصر والمد ، وضم أولها مع القصر فقط ، وفتح أولها مع المد فقط[٢] .

وهي على جميع لغاتها عند سيبويه ظرف لازم للظرفية[٣] ، ومنهم من جعلها اسماً تتصرف فيها العوامل ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومجرورة ، وغير ذلك[٤] ، وهو الذي صححه ابن مالك[٥] ، والشيخ أبو حيان[٦] ؛ لكثرة ما سمع من ذلك في كلام العرب .

وأما " غير " فهي في نفسها تعرب إعراب الاسم الواقع بعد " إلاَّ "[٧] ، فحيث يجب نصب الاسم بعد " إلاَّ " يجب نصبها ، وحيث يجبُ الرفع يجب رفعها ، وحيث يُتردد بين النصب ، والبدل يُتردد فيها بين النصب والنعت مكان البدل ، وقد أشار في الأصل إلى ذلك بقوله : « وَغيرٌ كاسمٍ بَعْدَ إلاَّ يَجري » ، وإلى هنا انتهى كلامه على الاستثناء في النصب .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة (القسم الأول) ٢٠٩ – رسالة – .

(٢) واللغات على الترتيب : " سِوى ، سِوَاء ، سُوى ، سَوَاء " .

" سَوَاء ، وسِوى " هما اللغتان المعروفتان والمشهورتان ، أما " سِواء ، وسُوى " أقل من سابقتيهما ، وقد حكى اللغات الأخفش كما ذكر صاحب اللسان والفارسي .

انظر الحجة ١ / ١٨٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٣ ، واللسان ١٤ / ٤١٣ مادة (سوا) .

(٣) وممن ذهب إلى هذا الفراء والفارسي والمبرد ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وجمهور البصريين .

انظر الكتاب ١ / ٣١ ، ٢ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ، والحجة ١ / ١٨٧ ، والإنصاف ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ .

(٤) ذهب إلى هذا الكوفيون .

انظر التبيين ٤١٩ – ٤٢٢ المسألة (٧١) ، وائتلاف النصرة ٤٠ .

ويبقى فيها مذهبان هما :

الأول : ما ذهب إليه الرماني والعكبري ، وهو أنها هي ظرف في الأصل ، وقد جاءت غير ظرف قليلاً .

الثاني : ما ذهب إليه الزجاجي ، وهو أنها استثناء وليست ظرفاً .

انظر اللباب ١ / ٣٠٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٦ .

(٥) انظر التسهيل ١٠٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣١٦ – ٣١٧ .

(٦) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٦ – ٣٢٧ .

(٧) انظر الأزهية ١٧٩ ، واللباب ١ / ٣٠٨ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ .

وبقي علينا القسم الخامس : وهو المتردد بين النصب والجر ، وذلك في المستثنى بخلا إذا لم تصحبها " ما "، فالجر كثير (متفق)[1] عليه[2]، فإن صحبتها " ما " تعين النصب[3].

وأما " عدا " إذا لم تصحبها ، فالأكثر بها النصب[4] .

وأما " حاشا " فسيبويه يوجب الجر[5] ، ونقل غيره في المستثنى بها النصب[6] ، ولا
٥ تصحبها " ما "[7] .

وقد نقل دخول " ما " عليها ، وهو شذوذ[8] .

---

(١) في الأصل : (يتفق) .

(٢) تكون " خلا " حرف استثناء يجر ما بعده ، وهو قليل ، ونقل الجر بها وبـ" عدا " الأخفش .

وقد حكى سيبويه أن هذه لغة عن بعض العرب حيث قال : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل " خلا " بمنزلة " حاشا " » .

قال المالقي : هذا هو الكثير فيها - أي أن تكون حرف استثناء تجر ما بعدها - .

وهي عند سيبويه وأكثر النحاة فعل ضمن معنى الاستثناء .

وذكر ابن يعيش أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الجر بـ" خلا " .

وقال المرادي إن كلا الوجهين - الجر والنصب - ثابت بالنقل الصحيح عن العرب .

انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٩ - ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٥ ، ورصف المباني ٢٦٢ .

(٣) هذا رأي الجمهور ، فتكون " ما " مصدرية ، وذهب الكسائي والجرمي والفارسي والربعي وابن جني إلى جواز جر ما بعدها على أن " ما " زائدة .

وقد سبق توضيحهما ص ٣٣٦ حاشية ٨ ، وص ٣٣٧ حاشية ١ .

(٤) هذا ما ذهب إليه سيبويه حيث عدَّ " عدا " فعلاً ، ولم يحك الحرفية بـ" عدا " ، ولكن الأخفش حكاها .

انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٧٨ ، والجنى الداني ٤٦١ ، ورصف المباني ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ - ٣٤٩ .

وانظر ص ٣٤٣ حاشية ٥ .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج .

وقد سبق أن وضحته ص ٣٤٣ حاشية ٦ .

(٧) هذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال في الكتاب ٢ / ٣٥٠ : « ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً ، لم يكن كلاماً » .

(٨) ممن ذهب إلى جواز ذلك ابن مالك حيث قال في التسهيل (١٠٦) : « وربما قيل : ما حاشا » .

وقال في شرح التسهيل (٢ / ٣٠٨) : « على أنه قد قيل : ما حاشا في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر قال : " قال رسول الله ﷺ : أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ " » .

وقد ردَّ ابن هشام قول ابن مالك ؛ لأنه - أي ابن هشام يعد " ما " نافية و" حاشا " فعلاً بمعنى " استثنى " ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة .

انظر الجنى الداني ٥٦٤ - ٥٦٥ ، والمغني ١ / ١٤٠ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ ، والهمع ٣ / ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٨.

فهذه أقسام الاستثناء الخمسة قد استوفينا الكلام عليها .

وأما أدوات الاستثناء ، فذكر منها في الأصل (ستة)[١] : " إلاَّ ، وما خلا ، وما عدا ، وليس ، وسوى ، وغير " .

وقد تقدم في شرح هذا الباب منها : " لا يكون ، وإلاَّ أن يكون ، وحاشى " ، فهذه تسعة ، وقد انهوها إلى (ست عشرة)[٢] أداة ، فذكروا مع هذه التسعة :

" بَيْدَ " بمعنى " غير "[٣] .

ويجوز إبدال الميم من بائها ، وجعلها بعضهم بمعنى " على "[٤] ، فتخرج من الباب .

و" لـمَّا "[٥] المشددة .

و" ما " النافية .

و" اللام " بعد " إن " المكسورة المخففة .

و" بَلْه " .

و" دون " .

و" لاسيما " .

// فهذه ست عشرة أداةً . //١٨١أ

فمثال " بَيْدَ " قوله عليه السلام : « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ »[٦] .

---

(١) في الأصل : (تسعة) .

(٢) في الأصل : (ستة عشر) .

(٣) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٢٥ ، والصحاح ٢ / ٤٥٠ مادة (بيد) .

(٤) حكى أبو عبيد " ميد " بالميم لغة أخرى في " بيد " ، وكذلك حكى مجيئها بمعنى " على " وذكر فيها ابن هشام معنىً ثالثاً وهو : " من أجل " .
انظر المغني ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وتاج العروس ٢ / ٣٠٨ مادة (بيد) .

(٥) تستعمل هذيل " لـمَّا " بمعنى " إلاَّ " بعد " إن " النافية ، وقال الفراء : « من جعل لـمَّا بمنزلة إلاَّ وجه لا نعرفه » ، وهو رأي كل من أبي عبيدة والجوهري .
وهي حرف استثناء كما حكاه سيبويه والخليل والكسائي .
انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩ ، والمغني ١ / ٣١٠ ، وشرح قواعد الإعراب ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وأبرز خصائص لغات هذيل ضمن مجلة معهد اللغة العربية العدد الثاني ٢١٧ - ٢١٩ .

(٦) قال الشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢٧) : « لا أصل له ، ومعناه صحيح » .
وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ١٧١ .

ومثال " لـمَّا "(١) قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾(٢) على قراءة التشديد - أي إلاَّ عليها حافظ - .

ومثال " ما "(٣) النافية : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ(٤) مَا النساءَ وَذِكْرَهُنَّ »(٥) المراد : « إلاَّ النساء ، وذكرهن » ، فـ" ما " بمعنى " إلاَّ "(٦) ، وقيل التقدير : « ما خلا النساء » ، وحذفت " خلا "(٧) .

ومثال اللام بعد " إن " المكسورة المخففة قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا (٨) أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾(٩) - أي إلاَّ فاسقين - .

---

(١) حكى الخليل وسيبويه والكسائي " لـمَّا " بمعنى " إلاَّ " .

وقاسه الزجاجي ، وأنكره الجوهري .

واقتصر فيها أبو حيان على التركيب حتى يثبت سماعها .

انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والهمع ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ،

(٢) سورة الطارق ، آية (٤) .

قرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة « لـمَّا عليهم » بتشديد الميم .

وقرأ الباقون بتخفيفها .

انظر التيسير ٢٢١ ، والدر المصون ٦ / ٥٠٦ .

(٣) زعم الأحمر والفراء أن " ما " يستثنى بها كـ" إلاَّ " ، ورده ابن مالك والرضي .

وذهب السهيلي إلى أن " ما " نافية كـ" ليس " استثنى بها .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٩ ، والهمع ٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٤) معنى " مهه " : يسير وحسنٌ . انظر اللسان ١٣ / ٥٤١ مادة (مهه) .

(٥) معناه : أن الحرَّ يحتملُ كلَّ شيءٍ إلاَّ ذكرَ حرمتِهِ ، فإنَّه يمتعضُ منه .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١١٨ ، والمساعد ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ ، والصحاح ٦ / ٢٢٥٠ مادة (مهه) .

(٦) ممن قال بهذا الفراء والأحمر .

انظر الهمع ٣ / ٢٨٩ .

(٧) ممن قال بهذا ابن مالك حيث قال : « ومعناه : كل شيء يسيرٌ ما عدا النساء وذكرهن ، فحذفوا " عدا " وأبقوا عملها » ، وقال به الرضي أيضاً .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٩ .

(٨) في الأصل : (كان) .

(٩) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

ومثال " بَلْه " : « أَكْرِمْ القومَ بَلْهَ زيدٍ » ، وجوز في الاسم بعدها الرفع ، والجر ، والنصب[١] .

وقد أنكر بعضهم النصب[٢] ، ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع .

ومثال " دون "[٣] : « ضَرَبْتُ القومَ دُونَ عمروٍ » .

ومثال " لا سيما " قول (امرئ)[٤] القيس :

[٨٦] أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٥]

وتحتاج إلى بسط الكلام [في] " ولا سيما " لما فيها من اللغات ، والأحكام ، ودورانها في الكلام .

---

(١) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من أدوات الاستثناء ؛ لذلك أجازوا النصب بعدها على الاستثناء .

وذهب البصريون إلى أنها لا يستثنى بها ، ولا يجوز فيما بعدها إلاّ الجر ، ورده المرادي حيث قال : « وليس بصحيح ، بل النصب مسموع من كلام العرب » .

أما توجيه الرفع في الاسم الذي بعدها ، فيكون على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله ، وهي اسمٌ مرادفٌ لـ" كيف " .

والجر بإضافة المصدر إلى المفعول ، وقال أبو علي مضاف إلى الفاعل ، وهي مصدرٌ بمعنى " تَرْكاً " .

وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر .

وتوجيه النصب في الاسم الذي بعدها يكون على أنه مفعول به على أنها – أي بله – اسم فعل بمعنى " دع " .

انظر الجنى الداني ٤٢٤ – ٤٢٦ ، والمغني ١ / ١٣٣ ، وشرح الدماميني ١ / ٢٣٨ ، والهمع ٣ / ٢٩٨ .

(٢) ذهب إلى هذا جمهور البصريين . انظر الجنى الداني ٤٢٦ .

(٣) وممن قال بهذا أبو عبيد الله صاحب كتاب البديع . انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٢ – ٣٣٣ .

(٤) في الأصل : (امرؤ) .

(٥) من الطويل في ديوانه ص ١٢٥ ، وشرح ديوانه ص ١٦٦ .

الشاهد في قوله : « ولا سيما يوم » حيث استثنى " يوم " بـ" لا سيما " ، ويروى " يوم " بالرفع ، والجر والنصب ، وهو قليل وشاذ ؛ لأنه نكرة .

فالجر على الإضافة على أن " ما " زائدة ، والتقدير : « ولا مثل يومٍ » .

والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، و" ما " بمعنى " الذي " والتقدير : « الذي هو يومٌ » .

والنصب على أنه تمييز ، و" ما " نكرة تامة غير موصوفة في موضع جر بالإضافة ، والتقدير : « ولا مثل شيء يوماً » ، وقيل : انتصب على الظرف و" ما " بمعنى " الذي " والتقدير : « ولا مثل الذي اتفق يوماً » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ – ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ .

وروى بلا نسبة في : المغني ١ / ١٦٠ ، ٣٤٣ – ٣٤٤ ، والتصريح ١ / ١٤٤ ، والهمع ٣ / ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .

واعلم أنَّها مركبة من " لا " النافية ، و" سي " بمعنى : " مثل "[١] ، وما .

وقد أجاز السخاوي[٢] حذفها[٣] للعلم بها[٤] كما حذفت في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥] ، وكذلك : " سيما زيد " .

وحذفها لا يشهد له نقل عن العرب ، ولا سمع إلا في كلام المولدين ، وقد أكثر الناس من التكلم به مع عدم صحته[٦] .

والذي عليه الجمهور أن " لا " هي النافية للجنس ، و" سي " اسمها[٧] ، وذهب بعضهم إلى أنها الداخلة على الحال كقولك : « جاءَ زيدٌ لا مسرعاً ، ولا مبطئاً »[٨] ، فجعل (سي)[٩] بعده حالاً ، وإذا قلت : « قامَ القومُ لا سيما زيداً » ، فمعناه عندهم : قام القوم غير مماثلين زيداً ، وهذا القول ضعيف ، وإن كان قول (أبي علي)[١٠] .

---

(١) وممن قال به الخليل ، وسيبويه ، وابن السراج ، وابن فارس ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن هشام .
انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، والأصول ١ / ٣٠٥ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ١١٢ مادة (سوى) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والمغني ١ / ١٦٠ .

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهمداني المصري السخاوي المقرئ النحوي الشافعي ، ولد قبل ٥٦٠ هـ ، ومن مصنفاته : شرح المفصل وسماه المفضل ، وتاج القراء ، وأرجوزة في الفرائض ، توفي سنة ٦٤٣ هـ .
انظر إشارة التعيين ٢٣١ - ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣) انظر تاج العروس ١٠ / ١٨٧ - ١٨٨ مادة (سوو) .

(٤) الضمير يرجع لـ" لا " .

(٥) من الآية (٨٥) في سورة يوسف .

(٦) انظر الارتشاف ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٧) ذهب إلى هذا الجمهور ، والخليل وسيبويه وابن السراج وابن فارس ، وابن مالك وابن هشام .
انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، والأصول ١ / ٣٠٥ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ١١٢ مادة (سوى) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والمغني ١ / ١٦٠ .

(٨) هذا ما ذهب إليه الفارسي ، ورُدَّ بوجوب تكرار " لا " .
انظر المغني ١ / ١٦٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٩) في الأصل : (شى) .

(١٠) في الأصل : (أبو علي) .

وزعم بعضهم أنّها زائدة[١] ، وهو قول غريب لا يعتمد عليه ؛ لأنّها لم تصر من أدوات الاستثناء[٢] إلاَّ بـ" لا " ، فكيف نجعل الموجب لدخولها في أدوات الاستثناء زائداً .

وأما " ما " ، فهي ثابتة معها في الأكثر ، وقد جاز حذفها ، فإذا حذفت كقولك : « جاءَ القومُ لا سي زيدٍ » ، فلا يجوز في الاسم الذي بعدها إلاَّ الجر على الإضافة // وإذا ١٨١ب ثبت معها " ما " جاز في الاسم الذي بعدها الجر على الإضافة ، و" ما " زائدة ، وهذا هو المشهور ، أو على البدل من " ما " ، فتكون نكرة[٣] ، فالتقدير : « ولا مثل شيء زيد » فـ" شيء " مخفوض بالإضافة ، و" زيد " بدل ، وفي هذا الإعراب ما فيه ، وإن شئت نصبت الاسم على التمييز إذا كان نكرة كقول امرئ القيس :

وَلاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

على رواية النصب ، و" ما " نكرة ، وجاء الاسم المنصوب تفسيراً لتلك النكرة[٤] .

وقيل : " ما " كافة عن الإضافة ، فانتصب الاسم بعدها على التمييز[٥] ، ويجوز أن يُعْرَبَ " يوماً " (ظرفاً)[٦] بفعل مقدر ، و" ما " موصولة ، فيكون التقدير : « ولا سيما الذي جرى في يوم بدارة جلجل » .

ورجح ابن هشام الخضراوي هذا الإعراب ، وقال : أكثر ما رأيت الناسَ عليه[٧] .

---

(١) حكى هذا المذهب صاحب البديع كما ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٣ / ٦٢ ، والسيوطي في الهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٢) اختلف النحاة في " لا سيما " :

فعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش ، والزجاج ، والفارسي ، والنحاس ، وأبي جعفر بن مضاء من أدوات الاستثناء .

ولم يعدها بعضهم من أدوات الاستثناء كابن مالك ، وأبي حيان ، وابن عصفور ، والرضي ، والسيوطي .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٤ ، والتذييل والتكميل لابن حيان الجزء الثالث اللوحة ٥٨ - ٥٩ ، والهمع ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٥ .

(٤) سبق توضيح الأوجه الإعرابية الجائزة في " يوم " ص ٣٤٨ حاشية ٥ .

(٥) استحسنه ابن مالك ، وأبو علي الشلوبين .

انظر شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٩ ، والهمع ٣ / ٢٩٣ .

(٦) في الأصل : (ظرفٌ) .

(٧) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والهمع ٣ / ٢٦٢ .

وإن كان الاسم المنصوب معرفة ، ففيه إشكال(١) ، وخُرِّج على أنّه منصوب بفعل مضمر ، و" ما " نكرة كأنّه قال : « ولا مثل شيءٍ أعني زيداً » .

وقد جاء الاسم بعدها مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف ، و" ما " إما موصولة والمبتدأ والخبر صلتها ، وإما نكرة موصوفة والمبتدأ والخبر صفتها(٢) ، وعلى كلا التقديرين فـ" ما " ، وما بعدها في موضع جر بالإضافة .

وخبر " لا سي " مع نصب الاسم وجره محذوف باتفاق .

وأما حذفه مع الرفع ، فعليه النحويون إلاّ الأخفش(٣) ، فإنّه جعل " ما " ، وصلتها في موضع الخبر ، وفيه أنَّ " ما " موصولة فهي معرفة ولا عمل لـ" لا " في المعرفة .

وعلى تقدير الخبر ، فإذا قلت : « أحسنَ الناسُ لا سيما زيدٌ » . فالتقدير : « لا مثل إحسان زيد إحسانهم » ، فإحسان هو الخبر .

وفي " لا سيما " لغات :

تشديد " سِيَّ " - وهو المشهور - وتخفيفها - وأنكره ابن عصفور(٤) - و" لا سواء" بالمد والفتح - ، وإبدال السين تاء ، - فتقول : " لا تيما " - بالتاء ، وإبدال (لام لا)(٥) نوناً - قالوا : « ناسيما » بالنون - .

وقد جاء في معنى " لا سيما " قولهم : « لو تر ما ، ولا تر ما »(٦) بحذف الألف من " ترى " إما تخفيفاً يحفظ ولا يقاس عليه كما حذفت ياء " لا أدري "(٧) .

---

(١) منعه الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهاً .
انظر المغني ١ / ١٦١ .

(٢) أجازه ابن خروف .
الهمع ٣ / ٢٩٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٠٦ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٨ .

(٤) حكى التخفيف الأخفش وابن الأعرابي ، وابن جني .
ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٠ ، والمساعد ١ / ٥٩٨ ، والهمع ٣ / ٢٩٥ .

(٥) في الأصل : (اللام) .

(٦) ذكر ابن الأعرابي والأحمر : " ولو تر ما " بمعنى " لا سيما " .
وقال النّساي : « لا ترما ، ولا سيما ، ولا مثل ما » بمعنى واحد .
وقال ابن مالك : « " لا سواما " بمعنى لا سيما » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٦ .

(٧) فيقال فيها : « لا أدْرِ » بدون ياء . انظر الارتشاف ٢ / ٣٣١ .

وإما للجزم إن جعلنا [" لو " جازمة ، و] " لا " (ناهية)[١] ، فتقول : « أحسنَ الناسُ ، ولو تر ما زيداً » المعنى : « ولو تبصر زيداً لقلت إنَّه أكثرُهم إحساناً » ، والمعنى في (لا تر زيداً)[٢] : لا تر زيداً مثلهم في الإحسان بل هو أكثر .

//١٨٢أ ومما غلط الناس فيه واستمروا // على غلطهم بأنَّهم يصلون «لا سيما» بالجملة المقرونة بواو الحال ، فيقولون : « لا سيما ، وأنت تقول كذا » ، وكثيراً ما يستعمله المصنفون ، وهو خطأ . ٥

فهذه جملة كافية في الكلام على (لا سيما)[٣] جعلناها خاتمة الكلام على هـذا البـاب ، والله الموفق .

---

(١) في الأصل : (نافية) .
(٢) في الأصل : (الا تر زيداً) .
(٣) في الأصل : (سيما) .

باب "لا" النافية للجنس

« باب " لا " النافية للجنس »

اعلم أنَّ " لا " زائدة ، وغير زائدة[١] ، والزائدة تكون في أربعة مواضع :

قبل القسم كقوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٢] .

وقال الفراء : ليست بزائدة هنا ، وإنما هي نفي لكلام مقدر كأنَّهم قالوا : إنَّا نترك غير مبعوثين ، فقيل لهم : " لا " نفياً لما ادعوه ، ثم أقسم ، فقال : [أقسم] على أنهم يبعثون[٣] ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾[٤] ، وعلى قول الفراء يصح الوقف على " لا "[٥] .

الموضع الثاني[٦] : بعد " أن " المفتوحة المخففة كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ (أَلَّا)[٧] تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[٨] ، أي ما منعك أن تسجد،فـ" لا " زائدة .

الموضع الثالث : بين المضاف ، والمضاف إليه كقول العجاج[٩] :

---

(١) انظر الأزهية ١٤٩ - ١٥٧ ، ورصف المباني ٣٢٩ - ٣٤٥ .

(٢) سورة القيامة ، آية (١) .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٧ .

(٤) سورة القيامة ، آية (٣٦) .

وقد قرأ قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾ بغير ألف بعد اللام أي « لأقسم » ومن قرأ بها الحسن كما قال أبو الفتح ، وقنبل والبزي ، وفي اللام وجهان على هذه القراءة وهما :

الأول : أنها لام الابتداء وليست بلام القسم .

الثاني : أنها جواب لفعل تقديره : والله لأقسم والفعل للحال وهذا مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجيزون جعل فعل الحال جواباً للقسم .

انظر المحتسب ٢ / ٣٤١ ، والتيسير في القراءات ٢١٦ ، والدر المصون ٦ / ٤٢٥ .

(٥) ممن قال بهذا أبو بكر الأنباري . انظر الأزهية ١٥٤ .

(٦) أما الموضع الأول ، فهو الذي مرَّ في قوله : (قبل القسم) .

(٧) في الأصل : (أن لا) .

(٨) من الآية (١٢) في سورة الأعراف .

(٩) هو عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، ويكنى بأبي الشعثاء له ولدان : رؤبة والقطامي ، وتوفي سنة ١٤٥ هـ .

انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ / ٥٩١ - ٥٩٣ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢ / ٧٥٣ - ٧٦١ ، والخزانة ١ / ٨٩ - ٩١ .

[٨٧] **فِي بئْرِ لا حور سَرَى وما شَعَرْ**[١]

أي في بئر حورٍ على الإضافة ، فلا زائدة ، والبئر معروفة ، والحَور بالحاء المهملة المفتوحة ، والراء المهملة[٢] ، فكأنه قال : « في بئر هلاكٍ »[٣] .

الموضع الرابع: بعد واو العطف كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾[٤] [و] التقدير : « لم يكن الله ليغفر لهم وليهديهم » ، و" لا " زائدة لتأكيد النفي .

وأما غير الزائدة [فهي] : إما عاطفة ، أو ناهية ، أو نافية .

فالعاطفة كقوله تعالى : ﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[٥] ، والمعطوف عليه هنا محذوف تقديره : « زيتونة متوسطة » .

(والناهية)[٦] كقوله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ ﴾[٧] .

والنافية قسمان : نافية للفعل ماضياً ، أو مضارعاً .

(فالماضي)[٨] كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[٩] .

والنافية للمضارع كقوله تعالى : ﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾[١٠] .

---

(١) من الرجز في ديوان العجاج ص ١٤ .

الشاهد في قوله : « في بئر لا حور » حيث جاءت " لا " هنا زائدة فصلت بين المضاف " بئر " ، والمضاف إليه " حور " ، ويرى الفراء أن " لا " هنا غير زائدة ، بل هي للنفي .

انظر الأزهية ١٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ١٣٦ ، واللسان ٤ / ٢١٧ مادة (حور) .

وروي بلا نسبة في : معاني القرآن ١ / ٨ ، والخصائص ٢ / ٤٧٩ .

(٢) في المعجم الوسيط ١ / ٢١٢ مادة (حور) : « والحُورُ : النقص والهلاك » .

(٣) انظر الأزهية ١٥٤ .

(٤) من الآيتين (١٣٧) و(١٦٨) في سورة النساء .

(٥) من الآية (٣٥) في سورة النور .

(٦) في الأصل : (فالناهية) .

(٧) من الآية (١) في سورة الطلاق .

(٨) في الأصل : (والماضي) .

(٩) آية (٣١) في سورة القيامة .

(١٠) من الآية (١٤) في سورة الحشر .

ونافية للاسم ، وهي نوعان :

نوع لا يستغرق ، وإن أفاد العموم في النكرة ، وهي المعملة إعمال " ليس " ، وسيأتي الكلام عليها في باب " كان "(١) .

ونوع يستغرق ، وهي المراد هنا .

فإن قلت : فكيف قلت : إنَّ المعملة // إعمال " ليس " لا تستغرق مع قولك : إنَّها تفيد //١٨٢ب العموم في النكرة بعدها ؟

فالجواب :

أنَّ العموم لا يستلزم الاستغراق في كل شيء ألا ترى أنك لو قلت لبني تميم مثلاً : « اجمعوا رجالكم » لَعَمَّ رجالهم ، ولم يستغرق جميع الرجال ، وبهذه النكتة يزول الإشكال عن قول (الأصوليين)(٢) : « إنَّ النكرة في سياق النفي تعم » ، وقولِ النحويين : « إنَّ " لا " أخت " ليس " لا تستغرق » ، فإنَّ الأصوليين أرادوا مطلق العموم ، والنحويون كلامهم في الاستغراق ، وقد قدمنا أنَّ عدم الاستغراق لا ينفي العموم ؛ إذ يكفي في العموم شمول اللفظ لما يصلح له ، وإن كان ذلك أبين .

ثُمَّ نرجع إلى " لا " المستغرقة للنفي ، وهي التي يسمونها النافية للجنس ، وهي تعمل عمل " إنَّ " بالحمل عليها ، ووجه ذلك أنَّها نقيضتها من وجه ؛ لأنَّ " لا " لتأكيد النفي ، و" إنَّ " لتأكيد الإيجاب ، والشيء يحمل على نقيضه ، وهي أيضاً نظيرتها من وجهين :

عدد الحروف إذا خففت " إنَّ " ، فإنَّها تصير متحركاً وساكناً ، ولزومها للأسماء في هذه الحالة ، والشيء يحمل على نظيره ، فقوى الحمل من (جهة)(٣) النقيض ، ومن جهة النظير ، فأعملوها إعمال " إنَّ " فَنُصِبَ الاسمُ بعدها ، ورُفِعَ الخبرُ(٤) .

وعند سيبويه أنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً قبل دخولها ، فإذا قلت : « لا رجلَ قائمٌ » فـ" قائم " مرفوع بما يرفع به خبر المبتدأ ؛ لأنَّه قبل دخول " لا " خبر مبتدأ(٥) .

---

(١) انظر ص ٤٣٣ ، و ص ٤٦٣ باب ما الحجازية .

(٢) في الأصل : (الأصوللين) .

(٣) في الأصل : (جهت) .

(٤) انظر معاني الحروف ٨١ ، واللباب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، واللباب ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٦٣ ، والنواسخ في كتاب سيبويه ١٣١ .

وذهب أبو العباس ، وأبو علي أنَّ خبرها مرفوع بها[١] .

وحجة سيبويه أنَّها في الدرجة الثالثة ؛ إذ هي فرع عن " إنَّ " ، و" إنَّ " فرع عن الفعل ، وما كان في الدرجة الثالثة ، فهو ضعيف[٢] .

ولا تدخل " لا " هذه إلاَّ على المبتدأ ، والخبر كما تدخل " إنَّ " ، واشترط في عملها أن يكون الاسم بعدها نكرة غير مفصول بينه ، وبينها[٣] ، فلو كان معرفة لم تعمل[٤] ، ووجب تكرارها تقول : « لا زيد ، ولا عمرو »[٥] ، وكذلك لو فصل بينها ، وبين اسمها كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[٦] .

لـمَّا فُصِلَ بينها ، وبين اسمها بالجار والمجرور رفع على الابتداء[٧] ، وكُررت[٨] .

فإذا (حصل)[٩] الشرطان // أُعرب اسم " لا " إن كان مضافاً كقولك : « لا غلامَ //١٨٣أ
امرأةٍ عِندَنَا » ، أو مشبهاً بالمضاف كقولك : « لا (أفضلَ)[١٠] مِنكَ عِندَنَا » ، فإن لم يكن

---

(١) ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش أيضاً والمازني ، واختاره ابن مالك .
وذهب الكوفيون مذهباً آخرَ فيها وهو أن يكون خبرها مرفوعاً .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والجنى الداني ٢٩١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ .

(٣) ذكر سيبويه هذين الشرطين في الكتاب ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٤) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، أما الكوفيون فقد خالفوا في هذا الشرط ، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : " لا زيد " ، والمضاف لكنية نحو : " لا أبا محمد " ، أو المضاف لله ، والرحمن ، والعزيز ، نحو : " لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز " .
وأجاز الفراء نحو : لا عبد الله ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد ، ولا يجيز " لا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز " .
انظر الارتشاف ٢ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٥) وذلك في مثل : « لا زيدٌ في الدار ، ولا عمروٌ » .
انظر اللباب ١ / ٢٤٠ ، وشرح قطر الندى ١٦٢ .

(٦) سورة الصافات ، آية (٤٧) .

(٧) ذهب الرماني إلى جواز النصب بـ" لا " مع الفصل . انظر الهمع ٢ / ١٩٨ .

(٨) ذهب سيبويه إلى وجوب التكرار إذا كان الاسم معرفة ، ومنفصلاً عن " لا " ، وممن ذهب إلى هذا الشلوبين ، وابن عصفور ، والرضي ، وابن هشام .
وذهب المبرد وابن كيسان إلى جواز عدم التكرار .
انظر الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٦١ ، والتوطئة ٣١٢ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥ ، وابن كيسان النحوي ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٩) في الأصل : (حصلت) .

(١٠) في الأصل : (فضل) .

مضافاً ، ولا مشبهاً بالمضاف[١] بُني مع " لا " على الفتح بناء خمسة عشر ؛ لأنَّه تضمن معنى [من] كما تضمنت خمسة عشر واو العطف ، فمثال بنائه قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾[٢] ، [و] التقدير : « لا من وزر » ، وإنما قدر اسمها بـ" من " ؛ لأنَّها جوابٌ لمن سأل بـ" من " التي تقتضي الاستغراق ، فكأنَّ قائلاً قال : « هل من وزر » ؟ ، فقيل في جوابه : « لا من وزر » ، فحذفت " من " ، وضُمِّنَ اسمُ " لا " معناها[٣] .

وبهذا يحصل الفرق بين " لا " هذه ، وبين " لا " أخت " ليس " ، فهذه كما تقدم جواب لمن سأل بـ" من " ، فجاءت لاستغراق نفي الجنس ، وبُني اسمها على ما بيناه ، وأخت " ليس " جواب لمن سأل بغير " من " ، فلم تأتِ للاستغراق ، ولا بُني اسمها إذ لم يتضمن معنى الحرف .

وكثيراً ما يحذف خبر " لا " هذه للعلم به[٤] كالآية الكريمة[٥] التقدير : « لا وزر له » ، وإذا عطفت على اسم " لا " المبني لم يكن المعطوف إلاَّ معرباً ؛ لأنَّ الواو تمنع (من)[٦] تركيبه مع اسمها .

---

(١) أي كان مفرداً .

(٢) سورة القيامة ، آية (١١) .

(٣) اختلف النحويون حول علة بناء اسم " لا " على الفتح :

فذهب سيبويه والمبرد وابن يعيش ، وابن عقيل ، وصححه ابن الضائع إلى أنه بني على الفتح لأنه رُكب مع " لا " كتركيب خمسة عشر .

وذهب الخليل ، وابن الأنباري أنه بني لتضمنه معنى " مِنْ " ، واختاره ابن عصفور ، واعترض ابن الضائع عليه بأن المتضمن لمعنى " من " إنما هو " لا " نفسها لا الاسم بعدها .

وأسقطه - أي الاعتراض - الدنوشري انظره في حاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٤٠ .

انظر الكتاب ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٧ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٥ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨ ، والتصريح ١ / ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ١٩٩ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الحجازيون حيث يحذفون خبر " لا " كثيراً إذا كان ظرفاً عاماً ، ويجيزون إظهاره أيضاً .

أما بنو تميم وطيء فيحذفونه مطلقاً نحو : « لا ضررَ ولا ضِرارَ » فإن كان ظرفاً خاصاً نحو : « لا رجلَ في الدار » ، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبراً ، وأن يكون صفة .

وقد اعترض ابن مالك على كل من نسب لبني تميم وطيء الحذف مطلقاً ؛ لأنه يرى أن الحذف عندهم يكون واجباً بشرط ظهور المعنى .

انظر شرح التسهيل ٢ / ٥٦ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٠ ، والمساعد ١ / ٣٤١ ، والهمع ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) وهي : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ .

(٦) في الأصل : (مع) .

ولك في المعطوف النصب على اسم " لا " ، والرفع على الموضع ؛ لأنَّه موضع الابتداء ، فإن وصفته بمضافٍ ، أو مشبَّهٍ بالمضاف ، فلابد من الإعراب أيضاً ؛ لأنَّ الإضافة تنافي البناء ، والإعراب فيه على الوجهين المتقدمين من نصب ، ورفع كقولك : « لاَ رجلَ ذَا نجدةٍ عندَنَا ، وذُو نجدةٍ » .

فإن لم تكن الصفة مضافة ، ولا مشبهة بالمضاف ، فلك فيها البناء مع اسم " لا " ؛ إذ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والإعراب على الوجهين المتقدمين ، فإذا قلت : « لاَ رجلَ خوانَ عندَنَا » ، فلك أن تأتي بـ" خوان " مبنياً على الفتح ، أو معرباً منصوباً ، أو مرفوعاً .

وقد تقتحم اللام بين اسم " لا " ، وما أضيف إليه ، فيبقى على إضافته كأنَّ اللام لم تدخل كقولهم : « (لاَ أَبَا)[1] لِعَمرٍو » ، فاللام مقحمة ، و" أبا " مضاف " لعمرو " باقٍ على إضافته ، ويدل على ذلك أنَّ اللام لو كانت غير زائدة لم يكن " أبا " مضافاً فكان يجب أن يُبنى ، فتذهب الألف التي هي علامة // الإعراب ، فتبقى " لا أبَ لعمرٍو " بباء //١٨٣ب (مفتوحة)[2] ، ولا ألف بعدها .

فإن قيل : ما الفرق بين (لا أبَا لعمرٍو)[3] بالألف على إقحام اللام ، وبين « لا أبَ لعمرٍو » بغير ألف على عدم الإقحام ؟

فالجواب :

أنَّ الخبر في الأولى مقدر تقديره : « لا أبَا عمرٍو موجودٌ » ، و" أبا " معربٌ ، وفي الثانية : أنَّ " لعمرو " في موضع الخبر ، فلا حذف ، و" أب " مبني .

فقوله :

وَانْصِبْ بِلاَ نَكِرَةً لَمْ تُفْصَلِ عَنْهَا فَإِنْ فَصَلْتَهَا لَمْ تَعْمَلِ

ذكر في هذا البيت أنَّ " لا " هذه لا تعمل إلاَّ بشرطين :

تنكير اسمها ، وعدم فصله عنها .

---

(١) في الأصل : (لا بالعمرو) .

(٢) في الأصل : (مفتوحة بباء) .

(٣) في الأصل : (لا أبا العمرو) .

فإنْ عُدِمَ الشرطان ، أو أحدهما لم تعمل ، (وإلى)[1] الشرطين أشار بقوله : « وانصب بلا نكرة لم تفصل عنها » ، فالضمير في قوله : « لم تفصل » عائد إلى النكرة ، (وفي)[2] " عنها " عائد على " لا " ، فالتقدير : « لم تفصل تلك النكرة عن لا » ، ثم نبَّه على أنَّه إن عدم شرطٌ منهمالم تعمل ، فقال : « فإنْ فصلتها لم تعمل » أي : « فإن فصلت النكرة عن لا لم تعمل » ، وذكر ذلك في أحد الشرطين ، ولم يذكره في الآخر اكتفاءً بأنَّ ما يلزم من عدم الشرطين يلزم في الآخر ، وقد قدمنا الكلام على هذين الشرطين ، وعلى الحكم إذا عُدِمَا أو أحدهما .

وقوله :

وَإنْ تكـــرر لا فَفِيهِمَـــا انصـــبِ ... وَارْفَعْهُمَـــا وإنْ تُغَايِـــرْ تصـــبِ

تكلم في هذا البيت على ما يتصور من الوجوه إذا كررت لا بعد حرف العطف غير زائدة ، أو زائدة ، أو لم تتكرر ، بل جيء بحرف العطف فقط ، فإن كررت غير زائدة فيتصور فيها أربعة أوجهٍ سواء كان الاسم معرباً ، أو مبنياً ، فمثال تكرارها مع إعراب الاسم قولك : « لا غلامَ امرأةٍ ولا جاريةَ رجلٍ عندَنَا » فالاسم فيهما معرب ؛ لأنَّه مضاف .

فإن شئت في المثال المذكور أن تنصب المثالين فيهما على أنَّ " لا " هي النافية للجنس أولاً وثانياً ، وإن شئت أن ترفعهما على أنَّ " لا " أخت ليس ، أو غير عاملة والاسم بعد كل واحدة منهما مبتدأ ، وإن شئت أن تنصب الأول ، وترفع الثاني على أنَّ الأولى هي النافية للجنس ، والثانية // أخت ليس ، أو غير عاملة ، وإن شئت أن ترفع الأول ، وتنصب /١٨٤أ
الثاني على أنَّ الأولى أخت ليس ، أو غير عاملة ، والثانية هي النافية للجنس .

ونتصور الأربعة بعينها : إذا كان الاسم أيضاً مبنياً كقولك : « لاَ حَولَ ولا قُوَّةَ لِي » ، فإن شئت فتحتهما ، وإن شئت رفعتهما ، وإن شئت رفعت الأول ، وفتحت الثاني ، وإن شئت بالعكس .

وقد نبَّه على الوجوه الأربعة في هذا ، فأشار إلى نصبهما ، أو فتحهما بحسب الإعراب والبناء بقوله : « فَفِيهِمَا انْصبِ » ، وقال : انصب ، ولم يقل : افتح ؛ لأنَّ الإعراب هو

---

(١) في الأصل : (فان) .

(٢) في الأصل : (ففي) .

الأصل ، فغلب لقبه ، فدخل في قوله : « انصب » ما كان معرباً ، فهو منصوب لفظاً ، وما كان مبنياً فهو منصوب موضعاً ؛ إذ النصب في كل واحدٍ منهما حاصل .

ونبَّه على الوجه الثاني بقوله : « وارفع » يعني ، وارفع فيهما ، وأشار إلى الوجهين الآخرين بقوله : « وإن تغاير تصب » ، فتدخل في (قوله)[1] : « وإن تغاير » نصب الأول ، ورفع الثاني ، وبالعكس ، وفتح الأول ، ورفع الثاني ، وبالعكس .

فهذه (أربع)[2] مسائل مع كون " لا " غير زائدة ، فإن كانت " لا " زائدة ، أو لم تذكر ، فليس ثَمَّ إلاَّ العطف ، والعطف على وجهين :

إما بالنصب على اسم " لا " ، أو بالرفع على موضعه ، فتقول : « لا غلامَ امرأةٍ أو جاريةَ رجلٍ عندنَا » بالنصب في جارية[3] ، أو بالرفع .

وذكر " لا " كعدمها ؛ إذ هي زائدة ، (فهذان)[4] وجهان ينضافان إلى الوجوه الأربعة ، فتصير ستةَ أوجهٍ ، وبهذا الاعتبار جعلها ابن معطٍ – رحمه الله – ستة أوجه ، فإنَّه ذكر أولاً وجهي العطف مع عدم " لا " ثُمَّ عَقَّبَهُمَا بالوجوه الأربعة مع تكرار " لا " ، فصارت ستةَ أوجهٍ[5] ، فتنبه لذلك .

تنبيه :

إذا كُرِّرَتْ " لا " ، فإن جعلتها زائدةً ، وهي التي لا يراد بها استئناف النفي ، وحرف العطف عاطفٌ لما بعدها على اسم لا المتقدمة ، فهو من عطف المفرد ، وكذلك لو لم تكرر .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (أربعة) .

(٣) قال ابن هشام : « وهو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى ، وهو عند غيرهم على تقدير " لا " زائدة مؤكدة ، وأن الاسم منتصب بالعطف » .
انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٠ .

(٤) في الأصل : (فهذه) .

(٥) قال ابن معطي في ألفيته :

وَانْصِبْ أو ارْفَعْ بَعْدَ واو عاطِفَا ... وإنْ تُكَرِّرْ لا فَكُنْ مُسْتَأنِفَا
تَقُولُ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ لي ... ستةُ أوْجُهٍ بِهَذَيْنِ اجْعَلِي
فَتْحُهُمَا والرَّفْعُ فيهِمَا مَعَا ... وَفَتْحُ قُوَّةَ وحَوْلٌ رُفِعَا
وَعَكْسُهُ وجَعْلُ لا المؤخَّرَةْ ... كلَيْسَ أو زَائِدةٍ مُكَرَّرَةْ

انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٤٧ .

فإن كانت " لا " غير زائدة ، وهي التي يراد بها (استئناف)[١] النفي ، فهو من عطف الجملة على الجملة ، فالكلام جملتان سواء أَعْمَلْتَ " لا " ، أو " لم " تُعْمِلْهَا[٢] .

تنبيه ثانٍ :

// إذا فتحت اسم " لا " الأولى على البناء ، أو نصبته على الإعراب ، فالاسم الواقع //١٨٤ب بعد لا الثانية يجوز فيه الرفع ، والنصب ، والفتح .

وإن رفعت الاسم الواقع بعد " لا " ، فلا يجوز في الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إلاَّ الرفع ، والفتح ، ولا يجوز النصب إلاَّ أن يكون الاسم مضافاً ، و" لا " الثانية هي النافية للجنس كما هي في الفتح .

وإذا كان الاسم بعد " لا " الثانية معرفة ، فلا يجوز ؛ إذ لا عمل لـ" لا " في المعرفة .

تنبيه ثالث :

إذا أدخلت همزة الاستفهام على " لا " ، فهي على خمسة أقسام :

قسم : للتوبيخ والإنكار .

وقسم : لمجرد الاستفهام .

وقسم : للتمني .

وقسم : للعرض والتحضيض .

وقسم : للاستفتاح .

فأما القسم الذي للتوبيخ والإنكار ، والقسم الذي لمجرد الاستفهام ، فحكم " لا " فيهما حكمها قبل دخول الهمزة من إلغاءٍ ، وإعمالٍ[٣] ، فمثال التي للتوبيخ والإنكار قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (استيفا) .

(٢) انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٧٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٧ .

(٣) انظر المساعد ١ / ٣٥٠ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ .

[٨٨] ألاَ طِعَانَ ألا فُرْسَانَ عاديةً ... إلاَّ (تَجشُّؤُكُمْ)[1] حَوْلَ التَّنانيرِ[2]

ومثال التي لمجرد الاستفهام[3] قول الشاعر :

[٨٩] ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَدٌ ... إذا ألاقِي الذي لاقَاهُ أمْثَالِي[4]

يتسأل عن سلمى إذا مات هل تعدم الصبر أم تتجلد .

وأما التي للتمني ، فمثالها قول الشاعر :

[٩٠] ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتطَاعٌ رُجُوعه ... فَيَرْأبَ مَا أثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاتِ[5]

---

(١) في الأصل : (تجشاكم) .

(٢) من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣ .

وقيل إنه لخداش بن زهير . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٠٦ .

ويروى في بعض كتب النحو : " ولا فرسان " بدل " ألا فرسان " .

الشاهد في قوله : « ألا طعان ألا فرسان » حيث أعملت " لا " المسبوقة بهمزة تفيد التوبيخ والإنكار فبُني الاسم معها على الفتح في محل نصب .

قال سيبويه : « واعلم أن " لا " في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر » .

واستشهد به الزجاجي على أن " لا " للتمني ، ورده ابن عصفور .

انظر الجمل للزجاجي ٢٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والدرر ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ٢ / ٢٨٠ ، والمغني ١ / ٨١ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣ .

(٣) توهم أبو علي الشلوبين أن دخول همزة الاستفهام على لا النافية ، وبقاء الحرفين على معنييهما - أي الاستفهام المحض دون انكار أو توبيخ - غير واقع في كلام العرب ردًّا على الجزولي إجازته ذلك ، ولكن النحاة ردوا قوله - أي الشلوبين - بأنه موجود في كلام العرب ، ولكنه قليل .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٦ ، والارتشاف ١ / ٢٤٥ ، والتصريح ١ / ٢٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ .

(٤) من البسيط ، نُسب لقيس بن الملوح ، ولم أجده في ديوانه .

الشاهد في قوله : « ألا اصطبار » حيث دخلت همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس ، وبقي عملها كما هو عليه ، وبُني الاسم معها على الفتح .

انظر التصريح ١ / ٢٤٤ ، والدرر ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وشواهد العيني ٢ / ١٥ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٥٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٤ .

(٥) من الطويل ، لم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « ألا عمر » حيث دخلت همزة الاستفهام على " لا " النافية ، وأفادت معنى التمني لذا نصب " يرأب " ؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء ، فبني الاسم معها على الفتح .

انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٦ ، والمغني ١ / ٨١ ، والتصريح ١ / ٢٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥ ، وشواهد العيني ٢ / ١٥ .

فـ(عمر)[١] اسم " لا " ، ويتعين سكون ميمه في البيت ؛ إذ لا يستقيم الوزن إلاّ بذلك ، و" يرأبُ " معناهُ : " يصلح "[٢] ، وهو بالراء والباء الموحدة ، ومعنى " أثأت " بالثاء المثلثة : " أفسدت "[٣] .

ومذهب المبرد والمازني أنَّ التي للتمني حكمها حكم " لا " قبل دخول الهمزة في جميع أحكامها[٤] .

ومذهب سيبويه ، والخليل ، والجرمي ، ومن تبعهم أنَّها لا تعمل إلاَّ في الاسم خاصة ، ولا خبر لها ، ولا يُتبع اسمها على الموضع ، ولا تعمل عمل ليس[٥] .

أما التي للعرض والتحضيض ، فلا يليها إلاَّ الفعل ، وإن وقع بعدها اسم قُدِّر قبله فعل كقول الشاعر :

[٩١] ألاَ رَجُـلاً جَـزَاهُ اللهُ خَيْـراً ... يَـدُلُّ عَلَـى مُحَصِّـلَةٍ تَبِيتُ[٦]

---

(١) في الأصل : (عمرا) .

(٢) انظر اللسان ١ / ٣٩٨ مادة (رأب) .

(٣) انظر اللسان ١٤ / ١٠٦ مادة (ثأي) ، والتصريح ١ / ٢٤٥ .

(٤) ذكر المبرد في المقتضب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ مذهب المازني كما ذكر قبله مذهب سيبويه والخليل ، لكنه لم يرجح أيّ رأي منهما ، غير أنه قال : « ومن قوله : ألا رجل أفضل منك ترفع أفضل ؛ لأنه خبر الابتداء كما كان في النفي ، وكذا يلزمه » .

ومِمن ذهب إلى هذا الرماني ، والجزولي ، وابن الحاجب .

انظر الانتصار ١٥٨ - ١٦١ ، ومعاني الحروف ١١٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣ / ١٠٠١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٠ - ١٧٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٩ ، ومعاني الحروف ١١٤ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ ، وأبو عمر الجرمي ١١٨ .

(٦) من الوافر لعمرو بن قعاس المرادي .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٠٨ .

الشاهد في قوله : « ألا رجلاً » حيث أتت " ألا " للعرض والتحضيض ونصب الفعل بعدها بفعل مضمر والتقدير : ألا تروني رجلاً ، هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .

أما يونس فزعم أن " ألا " هنا للتمني ، وأن " رجلاً " منصوب بالتمني ، ونون ضرورة ، وهو ما ذهب إليه الأخفش ، وضعفه ابن يعيش ؛ لأنه لا ضرورة هنا .

انظر الخزانة ٣ / ٥١ - ٥٢ .

وروي بلا نسبة في : تحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والأزهية ١٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، ٢ / ٧١ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ ، والمغني ١ / ٨٢ .

فقوله : « رجلاً » تقديره : « أروني رجلاً » ، ويجوز جره بـ" من " مقدرة [و] تقديره : « ألا مِنْ رَجُلٍ » ، ورفعه على الابتداء .

نقل الجوهري[1] الوجوه الثلاثة[2] .

(والمحصِّلة)[3] بكسر الصاد المهملة هي التي (تحصل)[4] ما في تراب المعدن من ذهبٍ ، وغيره // والأكثر على أنَّ الواردة للعرض والتحضيض مركبة من الهمزة و" لا "[5] . //١٨٥أ

وأما التي للاستفتاح فالأكثر أنَّها غير مركبة[6] ، فلا تدخل فيما نحن فيه .

تنبيه رابع :

« لا إله إلاَّ الله » تُقدِّر فيه خبر " لا "[7] ، ولا تجعل " إلاَّ الله " خبراً ؛ لأنَّه إيجاب ،

---

(١) هو اسماعيل بن حماد الجوهري ، يكنى بأبي نصر ، كان أديباً فاضلاً وإماماً في اللغة والنحو . من مصنفاته : الصحاح في اللغة ، وله قول في العروض . وتوفي سنة ٣٩٨ هـ .

انظر نزهة الألباء ٣٤٤ - ٣٤٦ ، وإشارة التعيين ٥٥ - ٥٦ .

(٢) قال في الصحاح ٤ / ١٦٦٩ مادة (حصل) : « والمحصِّلة المرأة التي تحصل تراب المعدن قال الشاعر :

ألا رجـــلٌ جَـــزاهُ اللهُ خَيـــرا يَـــدُلُّ عَلـــى محصِّلـةٍ تبيـتُ

أي تبيت تفعل كذا ، والبيت مضمَّنٌ ، ويروى " ألا رجلاً " بمعنى : هات لي رجلاً ، ويروى : " ألا رجلٍ " بمعنى أما من رجلٍ » .

وذكر ابن فارس في مجمل اللغة ١ / ٢٣٧ مادة (حصل) : أن رواية النصب رواها الأخفش حيث قال : « ورواه الأخفش ألا رجلاً ، وقال : هو إما ضرورة ، وإما على هات لي رجلاً » .

(٣) في الأصل : (المخلصة) .

انظر مجمل اللغة ١ / ٢٣٧ مادة (حصل) ، واللسان ١١ / ١٥٤ - ١٥٥ مادة (حصل) .

(٤) في الأصل : (تخلص) .

(٥) ممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، والرضي .

وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة وضعت لمعنى التحضيض .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٢ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ .

(٦) وممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، وأبو حيان .

وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أنها مركبة من الهمزة ولا النافية .

انظر المفصل ٣٦٦ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ١١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٥ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ ، والجنى الداني ٣٨١ .

(٧) والتقدير : « لا إله لنا إلاَّ الله » ، أو « لا إله موجود إلاَّ الله » .

انظر الدر المصون ١ / ٤١٩ ، وشرح قواعد الإعراب ٣٢٨ .

وذلك أنَّ " لا " لا تعمل في الإيجاب ، وذهب بعضهم إلى جعله خبراً[١] ، وقال : الكلام مستقلٌّ لا يحتاج إلى تقدير .

والذي عليه الجمهور جعل " إلاَّ الله " (بدلاً)[٢] على الموضع[٣] .

واستشكل الشيخ أبو حيان ، وقال : لولا تصريح النحويين بذلك لأوَّلتُ كلامهم ، ورأي جعله بدلاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، [و] التقدير : « لا إله موجودٌ إلاَّ الله » ، ووجه الإشكال عنده في جعل " إلاَّ الله " بدلاً من اسم " لا " على الموضع أنَّ (البدل)[٤] يحلُّ محل المبدل منه ، وهو إيجاب معرفة ، و" لا " لا تدخل على إيجاب ، ولا معرفة[٥] .

قلتُ : والذي آراه أنَّه لا إشكال في هذا الإعراب ؛ لأنَّه إنما أبدلوه على الموضع ، فيكون المبدل منه مرفوعاً على الابتداء ، فلا عمل لـ" لا " فيه حالة تقدير رفع اسمها على أنَّه مبتدأ .

وأعجب من الشيخ أبي حيان كيف يخفى عليه هذا مع تحقيقه .

وقد أجازوا نصب " إلاَّ الله " على الاستثناء[٦] ، ومنعه بعضهم[٧] ، ولا يجوز نصبه بدلاً على اللفظ ؛ لأنَّ " لا " حينئذ تكون عاملة فيه ، وهي لا تعمل في المعرفة .

أما لو كان الاسم الواقع بعد " لا " في هذه الصورة نكرة لجاز نصبه بدلاً على اللفظ كقولك : « لا عالمَ إلاَّ رجلاً صالحاً » .

هذا ما وسعه هذا المختصر من أحكام " لا " ، والله أعلم .

---

(١) ممن ذهب إلى هذا سيبويه على أن " إلاَّ الله " خبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول " لا " .

قال السمين : « إلاَّ أنه منع من ذلك كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهو ممنوع إلاَّ في ضرائر الشعر في بعض الأبواب » .

انظر الدر المصون ١ / ٤١٩ ، والتصريح ١ / ٣٥١ .

(٢) في الأصل : (بدل) .

(٣) انظر اللباب ١ / ٢٤٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٥٨ ، والتصريح ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٤) في الأصل : (البد) .

(٥) انظر البحر المحيط ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٦) ضعَّف الرضي النصب على الاستثناء هنا؛ لأنه يرى أن العامل فيه وهو خبر لا محذوف إما قبل الاستثناء وإما بعده .

انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٧) ممن ذهب إلى هذا الجرمي والسهيلي .

انظر التصريح ١ / ٣٥١ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ .

باب التعجب

« باب التعجب »

هذا الباب وضعه للكلام على التعجب .

وقد حدوا التعجب بحدين : حدٌّ باعتبار لفظه ، وحدٌّ باعتبار معناه .

فأما حدُّه (باعتبار)[١] لفظه :«فهو لفظ صيغ ليدل على زيادة في المعنى أخرجته عن المعتاد من نظائره»[٢] .

وأما حدُّه باعتبار معناه : « فهو معنى ينشأ في نفس المتكلم عن مشاهدة ما جاوز الحد ، وخُفِي سببه » .

ولكون (التعجب)[٣] معنى في النفس خَفِي لم يجز التعجب من الله تبارك وتعالى[٤] ؛ لأنَّه لا يقال فيه ذو نفسٍ ، ولا تخفى عليه الأسباب .

وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه كما في الحديث : « مِنْ قولِ الرجلِ : سُبْحَانَ اللهِ بَقَرةٌ تَتَكَلَّمُ »[٥] .

// وكما في قول الشاعر : //١٨٥ب

[٩٢] أقولُ لمَّا جاءني فخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاجِرِ[٦]

---

(١) في الأصل : (باعتبا) .

(٢) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٧١ : « التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره » .

(٣) في الأصل : (المتعجب) .

(٤) انظر اللباب ١ / ١٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢ .

(٥) انظر صحيح البخاري ٤ / ١٤٩ كتاب بدء الخلق .

(٦) من السريع للأعشى في ديوانه ٩٤ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٢٤ .

الشاهد في قوله : « سبحان » دل على التعجب ، وهو من التعجب السماعي ؛ لأنه لم يوضع له صيغة تدل عليه .

وفيه شاهد آخر وهو نصب " سبحان " على المصدر ، ولزومها للنصب من أجل قلة التنوين ، وحذف التنوين ؛ لأنه جرى مجرى عثمان .

انظر تحصيل عين الذهب ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٧ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٩٩ ، والمقرب ١ / ١٤٩ .

وكما في قول الآخر :

[٩٣] واهـــاً (لليلـى)[١] ثُـمَّ واهـاً واهـاً يَالَيـتَ عَينَاهـا لَنَـا وَفَاهَـا[٢] !

فأراد بـ" واها " التعجب كما أراد في المثالين المتقدمين بـ" سبحان " ، واستقراء هذا إنما هو من كتب اللغة[٣] .

ولم يبوب النحويون من صيغ التعجب إلاّ صيغتين مخصوصتين ، وهي ما أفعله ! ، وأفعل به ![٤] .

وقد نبه الجزولي على ذلك بقوله : التعجب الذي يبوب له في العربية[٥] ، ما أفعله ، وأفعل به[٦] .

قوله :

وَإنْ تَعَجَّبْتَ بَنَيْتَ أفْعَـلا مِـنَ الثلاثـيِّ فَقُـلْ مَـا أفْضَـلا
زيـداً فزيـدٌ ثُـمَّ مَفْعُـولٌ نُصِبْ وقـد بَنُـوا أفْعِـلْ بـه فـإنْ عُجِبْ
مِـن خَلْـقٍ أوْ مَـا زَادَ عَـنْ ثَـلاثٍ أوْ لَـوْنٍ ابْـنِ الفِعْـلَ مِـن ثُلاثِـي
وَانْصِـبْ بـه مَصْدَرَ ما مِنه الْعَجَبْ تَقُـولُ مَـا أشَـدَّ صُفْـرَةَ الذَّهَـبْ

هذا هو أول كلامه على الأفعال التي لا تتصرف ، وهي سبعةُ أفعالٍ الفعلان الوردان للتعجب المتكلم (عليهما)[٧] في هذا الباب ، ونعم وبئس ، وحبذا ، وليس ، وعسى .

---

(١) في الأصل : (واهليلاً) .

(٢) من الرجز لأبي نجم العجلي ، ولم أعثر على ديوانه .

ونسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ص ١٦٨ .

الشاهد في قوله : « واها » حيث دل على التعجب ، وهو من التعجب السماعي .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٢ ، وشرح ابن الناظم ٤٥٥ ، والمغني ٢ / ٤٢٥ ، والتصريح ٢ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠ .

(٣) ومن الصيغ التي دلت على التعجب سماعاً ، ولم يبوب لها :

للهِ درُّهُ فارساً ، حَسْبُكَ بزيدٍ رجلاً ، ويَالكِ مِن ليلٍ ، إنَّكَ مِن رجلٍ ، ما أنتَ جارة، واهاً له ناهياً، لا إلَه إلاّ اللهُ ، سبحانَ اللهِ من هو ، كفاكَ بزيدٍ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ إيُّما رجل ....

انظر الارتشاف ٣ / ٤٨ - ٤٩ ، والهمع ٥ / ٦٣ - ٦٤ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٠ - ٢٥٣ .

(٥) في الأصل : (في العربية والتعجب ما أفعله وأفعل به) .

(٦) قال الجزولي : « للتعجب الذي يبوب له في النحو لفظان » . انظر المقدمة الجزولية في النحو ١٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢ / ٨٨٩ .

(٧) في الأصل : (عليها) .

ومعنى عدم التصرف :

جمود الفعل ، فلا ينتقل عن صيغته عند انتقال زمانه كما في الأفعال المتصرفة ، فإنَّه إذا كان الزمان ماضياً كانت الصيغة " فَعَلَ " كـ" ضَرَبَ " ، فإذا نُقِلَ الزمان إلى الحال ، أو الاستقبال صارت الصيغة " يَفْعِلُ " كـ" يَضْرِبُ " ، وإن أردت الاستقبال بخصوصه قلت : " افْعِلْ " كـ" اضْرِبْ " ، فإذا جَمُدَ الفعلُ على صيغةٍ واحدةٍ سُمِّي غير متصرفٍ ، وسبب ذلك تضمنه معنى الحرف ؛ لأنَّه جامد مبني ، فإذا (تضمنت الأفعال)[1] معنى الحرف (اكتسبت)[2] منه الجمود ؛ لأنَّها غير جامدة ، وأما البناء فهو فيها بالأصالة .

وإذا تضمنت الأسماء معنى الحرف (اكتسبت)[3] منه البناء ، وأما الجمود فهو فيها بحكم الأصالة ؛ لأنَّ الاسم في نفسه جامدٌ على صيغة واحدة ؛ إذ لا يدل على الزمان (فينتقل)[4] بانتقاله[5] .

وإنما قلنا : إنَّ هذه الأفعال السبعة متضمنة لمعنى الحرف // ؛ لأنَّ التعجب كان حقه أن //١٨٦أ توضع له أداة حرفية تدل عليه كما توضع للاستفهام ، والشرط ، وغيرهما ، وكذلك المدح في " نعم " ، و" حبذا " ، والذم في " بئس " ، والنفي في " ليس " ، فإنَّ أصله أن يكون بحرف كـ" ما ، ولا " ، النافيتين ، وكذلك الترجي في " عسى " .

فقوله في البيت الأول : « فإنْ تَعَجَّبْتَ بَنَيْتَ أَفْعلا مِنَ الثُّلاثِي » يريد : فإن تعجبت التعجب المبوب له في العربية فابن أَفْعَل من فعلٍ ثلاثي كقولك : « حَسُنَ زيدٌ » تقول فيه : « ما أحسنَ زيداً » ، فزدت الهمزة في أوله ؛ لتدل على الزيادة في المعنى .

وللفعل المبني منه فعل التعجب شروط ذكر منها ههنا كونه ثلاثياً ، وسَنَعُدُّهَا عند الكلام على البيت الثالث .

وقد مَثَّلَ فعل التعجب المبني من الثلاثي بقوله : « ما أفضلَ زيداً » [و] نصَّ على أنَّ " زيداً " في المثال مفعول بقوله : « فزيدٌ ثَمَّ مفعولٌ » ، وقوله : « ثَمَّ » هو بفتح الثاء إشارة إلى المثال .

---

(١) في الأصل : (تضمن الفعل) .

(٢) في الأصل : (اكتسب) .

(٣) في الأصل : (اكتسب) .

(٤) في الأصل : (فلينقل) .

(٥) انظر أسرار العربية ١١٦ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٥٧ ، وجامع الدروس العربية ١ / ٥٦ ، ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٧ .

وقوله : « نُصِبْ » هو على حذف مضاف[١] [و] التقدير : « مفعول ٌ نُصِبَ بأَفْعَل » ، وحذفه للعلم به هذا ما ذكره من إعراب المثال .

وأما إعراب " ما " فقد اتفق النحويون على أنّها مبتدأ[٢] ، إلاّ أنّهم اختلفوا في أي قسم هي من أقسام " ما "[٣] ؟

فذهب الخليل وسيبويه أنها نكرة مبهمة غير موصوفةٍ ، والفعل والفاعل بعدها في موضع الخبر .

وهذا القول في " ما " هو المناسب للتعجب ؛ لأنَّه معنى خَفِيّ السبب ، فينبغي أن يكون اللفظ الدال عليه مبهماً ، فالتقدير على هذا القول : « شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً »[٤] .

وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى التعجب ، أو كونها في معنى الفاعل ؛ إذ التقدير : « ما حَسَّنَ زيداً إلاّ شيءٌ عظيمٌ » .

وذهب قوم[٥] إلى أنَّها نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، فيكون الخبر محذوفاً ، ولا موجب هنا لحذفه من الموجبات التي تُحتِّمُ حذف الخبر ، ويَحْسُنُ أن يقال هنا : إنَّ صيغة التعجب جرت مجرى المثل ، فلما جاء الخبر محذوفاً استمروا على ذلك ، فلم ينطقوا به ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغَيَّرُ .

---

(١) هكذا في الأصل ، والمناسب أن يقول : « على حذف متعلقه » .

(٢) ذهب الكسائي إلى أنّها - أي " ما " - لا محل لها من الإعراب .
انظر الارتشاف ٣ / ٣٣ ، والهمع ٥ / ٥٦ .

(٣) انظر المسألة في : التبيين للعكبري ٢٨٢ - ٢٨٤ المسألة (٤١) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١ - ٣٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٤٨ - ١٥٠ .

(٤) انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ص ٧٨ ، ونصه : « قولهم : ما أحسنَ زيداً ، وما أكرمَ عمراً ، وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال : شيء حَسَّنَ زيداً » .
والكتاب لسيبويه ١ / ٧٢ ونصه : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ، ولم يتكلم به » .
وجوز الأخفش كونها نكرة تامة .
انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٣ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٥) نسبه المرادي وابن هشام للأخفش .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٥٨ ، والمغني ١ / ٣٢٧ .

وذهب الأخفش إلى أنَّ " ما " موصولة صلتها ما بعدها[1] ، وفيه أنَّ التعريف لا يناسب ما في التعجب من (الإبهام)[2] مع (لزوم)[3] حذف الخبر[4] ، والكلام عليه كالذي قبله ، // وذهب الفراء إلى أنَّ " ما " استفهامية[5] ، فإذا قلت : « ما أحسنَ زيداً » ، فالتقدير : « أيُّ شيءٍ حَسَّنَ زيداً » ، وقد نُقل الاستفهام إلى الخبر ، ولم يُسمع ، وإنما المسموع جعل الخبر في معنى الاستفهام . //١٨٦ب

وإنما قلنا : إنَّ التعجب (خبرٌ)[6] اعتباراً بحكم الأصل ، وأما بعد استقراره تعجباً فهو إنشاءٌ للتعجب .

فهذه أربعة أقوال في [ما] .

وأما " أَفْعَلَ " فهو عند الجمهور فِعْلٌ .

وذهب الكوفيون إلى أنَّه اسم ؛ لأنَّه قد جاء مصغراً ، والتصغير من خواص الأسماء[7] ،

---

(١) ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين أيضاً .
انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والمساعد ٢ / ٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٥٧ ، وائتلاف النصرة ٧٣ .

(٢) في الأصل : (الإبها) .

(٣) في الأصل : (لوزم) .

(٤) بين ابن عصفور وجه فساد هذا المذهب ، انظره في الشرح الكبير ١ / ٥٨٢ .

(٥) قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ : « فيه وجهان : أحدهما معناه : فما الذي صبرهم على النار ؟ والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار ! قال الكسائي : سألني قاضي اليمن وهو بمكة ، فقال : اختصم إليَّ رجلان من العرب ، فحلف أحدهما على حق صاحبه ، فقال له : ما أصبرك على الله ! وفي هذه أن يراد بها : ما أصبرك على عذاب الله ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم » .
وممن ذهب إلى هذا ابن درستويه ، ونُسب للكوفيين ، وقد ردَّه النحاة .
معاني القرآن ١ / ١٠٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٦) في الأصل : (خبراً) .

(٧) ذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين .
وذهب الكوفيون إلى أنه اسم .
وكان لكل فريق حجته .
انظر المسألة في الانصاف ١ / ١٢٦ مسألة (١٥) ، وأسرار العربية ١١٣ ، وائتلاف النصرة ١١٨ - ١٢٠ ، والتصريح ٢ / ٨٧ - ٨٨ .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

[٩٤] يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيَائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

ومعنى " شدن " ظهر[2]، وروي " عطونَ لنا " بالعين والطاء مهملتين: أي تناولن[3].

ولا حجة لهم في هذا البيت ؛ لأنَّه في غاية الشذوذ ، ولم يسمع إلاَّ هذا ، وقولهم : « مَا أُحَيْسِنَهُ » ، فدلَّ على أنَّه خارج عن القياس ، وعلى شذوذه ، فهو (مؤول)[4] بأنَّ فعل التعجب أشبه أفعل التفضيل في لفظه ومعناه من الدلالة على الزيادة ، فَصُغِّر لما فيه من شبه الاسم .

ثم شرع يذكر الوزن الثاني من فعلي التعجب ، وقد أشار إليه بقوله : « وقد بنوا (أَفْعِلْ به)[5] » – يعني : « وقد بنوا للتعجب صيغة أخرى على " أَفْعِلْ به " » – .

ولفظ هذه الصيغة لفظ الأمر[6] ، ومعناها : " الخبر " ، وليس أمراً إلاَّ بمجرد اللفظ هذا مذهب الجمهور ، فإذا قلت : « أَكْرِمْ بزيدٍ » (فمعناه)[7] : « مَا أَكْرَمَ زيداً » ، وقد جاء هذا اللفظ في القرآن قال عز وجل : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[8]، وليس التعجب (واقعاً)[9] من

---

(١) من البسيط للعرجي .

ونسب إلى كامل الثقفي ، وإلى المجنون ، وإلى ذي الرمة ، وإلى الحسين بن عبد الله .

الشاهد في قوله : « أميلح » استشهد به الكوفيون على أن صيغة " أفعل " هي اسم بدليل تصغير " أملح " ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ .

انظر الدرر ١ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وشواهد العيني ٣ / ١٨ ، ومعجم شواهد العربية ١٧٩ .

روي بلا نسبة في : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٢ ، والتبيين ٢٨٩ – ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، ٧ / ١٤٣ ، والهمع ٥ / ٥٤ .

(٢) في الصحاح ٥ / ٢١٤٣ – ٢١٤٤ مادة (شدن) : « شدن الغزال يشدن شدونا : قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه » .

(٣) انظر اللسان ١٥ / ٦٨ مادة (عطا) .

(٤) في الأصل : (ماوَّل) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) انظر المسائل المشكلة للفارسي ١٦٥ – ١٦٦ ، وأسرار العربية ١٢٢ – ١٢٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٥٨ – ٩٦٠ ، والارتشاف ٣ / ٣٤ – ٣٥ .

(٧) في الأصل : (معناه) .

(٨) من الآية (٣٨) في سورة مريم .

(٩) في الأصل : (واقعٌ) .

الله تعالى ؛ لأنَّه مُنَزَّهٌ عنه ، وإنما هو واقع من المبصر لهم ، فالتقدير : « إذا (رأيتهم)[١] قلت أسمع بهم وأبصر » ، وذهب الأخفش والكوفيون – وأجازه الزمخشري – إلى أنَّه فعل أمر حقيقة للمخاطب[٢] .

فعلى مذهب الجمهور تكون الباء زائدة في الفاعل لازمة الزيادة ؛ ليظهر تخصيص التعجب ، وإن كان زيادتها في الفاعل في غير هذا الموضع غير لازمة كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾[٣] ، ولا ضمير في " أفعل " (إذ)[٤] الفاعل هو الضمير الذي دخلت // عليه الباء . //١٨٧أ

وعلى مذهب الأخفش يكون في " أفعل " ضمير مستتر ، وهو ضمير الفاعل ، والباء زائدة في المفعول لازمة الزيادة لتخصيص التعجب ، وإن كان زيادتها في المفعول في غير هذا الموضع غير (لازمة)[٥] كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٦] ولا يتغير " أفعل به " (بحسب)[٧] مذكر ولا مؤنث ولا مفرد (ولا مثنى)[٨] ، ولا جمع ؛ لأنَّه قد

---

(١) في الأصل : (رأيهم) .

(٢) ونسب هذا المذهب أيضاً لابن كيسان ، والفراء ، والزجاج ، وابن خروف .

واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر في أفعل ، فذهب ابن كيسان إلى أنه للحُسْنِ ، وذهب الباقون إلى أنه للمخاطب .

انظر المفصل ٣٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٥ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، وابن كيسان ٢٦٤ .

(٣) من الآية (٥٨) في سورة الفرقان .

(٤) في الأصل : (إذا) .

(٥) في الأصل : (لازم) .

(٦) من الآية (١٩٥) في سورة البقرة .

في الباء في قوله « بأيديكم » ثلاثة أوجه :

١ – أنها زائدة في المفعول به ؛ لأن الفعل ألقى يتعدى بنفسه ، وهذا قول الأخفش وأبي عبيد والزمخشري ، وهو مردود .

٢ – أنها غير زائدة وهي متعلقة بالفعل والمفعول محذوف والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم .

٣ – أنها حرف جر فيكون المفعول به هو المجرور بالباء ، والتقدير : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٦١ – ١٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٢ ، والمفصل ٣٣١ ، والدر المصون ١ / ٤٨٣ .

(٧) في الأصل : (بحب) .

(٨) في الأصل : (ولا تثنية) .

جرى مجرى المثل ، فلا يُغير ، وإنما يجرى على صيغة واحدة كما جرى قولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ »[١] ، فيقال بكسر التاء للمذكر ، والمؤنث ، (والمثنى)[٢] ، والجمع ؛ لأنَّه إنما قيل أولاً (لمفردة)[٣] مؤنثة ، فاستمر على ذلك .

ومعنى " أَحْسِنْ به " على مذهب الجمهور « أَحْسَنَ (زيدٌ)[٤] » - أي صارَ ذَا حُسْنٍ زَائدٍ - فهو خبر كما يقال : أرابَ فلانٌ : إذا صارَ ذَا ريبةٍ[٥] .

وعلى مذهب الأخفش هو أمر للمخاطب بأن يصف " زيداً " بالحُسْنِ .

ثم شرع يتكلم في الحكم إذا لم يكن الفعل مما يصح بناء فعل التعجب منه ، فقال : « فإِنْ عُجِبَ مِنْ خَلْقٍ أو ما زادَ عن ثلاثٍ أو لونٍ »[٦] ، فَفُهِمَ من ذلك أنَّ الفعل إذا كان من الخلق ، أو من الألوان ، أو زائداً على ثلاثة ، وإن لم يكن من الخلق والألوان ، فلا يُبنى فعل التعجب منه ، وإنما يُبنى من فعل ثلاثي (يعطى معنى)[٧] الزيادة كـ" أشد ، وأعظم ، وأكثر " ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ابْنِ الفعلَ مِنْ (ثلاثٍ)[٨] » ، فقوله : « ابن » جواب الشرط الذي هو " فإِنْ عُجِبَ " ، وقوله : « أو ما زادَ عَنْ (ثَلاثٍ)[٩] » هو بفتح الثاء ، وقوله : « من ثُلاَثِي » هو بضم الثاء ، والأصل فيه « من ثُلاثِيٌّ » ، ولكن خفف الياء ، ولكن

---

(١) يضرب هذا المثل للرجل يُضيِّعُ الأمر ، ثم يريد استدراكه .

انظر جمهرة الأمثال ١ / ٤٧٣ ، واللسان ٩ / ٢٠٢ مادة (صيف) .

(٢) في الأصل : (والتثنية) .

(٣) في الأصل : (المفردة) .

(٤) في الأصل : (زيداً) .

(٥) انظر اللسان ١ / ٤٤٢ مادة (ريب) .

(٦) منع جمهور البصريين التعجب من الألوان - من البياض والسواد - ومن العاهات والعيوب ، وأجاز بعض الكوفيين التعجب من البياض والسواد خاصة ، وذهب إلى الجواز ابن الحاج أيضاً .

وأجاز هشام والكسائي التعجب من الألوان مطلقاً ، وروي عن الكسائي أنه سمع : ما أسود شعره .

وأجاز الأخفش والكسائي وهشام : ما أعوره .

انظر التبيين ٢٩٢ مسألة (٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٦ ، والمساعد ٢ / ١٦٢ ، والارتشاف ٣ / ٤٥ - ٤٦ .

(٧) في الأصل : (يعطى يعني) .

(٨) في الأصل : (ثلاثي) .

(٩) في الأصل : (ثلاثي) .

تمَّمَ في البيت الرابع بقية الحكم فيها إذا بُني فِعْلُ التعجب من فِعْلٍ غير الفعل المتعجب منه ، فذكر أنَّك تنصب مصدر الفعل الذي منه العجب ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وانْصِبْ [به] مَصْدَرَ مَا مِنْهُ الْعَجَبْ » ، فالضمير في " به " عائدٌ على الفعل من قوله : « ابْنِ الفِعْلَ من ثُلاثِي » ، والضمير في " منه " عائد إلى فعل التعجب منه ، ثُمَّ مثَّلَ ذلك بقوله : « مَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الذهبِ » ، وبيان ذلك أنَّك إذا أردت أن تتعجب من لون الذهب ، فلم يمكن بناء فعل التعجب منه ؛ لأنَّه لون // فبنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي غير الفعل الذي أردت أن //١٨٧ب تتعجب منه[١] ، فقلت : « ما أشدَّ » ، ثُمَّ أخذت مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه ، (فنصبته)[٢] بـ" أشد " ، فتقول : « ما أشدَّ صُفْرَةَ الذهبِ » فـ" أشد " هو فعل التعجب ، و" صفرة " هو مصدر الفعل المتعجب منه ، وقد نصبته بـ" أشد " ، و" الذهب " مضاف إليه ، وكذا تفعل في مثل هذا ، فلابد أن تضيف المصدر إلى فاعله ؛ لتعلم من المنسوب إليه ذلك الفعل ، فحصل من البيت الثالث والرابع أنَّه إذا لم (يمكن)[٣] بناءُ فعل التعجب بأن يكون لوناً ، أو خلقة ، أو زائداً عن ثلاثة بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي يصح بناء فعل التعجب منه ، وأتيت بمصدر الفعل المتعجب منه[٤] ، وتضيف المصدر إلى فاعله ، وقد مثَّلَه ، وبيَّن ذلك في المثال .

هذا ما اشتملت عليه أبيات الأصل ، ولم يتعرض لشروط الفعل الذي يُبنى منه فعل التعجب إلاَّ بأن يكون ثلاثياً غير خلقة ، ولا لون .

---

(١) نظم الحريري في مُلحته التعجب من اللون ، فقال :

وَإنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ   أو عاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْنِ لها فِعْلاً مِن الثُّلاثِي   ثُمَّ آتِ بالأَلْوَانِ وَالأَحْدَاثِ

وقال ابن معطي :

واللَّونُ والخِلَقِ إنْ عَجِبْتَا   بَنيتَ منها مَصْدراً وَجِئْتَا
بِالفِعْلِ نحو ما أَشَدَّ حُمْرَتَهْ   ونحو ما أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهْ
إذْ فِعْلُ كُلِّ خِلْقَةٍ وَلَوْنْ   مُجَاوِزٌ ثلاثةً فِي اللَّوْنِ

انظر مُلحة الإعراب ٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٦٢ .

(٢) في الأصل : (فنصبته) .

(٣) في الأصل : (يكن) .

(٤) كلام غير واضح في الأصل ، وأغلب الظن أنه ما أثبته .

وللفعل المبني منه فعل التعجب شروط[1] :

الأول : أن يكون ثلاثياً ، فلا يُبنى مما زاد على الثلاثي ، ثم إنَّ الزائد على الثلاثة إما أن تكون حروفه [أصولاً]كـ" دحرج " ، فلا يُبنى منه فعل التعجب ؛ لأنَّه يحتاج إلى زيادة في بنية التعجب ؛ لأنَّها رباعية ، وهو ثلاثي ، [وإما أن تكون بعض حروفه زائدة] ، فإن كانت بعض حروفه زائدة فلا يخلو أن يكون على غير أفعل أو على أفعل ، فإن كان على غير أفعل ، فلا يبنى منه فعل التعجب مطلقاً كـ" انطلق " و" اكتسب "[2] ؛ لأنَّك إن أسقطت الزوائد اختل لذهاب المعنى الذي كانت الزوائد تدل عليه ، وإن أبقيت الزوائد لم يستقم منه بنية التعجب .

وإن كان على " أفعل " ، فالصحيح أنْ لا يُبنى منه فعل التعجب مطلقاً ، وقيل : يُبنى منه مطلقاً ، وقيل : إن كانت همزته للتعدية كـ" أكرم " لم يبنَ منه فعل التعجب ، وإن كان لغير التعدية كـ" أسحر " إذا خرج في السَّحَر[3] يُبنى منه فعل التعجب[4] .

الثاني : أن يكون تاماً تحرزاً من كان وأخواتها[5] ، وأما ظن وأخواتها فيبنى منها فعل التعجب بشرط حذف المفعولين ، فإن ذُكِرَا ، (أو أحدهما)[6] لم يُبن منها فعل التعجب[7].

---

(١) نظمها ابن مالك في ألفيته ، فقال :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ   وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٥٣ .

(٢) كلام ساقط من أصل النص كتب في جانب الصفحة ، وهو غير واضح ، ولعله ما أثبته .

(٣) انظر اللسان ٤ / ٣٥٠ مادة (سحر) .

(٤) أجاز بناء فعل النعجب من " أفعل " مطلقاً سيبويه والمحققون ، وصححه ابن هشام الخضراوي ، ونقل عن الأخفش ، واختاره ابن مالك .
وذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي والجرمي إلى منعه مطلقاً إلاَّ ما شذ منه فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهو ما ذهب إليه " ابن جابر " هنا .
وذكر النحاة مذهباً ثالثاً ، وهو أنه إذا كانت همزته للتعدية لم يبن منه فعل التعجب ، وإن كانت لغير التعدية بني منه ، وممن ذهب إلى هذا ابن عصفور .
ورد الشاطبي المذهب الثالث حيث قال : « وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ... » .
انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٧٨ ، والأصول ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والمقرب ١ / ٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦ - ٤٧ ، والارتشاف ٣ / ٤٢ ، والتصريح ٢ / ٩١ .

(٥) أجاز الزجاجي أن تدخل كان في باب التعجب من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ؛ ولأنها أصل في كل فعل وحدث .
وأجازه السيرافي بشرط أن تكون تامة .
وأجاز ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن يعيش دخولها بشرط زيادتها وإلغاء عملها وأجاز الكوفيون : ما أكون زيداً قائماً ، ونسبه ابن عقيل للفراء وابن الأنباري .
انظر الأصول ١ / ١٠٨ ، والجمل للزجاجي ١٠٣ ، والمسائل المشكلة ٦٧ - ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ ، والمساعد ٢ / ١٦٠ .

(٦) في الأصل : (أو حدهما) .

(٧) انظر المقرب ١ / ٧٤ .

الثالث : أن يكون متصرفاً تحرزاً من " عسى ، ونعم ، وبئس " .

الرابع : أن يكون قابلاً للزيادة ، والنقصان تحرزاً من الحقائق التي يستوي فيها كل أحد كحقيقة الرجولية والأنوثية // ، فلا يقال : « ما أرجلَ فُلاناً » من الرجولية التي هي ضد الأنوثة ، فإن قيل : ما أرجله من الرجولة التي هي الشهامة جاز لتفاوت الناس في ذلك . //١٨٨أ

وأما قولهم : « مَا أحكَمَ اللهَ ، ومَا أعلمَهُ » ، فإنما يقال ذلك عند ظهور آثار حكمه وعلمه عين حقيقة ، فإنَّ الآثار تزيد وتنقص بحسب المُشاهِد لها (وإدراكه)[1] لمواقعها ، وإما بحسب نفسها ، فلا يقال ذلك ؛ لأنَّه [في] صفاته تبارك وتعالى منزهٌ عن النقصان ، والزيادة .

ومما لا يزيد ولا ينقص الخلق ، وهي الأعضاء ، وما خلقت عليه من حُسْنٍ ، وقُبْحٍ ، وحلية كـ" الشهولة ، والدعوجة "[2] .

الخامس : أن يكون على " فَعُل " بضم العين إما بالأصل كـ" شَرُفَ " ، وإما مردود إليه عند بناء فعل التعجب منه ، فالحاصل من هذا أنَّك إذا أردت أن تبني فعل التعجب من الفعل الثلاثي نظرت ، فإن كان على " فَعُل " بضم العين فهو المراد ، وإن كان على " فَعَل " بفتح العين كـ" ضَرَبَ " ، أو بكسرها كـ" عَلِمَ " رددته إلى " فَعُل " ، فتقول : « ضَرُبَ زيدٌ » بضم الراء ، ثم تقول : « مَا أضْرَبهُ » ، و" عَلُمَ " بضم اللام ، ثم تقول : « مَا أعلَمهُ » ، وإنما فعلوا ذلك ؛ ليردوه إلى فِعْلٍ لازمٍ بحيث يقبل همزة التعدية المزيدة في فعل التعجب[3] .

السادس : أن يكون من المعاني التي سمعت منها أفعال في غير التعجب تحرزاً من نحو " رَبْعَة "[4] ، و" طَفْل "[5] ، فإنَّها لم يسمع منها فعل في غير التعجب ، فإن سمع في مثل ذلك فعل التعجب ، فشاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) في الأصل : (وإدراكيه) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٣٧٣ مادة (شهل) : « الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة » .
وقال في مادة (دعج) ٢ / ٢٧١ : « الدعجة : السواد ، وقيل شدة السواد ، وقيل : الدعج شدة سواد العين ، وشدة بياض بياضها » .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٢٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٦٣ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٨ / ١٠٧ مادة (ربع) : « ورجل مَرْبوع ، ومُرْتَبَع ، ومُرْتَبِع ، ورَبْعٌ ، ورَبْعه ، ورَبَعه : أي مَرْبُوعُ الخلق لا بالطويل ولا بالقصير .... » .
وانظر الاشتقاق لابن دريد ٦٧ ، والمخصص ١ / السفر الثاني ٧١ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٤٠١ مادة (طفل) : « الطَّفْلُ : البنان الرَّخْص » .
وفي الصحاح ٥ / ١٧٥ مادة (طفل) : « والطَّفْل بالفتح : الناعم ، يقال : جارية طَفْلَةٌ : أي ناعمة ، وبنانٌ طَفْلٌ » .

قالوا : « مَا أَذْرَعَها ! » أي ما أخفها في الغَزْل[١] ، و« أَقْمِنْ به ! » أي : « أَحْقِقْ بـه »[٢] لم يسمع منها فعل في غير التعجب .

السابع : أن يكون مبنياً للفاعل ؛ لأنَّه لو كان مبنياً للمفعول لالتبس بالمبني (للفاعل)[٣] ، فلا يدرى في مثل : « مَا أَضربَ زيداً » هل التعجب من كثرة الضرب الواقع منـه ، أو الواقـع عليه ؟

فإذا تعين أنَّه لا يبنى إلاَّ من المبني للفاعل زال اللبـس ، وكذلـك لـو لم يسـمع الفعـل إلاَّ مبنياً للمفعول كـ« عُنِيَ زيدٌ بِحَاجَتِهِ » ، فإنَّه يُبنى منه فعل التعجب ؛ إذ لا لبس[٤] .

الثامن : أن لا يوصف الفاعل منه بـ" أفعل " تحرزاً من أن يكون // لوناً كـ" أحمر " ، أو //١٨٨ب حلية كـ" أشهل " ، أو عيباً ظاهراً[٥] كـ" أعور " .

وإنما لم (يُبْنَ)[٦] من العيوب فعل التعجب ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لم يُبْنَ منـها (لئـلا)[٧] تلتبس الصفة بأفعل التفضيل ، فمنع فعل التعجب منه ؛ إذ لم يشبه الخلق في ظهورها ، قالوا : « ما أَهْوَجَهُ ، ومَا أَنْوَكَهُ ، ومَا أَحْمَقَهُ »[٨] بمعنى واحد .

وقيل : إنما لم يُبْنَ فعل التعجب من العيوب ؛ لشبهها بالخلق[٩] .

---

(١) انظر اللسان ٨ / ٩٧ مادة (ذرع) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٣٤٨ مادة (قمن) : « وأَقْمِنْ بهذا الأمر أي أَخْلِقْ به » .

(٣) في الأصل : (بالفاعل) .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٦٧ ، والتصريح ٢ / ٩٢ .

(٥) سبق توضيح موقف النحاة من بناء فعل التعجب من الألوان ، ومن العاهات والعيوب. انظر ص ٣٧٥ حاشية ٥ .

(٦) في الأصل : (يبين) .

(٧) في الأصل : (لأن لا) .

(٨) انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٨ - ٩٩ .

(٩) اختلف النحويون في سبب منع بناء فعل التعجب من أفعل فعلاء :

فمنهم من قال : إن فعل هذه الصيغ زاد على ثلاثة أحرف ، وممن قال بهذا ابن عصفور .

ومنهم من قال : إن العيوب الظاهرة كالخِلَق الثابتة ، فلا يبنى منها فعل التعجب ، وممن قال بهذا الخليل .

ومنهم من قال : لئلا تلتبس الصفة بأفعل التفضيل ، وممن قال بهذا ابن مالك .

انظر الكتـاب ٤ / ٩٧ - ٩٨ ، والمقتضب ٤ / ١٨٠ - ١٨٢ ، والأصـول ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، واللبـاب ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، والمقرب ١ / ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، والتصريح ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

التاسع : أن لا يكون الفعل لازماً للنفي[١] كقولهم : « ما عِجْتُ بالدَّوَاءِ » أي : ما انتفعت به[٢] ، وهو بكسر العين ، وهذا الفعل لا يقال إلاَّ منفياً ، فلا يبنى منه فعل التعجب ؛ لأنَّ المراد بالتعجب إثبات الصفة لا (نفيها)[٣] .

ومنه قولهم : « ما نَبَسَ بكلمةٍ » بالنون والباء الموحدة من أسفل ، أي : ما نطق بها[٤] ، وقد شذ بناء فعل التعجب (مما)[٥] حقه أن لا يبنى منه ، وذلك ستة وعشرون فعلاً ستة مما جاء على وزن أفعل من المزيد فيه ، وهي قولهم : « مَا آتاهُ للمعروفِ » أي : ما أعطاه له ، و« مَا أولاهُ » ، و« مَا أعْطَاهُ » ، و« مَا أخطَأهُ » من الخطأ ، [ومَا أنتنهُ] ، و« مَا أبينَهُ » من أبان إذا أظهر .

وستة في المبني للمفعول ، وهي : « مَا أحبَّهُ ، ومَا أمقتَهُ » بمعنى أنَّه يحبه الناس كثيراً ، ويمقتونه كثيراً ، و« مَا أولعَهُ » من " وُلِعَ " بالشيء مبنياً للمفعول ، و« مَا أخوفَهُ » بمعنى أنَّ الناس يخافونه كثيراً ، و« مَا أغبنَهُ » من " غُبِنَ " مبنياً للمفعول ، و« مَا أشهَاهَا » من الشهوة سُمع من كلام العرب " شُهِيَ " بكسر الهاء مبني للمفعول ، فقيل منه : مَا أشهَاها .

وخمسة في أفعال الخلق ، وهي : « مَا أطولَهُ ، ومَا أقصرَهُ ، ومَا أقبحَهُ ، ومَا أحسنَهُ ، وما أشنَعهُ » .

وأربعة في المزيد فيه مما ليس على زنة " أفعل " ، وهي: « (مَا أغنَاهُ)[٦] » ، و« مَا أفقرَهُ » ، و« مَا أقومَهُ » ، و« مَا أتقَاهُ » .

واثنان في غير المتصرف ، وهما : « مَا أعسَاه » من " عسي " إذا رجا ، وأعسِ به .

واثنان مما لم يُبْنَ منه فعل في غير التعجب ، وهما « مَا أذرعَهَا ، وأَقْمِنْ بِهِ » ، وقد تقدما[٧] .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٥٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٨ .

(٢) انظر اللسان ٢ / ٣٣٦ مادة (عيج) .

(٣) في الأصل : (يفيها) .

(٤) انظر تاج العروس للزبيدي ٤ / ٢٥٣ مادة (نبس) .

(٥) في الأصل : (ما) .

(٦) في الأصل : (ما أغساه) .

(٧) انظر ص ٣٧٩ .

وواحد فيه مانعان ، وهو : « مَا أخصرَهُ » من اختصر الكتاب مبنياً للمفعول ، والمانعان هما : كونه زائداً على ثلاثة // وكونه مبنياً للمفعول ، فهو شاذ من وجهين . //١٨٩أ

وقد يأتي الفعل لمعنيين كلاهما يصح منه بناء فعل التعجب لكن بنوه على أحد المعنيين ، ولم يبنوه على الآخر فرقاً بينهما .

قالوا في النسب : (مَا أقعـدَهُ)[1] ، وقالوا في ضد الجلوس : مَـا (أكثرَ)[2] قُعـودهُ ، وقالوا : مَا أسكرَهُ (للنهرِ)[3] ، ومَا أكثرَ سكْرهُ في الخمرِ[4] .

وقد يأتي الفعل لمعنيين يصح بناء فعل التعجب من أحدهما ، ولا يصح من الآخر نقول : « مَا أسودَهُ » فإن أردت من السيادة صح ، وإن أردت من السواد لم يصح .

وكذلك : « مَا أبيضَ الدجَاجَة » إن أردت التعجب من كثرة بيضـها صح ، وإن أردت التعجب من بياضها لم يصح .

واعلم أنَّ جملة التعجب جرت مجرى المثل ، فلا يُتصَرَّف فيها بتقديم ، ولا تأخير .

وقد اتفق البصريون على أنَّه لا يفصل بين " ما " ، وفعـل التعجـب إلاَّ بـ" كـان " دون أخواتها[5] ؛ لأنَّها أم الباب ، وهي زائدة لا محل لها من الإعراب ، ولا عمل عند الجمهور[6] .

---

(١) في الأصل : (ما أقعد) .

قال ابن منظور في اللسان ٣ / ٣٦١ مادة (قعد) : « ورجل قُعْـدُدٌ : قريب من الجد الأكبر ، وكذلك قعدَد ، والقُعْدُدُ والقُعْدَدُ : أملك القرابة في النسب » .

(٢) في الأصل : (ماكثر) .

(٣) في الأصل : (للنهي) .

قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٣٧٥ مادة (سكر) : « وسكر النهر يسكُرُه سكراً : سدَّ فاه ، وكل شقٍّ سُدَّ ، فقد سُكِرَ ، والسِّكْرُ : ما سُدَّ به » .

(٤) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٦٥ ، والتصريح ٢ / ٩٣ .

(٥) وقد سمع شذوذاً قول بعض العرب : « مَا أصبحَ أبردَهَا ، ومَا أمسَى أدفأَهَا » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، والمساعد ١ / ٢٦٨ .

وسيأتي " ابن جابر " على ذكر هذا القول في باب " كان وأخواتها " ص ٤٤٠ .

(٦) ممن ذهب إلى هذا ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ١٠٨ ، والمسائل المشكلة ٦٧ - ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ ، والمساعد ٢ / ١٦٠ .

وذهب الزجاج إلى أنّها ناقصة ، واسمها مستتر فيها عائد إلى " ما " ، وخبرها فعل التعجب[١] .

وذهب السيرافي إلى أنّها تامة ، و" ما " ، وفعل التعجب في موضع الحال[٢] ، وهذا أضعف الأقوال الثلاثة ، وأقواها قول الجمهور .

وأما الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فمنعه سيبويه مطلقاً[٣] ، وأجاز الجرمي وجماعة أنّه يفصل بين التعجب ومعموله بالظرف ، والمجرور ، فتقول : « ما أحسنَ اليومَ زيداً » ، و« ما أحسنَ على الفرسِ زيداً »[٤] .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الزجاجي في الجمل ١٠٣ .

أما الزجاج فلم أجد من نسب له هذا المذهب فيما وقع تحت يدي من مراجع ، كما أنني لم أوفق في العثور على نص في كتابه معاني القرآن وإعرابه يشير إلى ما نسبه إليه " ابن جابر " .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣ / ٤٣) : « قال سيبويه : ما كان أحسنَ زيداً ، فتُذْكَر " كان " ليدل أنه كان فيما مضى إذا قلت : ما كان أحسن زيداً ، ففي " كان " وجهان أحدهما أن تكون زائدة كأنك قلت : ما أحسنَ زيداً ، ثم أدخلت " كان " ليدل على الماضي وفي كان ضمير الكون على ما قدمنا من معنى " كان " إذا كانت زائدة ، والوجه الثاني : أن تجعل ما مبتدأة وتجعل في " كان " ضميراً من " ما " ، وهو اسم " كان " ، وتجعل أحسن خبر " كان " كقولك : زيدٌ كان ضربَ عمراً ، قال أبو الحسن : وإن شئت جعلت " أحسن " صلة وأضمرت الخبر ، فهذا أكثر وأقيس » .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ .

(٣) لم أجد في الكتاب ما يفيد أن سيبويه منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله مطلقاً ، بل ذكر أنه لا يجوز تقديم معموله عليه ، وذكر الفصل بـ" كان " حيث قال ١ / ٧٣ : « وتقول : ما كان أحسن زيداً ، فتذكر كان ليدل أنه فيما مضى » .

ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه في التبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٨ .

(٤) ونُسِبَ الجواز أيضاً للفراء والأخفش والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف وأبي علي الشلوبين ، وابن مالك ، وابنه ، وأبي حيان .

وذهب الأخفش في أحد قوليه ، والمبرد ، وأكثر البصريين إلى المنع ، ونسبه الصيمري لسيبويه .

انظر المقتضب ٤ / ١٧٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٤ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٣٨ ، وأبو عمر الجرمي ١٩٢ - ١٩٣ .

وأما تقديم المعمول على فعل التعجب ، فممتنع باتفاق ؛ لأنَّه فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله[1] .

هذا ما تلخَّص من أحكام هذا الباب[2] ، والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٨٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٣ .

(٢) أغفل ابن جابر مسألتين يتعرض لهما النحاة هنا ، وهما :

١ - الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالحال والمصدر ، والنداء ، ولولا :

فالجمهور على المنع فيها جميعها ، وذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، وأجاز هشام أيضاً الفصل بالمصدر ، وأجاز ابن مالك الفصل بالنداء ، وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١ - ٤٣ ، والتصريح ٢ / ٩٠ ، والهمع ٥ / ٦١ .

٢ - جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل وكان المعنى واضحاً ، وأما إذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز حذفه .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧ ، وشرح ابن الناظم ٤٥٩ - ٤٦٠ ، والتصريح ٢ / ٨٩ - ٩٠ .

باب نعم وبئس وحبذا

« باب نعم وبئس وحبذا »

هذا الباب ليس هو في الملحة[١] ، فهو مما زدناه (عليها)[٢] ، والكلام فيه على نعم وبئس وحبذا ، (وثلاثتها)[٣] غير متصرفة .

وفي نعم وبئس أربع لغات :

الأولى : " نَعِمَ " بفتح النون وكسر العين ، وهي الأصل .

الثانية : " نِعِم " بكسر النون إتباعاً لكسرة العين .

الثالثة : " نَعْم " بفتح النون وسكون العين .

الرابعة : " نِعْم " بكسر النون ، وسكون العين ، وهي اللغة المشهورة ، ويساويها // " بئس " في اللغات الأربعة[٤] . //١٨٩ب

وتجري هذه اللغات في كل ما جاء على " فَعِل " بفتح الفاء وكسر العين إذا كان ثانيه حرف حلق سواء كان فعلاً كـ" نَعِمَ " ، أو اسماً كـ" فَخِذ "[٥] .

والمشهور في " نعم ، وبئس " أنّهما فعلان ، وهو مذهب البصريين ، (والكسائي)[٦] من الكوفيين ، واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

رفعهما للفاعل ، ولا يرفعه إلاّ فعل ، أو اسم يعمل عمل الفعل ، وليس " نعم ، وبئس " من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، (فتعين أن يكونا فعلين)[٧] .

---

(١) لم يفرد الحريري في الملحة باباً لنعم وبئس وحبذا ، ولكنه قد تعرض لذكر بعض أحكامها في شرح الملحة عند شرحه لقوله :

وَمِنْهُ أيْضاً نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً ... وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّار مِنْهُ بَدَلاً

وَحَبَّذَا أرْضُ البقيعِ أرْضَا ... وَصَالِحٌ أطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا

انظر مُلحة الإعراب ٤٤ - ٤٥ ، وشرح الملحة للحريري ١٩٧ - ٢٠٠ .

(٢) في الأصل : (عليه) .

(٣) في الأصل : (ثلاثتهما) .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦ ، والمساعد ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، والهمع ٥ / ٢٧ - ٢٩ ، واللسان ١٢ / ٥٨٦ - ٥٨٧ مادة (نعم) .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٨ ، والهمع ٥ / ٢٨ .

(٦) في الأصل : (والكساءِ) .

(٧) في الأصل : (فمتعيّن أن يكون فعلاً) .

وذهب الفراء[١] ، وجماعة من الكوفيين إلى أنّهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

دخول حرف الجر (عليهما)[٢] في السعة ، قال بعض العرب وقد بُشر ببنت : « واللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ نَصْرُهَا بُكَاءٌ ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ »[٣] ، وقال الآخر : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ »[٤] ، ولا دليل في ذلك ؛ لقبوله التأويل ؛ إذ التقدير : « واللهِ ما هي بالولدِ المقولِ فيهِ نعمَ الولدُ » ، ويقدر في الآخر : « نِعمَ السيرُ على عيرٍ مقولٍ فيهِ بئسَ العيرُ » .

قوله :

نِعْمَ كَبِئْسَ يَرْفَعُ اسْماً فِيْهِ أَلْ ... أَوْ مُضْمَراً تَفْسِيرُهُ مِنْ بَعْدُ حَلّ
وَمُبْتَدَاً ذُو الْمَدْحِ وَالذمِ جَرَى ... أَوْ خَبَراً لِمُبْتَدَاً لَنْ يَظْهَرا
وَحَبَّذَا مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ ... ذُو الْمَدْحِ وَالتَّمْيِيزُ بَعْدُ يُذْكَرُ

ذكر في البيت الأول من هذه الأبيات أنَّ نعم كبئس في رفعهما اسماً ظاهراً مُعرَّفاً بأل ، أو ضميراً تفسيره ما بعده[٥] ، وقد أشار إلى رفعهما الاسم الظاهر المعرف بأل بقوله : « نعمَ كبئسَ يرفعُ اسماً فيهِ ألْ » ، وقد أشار إلى رفعهما الضمير الذي يفسره ما بعده بقوله : « أو مضمراً تفسيرُهُ مِن بعدُ حلّ » يريد : أو مضمراً حل تفسيره من بعده ، وقوله : « أو مضمراً » معطوف على قوله : « اسماً » ، فمثال رفعهما الظاهر المعرف بأل قولك : « نِعْمَ الرجلُ عُمَرُ (بنَ)[٦] الخطابِ » ، و« بِئْسَ الرجلُ (عمرو)[٧] بن هشام » ، ومثال رفعهما

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤١ - ١٤٢ .
وانظر المسألة ورأي الفريقين وحججهم في : الإنصاف ١ / ٩٧ المسألة (١٤) ، وأسرار العربية ٩٦ ، والتبيين ٢٧٤ المسألة (٤٠) ، واللباب ١ / ١٨٠ - ١٨٢ ، والتصريح ٢ / ٩٤ .

(٢) في الأصل : (عليها) .

(٣) هذا القول حكاه أبو بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء ، ونسب ابن عقيل هذا القول لرجل من بني عُقيل .
انظر الإنصاف ١ / ٩٨ - ٩٩ ، والتبيين ٢٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٧ ، والمساعد ٢ / ١٢٠ .

(٤) انظر الإنصاف ١ / ٩٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٠ ، والهمع ٥ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٣٨ .

(٥) انظر المقرب ١ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ .

(٦) في الأصل : (ابن) .

(٧) في الأصل : (عمر) .

الضمير كقولك : « نِعْمَ رجلاً خالدُ (بن)[١] الوليد » ، و« بِئْسَ رجلاً عقبةُ (بن)[٢] أبي معيط » ، ففاعل " نعم ، وبئس " هنا ضمير مستتر [يفسره][٣] الاسم النكرة // المنصوب //١٩٠أ على التمييز بعده ، وهو رجل ، وكذلك قولك : « بِئْسَ رجلاً » فـ" نعم وبئس " من المواضع التي يُفسِّر فيها الضمير ما بعده ، فلو جاء الاسم الظاهر الواقع فاعلاً لـ" نعم وبئس " خالياً من الألف واللام لم يجز إلاَّ أن يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام كقولك : « نعمَ غلامُ المرأةِ زيدٌ ، وبِئسَ خادمُ المرأةِ هندٌ » ، وأما قول الشاعر :

[٩٥] (فنِعْمَ)[٤] صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[٥]

فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأنَّ فاعل " نعم " جاء غير معرف بالألف واللام ، ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، وإنما سهَّل ذلك على الشاعر أنَّ المعطوف عليه مضاف إلى ما فيه الألف واللام ، وهو قوله : « وصاحبُ الركبِ » ، وأما قوله تعالى : ﴿ (بِئْسَمَا)[٦] اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾[٧] ، و﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٨] ، فـ" ما " في قوله :

---

(١) في الأصل : (ابن) .

(٢) في الأصل : (ابن) .

(٣) في الأصل : (تفسيره) .

(٤) في الأصل : (نعم) .

(٥) من البسيط لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه .
ونسب لكثير بن عبد الله النهشلي .
الشاهد في قوله : « فنعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل " نعم " " صاحب " نكرة مضافاً إلى نكرة وهي " قوم " .
وهذا جائز عند الأخفش ؛ إذ إنَّ ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ، فيقال على هذا : « نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو » .
ونسب إجازة هذا الأمر الأشموني إلى الفراء ، وأنه - أي الفراء - نقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج .
أما عامة الناس فخصوه بالضرورة .
انظر شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣١ ، والدرر ٥ / ٢١٤ .
وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ١ / ٦٠٠ - ٦٠١ ، والمقرب ١ / ٦٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٦) في الأصل : (بئس ما) .

(٧) من الآية (٩٠) في سورة البقرة .

(٨) من الآية (٢٧١) في سورة البقرة .
قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وقالون وأبو بكر قوله « فنعما » بكسر النون وإخفاء حركة العين .
وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي « فنعما » بفتح النون والعين .
وقرأ ابن كثير وورش وحفص « فنعما » بكسر النون والعين وهي لغة هذيل .
انظر الحجة للفارسي ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، والدر المصون ١ / ٦٥٠ .

« (بئسما)[١] اشتروا » نكرة موصوفة بـ" اشتروا " منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر مفسر بالتمييز[٢] .

وقيل : هي اسم موصول بـ" اشتروا " مرفوع على الفاعلية ، وأغنى عن الألف واللام عموم الموصول[٣] .

وأما في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّاهِيَ ﴾ ، فقيل : ما نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر [و] التقدير : « نِعمَ شيئاً هِيَ » ، ففي " نعم " ضمير ، وشيئاً هو التمييز المفسر له ، وقوله : " هي " هو الممدوح[٤] .

وقيل : إنّها كناية عن اسم معرفة بالألف واللام مرفوع على الفاعل [و] التقدير : « نعم الشيء ابداؤها »[٥] فالشيء هو الفاعل كُنِّيَ عنه بـ" ما " ، و" إبداؤها " هو الممدوح - أي إبداءُ الصدقاتِ - فحُذف المضاف الذي هو إبداء ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير الصدقات ، فلما زالَ المضاف الذي كان الضمير متصلاً به انفصل الضمير ، فصار الكلام « فَنِعِمَّا هي » .

---

(١) في الأصل : (بئس ما) .

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش .

ونسبه الحلبي للفارسي ، وممن ذهب إلى هذا أيضاً الزمخشري .

والمخصوص بالذم عند الأخفش محذوف تقديره : « شيء أو كفر » ، والتقدير : « بئس هو شيئاً اشتروا به كفرهم »

وأن يكفروا بدل من المحذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف أي هو : أن يكفروا .

وهو عند الزمخشري - أي المخصوص بالذم - قوله تعالى : ﴿ أَن يَكْفُرُواْ ﴾ .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٩ ، والكشاف ١ / ٨١ ، واملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ١ / ٥١ ، والدر المصون ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٣) ممن ذهب إلى هذا الفارسي .

انظر المسائل المشكلة ٢٥١ - ٢٥٢ .

ذكر ابن جابر مذهبين للنحاة في " ما " المتصلة بنعم وبئس ، ويبقى ثمانية مذاهب لم يتعرض لها المؤلف ، وقد ذكرها أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧ - ١٨ ، وانظر الدر المصون ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وممن قال به الزمخشري في المفصل ٣٢٧ .

(٥) ممن قال بهذا الفارسي في الحجة ٢ / ٢٩٨ .

وقال الزمخشري في الكشاف : « فنعم شيء إبداؤها » إلاّ أنه يرى أنها نكرة غير موصولة ولا موصوفة .

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧ مذاهب النحاة في " ما " المتصلة بنعم وبئس إذا وقع بعدها اسم ، فانظرها هناك .

ومذهب سيبويه أنَّه (لا ينتصب)[١] التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلاَّ إذا كان ضميراً لتفسيره[٢] ، وقد تقدم مثاله .

وأجاز المبرد ، ومن تبعه الجمع بين نصب التمييز مع رفعهما الظاهر[٣] ، واستشهد بقول الشاعر :

[٩٦] (تَزَوَّدْ)[٤] مِثْلَ زَادِ (أبِيكَ)[٥] فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبِيكَ زَاداً[٦]

فنصب " زاداً " على التمييز مع أنَّ " نعم " رفعت الظاهر ، وقد صححوا قول المبرد ؛ لأنَّ التمييز أكثر ما يجيء تفسيراً للظاهر كقولك : « قَبَضْتُ عشرينَ درهماً » .

---

(١) في الأصل : (انتصب) .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ .

ومن ذهب إلى هذا السيرافي ، ونسبه ابن يعيش لابن السراج ، وما وجدته في الأصول يخالف هذا حيث ذهب إلى ما ذهب إليه المبرد .

انظر الأصول ١ / ١١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١٤٨ - ١٥٠ .

وممن تبع المبرد ، ابن السراج ، والفارسي ، والزمخشري ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والأشموني .

انظر الأصول ١ / ١١٧ ، والمفصل ٣٢٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ ، ١٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٧١ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٣ .

وهناك مذهبٌ ثالثٌ ذكره ابن عقيل ، وهو التفصيل : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، وإلاَّ فلا ، وممن ذهب إليه ابن عصفور .

انظر المقرب ١ / ٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٥ .

(٤) في الأصل : (تزودت) .

(٥) في الأصل : (أمك) .

(٦) من الوافر لجرير في ديوانه ص ١٠٧ .

الشاهد في قوله : « فنعم الزاد زاد أبيك زادا » حيث جمع بين الفاعل الظاهر (الزاد) ، وبين التمييز (زاداً) ، وهذا جائز عند المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك وابنه والأشموني ، وهو غير جائز عند سيبويه والسيرافي وابن عصفور ، وتخريج البيت عندهم يكون على تقدير : « تزود مثل زاد أبيك زادا » على أن " مثل " حال من " زاداً " .

انظر الخصائص ١ / ٨٤ ، والمفصل ٣٢٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، والدرر ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والمسائل الحلبيات ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمقرب ١ / ٦٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٩ .

وإذا رَفَعَتْ " نِعْمَ وبِئْسَ " الاسمَ الظاهرَ // المؤنثَ كقولك : « نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ » جاز ١٩٠/ب//
إلحاق تاء التأنيث فيها ، وإسقاطها ؛ لأنَّها اسم جنس فتذكَّر باعتبار الجمع وتؤنَّث باعتبار الجماعة ، وكذلك لو كان (فاعلهما مذكراً)[١] كُنِيَّ به عن مؤنث كقولك : « دارُ زيدٍ نِعْمَتِ البلدُ » ، فتلحق التاء باعتبار أنَّ البلد كناية عن الدار ، وهي مؤنثة ، ولو عكست لم تجئ بالتاء كما لو قلت : « بلدُ زيدٍ نِعْمَ الدارُ » ، فلا تلحق (التاء)[٢] ؛ لأنَّ الدار وإن كانت مؤنثة (فقد)[٣] كُنِيَّ بها عن مذكر ، وهو " البلد " ، والحكم في ذلك (للمكنَّى)[٤] عنه[٥] .

وإذا كان فاعلهما ضميرَ مؤنثٍ لم تُلْحِق معه تاء التأنيث ؛ لأنَّ تأنيث التمييز يغني عن ذلك ، وقيل : تُلْحَق[٦] .

ولا (يثنى)[٧] هذا الضمير ، ولا يجمع اجتزاء بتثنية التمييز وجمعه ، ونقل الكسائي عن العرب تثنيته وجمعه ، فتقول على هذا : « نِعْمَا رجلين (الزيدانِ)[٨] » ، و« نعموا رجالاً الزيدونَ » ، فهو في غاية القلة[٩] .

---

(١) في الأصل : (فاعلها مذكرٌ) .

(٢) في الأصل : (الدار) .

(٣) في الأصل : (ففي) .

(٤) في الأصل : (المكني) .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٧٨ - ١٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٦ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٧ ، والمقرب ١ / ٦٧ - ٦٨ .

(٦) اختلف النحاة في إلحاق تاء التأنيث بـ" نعم " ، أو " بئس " إذا كان فاعلهما مضمراً مفسراً بمؤنث :
فنصَّ أبو غانم مظفر النحوي على إيجاب التاء فنقول : نعمت جارية جاريتك ، وبئست جارية جاريتك .
ونص خطاب على التخيير فنقول : نعم جارية هند ، وبئست جارية جمأل .
ونص ابن أبي الربيع على أنها لا تلحق فنقول : نعم امرأة هند .
انظر الارتشاف ٣ / ٢٢ .

(٧) في الأصل : (يثنا) .

(٨) في الأصل : (الزيدين) .

(٩) ذهب سيبويه والبصريون إلى وجوب إفراد الضمير سواء كان مفسراً بمفردٍ ، أو مثنى ، أو مجموع .
إلاَّ أن قوماً من الكوفيين أجازوا تثنية الضمير وجمعه ، فأجازوا : أخواك نعما رجلين ، وقومك نعموا رجالاً ، روى ذلك الكسائي عن العرب .
وحكى الأخفش عن بعض العرب - كما قال ابن عصفور - ، أو بعض بني أسد - كما ذكر أبو حيان - نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون .
انظر الكتاب ٢ / ١٧٩ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦١ .

ولا يحذف التمييز المفسر لهذا الضمير ، ولا يؤخر عن الممدوح ، وإن أجازه بعضهم ، فلا يصح أن تقول : « نِعْمَ زيدٌ رجلاً » .

هذا ما تعلق بالبيت الأول على حسب الاختصار ، وأما البيت الثاني ، فتكلم فيه على إعراب الممدوح ، والمذموم ، فذكر أنَّ الممدوح بـ" نعم " ، والمذموم بـ" بئس " يعربان مبتدأ خبره الجملة التي قبله من " نعم " وفاعلها ، و" بئس " وفاعلها[1] ، أو يعربان خبراً لمبتدأ مقدر ، ولا يجوز إظهاره[2] ، فإذا قلت : « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ » ، فالممدوح هو زيد ، فإما أن تعربه مبتدأ وخبره مقدم ، وهو « نعم الرجل » ، وعموم اللام يغني عن ضمير يعود إلى المبتدأ من جملة الخبر ؛ إذ زيد داخل تحت الرجال ؛ إذ هو اسم جنس .

وإما أن يُعْرَبَ زيدٌ خبراً لمبتدأ (مقدر)[3] كما قدمنا ، فيكون التقدير : « نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ » ، كأنَّ سائلاً سأل ، فقال : من الممدوح ؟

فقال : « هو زيد » ، فعلى الإعراب الأول يكون الكلام جملة واحدة ، وعلى الإعراب الثاني يكون الكلام من جملتين جملة من فعل ، وفاعل ، وهي « نعم الرجل » ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وهي على ما قدرناه « هو زيد » ، والكلام في مذموم " بئس " كالكلام في ممدوح " نعم " ، وقد أشار إلى الإعراب الأول بقوله : « مبتدأ ذُو المدحِ والذمِ » ، وأشار إلى الإعراب الثاني بقوله : « أو خبراً لمبتدأ لنْ يظهَرا » // فَفُهِمَ من قوله : « ذُو المدحِ والذمِ » أنَّ //١٩١أ " نعم " للمدح ، و" بئس " للذم ، وفُهِمَ من قوله : « لَنْ يظهَرا » أنَّ المبتدأ المقدر هنا لا يجوز

---

(١) هذا ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وابن خروف وابن الباذش .

انظر الكتاب ٢ / ١٧٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٥ ، والتصريح ٢ / ٩٧ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، ومنهم الجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني ، والصيمري .

وبقي مذهبان آخران لم يتعرض ابن جابر لذكرهما وهما :

الأول : أن يكون الممدوح أو المذموم مبتدأ لخبر محذوف ونُسب إلى ابن عصفور ، ووجدته - أي رأي ابن عصفور - في المقرب ١ / ٦٩ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٥ - ٦٠٦ يذكر الآراء دون ترجيح .

الثاني : أن يكون الممدوح أو المذموم بدلاً من الفاعل وممن ذهب إلى هذا ابن كيسان .

انظر المقتضب ١٣٩٢ - ١٤٠٠ ، والأصول ١ / ١١٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٢٥ ، والتصريح ٢ / ٩٧ ، وأبو عمر الجرمي ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وابن كيسان ٣٢٠ .

(٣) في الأصل : (تقدير) .

إظهاره ، ومعنى المدح بـ" نعم " أنَّه إذا قال : « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ » ، فكأنَّه قال : « جنس الرجال كلهم ممدوحون بسبب أنَّ زيداً منهم » ، فثبت أنَّ زيداً خيرُ الرجالِ ؛ إذ بسببه حصل لهم المدح ، وكذلك الكلام في « بِئْسَ الرجالُ زيدٌ » ، فالرجال كلهم مذمون بسبب أنَّ زيداً منهم[١] .

وسيجري هنا مجرى بئس في الذم ، وإعراب ما بعدها [ساء] كقوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[٢] .

ثم تكلم في البيت الثالث على " حبذا " ، واعلم أنَّ " حبذا " أصلها فعلٌ وفاعل ، فـ" حَبَّ " هو الفعل ، و" ذا " فاعله ، ثم رُكِّبا فجعلا للمدح ، فصارت بعد التركيب اسماً وألزمت فيها حالة واحدة ، فلا تُغيِّر " ذا " بحسب إفراد ولا تثنية ، ولا جمع ، ولا تأنيث ، فتقول في الإفراد [والتثنية والجمع على الترتيب] : « حَبَّذَا زيدٌ ، وحبَّذا الزيدانِ ، وحَبَّذَا الزيدونَ ، وحَبَّذَا هندٌ ، وحَبَّذَا الهندانِ ، وحبَّذَا الهنداتُ » ، فلا تتغير " ذا " بحسب المشار إليه ، وهو الممدوح ؛ لأنَّها قد صارت بعد التركيب إنشاءً للمدح ، فجرت مجرى الأمثال ، فلا تُغيَّر[٣] .

وإعرابها عند الجمهور مبتدأ ، والممدوح خبره[٤] ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وحَبَّذا مبتدأٌ والخبرُ ذُو المدْحِ » أي صاحب المدح ، فإذا قلت : « حَبَّذا زيدٌ » ، فالتقدير : « الممدوح زيدٌ » .

---

(١) هذا حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم إذا كان متأخراً أما إذا تقدم نحو : « زيدٌ نعم الرجلُ » - وهذا ما أغفله ابن جابر - ، فيتعين كونه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر .

انظر المقرب ١ / ٦٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٠ .

(٢) من الآية (١٧٧) في سورة الأعراف .

(٣) انظر الشرح الكبير ١ / ٦٠٩ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧١ ، وابن كيسان ٣١٩ .

(٤) هذا ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن هشام اللخمي ، وابن عصفور ، ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الخليل وسيبويه .

انظر المقتضب ٢ / ١٤٣ ، والأصول ١ / ١١٥ ، وشرح السيرافي للكتاب ٢ / ١٣٦ ، والمقرب ١ / ٧٠ ، والارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧٠ .

ومنهم من أعرب الممدوح خبراً لمبتدأ مقدر ، والجملة خبر " حبذا " ، ومنهم من أعرب [حبذا] (فعلاً وفاعلاً)(١) ، والممدوح خبراً لمبتدأ مقدر كما ذكرنا(٢) .

ثم ذكر أنَّ التمييز ينصب بعد ممدوح " حبذا " ، وإليه أشار بقوله : « والتمييزُ بعدُ يُذكَرُ » يريد بعد الممدوح ، فتقول : « حَبَّذَا زيدٌ رجلاً » ، فـ" رجلاً " منصوب على التمييز ، وقد تقدم ذلك في بابه(٣) .

وقوله : « بعد » لا يريد به لزوم مجيء التمييز بعد الممدوح ، بل قد يجيء بعده كما مثلنا ، وقد يجيء قبله كقولك : « حَبَّذا رجلاً زيدٌ » ، ويجوز حذفه ، فلا يذكر قبل ، ولا بعدُ بخلاف " نعم ، وبئس " ، إذا كان فاعلهما ضميراً ، فإنَّه لا يجوز حذف التمييز .

وإذا [كان] // المنصوب اسماً جامداً ، فهو تمييز كما مثلنا ، وإن كان مشتقاً كقولك : //١٩١ب « حَبَّذَا محمدٌ رسولاً » جاز أن يُعرب تمييزاً ، وأن يُعرب حالاً ؛ لاشتقاقه(٤) .

---

(١) في الأصل : (فعلٌ وفاعلٌ) .

(٢) نُسب كلا المذهبين الأخيرين للفارسي وابن برهان وابن خروف ، وقيل هو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك .
ويكون الممدوح حسب مذهبهم إما مبتدأ والجملة قبله خبره ، وإما خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : « هو زيدٌ » .
ويرى مهدي المخزومي أن الظاهر أن يكون عطف بيان .
انظر الكتاب ٢ / ١٨٠ ، والمسائل المشكلة ٢٠١ - ٢٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧٠ ، والنحو العربي للمخزومي ١٣٩ .

(٣) انظر ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٤) اختلف النحويون حول إعراب الاسم المنصوب بعد " حبذا " وكذلك حول تقديمه على المخصوص أو تأخيره :
فذهب الأخفش وابن السراج والزجاجي والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين إلى أنه حال مطلقاً .
وذهب أبو عمرو بن العلاء وابن عصفور والعكبري والكوفيون وبعض البصريين إلى أنه تمييز مطلقاً .
وفصل بعض النحويين فقالوا : إن كان جامداً فهو تمييز ، وإن كان مشتقاً فهو حال ، وممن قال بهذا ابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي ، وابن القواس ، وأبو حيان ، حيث قال : « والذي يظهر أنه إن كان جامداً كان تمييزاً ، وإن كان مشتقاً فمقصد للمتكلم إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً ، وإن أراد عدم التقييد بل يتبين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً » .
وذهب صاحب البسيط إلى أنه منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره « أعني » .
وقال فيه أبو حيان : « وهو قول غريب » .
أما بالنسبة لتقديمه أو تأخيره على المخصوص : فذهب الجرمي إلى أن تقديم التمييز قبيح ، وقال ابن خروف : هو حسن ، أما الحال ، فالتقديم والتأخير فيهما سواء هذا ما ذهب إليه كل من ابن خروف والجرمي ، أما الكوفيون ، فلا يجيزون التقديم ، والأولى لدى ابن مالك التقديم ، وهو الأحسن عند أبي حيان .
انظر الجمل ١١٠ ، والأصول ١ / ١٢٠ ، واللباب ١ / ١٩٠ ، والمقرب ١ / ٧٠ ، والتسهيل ١٢٩ ، وشرحه لابن مالك ٣ / ٢٧ - ٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٧ ، ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والهمع ٥ / ٤٩ - ٥٠ .

واعلم أنَّه أعْرَبَ « حبذا » مبتدأ ، فجرى على المذهب الصحيح على أنَّها بعد التركيب (اسم)[١] ، ومنهم من جعلها بعد التركيب فعلاً ، غلَّبَ الفعلَ على الاسم ، فجعل المجموع فعلاً ، والممدوح فاعل به[٢] .

واعلم أنَّ " حبَّ " على قسمين قسم لم يخرج به عن أصله من الدلالة على مجرد المحبة ، ووزنه " فعلَ " بفتح العين كقولك : « حَبَّ زيدٌ عمراً » ، ويقال فيه : « أَحَبَّ » .

وقسم أخرج عن أصله ، وقُصد به المبالغة في المدح ، وهو الذي مضى فيه الكلام ، ووزنه " فَعُلَ " بضم العين كـ" شَرُفَ " ، فهو غير متعدٍ ، ثم أدغمت الباء في الباء ، فصار " حبَّ " ، ولك في حائه الفتح على الأصل ، والضم على أنَّ ضمة الباء لما أدغمت نُقلت إلى الحاء ، فتصير " حُبَّ " بضم الحاء مبنياً للفاعل ، فإذا رُكِّب مع « ذا » لم يجز في حائه إلاَّ الفتح[٣] ، وله حالتان حالٌ قبل التركيب ، وحالٌ بعدها .

فأما قبل التركيب ، فيجوز أن يكون فاعله " ذا " كما تقدم[٤] ، أو اسم ظاهر غير إشارة كقولك : « حُبَّ زيدٌ رجلاً » ، أو ضميراً كقول عبد الله (بن)[٥] رواحة[٦] – رضي الله عنه – :

[٩٧] باسْمِ الإلَهِ وَبِهِ بَدِينا ... ولو عَبَدْنَا غيرَه شَقِينا
فَحَبَّذَا شَرْعًا وَحَبَّ دِينا[٧]

---

(١) في الأصل : (اسماً) .
وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج والسيرافي وابن هشام اللخمي وابن عصفور ، ونسب إلى سيبويه والخليل .
وقد سبق توضيح هذا ص ٣٩٢ حاشية ٤ .

(٢) ممن ذهب إلى هذا الأخفش وخطاب المارديّ ، ونسبه ابن عقيل لابن درستويه ثم قال : « وهذا أضعف المذاهب » .
انظر الارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧١ .

(٣) انظر المفصل ٣٢٨ – ٣٢٩ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ – ٢٩ ، واللسان ١ / ٢٩١ – ٢٩٢ مادة (حبب) .

(٤) انظر ص ٣٩٢ .

(٥) في الأصل : (ابن) .

(٦) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري – رضي الله عنه – ، يكنى بأبي محمد .
كان أحد النقباء الاثني عشر ، استشهد بالبلقاء في غزوة مؤتة سنة (٨ هـ) .
انظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٤٨١ – ٤٨٥ ، وحلية الأولياء للأصبهاني ١ / ١١٨ – ١٢١ ، ونوادر المخطوطات ٢ / ٢٤٧ ، والأعلام ٤ / ٨٦ .

(٧) من الرجز في ديوانه ص ١٤٢ وروايته في الديوان في كتب النحو " ربًّا " بدل " شرعاً " .
الشاهد في قوله : « وحَبَّ دينا » حيث جاء فاعل " حَبَّ " ضميراً مستتراً تقديره : « هو » .
وفيه شاهد آخر وهو : فتح الحاء في " حَبَّ " مع أنه غير مركب مع " ذا " ، والأصل ضم الحاء .
انظر التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٤٧٦ – ٤٧٧ ، والمساعد ٢ / ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨١ ، والدرر ٥ / ٢٢١ – ٢٢٢ .

- أي حَبَّ هو - ، والرواية هنا بفتح الحاء من " حبَّ " ، وقوله : « بدينا » لغة في " بدأنا " ، وهي لغة أهل المدينة[١] .

وقد تدخل باء الجر زائدة على فاعلها كقول الشاعر :

[٩٨] فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا   وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[٢]

الرواية هنا " حُبَّ " بضم الحاء .

إلاَّ أنَّها لا تركب إلاَّ مع " ذا " ، (و)[٣] لا يجوز دخول ها التنبيه على " ذا " ؛ (لئلا)[٤] تصير ثلاثة أشياء كشيء واحدٍ عند التركيب[٥] .

وأما حالتها بعد التركيب ، فقد تقدم الكلام فيها[٦] ، وقد بيَّنا أنَّها لا تتصرف[٧] ، والله أعلم .

---

(١) انظر مختار الصحاح للرازي ص ٤٥ مادة (بدا) .

(٢) من الطويل للأخطل في ديوانه ص ١٥٥ .

وروايته « فأطيب » بدل « وحُبَّ » .

الشاهد في قوله : « وحُبَّ بها » حيث جر فاعل " حب " بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل التعجب ، ويجوز في " حُبَّ " فتح الحاء وضمها ؛ لأنها لم تركب مع " ذا " .

روي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٤٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٥٧ .

(٣) في الأصل : (أو) .

(٤) في الأصل : (لأن لا) .

(٥) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٧٥ .

(٦) انظر ص ٣٩٢ .

(٧) انظر ص ٣٨٥ .

باب التحذير والإغراء

« باب التحذير والإغراء »

هذا الباب تكلم فيه على التحذير والإغراء ، وهما مختلفان ؛ لأنَّ التحذير : « تخويفٌ من الفعل ، والإغراء ترغيب في الفعل » .

فأما التحذير ، فهو : « تخويفك الشخص عن أمر ؛ لتجنبه » .

وصورته :

« أن تأتي بضمير منفصل منصوب بفعل مضمر واجب الإضمار قياساً // ولا تقدره إلاَّ بعد الضمير ؛ لأنَّك لو قدرته قبله لاتصل الضمير به ، فيعود المنفصل متصلاً »[١] . //١٩٢أ

وأجاز بعضهم تقديره قبل الضمير ، والمقدر هو " بَاعِدْ ، أو احْذَرْ ، (أو اِتَّقِ)[٢] أو جَنِّبْ " .

فإنما وجب حذفُ الفعل ؛ لأنَّه ينوب عنه بواو العطف كقولك : « إيَّاكَ والأسَدَ »[٣] ، أو " من " كقولك : « إيَّاكَ مِنْ زيدٍ » ، وأما بتكرار الضمير كقولهم : « إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ » .

فالواو ، ومن ، والتكرار قد طال (بها)[٤] الكلام طولاً أغنى عن المحذوف ، فصار كلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة كالنائب عنه ، فلا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، ولا يحذر في الغالب

---

(١) ممن ذكر هذا ابن الأنباري في أسرار العربية ٦٩ حيث قال : « فإن قيل : فلم قدروا الفعل بعد " إياك " ، ولم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن إياك ضمير المنصوب المنفصل ، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله ؛ لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه ؛ لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ألا ترى أنك لو قلت : " ضربتُ إياك " لم يجز ؛ لأنك تقدر على أن تقول : " ضربتك " » .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٦٦ .

(٢) في الأصل : (واواتق) .

(٣) اختلف النحاة في إعراب ما بعد الواو :

فذهب السيرافي وكثير من النحويين إلى أنه معطوف على إياك والتقدير : إياك باعد من الأسد ، والأسد منك .

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير : إياك باعد من الأسد ، واحذر الأسد ، وهذا من قبيل عطف الجمل .

واختاره ابن عصفور إلاَّ أنَّ الواو إذا حذفت ، فيجوز إظهار الفعل .

وذهب ابن مالك إلى أن الثاني معطوف عطف مفرد على تقدير : اتق تلاقي نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ - ٤١١ ، والمساعد ٢ / ٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٦٦ - ٦٧ .

(٤) في الأصل : (به) .

إلاَّ المخاطب كما مثلنا ، وقد سُمِعَ تحذير المتكلم والغائب قليلاً كقول عمر رضي الله عنه : « إيَّايَ وَأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرْنَبَ »[1] ، فحذر المتكلم .

ومثال تحذير الغائب كقوله[2] : « إذا بَلَغَ الرجلُ الستينَ ، فإيَّاهُ ، وإيَّا (الشوابِّ)[3] » ، وتحذير الغائب أقل من المتكلم .

واعلم أنَّ المحذر منه في هذا الباب إذا جاء بغير " الواو " ، أو بغير " من " ، فإن كان المحذر منه بـ" أنْ " كقولك : « إيَّاكَ أنْ تقومَ » قدرت " من " محذوفة ؛ لأنَّ حذفَ " من " مع " أنْ " كثير[4] .

وإن كان بغير " أن " قدرت فعلاً ينصب مفعولين ، فتقدر : « جَنِّبْ نَفْسَكَ المراءَ »[5] ، وعلى هذا يتخرج بيت الكتاب :

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٧٨ ، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٣٠٠ ، والمساعد ٢ / ٥٦٩ ، واللسان ٩ / ٤٠ مادة (حذف) .

(٢) هكذا بالمخطوط ، ولعل من الأفضل الاستغناء عن الكاف .

(٣) وهذا القول فيه شذوذان :

الأول : مجيء التحذير فيه للغائب ، والثاني : إضافة " إيا " إلى " الشواب " وهو اسم ظاهر .

انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والأصول ٢ / ٢٥١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والمساعد ٢ / ٥٧١ .

(٤) وهو ظاهر قول سيبويه في الكتاب ١ / ٢٧٩ ، ونصه : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيداً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسَكَ الجدارَ حتى تقول : من الجدار ، أو والجدار ، وكذلك أنْ تفعلَ ، إذا أردت إياك والفعلَ ، فإذا قلت : إياك أن تفعلَ ، تريد إياك أعِظُ مخافةَ أن تفعلَ ، أو من أجلِ أنْ تفعلَ جاز ؛ لأنك لا تريد أن تضُمَّه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نَحِّ لمكان كذا وكذا ، ولو قلت : إياك الأسدَ ، تريد من الأسد ، لم يجز كما جاز في أن .... » .

(٥) ممن ذهب إلى هذا أبو البقاء العكبري في اللباب ١ / ٤٦٣ : « وإذا حذف الفعل لزم أن يكون الضمير منفصلاً ، وجاؤوا بالواو ، وحرف الجر ؛ ليدلوا على ذلك الفعل المحذوف ، كأنه قال : اتق الشر ، أو ابعد من الشر ، والمختار عندي أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو : جَنِّبْ نَفْسَكَ الشرَ ، فـ" نفسك " في موضع " إياك " ، وقد جاء بغير واو على الأصل قول الشاعر :

فإيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ ، فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ » .

[٩٩] فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ[١]

وأجاز بعضهم حذف (من)[٢] اقتداءً بهذا البيت[٣] ، والمعطوف بواو العطف الأكثر فيه النصب عطفاً على الضمير المنصوب .

ويجوز رفعه عطفاً على الضمير المرفوع المستتر في الكلام الذي كان فاعل " إحْذَرْ " ، لكن إذا عطفت على المتصل [المرفوع] وجب أنْ تؤكِّدَهُ بضمير منفصل ؛ لأنَّ الضمير المرفوع لا يعطف عليه إلاَّ بعد الضمير ، ومنه قول الشاعر :

[١٠٠] فَإيَّاكَ أنْتَ وَعَبْدُ المَسِيحِ أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ[٤]

روي برفع " عبد المسيح "[٥] ، [ونصبه] ، (وإذا رفعته)[٦] [عطفاً على الضمير المستتر كان] محذراً لا محذراً منه ، فإن عطفت على المحذَّر [منه] ، فليس إلاَّ النصب إلاَّ أن

---

(١) من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي . في معجم المرزباني ١٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٤ .
الشاهد في قوله : « إياك إياك المراء » حيث حذف العاطف بعد " إيا " .
وهذا غير جائز عند سيبويه والمبرد إلاّ في الضرورة الشعرية ، وهو شاذ عند الرضي وابن هشام ، وجائز عند الزجاج .
فيكون نصب " المراء " عند سيبويه والمبرد بفعل مضمر تقديره : « اتق المراء » .
وذكر ابن عصفور أن الواو إذا حذفت لم يلتزم إضمار الفعل .
ثم قال : « ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل » .
والناصب عند الزجاج هو نفس الفعل الناصب لـ" إياك " الأولى ؛ لأن الثانية تأكيد الأولى ، والتقدير : « إياك باعد عن المراء » .
وضعفه ابن القواس حيث قال : « .... وهو ضعيف ؛ لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع أن .... » .
روي بلا نسبة في : الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٢١٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٤ ، والشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٨٤ – ٤٨٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٩٦ ، والمغني ٢ / ٧٨٤ .
(٢) في الأصل : (لمن) .
(٣) ذهب إلى هذا الزجاج كما وضحت في الحاشية السابقة .
(٤) من المتقارب نسب لجرير في الكتاب ١ / ٢٧٨ ، والمساعد ٢ / ٥٧٣ – ٥٧٤ ، ولم أجده في ديوانه .
يروى في كتب النحو : « إياك » بدل « فإياك » .
الشاهد في قوله : « إياك أنت وعبد المسيح » حيث يجوز في " عبد " وجهين النصب بالعطف على الضمير المنفصل " إياك " ، والرفع بالعطف على الضمير المستتر في " إياك " وأنت توكيد له .
روي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٢١٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٩٣ .
(٥) قال سيبويه في الكتاب (١ / ٢٧٨ – ٢٧٩) : « أنشدنا يونس لجرير :
إيـاك أنـت وعبـد المسيـح أن تقربـا قبلـة المسجـد
أنشدناه منصوباً ، وزعم أن العرب كذا تنشده » .
(٦) مكررة في الأصل .

يكون مجروراً بـ" من " ، فتعطف عليه بالجر كقولك : « إيَّاك مِـن زيـدٍ » // (وعمـرو)(١) . //١٩٢ب
وهذا حكم التحذير .

وأما الإغراء : « فهو بعث المخاطب على الفعل بتهييج النفس ، وإلهاب العزيمة » .

وهـو مخصـوص عنـد سيبويه بـ" دونـك ، وعنـدك ، وعليـك "(٢) ، فتقـول : « دونَـكَ زيداً » أي : « خُذْ زيداً » ، و« عندَكَ عمراً » أي : « خُـذْ عمـراً » ، وقـال تعـالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾(٣) أي : « الزموا أنفسكم » .

وأجاز الكوفيون الإغراء بغير هذه الثلاثة ، فيقولون : « أمامكَ زيداً » أي (خـذه)(٤) ، وما أشبه ذلك من الظروف(٥) .

وفتحة " دون ، وعند " قيل : هي الفتحـة الـتي كـانت فيـهما قبـل نيابتـهما عـن الفعـل حُكِيَتْ عند تسمية الفعل بهما .

---

(١) في الأصل : (ومن عمرو) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٤٩ .

واختُلِفَ في استعمال هذه الظروف ، فـ" عندك " ، و" عليك " يستعملان استعمال المتعدي " خذ " ، وبعضهم قدر " عليك " بـ" أمسك " .

أما دونك فيستعمل تارة استعمال فعل متعد ، وتـارة فعـل غـير متعـد ، وهـو بمعنـى " خـذ " في المتعـدي ، وبمعنـى " تأخر " في اللازم .

وأما " إليك " ففيه خلاف ، فذهب البصريـون إلى أنه لازم معناه " تنحَّ " ، ومذهـب أهـل الكوفـة - نسـب إلى الكسائي منهم - ويعقوب بن السكيت أنه يتعدى ، ومعناه " أمسك " .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨٦ ، والارتشاف ٣ / ٢١٣ .

(٣) من الآية (١٠٥) في سورة المائدة .

قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ بالنصب ، وتخريجه أنه منصوب على الإغـراء بـ" عليكـم " ، والتقديـر : « الزموا أنفسكم » .

وقرأ نافع بن أبي نعيم « أنفسُكم » بالرفع ، وتخريجه على أحد وجهين :

الأول : على الابتداء ، وعليكم خبره مقدم عليه ، والمعنى على الإغراء .

الثاني : أن تكون توكيداً للضمير المستتر في " عليكم " ، قال السمين : « إلاَّ أنه شذ توكيده بالنفس من غير تـأكيد بضمير منفصل ، والمفعول على هذا محذوف تقديره : عليكم أنتم أنفسُكم صلاح حالكم وهدايتكم » .

انظر الكشاف ١ / ٣٦٨ ، والدر المصون ٢ / ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٤) في الأصل : (خذ) .

(٥) ونسب الجواز أيضاً للكسائي .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٨ ، والارتشاف ٣ / ٢١٤ .

وقيل : لما حلاَّ محل الفعل بُنيا كأسماء الأفعال[١] ، وفُتحا تخفيفاً ، وفي الظرف والمجرور المغرى به ضمير مستتر مرفوع ، وهو الضمير الذي كان في " خذ ، أو الزم " ، والكاف مجرورة بالإضافة باقية على حالها من الاسمية[٢] .

وقيل : بل صارت حرفاً ، والذي عليه الجمهور هو الصحيح .

وقد علمت أنَّ " دونك " مشتمل على ضميرين ضمير الفاعل المستتر ، والكاف المجرورة بالإضافة ، ويظهر ذلك عند التأكيد بالنفس ، فإن أكدت المرفوع قلت : « دونكَ (زيداً)[٣] نَفْسُكَ » برفع النفس ، وإن أكدت المجرور قلت : « دونكَ زيداً نَفْسِكَ » بالجرِ ، وإن شئت أن تجمع بين تأكيدهما ، فتقول : « دونكَ زيداً نَفْسُكَ نَفْسِك » ، فـ" نَفْسُكَ " الأول مرفوع تأكيد للضمير المرفوع ، و" نَفْسِك " الثاني مجرور تأكيد للضمير المجرور .

ولا يغرى إلاَّ المخاطب ؛ لأنَّه أمرٌ ، والأمر إنما يكون للمخاطب ، و[من] إغراء المتكلم قولهم : « عليَّ ذا »[٤] .

ومن إغراء الغائب قوله : « عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي »[٥] .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٨ .

(٢) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع فاعل ، وذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب .

وذهب ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب كما هي في " حيَّهلك " .

انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٩٠ ، والارتشاف ٣ / ٢١٤ .

(٣) في الأصل : (ذا) .

(٤) وقيل ليس بإغراء للمتكلم ؛ لأنه لا يأمر نفسه بل يأمر غيره ، وإليه ذهب ابن معطي وهو عنده بمعنى " أولني " ، و" ذا " اسم إشارة في محل نصب بعلى .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٣٠ .

(٥) قال سيبويه : « وهذا قليل شبهوه بالفعل » ، ويروى « عليه رجلاً ليسني » .

وحكم النحويون على هذا القول بالشذوذ من وجهين :

١ - لأنه استعمل للغائب والتقدير : : « عليه شخصاً غيري » .

٢ - لأنه جعل خبر ليس مضمراً متصلاً والأجود أن يجعل منفصلاً والتقدير : « ليس إياي » .

انظر الكتاب ١ / ٢٥٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٠ ، والجمل ٢٤٤ ، والتبصرة ١ / ٢٤٩ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٣٠ ، والارتشاف ٣ / ٢١٣ .

ولا يجوز تقديم المعمول في هذا الباب ، وأجازه بعضهم[١] ، واستدل بقول الشاعر :

[١٠١] يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيراً وَيمجدونكا[٢]

فـ" دلوي " مفعول (مقدم)[٣] بـ" دونك " ، وليس عند الجمهور (منصوباً)[٤] بـ" دونك " ، وإنما هو منصوب بفعل مضمر - أي املأ - ، أو خبراً لمبتدأ محذوف - أي هذه - .

وذكر بعضُ أهل السِّيَر أنَّ هذه الأبيات قالها بعض الصحابة يوم الحديبية // حين نزلَ //١٩٣أ
المائح في البئر التي رمى رسول الله ﷺ سهمه فيها فثار الماء[٥] .

والمائح بالحاء المهملة الذي ينزل في البئر ليملأ الدلاء لأصحابها[٦] ، والماتح بالتاء المثناة من فوق هو الذي يرفع الدلاء[٧] .

هذا حكم (الإغراء)[٨] ، ولنرجع إلى لفظ المصنف .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون إلاّ الفراء منهم ، فذهب إلى جواز هذا ، ولكنه - أي المعمول - يكون منصوباً بفعل مضمر ، وليس بنفس العامل .
أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم معمولها عليها ؛ لأنها فرع عن الفعل في العمل ، فلا تتصرف تصرفه .
انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وأسرار العربية ١٦٤ - ١٦٥ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٢) من الرجز نسبه صاحب الخزانة ٦ / ٢٠٤ لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢ / ٢٠٠ لجارية من بني مازن .
الشاهد في قوله : « دلوي دونكا » حيث تقدم المعمول " دلوي " على عامله " دونك " وهو اسم فعل فدلوي مفعول به مقدم لدونك وهذا جائز عند الكوفيين ، أما البصريون فقد تأولوا هذا الشاهد على أن دلوي مبتدأ ، ودونك خبره ، قال الأزهري : « وفيه نظر ؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه » ، وجوز ابن مالك أن يكون " دلوي " منصوباً بدونك مضمرة .
روي بلا نسبة في : الإنصاف ١ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٧ ، والمقرب ١ / ١٣٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٦ ، والمغني ٢ / ٦٩٩ .

(٣) في الأصل : (تقدم) .

(٤) في الأصل : (منصوب) .

(٥) في السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني / ٣١٠ - ٣١١ نُسِبَ هذا القول لناجية بن جندب ونُسِبَ لأقصى بن حارثة ، وكان البراء بن عازب يقول : أنا الذي نزلت بسهم رسول الله ﷺ .

(٦) انظر اللسان ٢ / ٥٨٨ مادة (متح) .

(٧) قال ابن سيدة في المحكم ٣ / ٢٠٩ مادة (متح) : « المتحُ : جذبك رشاءَ الدلو تمد بيد ، وتأخذُ بيد على رأس البئر ... وقيل الماتح : المُستَقِي » .
وانظر اللسان ٢ / ٥٨٨ مادة (متح) .

(٨) في الأصل : (الإعراب) .

قوله :

فَالنَّصْبُ فِيهِمَا بِفِعْلٍ أُضْمِرَا فَقَدْ يَنُوبُ الْفِعْلُ لَفْظٌ كُرِّرَا
كَقَوْلِهِمْ إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدْ[1] وَنِيبَ الظَّرْفُ كَدُونَكَ الأَسَدْ

تكلّم في هذين البيتين على التحذير إلى قوله : « إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدَ » ، ثُمَّ تكلّم في بقيتهما على الإغراء ، فقوله : « والنصبُ فِيهِمَا بِفِعْلٍ أُضْمِرَ » يعني التحذير والإغراء ، وقد تقدم تفسير التحذير [والإغراء] ، ووجوب إضمار الفعل الناصب فيهما مستوفى .

قوله : « (فَقَدْ)[2] يَنُوبُ[3] الفعلَ (لفظٌ)[4] كُرِّرَا » يعني في التحذير ، فالفعل هنا مفعول بـ" ينوب " ، و" لفظٌ كُرِّرا " هو الفاعل ، ومراده باللفظ هنا " إياك " ، وقد نبَّه بقوله : « إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدَ » فحصل من مثاله التكرار ، وأنَّ المكرر هو " إياك " ، والتقدير هنا : « جَنِّبْ نَفْسَكَ الْفَنَدَ » ، فـ" الفند " مفعول ثان بـ" جنِّبْ " إلى هنا انتهى كلامه في التحذير .

ثُمَّ شرع في الكلام على الإغراء ، فقال : « وَنِيبَ الظرفُ » يعني في الإغراء ، فتقدير كلامه : « ونِيبَ الظرفُ عن الفعلِ في الإغراءِ » ، والمراد بالظرف هنا " دونك ، وعندك ، وعليك " عند سيبويه كما تقدم[5] .

ثُمَّ مثّل نيابة الظرف بقوله : « دونَكَ الأسدَ » ، فـ" الأسد " مفعول بـ" دونك " ، ومن ذلك قول امرأة من العرب تخاطب أمها :

[١٠٢] « دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا »[6] .

فـ" ها " مفعول بـ" دونك " .

---

(١) قال ابن منظور في اللسان ٣ / ٣٣٨ مادة (فند) : « الفَنَدُ : الخطأ في الرأي والقول » .
(٢) في الأصل : (وقد) ، وأثبته حسبما هو في المنظومة .
(٣) عدَّى الفعل ينوب بنفسه ، والأصل أن يتعدى بحرف الجر ، فالأصل أن يقول : « وقد ينوب عن الفعل لفظ كررا » .
(٤) في الأصل : (لفظاً) .
(٥) انظر ص ٤٠٠ .
(٦) من الرجز ، لم أقف على قائله .
قال ابن جني في سر الصناعة ١ / ٣٢٢ : « ويقال : إن امرأة من العرب قالت :
وَفَيشَةٍ قَدِ اشْفَتَرَّ حُوقُها
فسمعتها ابنتها ، فقالت :
دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا » .
الشاهد في قوله : « دونكها » حيث استعمل اسماً هنا بمعنى " خذي " فرفع فاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب مفعولاً به وهو " ها " .
انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٢ ، ومعجم شواهد العربية ٥٠٨ .

بابُ إنَّ وأخواتها

« باب إنَّ وأخواتها »

هذا الباب وضعه للكلام على إنَّ وأخواتها ، وهي ستة حروف[١] :

إنَّ بكسر الهمزة ، وهي أم البـاب ؛ لاختصاصـها بدخـول الـلام في خبرهـا ، وأنَّ بفتـح الهمزة ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعل ، وفيها لغات :

« لعل بعين مهملة ، وعلَّ بسقوط اللام منها[٢] ، ولغنَّ بغين معجمة ، وغنَّ بسقوط اللام منها ، ولأنَّ بهمزة مفتوحة بعد اللام ثم نون مشددة ، وأنَّ بسقوط اللام منـها ، ولعـنَّ بعـين مهملة ، وعنَّ بسقوط // اللام منها » . //١٩٣ب

فهذه ثمان لغات ، والمشهورة الدائرة في الكلام هي اللغة الأولى وفيـها غـير هـذه اللغـات الثمانية [و] لم نتعرض لها لقلتها[٣] .

وأصل الحروف أن لا تعمل ، وإنما عملت هذه الحروف ؛ لما فيها من معنى الفعل ، ففي " إنَّ " بالكسر ، و" أنَّ " بالفتح معنى : أَكَّدْتُ .

---

(١) عدَّ سيبويه هذه الأحرف خمسة ؛ لأنَّ " إنَّ وأنَّ " لديه حرفاً واحداً ، وهذا ما ذهـب إليـه المبرد ، وابـن السـراج ، وابن مالك ، والسيوطي .

ومن النحاة من عدها ستة أحرف كالزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابـن عقيـل ، وأبي حيان .

أما ابن هشام فقد عدها في شرح قطر الندى ستة أحرف ، وفي أوضح المسالك عدها ثمانية أحرف بزيادة " عسـى " بمعنى " لعل " ،و" لا " النافية للجنس ، وهكذا عدها الأزهري في التصريح .

انظر الكتاب ٢ / ١٣١ ، والمقتضـب ٤ / ١٠٧ ، والأصول ١ / ٢٢٩ ، والمفصـل ٣٤٧ ، وشـرحه لابـن يعيـش ١ / ١٠٢ ، والمقرب ١ / ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ ، وشرح قطر الندى ١٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٥ - ٣٣٢ ، والتصريح ١ / ٢١٠ ، والهمع ٢ / ١٤٨ .

(٢) اختلف النحويون حول اللام الأولى في " لعل " :

فذهب المبرد والبصريون إلى أنها زائدة .

وذهب الكوفيون إلى أنها أصل .

وكان لكل فريق حجته انظرها في :

المقتضب ٣ / ٧٣ ، والتبيين ٣٥٩ المسألة (٥٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٧ .

(٣) واللغات التي لم يتعرض ابن جابر لذكرها هي : " رعنَّ ، ورغنَّ ، ورعلَّ ، ولعلت " .

وقد أنهى ابن مالك لغات لعل إلى عشر لغات ، وأنهاها المرادي إلى اثنتي عشرة لغة .

انظر معاني الحروف ١٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٦ ، والجنى الداني ٥٨٢ .

وفي " كأنَّ " معنى : شبهتُ .

وفي " لكنَّ " معنى : استدركتُ .

وفي " ليت " معنى : تمنيتُ .

وفي " لعل " معنى : ترجيتُ .

وقال بدر الدين (بن)(١) مالك(٢) : « إنَّما أعملت ؛ لشبهها بـ" كان " لفظاً في فتح آخرها ، وسكون وسطها ، ومعنى في تأثيرها في معنى الجملة »(٣) .

وقد أنهى النحويون شبهها بالفعل إلى ستة أوجهٍ(٤) :

الأول : ما قدمناه من تضمنها معنى الفعل .

الثاني : اتصال الضمائر المنصوبة بها كما تتصل بالأفعال كأنّني ، وأنّك ، وأنّه ، وفروعها(٥) .

الثالث : أنّها تشدد ، وتخفف كالأفعال كما تقول : « مِزْتُ الشيء ، ومَيَّزْتُهُ » ، فكذلك تُخَفِّفُ هذه الحروف وتُشَدِّدُهَا .

---

(١) في الأصل : (ابن) .

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، يلقب ببدر الدين ، ويكنى بأبي عبد الله وهو ولد الإمام جمال الدين بن مالك الطائي من مصنفاته : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، ومقدمة في العروض ، ومقدمة في المنطق ، وتوفي بدمشق سنة ٦٨٦ هـ .
انظر البغية للسيوطي ١ / ٢٢٥ .

(٣) نص بدر الدين بن مالك في شرحه على الألفية (١٦٢) : « وهذه الحروف شبيهة بـ" كان " لما فيها من سكون الحشو ، وفتح الآخر ، ولزوم المبتدأ والخبر ، فعملت عكس عمل " كان " ليكون المعمولان معها كمفعول قدم ، وفاعل آخر ، فتبين فرعيتها ، فلذلك نصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، نحو : إنَّ زيداً عالمٌ بأني كفءٌ ، ولكنَّ ابنَهُ ذو ضغنٍ ، أي : حقد ، ونحو : ليت عبدَ الله مقيمٌ ، ولعلَّ أخاك راحلٌ ، وكأنَّ أباك أسدٌ » .

(٤) انظر الجمل ٥١ – ٥٢ ، وأسرار العربية ١٤٨ – ١٤٩ ، واللباب ١ / ٢٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨ .

(٥) وهذا باطل عند ابن عصفور حيث قال : « وهذا باطل ؛ لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنما الحقت من أجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل ، وأمّا كونها على ثلاثة أحرف ، وأنَّ أواخرها مفتوحة وأنَّ معانيها معاني الأفعال ، فليس ذلك موجباً لعملها ... » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٤٢٣ .

الرابع : اختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر كـ" كان ، وظنَّ " (وأخواتهما)[١] .

الخامس : بناء آخرها على الفتح كآخر الفعل الماضي .

السادس : أنَّ منها ما هو على ثلاثة كالأفعال .

وفي هذا السادس نظر ؛ لأنَّ مجيء اللفظ على ثلاثة ليس مخصوصاً بالأفعال ، لكن يمكن أن يقال : إنَّه إنما اعتُبِرَ هذا الوجه منضماً إلى ما تقدم من الوجوه ، فلما ثبت شبه هذه الحروف للفعل أُعملت عمل الذي قُدِّم مفعوله وأُخِّر فاعله ؛ لأنَّها فرع في العمل فأُعطيت العمل الذي هو فرع ؛ إذ الأصل تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وأدخلت عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال ، وهي في ذلك على ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ : يخير [فيه] في إدخال نون الوقاية عليها ، وعدمها ، وهو : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ .

وقسمٌ : ندر فيه إسقاط نون الوقاية ، وهو ليت .

وقسمٌ : الأفصح فيه عدم نون الوقاية ، وهو " لعل "[٢] ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ لَعَلِّيٓ أَطَّلِعُ ﴾[٣] ، و﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾[٤] ، و﴿ لَعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ ﴾[٥] ، و﴿لَعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ ﴾[٦] .

---

(١) في الأصل : (وأخواتها) .

(٢) ذكر سيبويه هذه الأقسام الثلاثة في كتابه حيث قال : « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إنِّي وكأنِّي ولعلِّيَ ولكنِّي ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء ، فإن قلت : لعلِّي ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريب من النون وهو أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أنَّ النون قد تُدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لامٌ ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » .

ثم قال : « قد قال الشعراء : " ليتى " إذا اضطرُّوا ، كأنهم شبَّهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر منصوب » .

الكتاب ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وانظر الجنى الداني ١٥٠ ، والمغني ٢ / ٣٩٧ ، ورصف المباني ٤٢٢ - ٤٢٥ .

(٣) من الآية (٣٨) في سورة القصص .

(٤) من الآية (٣٦) في سورة غافر .

(٥) من الآية (٢٩) في سورة القصص .

(٦) من الآية (١٠) في سورة طه .

وكل هذه الحروف بسائط إلاّ كأنّ ، فإنّها مركبة // من كاف التشبيه ، وإنّ ١٩٤//أ
المكسورة[١] ، فإذا قلت : « كأنّ زيداً أسدٌ » ، فالأصل أنّ زيداً كالأسد ثم نُقلت الكاف من الخبر ، وأدخلت على إنّ وفُتحت همزتها ، فصار " كأنّ " .

واعلم أنّ فائدة دخول هذه الحروف على الجملة إحداثها فيها لمعنى لم يكن فيها قبل دخولها ، فإنّ وأنّ تحققان معنى الجملة بعد إن لم يكن كذلك لما فيهما من معنى التأكيد .

وكأنّ تنقل الجملة إلى معنى التشبيه[٢] .

ولكنّ تفيد استدراك ما توهم نفيه .

وأما ليت ، فتفيد نقل معنى الجملة إلى التمني ، فإذا قلت : « لي مالٌ » ، فالمالُ ثابتٌ لك ، فإذا قلت : « ليت لي مالاً » صار المال (متمنىً)[٣] غير حاصل ولا مرجو .

والتمني بليت على ثلاثة أقسامٍ[٤] :

قسمٌ : لا يمكن عادة كـ« ليتَ الشبابَ راجعٌ » .

---

(١) ممن قال بهذا جمهور البصريين والخليل وسيبويه والأخفش والفراء وابن السراج والزمخشري وابن يعيش ، وعضد ابن جني هذا المذهب في سر صناعة الإعراب ، وذهب ابن الخباز وابن هشام إلى الإجماع على هذا الرأي .
وذهب قليل من النحويين إلى أنها بسيطة ، واختاره أبو حيان والمالقي .
انظر الكتاب ٣ / ١٥١ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والأصول ١ / ٢٣٠ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، والمفصل ٣٥٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦ ، والجنى الداني ٥٦٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٨ ، والمغني ١ / ٢١٥ ، ورصف المباني ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ١٥١ .

(٢) أطلق الجمهور معنى التشبيه على كأنّ ، إلاّ أنّ ابن السيد وجماعة معه قالوا لا يكون لها هذا المعنى إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو : « كأنّ زيداً أسدٌ » .
ولكأنّ أيضاً ثلاثة معانٍ ذكرها ابن هشام وهي :
١ - الشك والظن ذهب إلى هذا الكوفيون والزجاجي .
٢ - التحقيق ذكره أيضاً الكوفيون والزجاجي .
٣ - التقريب ، وقال به الكوفيون .
وقد ردَّ المرادي هذه المعاني جميعها حيث قال : « وكأنّ للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافاً لمن قال بذلك » .
انظر الجنى الداني ٥٧٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٣٥ ، والمغني ١ / ٢١٦ .

(٣) في الأصل : (مثمناً) .

(٤) انظر الجنى الداني ٤٩١ - ٤٩٢ ، والمغني ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

وقسمٌ : لا يمكن عقلاً كقولك : « ليتَ زيداً (زارنا)[(١)] » ، فإنَّك تمنيت زيارته في زمن ماضٍ ، ولم يزر ، وإعادة الزمان الماضي حتى يزور فيه محالٌ .

الثالث : أن تدخل على ممكن عقلاً ، وعادة لكنَّه يُشترط فيه أن يكون غير مرجو ، ولا مطموع فيه كقول الضعيف المحتقر : « ليتَني (سلطانٌ)[(٢)] » .

وأما " لعل " فتفيد الترجي بعد أن لم يكن ، ولا تدخل إلاَّ على الممكن القريب الذي حصل الطمع فيه كقولك : « لعلَّ اللهَ أنْ يَغْفِرَ لي » ، وهي لا تفارق التوقع في جميع أحوالها ، وأكثر ما تأتي للرجاء ، وقد تأتي للإشفاق من الوقوع في الأمر المكروه كقولك : « لعلَ الأسدَ يلقَاني » ، فلا رجاء هنا ؛ لأنَّ أحداً (لا يرجو)[(٣)] لقاء الأسد ، ولا يطلبه ، وقد تأتي لمجرد التوقع دون الرجاء والإشفاق ، وذلك إذا دخلت على أمر انتفى منه سبب الرجاء - الذي هو الطمع فيه والرغبة - ، وسبب الإشفاق ، - وهو الخوف من الوقوع في المكروه - ، وذلك كقولك : « لعلَّ زيداً يَقْدُمُ » ، إذا لم يكن لك طمعٌ في قدوم زيدٍ ، ولا رغبة ، ولا أنت خائفٌ من قدومه[(٤)] .

قوله :

وَتَنْصِبُ اسْماً مَع رَفْعَهَا الْخَبَرْ ... إنَّ وأنَّ وكَأنَّ في أخَرْ
لَكِنَّ لَيْتَ وَلَعَلَّ عَلاَّ ... وَأفْصَحُ الْقَوْلِ هُنَا لَعَلاَّ

// ذكر في البيت الأول من هذين البيتين أنَّ (إنَّ)[(٥)] ، وأخواتها تنصب الاسم ، وترفع //١٩٤ب
الخبر ، فجعل العمل لها في نصب الاسم ورفع الخبر ، وهذا هو الذي عليه البصريون ، وهو الصحيح .

---

(١) في الأصل : (دلنا) .
(٢) في الأصل : (سلطاناً) .
(٣) في الأصل : (لا يرجوا) .
(٤) وفي " لعل " معانٍ أخر لم يذكرها ابن جابر ، وهي :
١ - التعليل وهذا المعنى أثبته الكسائي والأخفش .
٢ - الاستفهام وهذا قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك .
٣ - الشك نقله النحاس عن الفراء والطوال ، وهذا خطأ عند البصريين .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧ - ٨ ، والجنى الداني ٥٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٣٤ ، والمغني ١ / ٣١٧ .
(٥) في الأصل : (أنَّ) .

ومذهب الكوفيين أنَّها تنصب الاسم ، ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر باق على رفعه كما كان قبل دخولها ، وحجتهم في ذلك أنَّها ضعيفة ، فلا تقوى للعمل في جزئي الجملة ، وقولهم : أضعف ؛ لأنَّ الابتداء الذي هو الرافع للخبر عندهم قد ذهب حكمه ، فكيف يعمل بعد ذهابه[1] ، وقد أشار إلى نصبها الاسم ، ورفعها الخبر بقوله : « وتنصبُ اسماً مَع رفعَها الخبر إنَّ وأنَّ » إلى آخر ما عدده ، فإنَّ وما ذكره معها فاعل بتنصب ، وقد ذكر منها في البيت الأول ثلاثة ، وهي " إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ " ، ثم قال : « في أخَرْ » يعني في حروف أخَر ، ثم عدَّد الأخَر ، فذكر في البيت الثاني " لكنَّ " ، و" ليت " ، و" لعل " ، فهذه الثلاثة بدلٌ من " أخَرْ " ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره : « هي لكن ليت ، ولعل » ، فتمت هذه الأحرف الستة ، ثُمَّ ذكر " علَّ " ، وهي لغة في " لعل " ، ولم يذكر في " لعل " غير الأصل ، وهذه .

وقد تقدم فيها ثماني لغات ، ثُمَّ ذكر في عجز البيت أنَّ الأفصح هو " لعل " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وأفصحُ القولِ هُنَا لَعلاَّ » ، وقد تقدم الكلام على هذه الحروف بما فيه الكفاية .

قوله :

وَإنَّ أمُّ البَـــابِ فَالْـــلاَمُ دَخَـــلْ ... فِـيْ خَبَـــرٍ لَهَـــا لِتَفْضِيـــلٍ حَصَـــلْ
وَإنْ فَتَحْـــتَ امْنَـــعْ دُخُـــولَ الـلامِ ... وَاكْسِـــرْ مَـــعْ الْقَـــولِ أو الإقْسَـــامِ

نبَّه في البيت الأول من هذين البيتين أنَّ " إنَّ " هي أمُّ الباب ، واستدل على ذلك باختصاصها بدخول اللام في خبرها دون أخواتها[2] ، فدلَّ ذلك على أنَّها أفضل هذه

---

(١) وذهب ابن سلام إلى جواز نصب اسم وخبر إن وأخواتها ؛ لأنها لغة رؤبة وقومه ، ونسب ابن السيد هذا المذهب لقوم من العرب ، وإليه ذهب ابن الطراوة .

وأجاز الكسائي والفراء نصب الخبر في ليت خاصة ، ونُقل عن الفراء جوازه في كأنَّ ولعل ، والنصب بلعل كذلك حُكي عن بني تميم .

والجمهور على المنع في كل هذا إذ الخبر مرفوع ، ولا يصح نصبه وقد عمل فيه الرفع دخول إن وأخواتها ، أما الكوفيون فالخبر مرفوع لديهم بما كان مرفوعاً به قبل دخول إنَّ وأخواتها .

انظر المسألة في : الإنصاف ١ / ١٧٦ المسألة (٢٢) ، والتبيين ٣٣٣ المسألة (٥١) ، واللباب ١ / ٢١٠ - ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، والارتشاف ٢ / ١٣١ ، والجنى الداني ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٢) أجاز الكوفيون دخول اللام على خبر لكنَّ ، وردَّه النحاة .

انظر اللباب ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٤ .

الحروف ، وأمكنُها ، وقد أشار إلى أمِّ الباب بقوله : « وإنَّ أمُّ البابِ » ، وأشار إلى دخول اللام في خبرها بقوله : « (فاللامُ)[1] دَخَل في خَبَرِ لَها » ، وأتى بالفاء التي تقتضي السببية ؛ لينبِّه على أنَّ جعلها أمَّ الباب هو السبب في اختصاصها // بدخول اللام في خبرها لما لها من //١٩٥أ التفضيل على أخواتها .

ثم ذكر في البيت الثاني أنَّك إنْ فتحت " إنَّ " منعت دخول اللام في خبرها[2] ، فلا يجوز أن تقول : « اعجبني أنَّك لقائمٌ » ؛ إذ " أنَّ " هنا مفتوحة ، وأما قراءة سعيد (بن)[3] جبير: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[4] بفتح " أنَّ " مع اللام[5] ، فمحمول على أنَّ اللام زائدة[6] كما زيدت في قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[7] ، أي : « ردفكم » .

هذا ما ذكره في الأصل من أحكام اللام الداخلة في خبر " إنَّ " المكسورة ، وهو محتاج إلى زيادةٍ .

فاعلم أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، (و)[8] المراد بها التأكيد[9] ، وكان حقها أن تكون أولاً لكنْ كرهوا أن يقولوا : « لإنَّ زيداً قائمٌ » ؛ (لئلا)[10] يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ؛

---

(١) في الأصل : (واللام) وما أثبته يتفق مع أبيات المنحة ، وما سيأتي في كلامه .

(٢) أجاز المبرد دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وصححه أبو حيان حيث قال : « وادعاء " ابن مالك " الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر " أنَّ " ليس بصحيح ، بل مسموع في النظم والنثر » .
انظر الارتشاف ٢ / ١٤٦ ، والمغني ١ / ٢٦٠ ، والهمع ٢ / ١٧٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢١ .

(٣) في الأصل : (ابن) .

(٤) من الآية (٢٠) في سورة الفرقان .

(٥) سبق توضيح القراءة في « إلا أنهم » ص ٢٥٥ حاشية ٤ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٩٠ .

(٦) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ٢ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٧) من الآية (٧٢) في سورة النمل .

(٨) في الأصل : (أو) .

(٩) وهذا مذهب جمهور البصريين وسيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن القواس وابن عقيل والمرادي وابن هشام والأزهري .
وذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد .
انظر الكتاب ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ، ٣ / ١٤٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٣ ، والخصائص ١ / ٣١٥ ، والمفصل ٣٥٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٦٢ - ٦٣ ، والتسهيل ٦٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩١١ ، والمساعد ١ / ٣١٩ ، والارتشاف ٢ / ١٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٤٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٤ ، والتصريح ١ / ٢٢٠ .

(١٠) في الأصل : (لأن لا) .

إذ كلاهما للتأكيد ، فأخروها إلى الخبر[١] ، فقالوا : « إنَّ زيداً لقائمٌ » ، وأما قول الشاعر :

[١٠٣] ألاَ يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى (لِهِنَّكَ)[٢] مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[٣]

فهو قليلٌ ، وسهَّلَهُ (أنَّ)[٤] همزة " إنَّ " قد أبدلت هاءً ، فتغيرت ، فكأنَّ اللام لم تدخل على " إنَّ " نفسها ، ومحل دخولها أربعة مواضع :

الأول : [الخبر] إذا كان الخبر متأخراً كما مثلنا .

و[**الثاني**] : الاسم إذا تقدم عليه الخبر كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[٥] ، وكقول الشنفري[٦] يرثي خاله تأبط شراً[٧] :

---

(١) ولذلك سموها باللام المزحلقة .

انظر المقتضب ٢ / ٣٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ٦٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ ، والتصريح ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) في الأصل : (أعزل) .

(٣) من الطويل لمحمد بن مسلمة ، وقيل : إنه من جملة أبيات لرجل من بني نمير .

الشاهد في قوله : « لهنك من برق على كريم » حيث دخلت اللام على " إنّ " وأبدلت همزة إنّ هاء ، وقد اختلف النحويون حول هذه اللام فقال سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥٠ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٢٥٩ : إنّ اللام في " لهنك " هي لام اليمين ، ونسب هذا الرأي أيضاً للفارسي .

وقال ابن جني وابن مالك اللام هي لام الابتداء .

وقال قطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي وابن عصفور أن أصله له إنّك فحذفت همزة إن تخفيفاً فصار " لهنك " .

انظر الخصائص ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والخزانة ١٠ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٣٥١ ، ومعجم شواهد العربية ٣٤٣ .

وروي بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٣ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والمقرب ١ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١ ، والارتشاف ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والدرر ٢ / ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) في الأصل : (لانّ) .

(٥) الآية (١٢) في سورة الليل .

(٦) هو شاعر جاهلي قحطاني من الأزد ، جرى به المثل حيث كان أعدى العدائين في العرب فقيل : « أعدى من الشنفري » ، واسمه عمرو بن مالك الأزدي من فحول الطبقة الثانية توفي سنة ١٠٠ قبل الهجرة .

انظر الخزانة ٣ / ٣٤٣ - ٣٤٨ ، والأعلام ٥ / ٨٥ .

(٧) هو ثابت بن جابر بن سفيان من مضر ، يكنى بأبي زهير ، ويلقب بتأبط شراً وفي تلقيبه بهذا اللقب أربعة أقوال انظرها في الخزانة ، وتوفي نحو ٨٠ هـ قبل الهجرة .

انظر الخزانة ١ / ١٣٧ - ١٣٩ ، والأعلام ٢ / ٩٧ .

[١٠٤] إنَّ بالشعبِ الذي دُونَ سَلِع لقتيلاً دمهُ مَا أنْ يطلُ(١)

والبيت من أول عروضٍ(٢) وضربٍ من المديد(٣) .

و[الثالث] : معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر(٤) ، كقولك : « إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ » ، فلو تأخر معمول الخبر لم تدخل عليه اللام كقولك : « إنَّ زيداً قائمٌ في الدار » ، فلا يجوز أن تقول : « لفي الدار » .

و[الرابع] : الضمير الواقع فصلاً بين اسم " إنَّ " ، وخبرها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾(٥) ، فإن لم تكن الجملة مصدرة بـ" إنَّ " لم يجز دخول اللام إلاَّ على المبتدأ كقوله تعالى : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٦) ، وأما قول الشاعر :

[١٠٥] أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ تَرْضَى مِنَ اللحْمِ بِعَظْمِ الرقَبَةْ(٧)

---

(١) انظر كتاب الشنفري شاعر الصحراء الأبي ص ١١٧ .
وروايته :
إن بالشعبِ إلى جنبِ سلع لقتيلاً دمهُ ما أنْ يطلُ

(٢) العروض هو : آخر تفعيلة في الشطر الأول .
انظر العروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ٣٣ .

(٣) البحر المديد تفاعيله :
فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن
وأعاريضه ثلاث ، وأضربه ستة ، وعروضه الأولى صحيحة وضربها صحيح .
انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل ٤٠ .

(٤) ويشترط في دخول اللام على معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر أن يكون الخبر صالحاً للام فلو كان ماضياً متصرفاً عارياً من قد لم تدخل عليه نحو : « إنَّ زيداً عمراً ضربَ » ، وسبب ذلك قاله المرادي في توضيح المقاصد (١ / ٣٤٦) : « .... لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر خلافاً للأخفش » .

(٥) من الآية (٦٢) في سورة آل عمران .

(٦) من الآية (١٣) في سورة الحشر .

(٧) من الرجز لرؤبة بن العجاج في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ص ١٧٠ .
ونسب البيت أيضاً لعنترة .
أم الحليس : كنية امرأة .
الشهربة : العجوز الكبيرة .
الشاهد في قوله : « أم الحليس لعجوز » حيث دخلت اللام على الخبر (عجوز) وهو شاذ ؛ إذ الأصل دخولها على خبر إنَّ .
انظر التصريح ١ / ١٧٤ ، والدرر ٢ / ١٨٧ ، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣ .
وروي بلا نسبة في : الأصول ١ / ٢٧٤ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٠ ، والارتشاف ٢ / ١٤٧ ، واللسان ١ / ٥١٠ مادة (شهرب) .

فأدخل اللام على الخبر ، وليس ثمَّ إنَّ ، فإنما هو شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه .

ولا يجوز دخولها على خبر " إنَّ " إلاَّ بشرطٍ :

أن لا يكون منفياً // ولا فعلاً ماضياً (متصرفاً)[١] غير مقرون بقد ، فلو قرنته بقد ، //١٩٥ب فقلت : « إنَّ زيداً لقد قامَ » جاز[٢] .

ولا يجوز وقوع لامي تأكيد بعد " إنَّ " ، وأجازه المبرد ، فعلى مذهبه تكون اللامان في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٣] لامي تأكيد ، وعند الجمهور الثانية جواب قسم محذوف ؛ لأنَّها لو كانت تأكيداً لزم إعادتها مع ما دخلت عليه[٤] ، فيقال : « إنَّ كلاً لـمَّا لـمَّا (يوفينهم)[٥] » .

ولما ذكر في الأصل أنَّ اللام تدخل في خبر إنَّ المكسورة ، ولا تدخل في خبر المفتوحة استدعى ذلك المكان الذي تُكسر فيه " إنَّ " والمكان الذي تُفتح فيه ، فذكر أنَّها تُكسر بعد القول ، وبعد القسم ، وإلى ذلك أشار بقوله : « واكسِرْ مَعْ القَولِ ، أو الأقسَامِ » يريد : « واكسر مع القول الذي لا يكون بمعنى الظن » كما سنبينه ، وقوله : « والأقسام » يريد : في أو مع الأقسام إذا كان في خبر إنَّ اللام ؛ لأنَّه إن لم يكن في خبرها اللام جاز الفتح والكسر كما سيأتي ، والإقسام يمكن هنا أن تكون بفتح الهمزة ، فيكون جمع قسمٍ كـ" جِمْلٌ ،

---

(١) في الأصل : (متصرف) .

(٢) خالف خطاب المارديُّ في ذلك حيث منع دخول اللام مع قد ، فإذا وجد مثل ذلك فهي عنده لام القسم .
انظر توضيح المقاصد ١ / ٣٤٥ .

(٣) من الآية (١١١) في سورة هود .
قرأ الحرميان بتخفيف " إنْ ، ولما " .
وقرأ ابن عامر وحفص وعاصم وحمزة تشديد " إنَّ ، ولـمَّا " .
وقرأ أبو بكر بتشديد " إنَّ " ، وتخفيف " لما " وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو ، وهذه القراءة في المتواتر .
أما القراءات في الشاذ فهي :
قراءة أُبي والحسن وأبان بن تغلب « وإنْ كلٌّ » بتخفيف " إن " ورفع " كلٌّ " وتشديد " لـمَّا " .
وقراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم " لـمَّا " مشددة .
وقراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود « وإنْ كُلٌّ » بتخفيف " إنْ " ورفع " كلٌّ " .
انظر الدر المصون ٤ / ١٣٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٤) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٣٢ ، والدر المصون ٤ / ١٣٦ .

(٥) في الأصل : (ليوفينهم) .

وأحْمَالٌ " ، أو بكسرها مصدر أقسم ، ولا يكتفي في بيان كسر " إنَّ " وفتحها بما ذكره ، بل هو محتاج إلى بسط .

واعلم أنَّ " إنَّ " على ثلاثة أقسام :

قسم : يتعين فيه كسرها ، وهو إذا تحتم وقوعها في محل الجملة ، وذلك في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت في ابتداء الكلام كقولك : « إنَّ زيداً قائمٌ » سواء كان في خبرها اللام ، أو لم يكن[1] .

الثاني : أن تكون في بدء الصلة كقولك : « أعجَبنِي الذِي إنَّه قائمٌ » ، ولو كانت في بدء غير الصلة فُتحت ؛ لأنَّها حينئذ ليست في محل الجملة كقولك : « أعجَبَنِي الذي بَلَغَني أنَّه قائمٌ » .

الثالث : أن تكون جواباً للقسم بشرط أن يكون في خبرها اللام[2] كقولك : « واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ » .

الرابع : أن تكون جملتها محكية بالقول كقولك : « قالَ زيدٌ : إنَّ عمراً منطلقٌ » فيتعين هنا كسرها ؛ لأنَّها بعد كلام حكيته بالقول ، وقولنا : « محكية بالقول » تحرزٌ من القول الذي بمعنى الظن[3] ، وسيأتي بيانه[4] .

---

(١) وأجاز بعضهم الابتداء بـ" أنَّ " المفتوحة نحو : « أنَّ زيداً فاضلٌ عندي » .
انظر الارتشاف ٢ / ١٣٩ .

(٢) مذهب سيبويه والبصريين كسرها إذا وقعت جواب قسم وبه ورد السماع كما قال السيوطي .
وقال أبو حيان تكسر إنَّ إذا وقعت جواب قسم سواء أكان في خبرها أو اسمها اللام أم لم تكن .
أما الكسائي والطوال والبغداديون فقد أجازوا الفتح والكسر ، واختاروا الفتح واختار بعضهم الكسر .
وذهب الفراء إلى وجوب الفتح .
قال أبو حيان : « والذي يظهر لي أن هذا الخلاف في الفتح إنما هو إذا لم يكن في الخبر أو الاسم اللام » .
انظر الكتاب ٣ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والشرح الكبير ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ، والارتشاف ٢ / ١٣٩ ، والهمع ٢ / ١٦٦ .

(٣) لأنَّها تستحق حينئذ الفتح ، وكذلك إذا وقعت بعد القول المحض غير محكية يجب فتح همزة إنَّ .
قال سيبويه في الكتاب (٣ / ١٤٢) : « ولا يجوز أن تُعمل قال في " إنَّ " كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد ، وأشباهه إذا قلت : قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس ، فأنَّ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أنَّ ؛ لأنَّ أنَّ تجعل الكلام شأنا ، وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقماً كما تقول : زعم الشأن متفاقماً ، فهذه الأشياء بعد قال حكاية » .
وانظر شرح عمدة الحافظ ٢٢٨ ، والجنى الداني ٤٠٦ .

(٤) لقد سبق أن بيَّن ابن جابر في باب الأفعال المتعدية إجراء القول بمعنى الظن بالتفصيل ص ١٢٧ ، ١٣٤ - ١٣٦ ، فلعله يقصد « سبق بيانه » .

الخامس : أن تكون في موضع الحال // كقولك : « جئتُ وإنَّ المطرَ نازلٌ » . //١٩٦أ

السادس : أن تجيء بعد فعل من " ظن " وأخواتها ، وفي خبرها اللام[1] كقولك : « ظننتُ إنَّ زيداً لقائمٌ » ، فيجب هنا كسرها إذ لم يبق للفعل في الجمل عمل ؛ لأنَّه عُلِّق باللام ، فصارت " إنَّ " في موضع الابتداء ، (ومنه)[2] بيت الكتاب :

[١٠٦] **أَلَـمْ تَـرَ إنّـي وابـنَ أَسْـوَدَ ليلـةً لَنَسْـرِي إلى نَاريـنِ يَعْلـو سَنَاهُمَـا**[3]

وأما القسم الذي تفتح فيه أنَّ فهو حيث يتعين وقوعها في مكان المفرد ، فتقدر مع اسمها وخبرها بالمصدر مثل أن تكون في موضع الفاعل كقولك : « أعجَبَنِي أنَّك قائمٌ » ، أو في موضع المفعول كقولك : « حَمِدْتُ أنَّك كريمٌ » ، أو دخل عليها حرف الجر كقولك : « عَجِبْتُ مِنْ أنَّك قائمٌ » ، أو وقعت مضافة كقولك : « عِنْدي (علمُ)[4] أنَّك قائمٌ » ، أو وقعت مبتدأ ، وقد تقدم خبرها كقولك : « عِنْدي أنَّك قائمٌ » .

---

(١) ذكر ابن مالك في كسر همزة " إن " سبعة مواضع ، وذكر المرادي فيها ثمانية مواضع ، وذكر ابن هشام عشرة مواضع ، ومن المواضع التي لم يذكرها ابن جابر :

١ - بعد حتى الابتدائية نحو : « قد قاله القوم حتى إنَّ زيداً يقوله » .

٢ - أن تكون تالية لـ" إذ " نحو : « جئتك إذ إنَّ زيداً أميرٌ » .

٣ - أن تكون تالية لحيث نحو : « جلستُ حيث إنَّ زيداً جالسٌ » ، وذهب الكسائي وعوام الفقهاء بفتح " إنَّ " بعدها .

٤ - أن تقع موقع الصفة نحو : « مررتُ برجلٍ إنَّه فاضلٌ » .

٥ - أن تقع خبر اسم عين نحو : « زيدٌ إنه قائمٌ » .

انظر الكتاب ٣ / ١٤٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٤ - ٢٢٨ ، والجنى الداني ٤٠٤ - ٤٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٣ - ٣٣٦ ، والارتشاف ٢ / ١٣٩ ، ورصف المباني ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : (ونبه) .

(٣) من الطويل ، ونسبه ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ٢ / ١٤٠ للشمردل بن شريك اليربوعي ، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٤٩ .

الشاهد في قوله : « إني وابن أسود ليلة لنسرى » حيث كسرت همزة إنَّ لدخول اللام في خبرها ، وهو " لنسرى " .

انظر تحصيل عين الذهب ٤٣٩ ، وشواهد العيني ١ / ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٤١٤ .

(٤) في الأصل : (علمٌ) .

فهي في هذه المواضع كلها وما أشبهها[١] تقدرها بالمصدر ؛ إذ الفاعل والمفعول لا يكونان إلاّ مفردين .

وأما القسم الذي يصلح فيه فتحها وكسرها[٢] ، فحيث يصح تقدير المفرد في مكانها ، والجملة ، وذلك في جواب القسم إذا خلت عن اللام في (خبرها)[٣] كقولك : « أقسمتُ أنَّك قائمٌ » ، أو وقعت بعد إذا الفجائية كقولك : « خرجتُ فإذا أنَّ الأسدَ حاضرٌ » ، أو وقعت بعد الفاء التي في جواب الشرط كقوله تعالى : ﴿ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٤] قرئ بالفتح في " أنَّ "[٥] ، وهو الكثير .

أو وقعت خبراً لقول وقع مبتدأ ، (و)[٦] خبرها قول من الأقوال ، وفاعل القول الذي وقعت خبراً عنه ، وفاعل خبرها واحد كقولك : « خَيْرُ القولِ إنِّي أحْمَدُ اللهَ »[٧] ، فـ« خير

---

(١) كأن تقع في موضع نائب فاعل ، أو موضع مبتدأ ، أو اسم كان ، أو اسم إنَّ مفصوله بالخبر ، أو خبر اسم معنى ، ومن المواضع التي يجب فيها فتح همزة إنَّ :

١ - أن تكون معطوفة على شيء .

٢ - أن تكون مبدلة من شيء .

٣ - أن تقع بعد ما الظرفية .

٤ - أن تكون بعد " حتى " العاطفة والجارة .

٥ - أن تقع بعد أما المخففة .

٦ - أن تقع بعد لا جرم .

٧ - أن تقع بعد لو ، وهي في محل رفع مبتدأ عند جمهور البصريين والخبر واجب الحذف ، وعند الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري في موضع رفع على الفاعلية .

٨ - أن تقع بعد لولا .

انظر الكتاب ٣ / ١٣٧ - ١٤٤ ، والجنى الداني ٤٠٧ - ٤١٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٧ ، والهمع ٢ / ١٦٧ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ١٦٥ - ١٦٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٥٥ - ٣٦٢ .

(٣) في الأصل : (جوابها) .

(٤) من الآية (٦٣) في سورة التوبة .

(٥) قرأ الجمهور « فأنَّ له » بالفتح ، قال أبو حيان : « والفاء جواب الشرط فتقتضي جملة وأنَّ له مفرد في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف .... » .

وقرأ أبو عمرو فيما رواه أبو عبيدة والحسن وابن أبي عبلة " فإنَّ " بالكسر ، قال السمين : « وهي قراءة حسنة قوية » .

انظر الدر المصون ٣ / ٤٨٠ ، والبحر المحيط ٥ / ٦٥ .

(٦) في الأصل : (أو) .

(٧) مثل سيبويه بمثل هذا القول في الكتاب ٣ / ١٤٣ حيث قال : « أولُ ما أقولُ أنّي أحمدُ اللهِ ، كأنك قلت : أولُ ما أقول الحمدُ لله ، وأنَّ في موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت : أولُ ما أقول إنِّي أحمدُ الله » .

القول » مبتدأ ، وخبره " إنَّ " ، وخبر " إنَّ " أحمد ، [وفاعل القول وفاعل أحمد واحد] ، وهو ضمير المتكلم ، فهنا يجوز كسر " إنَّ " لاحتمال أن يكون الخبر جملة ، فهي واقعة موضع الجملة ، ويجوز فتحها ؛ إذ يمكن أن يكون الخبر مفرداً ، فتكون مقدرة بالمصدر .

قوله :

وَلاَ تُقَدِّمْ علـى اسْمِهَـا الْخَبَـرْ   مَـا لَـمْ يَكُنْ ظَرْفـاً وَالالْغَاءُ اشْتَهَرْ
إنْ زِدْتَ مَـا وَالنَّصْبُ أيْضـاً أعْـلاَ   فِي لَيْـتَ مَـعْ كَـأَنَّ مَـعْ لَعَـلاَّ

// هذان البيتان ذكر فيهما (مسألتين)[١] من مسائل هذا الباب : //١٩٦ب

الأولى : تقدم أخبار هذه الحروف على أسمائها .

والثانية : حكمها إذا دخلت عليها " ما " .

فأما تقدم أخبارها ، فإنَّه لا يجوز ، لضعفها إلاَّ أن يكون ظرفاً ، أو مجروراً[٢] ، فمثال الظرف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾[٣] ، ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[٤]، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ولا تُقدِّمْ عَلى اسمِهَا الخَبَرْ مَا لَمْ يكُـنْ ظَرفـاً » ، واكتفى بذكر الظرف عن ذكر المجرور ؛ لأنَّ حكمهما واحد ، وإنما أجازوا ذلك في الظرف والمجرور ؛ لكثرة التصرف فيهما عند العرب[٥] .

---

(١) في الأصل : (مسلتين) .

(٢) ويجب تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر نحو : إنَّ في الدار ساكنَها ، وإنَّ عندَ هِند أخاهَا .

انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والارتشاف ٢ / ١٣٢ .

(٣) من الآية (١٢) في سورة المزمل .

(٤) سورة الليل ، آية (١٢) .

(٥) هذا ما علل به ابن السراج وابن عصفور وابن القواس ، أما العكبري فعلله بثلاثة أوجه وهي :

١ - أن " إنَّ " غير عاملة في الظرف أو المجرور إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة .

٢ - أن الظرف لا يصح إضماره .

٣ - أن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه فهو كاللازم للجملة فساغ تقديمه لذلك .

وقد أغفل ابن جابر التعرض لحكم تقديم معمول الخبر على الاسم والخبر وإيلائه لإنَّ وأخواتها :

فالجمهور على المنع إلاَّ إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً للتوسع فيهما ، ومنعه الأخفش حتى إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وقصر جوازه على السماع .

وأجاز أبو علي تقديمه إذا كان حالاً نحو : « إنَّ ضاحكاً زيداً قائمٌ » .

انظر الأصول ١ / ٢٣١ ، واللباب ١ / ٢١٠ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٣٣ ، والهمع ٢ / ١٦٠ - ١٦١ .

وأما حكم هذه الحروف إذا دخلت عليها " ما " ، فلا يخلو أن تكون " ما " موصولة ، أو مصدرية ، فإن كانت موصولة ، أو مصدرية بقيت على عملها ، ولم يجز الإلغاء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾(١) فـ" ما " موصولة، وهي اسم " إنَّ " ، و" صنعوا " صلتها، والعائد محذوف أي : الذي صنعوه ، و" كيد " خبرها ، أو تكون مصدرية ، فيكون التقدير : « إنَّ صنعهم كيد ساحر » .

وإن كانت كافة ، ففي ذلك للنحويين ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الأخفش ، وهو أنَّه يجب إلغاء جميعها إلاَّ ليت ، فإنَّه يجوز فيه الإلغاء والإعمال(٢) ؛ لثبوت السماع في ذلك ، قال النابغة :

[١٠٧] **قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفُهُ فَقَدِ**(٣)

فقد روي برفع الحمام على أنَّ اسم الإشارة مبتدأ ، والحمام نعته ، وبنصب الحمام على أنَّ " هذا " اسم ليت ، والحمام نعته ، والذي حكى " النابغة " عنها أنَّها رأت الحمام يصف شدة نظرها .

الثاني : مذهب ابن السراج ، وهو وجوب الإلغاء في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وجواز الوجهين في " ليت " ، و" كأنَّ " ، و" لعل " حمل " كأنَّ " ، و" لعل " على " ليت " ؛

---

(١) من الآية (٦٩) في سورة طه .

قرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي " كيدَ " بالنصب على أنه مفعول به وما مزيدة .

انظر الدر المصون ٥ / ٤٠ .

(٢) وهو مذهب سيبويه ، وحكى ابن مالك فيها الإجماع حيث قال : « وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع » .

وبالإضافة إلى إجازة الأخفش إعمال " ليت " إذا دخلت عليها " ما " فقد حكى عنه ابن برهان « إنما زيداً قائمٌ » ، وعزا مثل ذلك الكسائي عن العرب .

انظر الكتاب ٢ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٣ – ٤٣٤ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن جابر اللوحة ٨٧ .

(٣) من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص ٨٥ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٧ .

الشاهد في قوله : « ليتما هذا الحمام » حيث جاز إعمال " ليت " مع دخول " ما " عليها بدليل نصب " الحمام " .

ويروى برفع الحمام فتكون " ليت " مهملة لا عمل لها .

انظر المفصل ٣٤٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٥٤ ، والمقرب ١ / ١١٠ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩١٧ .

وروي بلا نسبة في : شرح قطر الندى ١٤٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢٨ .

لاشتراكهما معها في تغيير معنى الجملة ، ولم يحمل عليها الثلاثة الباقية ؛ لبعدها عن " ليت " في المعنى ؛ لأنّها لا تُغير معنى الجملة[١] .

الثالث : مذهب أبي إسحاق الزجاج ، وهو جواز الإلغاء والإعمال في جميعها حملاً على " ليت "[٢] ، والإلغاء هو المشهور في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وعدم الإلغاء هو المشهور في " كأنَّ " ، و" ليت " ، و" لعل " ، وعلى مذهب الزجاج جرى هنا كما جرى الحريري[٣] ، وإلى ذلك أشار // بقوله : « والإلغاءُ اشتهرْ إنْ زدتَ مَا » يريد في : " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " //١٩٧أ
فالإعمال فيها قليل .

[و] قوله : « والنصبُ أيضاً أعلاَ في ليتَ مَع كأنَّ مع لَعلاَّ » لـمَّا خص علو النصب في هذه الثلاثة فُهِمَ أنَّ الإلغاء فيها غير مشهور ، وأنَّ قوله : « والإلغاءُ اشتهرْ » مخصوص بغير هذه الثلاثة .

وإذا دخلت " ما " الكافة على " إنَّ " أحدثت فيها معنى الحصر ، وهو إثبات الحكم كما ذكر ، ونفيه عما عداه ، فإذا قلت : « إنَّما القائمُ زيدٌ » ، فقد أثبت القيام له ، ونفيتَهُ عن ما عداه ، وإنما كان ذلك ؛ لأنَّ " إنَّ " عندهم توجب للمذكور ؛ إذ هي لتأكيد الإيجاب ، «وما» تنفيه عن ما عداه ؛ إذ هي للنفي .

---

(١) لم أجد في الأصول لابن السراج نصاً يفيد وجوب الإلغاء في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وجوازه في " ليت ، وكأنَّ ، ولعل " ، بل وجدته يقول : « وتدخل " ما " زائدة على " إنَّ " على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول : إنما زيداً منطلقٌ ، وتدخل على " إنَّ " كافة للعمل ، فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : إنما زيدٌ منطلقٌ ، فإنما هاهنا بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهدُ لزيد خيرٌ منك ، قال سيبويه : وأما ليتما زيداً منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسنٌ ، وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً :

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَـذَا الحمَامُ لنا ... إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُه فَقَدِ

قال ، وأما لعلما فهو بمنزلة كأنما ، قال ابن كراع :

تحلَّلْ وعالِجْ ذَاتَ نَفْسِك وانظُرنْ ... أبا جُعَلٍ لعلَّما أنتَ حَالِمُ

قال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن " أرى " إذا كانت لغواً لم تعمل » .

ثم قال : « ولعل وكأنَّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلاَّ أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء » .

انظر الأصول ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، وقد نسب ابن عصفور هذا المذهب لابن السراج والزجاج في الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ونسبه السيوطي في الهمع ٢ / ١٩١ للزجاج وابن أبي الربيع .

(٢) ونسب هذا المذهب للزجاجي ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري ، ونقله ابن مالك عن ابن السراج ثم قال : وبقوله أقول . انظر المفصل ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ ، والهمع ٢ / ١٩١ .

(٣) انظر شرح مُلحة الإعراب ٢٣٩ .

وقد تأتي عارية عن ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن (يَخۡشَىٰهَا)[١] ﴾[٢] ، فليس المراد قصر إنذار النبي ﷺ على من يخشى ، بل كان ينذر من يخشى ، ومن لا يخشى ، وإنما المراد : أنَّ نذارتك إنما تنفع لمن يخشى ، وأما من لا يخشى فلا (تنفعه)[٣] نذارتك[٤] .

ولم يتعرض في الأصل لحكم " إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ " إذا خففت ، ولا للعطف على موضع اسم " إنَّ " ، وهما (مسألتان)[٥] تدعو الحاجة إليهما ، ونحن نذكرهما ، فأما " إنَّ " المكسورة ، فتخفف ، ويجوز فيها حينئذ الإلغاء والإعمال[٦] ، فإذا (أهملت)[٧] فلابد من اللام في خبرها ؛ لتمييزها عن " إنْ " النافية ، وقد يستغنى عنها إذا أقيم المعنى فيما يؤمن معه اللبس كقول الشاعر :

[١٠٨] أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[٨]

فخفف " إنَّ " وألغاها ؛ لأنَّ الرواية «مالكٌ» بالرفع ، ولم يدخل اللام في الخبر ؛ لبيان

---

(١) في الأصل : (يخشى) .

(٢) الآية (٤٥) في سورة النازعات .

(٣) في الأصل : (تنفيه) .

(٤) انظر تفسير ابن كثير والبغوي ٩ / ١٠٨ ، والتفسير الكبير للرازي ٣١ / ٥٢ - ٥٣ ، وتفسير المراغي ٣٠ / ٣٥ - ٣٧ .

(٥) في الأصل : (مسلتان) .

(٦) ذهب الكوفيون إلى أنَّ " إنْ " المخففة مهملة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى إعمالها .
وقد حكى سيبويه الإعمال والإهمال في الكتاب ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .
وكذلك حكى الأخفش « إن كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ » قال تقرأ بالنصب والرفع .
انظر المسألة في الإنصاف ١ / ١٩٥ المسألة (٢٤) ، والتبيين ٣٤٧ المسألة (٥٣) ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧٨ ، والجنى الداني ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٧) في الأصل : (أعملت) .

(٨) من الطويل للطرماح .
ويروى في بعض كتب النحو : " ونحن " بدل " أنا " .
الشاهد في قوله : « وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادن » حيث حذفت اللام في خبر " إنْ " المخففة من الثقيلة لأن المعنى الإثبات فلا التباس من حذفها ، وكان التقدير قبل الحذف : « وإن مالكٌ لكانت كرام المعادن » .
انظر التصريح ١ / ٢٣١ ، والدرر ٢ / ١٩٣ - ١٩٤ ، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥ .
وروي بلا نسبة في : شرح ابن الناظم ١٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٧ ، والهمع ٢ / ١٨١ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٣٨ .

المعنى ؛ إذ لا يتوهم هنا أن تكون " إنْ " نافية ؛ لأنَّ الشاعر يفتخر بأنَّه من آل مالك ، وكيف ينفي عنه (كرم)[1] المعدن .

وإن أعملت بعد تخفيفها لم تلزمها اللام كما لا تلزمها مشددة ؛ لأنَّ نصب الاسم يميزها عن النافية .

واختلفوا في هذه اللام الداخلة بعد " إنْ " المخففة هل هي لام الابتداء التي كانت في الثقيلة ؟ أم هي لامٌ أخرى أُتي بها للفرق ؟

ويسمونها اللام الفارقة ، والفاصلة[2] .

وإذا خففت «إن» المكسورة فقد يليها الفعل الناسخ ماضياً في الأكثر // ومجيئه مضارعاً //١٩٧ب قليل ، وأقل منه مجيئه غير ناسخ ، فمثال الناسخ قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[3] .

ومثال غير الناسخ قول الشاعر :

[١٠٩] بِـاللهِ رَبِّـك إنْ قَتَلْـتَ لـمُسْلِمـاً وَجَبَـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـة (الـمتعمدِ)[4]

---

(١) في الأصل : (كرام) .

(٢) أطلق عليها سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٣ : لام التوكيد حيث قال : « و" إنَّ " توكيد لقوله : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا خففت كذلك توكّد ما يتكلم به ، وليثبت الكلام غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها » .
وهذا ما أطلقه عليها أيضاً المبرد ، وابن عصفور ، وابن مالك .
ونسب أبو حيان لسيبويه والأخفشين وأكثر النحاة القول بإنَّ اللام هنا لام الابتداء وهذا ما نسبه المرادي أيضاً لسيبويه .
وأطلق الفارسي على هذه اللام اللام الفارقة ، وكذلك الشلوبين ، وعبد الله بن أبي العافية ، وابن أبي الربيع ، وابن هشام .
انظر المقتضب ٢ / ٣٦٠ ، والمسائل المشكلة ١٧٦ - ١٧٧ ، والتوطئة ٢٣٣ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥١ .

(٣) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : (المعتمد) .
وهو من الكامل لعاتكة بنت زيد .
ويروى في بعض كتب النحو : « شَلَّتْ يمينك » بدل « بالله ربك » .
الشاهد في قوله : « إن قتلت لمسلماً » حيث جاء بعد إنْ المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهذا شاذ إلاَّ عند الأخفش والكوفيين .
انظر التصريح ١ / ٢٣١ ، والدرر ٢ /١٩٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٢٥ .
روي بلا نسبة في : المحتسب ١ / ٢٥٥ ، والمسائل المشكلة ١٧٨ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٩٣ ، والمقرب ١ / ١١٢ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٨ ، والهمع ٢ / ١٨٣ .

ومثل هذا البيت عند البصريين شاذ ، وعند الكوفيين جائز[1] .

وأما " أنَّ " المفتوحة فتخفف ، ولا تلغى[2] ، ويكون اسمها ضميراً مستتراً[3] ، وخبرها جملة كقول الشاعر :

[١١٠] فِي فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يحفى وينتعلُ[4]

التقدير : « أنَّهُ هالك » فـ" هالك " مبتدأ ، و" كل " فاعل سد مسد الخبر ، أو " كل " مبتدأ ، و" هالك " خبر مقدم،وعلى كلا التقديرين ، فالجملة في موضع خبر " أنْ " ، وقد يجيء الضمير الذي هو اسمها مصرحاً به في القليل ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) وهذا جائز عند الأخفش ، وتبعه ابن مالك ، و" إن " عند الكوفيين هي " إن " النافية واللام بمعنى إلاَّ لأنهم يجوزون دخولها على الناسخ وغيره .

أما الكسائي فقد فرق فقال إن كانت – أي إنْ – مع الأسماء فهي المخففة وإن كانت مع الأفعال فهي نافية واللام بمعنى إلاَّ .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧ ، وشرح ابن الناظم ١٧٩ – ١٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٠٨ ، والتصريح ١ / ٢٣١ .

(٢) اختلف النحاة حول إعمال أنْ المفتوحة المخففة :

فذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر ، وذهب إلى هذا سيبويه أيضاً .

وقال الفراء : لم تسمع العرب تخفيف أنَّ ، وتعمل إلاَّ مع المكنى .

وذهب الجمهور إلى أنها تعمل في المضمر جوازاً ولا تعمل في الظاهر .

وذهب بعض المغاربة إلى أنها تعمل في المضمر والمظهر .

انظر الارتشاف ٢ / ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ .

(٣) اشترط ابن الحاجب أن يكون الضمير ضمير الأمر والشأن ، أما ابن مالك وابنه بدر الدين فلم يشترطا ذلك بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى لديهما .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ – ٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ١٨٠ .

(٤) من البسيط للأعشى في ديوانه ص ٢٤٧ .

وروايته : « أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحِيلُ » .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، ٤٥٤ .

الشاهد في قوله : « أن هالك كل من يحفى وينتعل » حيث جاء اسم " أن " المخففة ضميراً مستتراً وخبرها الجملة بعدها .

انظر المحتسب ١ / ٣٠٨ ، والأصول ١ / ٢٣٩ ، والدرر ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ ، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠ .

وروي بلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٤٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٤ ، والهمع ٢ / ١٨٥ .

[١١١] لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمنزلون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاً
بِأنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ(١)

فأبرز الضمير الذي هو اسم أن المخففة ، وهو الكاف .

وقد يقع بعد أفعال العلم ، أو الظن مفصولاً بينها وبين الفعل الواقع في خبرها بقد كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾(٢) ، أو بحرف تنفيس كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾(٣) ، أو بـ" لو "(٤) كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾(٥) ، أو بحرف النفي كقولك : « تحققْتُ (أنْ)(٦) لم تعلَمْ شيئاً مِن أمْرِنا » ، فإن كان الفعل دعاء لم نحتج إلى فاصل مما ذكرناه كقوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾(٧) في قراءة نافع(٨) .

---

(١) من المتقارب لجنوب أخت عمرو .

الشاهد في قوله : « بأنك ربيع ، وأنك هناك تكون الثمالا » حيث أعمل أن المخففة في ضمير ظاهر وهو كاف الخطاب وهذا قليل وشاذ ؛ إذ الأكثر إعمالها في ضمير الشأن ، وصرح بالخبر في الموضعين الأول " ربيع " ، والثاني جملة " تكون الثمالا " .

انظر التصريح ١ / ٢٣٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٩١ ، ومعجم شواهد العربية ٢٧٥ .

وروي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ١٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤١ .

(٢) من الآية (١١٣) في سورة المائدة .

(٣) من الآية (٢٠) في سورة المزمل .

(٤) ذهب ابن مالك وابنه بدر الدين أن الفصل بـ" لو " قليل ، وقد اعترض عليهما ابن هشام ، وعدَّه وهماً منهما .

انظر شرح ابن الناظم ١٨١ - ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٤ .

(٥) من الآية (١٤) في سورة سبأ .

(٦) في الأصل : (أنك) .

(٧) من الآية (٩) في سورة النور .

قرأ حفص بنصب التاء في : « والخامسةَ » ، والباقون برفعها « والخامسةُ » .

وقرأ نافع « أنْ غَضِبَ اللهُ » بتخفيف النون وكسر الضاد في " غضب " على أنه فعل ماضٍ ، وضم الهاء في لفظ الجلالة على أنه فاعل .

وقرأ الباقون بتشديد النون وفتح الضاد وكسر الهاء « أنَّ غَضَبَ اللهِ » .

انظر الكشف ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والتيسير في القراءات السبع ١٦١ ، والدر المصون ٥ / ٢١١ .

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي القارئ المدني ، يكنى بأبي رويم ، ويقال أبو عبد الرحمن ، وكان من القراء والفقهاء والعباد ، توفي سنة ١٦٩ هـ .

انظر التيسير للداني ٤ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

ووقوع فعل العلم أو الظن قبلها مفصولاً بينها ، وبين الفعل الواقع في خبرها بواحد مما ذكرنا دليل على أنّها " إنْ " المخففة من الثقيلة .

فإن لم يكن الفعل الذي قبلها يرجع إلى معنى العلم ، أو الظن كانت الناصبة وجعلها بعضهم المخففة من الثقيلة .

وأمّا " أنْ " في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[١]، فهي " أن " المخففة من الثقيلة[٢] ، و" عسى " راجعة إلى معنى الظن // ؛ لأنَّ الراجي ظان لإدراك ما //١٩٨أ يرجو ، و(لو)[٣] تركوا التنبيه عليها بالفصل بأحد الأشياء المتقدمة ؛ لأمن اللبس ؛ إذ الناصبة لا تدخل على فعلٍ لا يتصرف ، وأما " كأنَّ " فتخفف أيضاً ، ويبقى عملها في الضمير المستتر[٤] ، وخبرها جملة فعلية كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[٥] [و] التقدير : « كأنها لَمْ تُغن بالأمسِ » ، أو اسمية كقولك : « تزهو كأَنْ أبوكَ ملكٌ » ، أي : كأنه أبوك ملكٌ ، وقد تعمل في الاسم الظاهر كقول الشاعر :

[١١٢] ويوماً تُوافِينَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ[٦]

---

(١) من الآية (١٨٥) في سورة الأعراف .

(٢) وهذا هو الصحيح عند الحلبي إلاّ أنه ذكر في " أن " وجهاً آخر وهو : أن تكون مصدرية وهذا ليس بجيد في نظره .
انظر الدر المصون ٣ / ٣٧٨ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) ذهب البصريون إلى جواز إعمالها ولكن خصها بعضهم بضمير الشأن مقدراً ، أما سيبويه فأجاز إعمالها في المضمر .
وذهب الكوفيون إلى عدم إجازة إعمالها .
انظر الكتاب ٢ / ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ١٥٣ ، والهمع ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٥) من الآية (٢٤) في سورة يونس .

(٦) من الطويل لباعث بن صريم اليشكري .
وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٤ .
الشاهد في قوله : « كأن ظبية » حيث حذف الاسم وجاء الخبر مفرداً وهذا شاذ ، ويجوز في ظبيه الرفع على الخبرية أي كأنها ظبية والنصب على أنها اسم لكأن والخبر محذوف والتقدير : كأن ظبية هذه ، والجر على كون أنْ زائدة والكاف للتشبيه والتقدير : كظبية .
انظر شرح ابن يعيش ٨ / ٨٣ ، والتصريح ١ / ٢٣٤ ، والدرر ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٩٣ .
وروي بلا نسبة في : حروف المعاني ١٢١ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٤٩٦ - ٤٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧١ ، وشرح ابن الناظم ٨٣ ، والهمع ٢ / ١٨٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤٩ .

روي بنصب " ظبية " على أنّه اسم " كأنّ " ، وروي بالرفع على أنّ اسمها ضمير ، و" ظبية " الخبر ، وروي بالجر على أنّ " إنْ " زائدة ، [و] التقدير : « كظبية » ، فهي مجرورة بالكاف .

هذه مسألة التخفيف في " إنّ ، وأنّ ، وكأنّ " .

وأما " لكنّ " ، فإنّها إذا خففت خرجت من هذا الباب[1] ، والمعدودة في هذا الباب إنما هي المثقلة[2] .

وأما العطف على موضع اسم " إنّ " ، فلا يجوز إلاّ بعد أن تستوفي خبرها[3] كقولك : « إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ » بالرفع عطفاً على موضع اسم إنّ ، فهو مبتدأ مقدم ؛ لدلالة خبر إنّ عليه ، ويمكن أن يكون معطوفاً على الضمير الذي في قائم[4] ، فيكون من عطف المفرد على المفرد[5] ، وأما إن جئت بـ" عمرو " مرفوعاً قبل خبر إنّ ، فلا يجوز ؛ لأنّه (يؤدي)[6] إلى اجتماع عاملين على معمول واحد ، وهو خبر إنّ ؛ لأنّ " إنّ " عاملة فيه ؛ لأنّه خبرها ، والابتداء عاملٌ فيه ؛ لأنّه خبره ، وذلك ممتنع اللهم إلاّ أن تجعل " عمراً " مقدماً من تأخير ، فيكون خبره مقدراً لا خبر إنّ ، فيجوز .

وأجاز " الكسائي " العطف على موضع اسم إنّ قبل (استيفائها خبرها)[7] ؛ لأنّ إنّ عنده غير عاملة في خبرها على ما تقدم ، فالعامل فيه واحدٌ عنده[8] ، ووافقه " الفراء " بشرط

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، أما يونس والأخفش فقد جوّزا إعمال لكنْ المخففة قياساً على إنْ وأنْ وكأنْ المخففات .
ونقل الجواز عن يونس أبو القاسم بن الرمال وابن مالك ، ونقل الجواز عن الأخفش ابن مالك .
انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧٤ ، والارتشاف ٢ / ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٨٨ .

(٢) لم يتحدث ابن جابر عن " لعل " ما حكمها إذا خففت ؟
وهي لا تخفف عند الجمهور .
أما أبو علي الفارسي ، فقال تخفف وتعمل في ضمير الشأن أو الحديث محذوفاً .
انظر المسائل البصريات ١ / ٥٥٠ - ٥٥٢ ، والارتشاف ٢ / ١٥٥ ، والهمع ٢ / ١٨٩ .

(٣) انظر أوضح المسالك ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والتصريح ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٤) انظر اللباب ١ / ٢١٥ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي اللوحة ٨٧ - ٨٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٦) في الأصل : (يُدّي) .

(٧) في الأصل : (استينائها خبرها) .

(٨) انظر اللباب ١ / ٢١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ .

أن يكون اسم إنَّ لا يظهر فيه الإعراب كقولك : « إنَّ هـذا وعمـروٌ قائمـانِ »[١] ، والعطـف على موضع اسم إنَّ قبل استيفاء (خبرها)[٢] غلطٌ عند سيبويه[٣] إلاَّ أنْ يُخَرَّج على أنَّ الخبر الموجود خبر المعطوف ، وخبر إنَّ محذوف كقول الشاعر :

[١١٣] خَليلـيَّ هَـلْ طـبٌ فإنـي وأنْتُمـا   وإنْ لـم تَبُوحـا بِالْهَـوى دَنِفَـانِ[٤]

فقوله : « وأنتما » معطوف على موضع اسم إنَّ ، و" دنفان " خبر المعطوف الذي هو " أنتما " (وخبر)[٥] // إنَّ محذوف بدليل أنَّه مفرد إذ اسمها مفرد ، فلا يصلح " دنفان " أن يكون خبرها . //١٩٨ب

وحكم أنَّ المفتوحة ولكنَّ كحكم إنَّ المكسورة في عدم العطف على موضع اسمها قبل استيفاء خبرها ؛ لأنَّهما يشاركانهـا في عدم تغيير الجملة بخلاف الثلاثة البواقي ، فلم تحمل عليها ، والله أعلم .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) في الأصل : (خرّها) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٥ : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنَّهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم كما قال : ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً » .

(٤) من الطويل ، ولم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « فإني وأنتما ... دنفان » حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه ، وهو قوله : « دنفان » . والتقدير : « فإني دنف وأنتما دنفان » .

انظر المغني ٢ / ٥٤٧ ، والتصريح ١ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٣٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٨٦ .

(٥) مكررة في الأصل .

باب كان وأخواتها

« باب كان وأخواتها »

هذا الباب تكلم فيه على (الأفعال)(١) النواقص ، وهي كان وأخواتها .

وإنما سميت نواقص ؛ لأنَّها لا يستقل الكلام بها مع (مرفوعها)(٢) كسائر الأفعال ، بل لابد من ذكر منصوبها ، وحينئذ يستقل الكلام(٣) .

وقيل : إنما سميت نواقص ؛ لأنَّ الأفعال تدل على الزمان والحدث ، وهذه تدل على الزمان دون الحدث ، فنقصت عن الأفعال(٤) .

ومعنى أنَّها لا تدل على الحدث أنَّها لا تدل عليه إذا لم يذكر ، فإذا ذُكر دلت عليه ، وعمل عملها ، ومن ذلك قول سيبويه في الكتاب « كونه عبارةً عن شخصٍ » ، فـ" عبارة " خبر كان ، والاسم هو الهاء ، وأضيف إليه الكون كما تضاف المصادر إلى فاعلها ، ومنهم من قال : إنَّ هذا إنما هو مصدر كان التامة والمنصوب بعده حال(٥) .

ومنهم من قال : إنَّه محمول على المعنى ؛ إذ التقدير : إن كان عبارةً عن شخصٍ ، فالعامل هو كان المقدرة لا المصدر(٦) .

وقد اختلفت طريقة النحويين في تعديد هذه الأفعال ، فطريقة سيبويه أنَّه ذكر منها في الكتاب أربعة وهي : " كان ، وما دام ، وصار ، وليس " ، ثُمَّ ضبطهن بضابطٍ ، فقال : « وكل فعل نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر »(٧) ، ومنهم من اكتفى بالضابط ، ولم يعددها .

---

(١) في الأصل : (أفعال) .

(٢) في الأصل : (مرفوعاً) .

(٣) ممن قال بهذا سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي ، وابن مالك ، وابن عقيل ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والسلسيلي ، والسيوطي .
انظر الكتاب ١ / ٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ، والتسهيل ٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٥٢ ، والتذييل والتكميل الجزء الثاني اللوحة ١٤١ ، وشرح قطر الندى ١٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٣٠٨ ، والهمع ٢ / ٨٢ .

(٤) ممن ذهب إلى هذا الفارسي ، وابن جني ، وابن السراج ، وابن برهان ، والجرجاني ، والشلوبين ونسبه أبو حيان إلى المبرد ، وقال : إنه ظاهر مذهب سيبويه .
وقد ردَّ ابن مالك مذهبهم في شرح التسهيل .
انظر المسائل المشكلة ١١٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٩٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٤٩ ، والتوطئة ٢٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ١٤١ ، والتذييل والتكميل ٢ / اللوحة ١٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٧٥ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥ في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول : « ... وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ... » .

والأحسن في هذا أن يقول : « كل فعل وضع لتقرير المبتدأ على صفة ، أو انتقال إلى صفة » .

ومنهم من ضبطها بتعديدها ، وهو أنص وأسهل تناولاً ، ويحسن بعد ضبطها بالعدد أن تذكر الضابط المعنوي ، وعلى تعديدها جرى الأكثر من النحويين[1] ، // وهي : " كان ، ١٩٩أ وأصبح ، وأضحى ، وظلّ ، وأمسى ، وبات ، وصار " ، وأربعة معها " ما " النافية ، أو ما في معناها ، وهي : " ما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح " ، وأربعتها بمعنى واحد .

وواحد مقترن بـ" ما " المصدرية ، وهو : " ما دام " ومعناه الاستمرار[2] .

وزادوا بمعنى " صار " أحد عشر فعلاً :

الأول : آض ، ومنه قول الشاعر :

[١١٤] وَرَبَّيْتُهُ حَتَى إذا مَا تَرَكْتُهُ أخَا القومِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
وبالـمَحْضِ حَتَى آض جَعْداً عَنَطْنَطًا إذَا قَامَ سَاوى غَارِبَ الفحلِ غارِبُه[3]

والعنطنط بعين وطائين مهملات على وزن سفرجل ، وهو : الطويل[4] .

---

(١) كالمبرد ، والزجاجي ، وابن جني ، والزمخشري ، والصيمري ، وابن معطي ، والمطرزي ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، أبي حيان ، وابن هشام ، والأزهري .
انظر المقتضب ٤ / ٨٦ ، والجمل ٤١ ، واللمع اللوحة (٢) ، والمفصل ٣١٤ ، والتذكرة والتبصرة ١ / ١٨٥ ، والمصباح في النحو للمطرزي اللوحة ١٤٨ - ١٤٩ ، والتوطئة ٢٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن الناظم ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ ، والتذييل والتكميل ٢ / اللوحة ١٣٦ ، وشرح قطر الندى ١٢٣ ، والتصريح ١ / ١٨٤ .

(٢) وزاد أبو حيان " ونى ، ورام " في التذييل والتكميل ٢ / اللوحة ١٣٧ .

(٣) من الطويل لفرعان بن الأعرف التميمي أنشدها ابن الأعرابي لفرعان في ابنه منازل حين عقه .
المحض : اللبن الخالص بلا رغوة ، والجعد من الرجال المجتمع بعضه إلى بعض ، والغارب : الكاهل من الخُفِّ وهو ما بين السنام والعنق .
الشاهد في قوله : « آض جعداً » حيث استعمل آض بمعنى صار وأعملها إعمال كان .
انظر اللسان ١ / ٦٤٤ مادة (غرب) ، ٣ / ١٢٢ مادة (جعد) ، ٧ / ٢٢٧ مادة (محض) ، ومعجم شواهد العربية ٤٣ .
روي بلا نسبة في : شرح الأشموني ١ / ٣٠٩ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٦ .

(٤) انظر اللسان ٧ / ٣٥٦ مادة (عنط) .

الثاني : عاد ، ومنه قول الشاعر :

[١١٥] وكَانَ مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فللـه مغـوٍ عـادَ بالرُّشْـدِ آمـرا[١]

الثالث والرابع : غدا ، وراح[٢] ، ومنه ما في الحديث النبوي : « لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى الله حَقَّ توكله لرُزِقْتُمْ كما تُرْزَقُ الطيرُ (تغدو)[٣] خماصاً ، وتَرُوح بطاناً »[٤] .

الخامس : حار بجاء وراء مهملين ، ومنه قول الشاعر :

[١١٦] وما المرءُ إلاّ كالسراجِ (وضوئه)[٥] يَحُورُ رماداً بَعْدَ مَا هُوَ سَاطِعُ[٦]

السادس : تحوَّل ، ومنه قول (امرئ)[٧] القيس :

[١١٧] وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بَعْدَ نِعْمَةٍ فَيالكِ مِنْ نُعْمى تحوَّلْنَ أبْؤُسا[٨]

---

(١) من الطويل لسواد بن قارب الدوسي .
الشاهد في قوله : « عاد بالرشد آمرا » حيث استعمل " عاد " بمعنى " صار " وأعملها عمل " كان " .
انظر الدرر ٢ / ٥٠ - ٥١ ، ومعجم شواهد العربية ١٤١ .
وروي بلا نسبة في : شفاء العليل ١ / ٣١١ ، والهمع ٢ / ٦٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٣١٠ .

(٢) ألحق الجزولي والزمخشري والعكبري " غدا ، وراح " بأفعال هذا الباب ، وقال ابن عصفور : « وأما غدا وراح ، فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار ، وإذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف » .
وهذا ما قاله ابن يعيش والشلوبين .
وأما الجمهور وتبعهم ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل والسلسيلي فمنعوا دخول هذين الفعلين ضمن أفعال هذا الباب ؛ لأن المنصوب بعدهما حال ، وليس خبراً ؛ لأنه لم يوجد إلاّ نكرة .
انظر المفصل ٣١٤ - ٣١٥ ، والتوطئة ٢٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩٠ ، والمقرب ١ / ٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٨ ، والمساعد ١ / ٢٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٨٤ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٤٧ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، والهمع ٢ / ٧٠ .

(٣) في الأصل : (تغدوا) .

(٤) انظر سنن ابن ماجة ٢ / ٤١٩ باب الزهد " التوكل واليقين " ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ١ / ٥٢ .

(٥) في الأصل : (وضوه) .

(٦) من الطويل للبيد في ديوانه ص ٨١ ، وروايته " كالشهاب " بدل " كالسراج " و" إذهو " بدل " ما هو " .
الشاهد في قوله : « يحور رماداً » حيث استعمل يحور بمعنى صار ، وأعملها عمل كان .
انظر الدرر ٢ / ٥٣ ، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٦٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١١ .

(٧) في الأصل : (امرء) .

(٨) من الطويل في ديوانه ص ١٣٥ ، وروايته " صحة " بدل " نعمة " .
الشاهد في قوله : « تحولن أبؤسا » حيث استعمل " تحول " بمعنى " صار " وأعملها عمل كان .
انظر شرح الأشموني ١ / ٣١٢ ، والدرر ٢ / ٥٤ ، والخزانة ١ / ٣٣١ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٥٩ ، والمغني ١ / ٣١٨ ، والهمع ٢ / ٦٩ - ٧٠ .

ويروى :

[١١٨] وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بَعْدَ صِحةٍ لَعَلَّ تَنَايَانَا تُحَوَّلُ أَبْؤُسَا[١]

السابع : ارتدَّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾[٢] .

الثامن : استحال ، ومنه قوله عليه السلام : « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا »[٣] ، والغربُ هنا : الدلو الكبيرة[٤] .

التاسع : رجع ، ومنه قوله ﷺ : « لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »[٥] .

العاشر : قعد ، ومنه قول الأعرابي : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ »[٦] .

الحادي عشر : جاء ، ومنه قولهم : « مَا جاءَتْ حَاجَتُكَ » على أنَّ " ما " استفهامية - أي - : أي شيء جاءت حاجتك ، أو نافية ، فيكون المعنى : ما حصلت على المقدار المحتاج إليه[٧] .

---

(١) ويروى أيضاً : « منايانا تحولن » .
انظر المساعد ١ / ٢٥٩ ، والمغني ١ / ٣١٨ .

(٢) من الآية (٩٦) في سورة يوسف .

(٣) انظر صحيح البخاري ٤ / ١٩٨ باب مناقب عمر بن الخطاب ، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة ٤ / ١٨٦٠ باب من فضائل عمر بن الخطاب ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٨ ، ٣٩ و ٤ / ٤٥٥ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٦٤٢ مادة (غرب) : « الغَرْبُ سكون الراء : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » .

(٥) انظر صحيح البخاري ١ / ٣٨ باب الإنصات للعلماء ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان ١ / ٨١ باب معنى قول النبي ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ، وعارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ٩ / ٤٦ - ٤٧ .

(٦) نسبت حكاية هذا القول لابن الأعرابي ، ويروى بروايات مختلفة وهي : « حَدَّ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » ، و« شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة » .
انظر الكشاف ٢ / ٣٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٠ ، والمساعد ١ / ٢٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، واللسان ٣ / ٣٦٣ مادة (قعد) .

(٧) هو قول من أقوال العرب حكاه سيبويه في الكتاب ١ / ٥١ .
وقيل : أول من قال هذا القول الخوارج لابن عباس - رضي الله عنه - حين أرسله علي - رضي الله عنه - إليهم .
ويروى برفع ونصب " حاجتك " فتوجيه الرفع هو : أن نجعل " حاجتك " اسم جاءت ، و" ما " خبرها ، وتوجيه النصب أن نجعلها الخبر والاسم ضمير " ما " والجملة من جاءت ومعمولها خبر " ما " .
انظر الخصائص ٢ / ٤١٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، والهمع ٢ / ٧٠ .

فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً ، ولا خلاف في أنّها أفعالٌ ، ومن عبَّر [عنها] // بالحروف //١٩٩ب كأبي القاسم الزجاجي[١] ، فإنما هو تجوز .

والرابع والعشرون : ليس ، وهو مختلف في فعليته ، فالأكثر على أنّه فعل[٢] . وذهب الفارسي إلى أنّه حرف[٣] .

وألحقوا بليس : " ما ، ولا ، وإنْ " النافيات ؛ لشبهها بها في النفي ، وألحقوا بكان أفعال المقاربة ، وكان حق هذه الأفعال أن تدخل على المفرد كسائر الأفعال ، ويتعلق معناها عليه ، ولكنَّ العرب استعملتها استعمال الحروف ، فأدخلتها على الجمل ، وعلَّقت معناها بمضمون الجملة التي دخلت عليها ، ولا يستقل الكلام إلاَّ بمجموع الجملة الواقعة بعدها .

وأنا أتكلم على معاني هذه الأفعال مفسرة ، فأمَّا " كان " فتجيء لثلاثة معانٍ هي في كلها عاملة ، وذلك أنَّ أصل معناها : " وجد ، أو حدث " ، والوجود قد يكون (لا لابتداء)[٤] ، ولا انتهاء كوجود الباري عز وجل ، وصفاته ، وهذا هو معناها الأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٥] ، فهي هاهنا للماضي الذي دام ، ولم ينقطع ؛ لأنَّ مغفرة الله ، ورحمته لن تزال ، ولا تزال ، ولا تأتي على هذا المعنى إلاَّ إذا تعلقت على نسبة أزلية لا يعرض لها العدم كما مثلنا ، وقد يكون الوجود منقطعاً ، وهذا هو

---

(١) الجمل للزجاجي ٤١ ، وانظر أسرار العربية ١٣٢ ، واللباب ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وممن قال به سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن هشام .

انظر الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ، والأصول ١ / ٨٢ ، والمفصل ٣١٤ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١١١ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن الناظم ١٢٨ - ١٢٩ ، والجنى الداني ٤٩٣ - ٤٩٤ ، والمغني ١ / ٣٢٣ .

(٣) هذا ما قاله به الفارسي في المسائل الحلبيات ٢٢٢ .

ونسبه ابن هشام في المغني أيضاً لابن السراج وابن شقير وجماعة ، والصحيح أن ابن السراج ذهب مذهب الجمهور كما ذكرت في الحاشية السابقة .

أما الكسائي فقال : أجريت ليس في النسق مجرى " لا " .

انظر الأصول ١ / ٨٢ ، والصاحبي ٢٦٦ ، والمغني ١ / ٣٢٣ .

(٤) في الأصل : (لا لبتداء) .

(٥) من الآية (٩٦) في سورة النساء .

المعنى الثاني كقولك : « كانَ زيدٌ غنياً » ، فوجود الغناء ممكن الانقطاع ، والزوال بدليل أنّه يجوز أن تقول : « كانَ زيدٌ غنياً ثُمَّ افتقرَ »[١] ، وقد يكون الوجود حادثاً بعد أنْ لم يكن ، وهذا هو معناها الثالث ، فتكون بمعنى " صار "[٢] كقول الشاعر :

[١١٩] قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُهَا[٣]

ومعنى رابع : تأتي تامة - أي : رافعة للفاعل غير محتاجة إلى خبر كسائر الأفعال - (وذلك)[٤] إذا جاءت بمعنى الوجود المطلوب كقولك : « كانَ خيرٌ » ، فتدل " خيرٌ " على وجود الفاعل غير مقيد بصفة نسبت إليه - ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٥] ، فـ" ذو " فاعل بـ" كان " - أي - : « فإنْ وجدَ ذُو عسرةٍ »[٦] .

وأمَّا أضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، فلها (ثلاثة)[٧] معانٍ :

الأول : أن تدل على (تعلق النسبة)[٨] بالزمان الذي هي مشتقة منه ، فإذا قلت : « أصبحَ // زيدٌ غنياً » فمعناه : أنَّ نسبة الغنى إليه هو في الصباح ، وكذلك في البواقي . //٢٠٠أ

الثاني : أن تكون بمعنى صار ، فتقول : « أصبحَ زيدٌ عالماً » بمعنى صار ، ولا يتقيد ذلك بالزمان الذي اشْتُقَّتْ منه ؛ لأنَّها قد سلبت معنى ذلك الزمان ، ونُقِلَتْ إلى معنى " صار " ، فتقول : « أصبحَ زيدٌ عالماً » في أي وقت شئت .

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٦٤ .

(٢) انظر الصاحبي ٢٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٠٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل لابن أحمر ، وصدره :

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمطِيُّ كَأَنَّها

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١٠٢ لابن كنزة .

الشاهد في قوله : « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل " كان " بمعنى " صار " .

انظر الخزانة ٩ / ٢٠٥ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣١٧ ، والتوطئة ٢٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٦٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١٣ .

(٤) في الأصل : (وذالك) .

(٥) من الآية (٢٨٠) في سورة البقرة .

(٦) انظر الأزهية ١٨٣ ، وأسرار العربية ١٣٤ ، والمفصل ٣١٦ .

(٧) في الأصل : (ثلاث) .

(٨) في الأصل : (معلق السّبة) .

والمعنى الثالث : أن تجيء بمعنى الدخول في الوقت[١] ، فتقول : (أضحينا)[٢] بمعنى : دخلنا في (الضحى)[٣] ، وأصبحنا إذا دخلنا في الصباح ، وأمسينا إذا دخلنا في المساء ، وبتنا إذا أقمنا بالليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٤] ، وفي الحديث أنَّ (ابن أم مكتوم)[٥] كان لا يؤذن حتى يقال له : « أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ »[٦] أي دخلت في الصباح .

فهي على هذا المعنى أعني الثالث غير عاملة[٧] ، وعلى المعنيين المتقدمين عاملة[٨] .

وأمَّا " ظل " ، فمعناها أقام بالنهار .

ومعنى " بات " أقام بالليل .

فهما نقيضان ، ولا تكون " ظل " إلاَّ عاملة إمَّا بمعنى " صار " كما تقدم ، وإمَّا بمعنى : أنَّ نسبة خبرها إلى اسمها كان متعلقاً بجميع النهار الذي يقتضيه معناها ، ولا يقال : ظللنا بمعنى : أقمنا في النهار ، فتكون تامة .

---

(١) أصبح ، وأمسى ، وأضحى على المعنى الأول والثاني تكون ناقصة ، وعلى المعنى الثالث تكون تامة .
انظر شرح المفصل ٧ / ١٠٣ - ١٠٥ ، والمقرب ١ / ٩٢ - ٩٣ .

(٢) في الأصل : (أصبحنا) .

(٣) في الأصل : (الضحا) .

(٤) الآية (١٧) في سورة الروم .

(٥) في الأصل : (ابن كلثوم) .
هو عبد الله بن زائدة بن الأصم ، وقيل عبد الله بن قيس بن زائدة ، وقيل : عمرو ، وهو الأكثر .
عُرِف بابن أم مكتوم ، وهي كنية أمه عاتكة بنت عبد الله .
أسلم قديماً بمكة ، وكان من المهاجرين الأولين ، استشهد في القادسية وكان معه اللواء .
انظر أسد الغابة ٣ / ١٣٤ ، ٢٦٣ ، والإصابة ٢ / ٣٠٨ ، ٥٢٣ - ٥٢٤ .

(٦) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ١٢٣ ، وأوجز المسالك إلى موطأ ابن مالك ٢ / ٣٧ .

(٧) يقصد هنا بقوله : « غير عاملة » أي أنها غير عاملة لعملها المعتاد حال كونها أفعالاً ناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لأنها على هذا المعنى تكون تامة تكتفي بمرفوعها .

(٨) المعنى الأول : هو دلالتها على تعلق النسبة بالزمان .
والمعنى الثاني : كونها بمعنى صار ، وقد أدرج ضمن هذا المعنى " بات " ، وهذا ما قال به الزمخشري وابن عصفور ، واعترض عليهما ابن مالك حيث قال : « وزعم الزمخشري أنَّ بات قد تستعمل بمعنى صار وليس بصحيح » .
انظر المفصل ٣١٨ - ٣١٩ ، والمقرب ١ / ٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٦ .

وأما صار فقد تقدم أنَّ معناها الانتقال[١] كقولك : « صارَ الْغَزْلُ ثوباً » ، والأحد عشر فعلاً الملحقة بها جارية بجراها[٢] ، وأمَّا الأربعة المقترنة بحرف النفي[٣] ، فقد تقدم أنَّ معناها واحدٌ ، وهي : الذهاب ، فهي في نفسها نفي ، فإذا دخل عليها حرف النفي صارت إثباتاً ، فإذا قلت : « ما زالَ زيدٌ قائماً » ، فمعناه : تُثْبِتُ نسبة القيام لزيد مستمرة ، وتنفي بـ" ما ، ولا ، وليس "[٤] ، فتقول : « ما زالَ زيدٌ قائماً » ،و« لا يزالُ قائماً » ، و« ليسَ يزالُ قائماً » ، وبما يشبه أدوات النفي ،وهو " لا " التي للنهي كقولك: « لا تبرحْ جالساً » ،و« (لا تزلْ)[٥] كريماً » .

وأمَّا " ما دام " فـ" ما " معها مصدرية[٦] كما تقدم ؛ ولأجل هذا لا تقع في أول الكلام ؛ لأنَّ المصدرية تحتاج إلى عامل فيه متقدم عليه ، فإذا قلت : « أكْرِمُكَ مَا دَامَ زيدٌ قائماً » ، فالمعنى : أُكْرِمُكَ مُدَّةَ دوامِ قيامِ زيدٍ .

وأمَّا " ليس " ، فهي لنفي الحال // بأصل وضعها ، ولا تنفي الماضي ، والمستقبل إلاّ // ٢٠٠ب
بقرينة[٧] كقول الشاعر :

[١٢٠] وَلاَ مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ ما دَامَ يَذْبُلُ[٨]

---

(١) انظر ص ٤٣٤ .

(٢) انظر ص ٤٣٠ - ٤٣٢ .

(٣) انظر ص ٤٣٠ .

(٤) وتنفي أيضاً بـ" لن ، ولمَّا ، ولم ، وإنْ " .
انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٧١ - ٦٧٢ ، والهمع ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

(٥) في الأصل : (لا تزال) .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ١٠٢ ، وشرح ابن الناظم ١٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٧ .

(٧) ذهب إلى هذا أكثر النحويين .
وذهب ابن مالك إلى أنها تنفي ما في الحال والماضي والمستقبل ، وقد تنبه إلى هذا الجزولي قبل ابن مالك حيث قال : « و" ليس " لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً » .
وذهب الشلوبين مذهباً ثالثاً متوسطاً ، وهو أنها لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يتقيد الخبر بزمان ، فإن تقيد بزمان أي زمان كان نعته .
انظر شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٧٢ ، والتوطئة ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٠ ، والمغني ١ / ٣٢٣ ، والهمع ٢ / ٧٩ .

(٨) من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٩٨ .
ويروى في بعض كتب النحو : " فما " بدل " ولا " وهو هكذا في الديوان .
الشاهد في قوله : « ليس يكون » استشهد به على دخول ليس على فعل في المستقبل وهذا سائغ عند ابن مالك والجزولي وقليل عند النحويين لأنها تنفي الحال بأصل وضعها .
انظر الجنى الداني ٤٩٩ ، والهمع ٢ / ٧٩ - ٨٠ .

فـ" ليس " هنا نافية للمستقبل ؛ لدلالة القرينة على ذلك ؛ لأنَّه قد نفى الحال بقوله : « وما مثله فيهم »[١] ، ونفى الماضي بقوله : « ولا كان قبله » ، فلم يبقَ إلاَّ المستقبل ، فتعينت " ليس " لنفيه .

وأمَّا " ما ، ولا ، [وإن] " الملحقات بـ" ليس " ، فسيأتي الكلام عليها في باب " ما " الحجازية[٢] .

وأما أفعال المقاربة ، فسنتكلم عليها إذا انقضى الكلام على أبيات الأصل[٣] ؛ لأنَّه لم يتعرض لها .

واعلم أنَّ كان تختص بأحكام :

الأول : حذف نونها إذا دخل عليها الجازم كما يحذف حرف العلة كقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾[٤] لمَّا دخل الجازم سُكِّنت النون ، وحُذفت واو " يكون " ؛ لالتقاء الساكنين ، ثُمَّ دار ذلك في كلامهم كثيراً ، فحذفوا النون تخفيفاً ، واستسهلوا حذفها ؛ لأنَّ بينها وبين حرف العلة شبهاً ، فلما حذفت النون لم يعيدوا الواو ؛ لأنَّ حذف النون غير لازم ، فهو عارض ، وشرط الجمهور في حذف هذه النون أن لا يتصل بها ساكن[٥] كقوله تعالى : ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٦] .

وأجاز يونس حذفها ، وإن اتصل بها ساكن[٧] ، واستشهد بقول الشاعر :

---

(١) هكذا بالأصل ، وهو مخالف لما أثبته في البيت الشعري .

(٢) انظر ص ٤٥٩ .

(٣) انظر ص ٤٥٠ .

(٤) الآية (٤٣) في سورة المدثر .

(٥) وهذا ما قال به سيبويه والجمهور .

وحذف النون في الناقصة أكثر منه في التامة .

انظر الكتاب ٤ / ١٨٤ ، والارتشاف ٢ / ١٠١ .

(٦) من الآية الأولى في سورة البينة .

(٧) وأجازه الكوفيون وتبع يونسَ في قوله ابنُ مالك حيث قال : « .... فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، ولم يمتنع عند يونس ، وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى إلاَّ أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف » .

ورد أبو حيان قول ابن مالك هذا .

انظر التسهيل ٥٦ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٦٦ ، والمساعد ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٥ .

[١٢١] فإنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أبْدَتْ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[(١)]

الثاني : أنَّها تُحذف هي واسمها ، ويبقى خبرها ، أو تُحذف هي وخبرها ، ويبقى اسمها ، أو تُحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، ومن ذلك مسألة الكتاب : « المرءُ مجزيٌّ بعملهِ إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشرٌ »[(٢)] .

وهذه المسألة التي بنى عليها الحريري مقامته النحوية[(٣)] ، ولك فيها (أربعة)[(٤)] وجوه :

الأول : أن تنصب الخيرين والشرين على أنَّ كان واسمها في الموضعين قد حُذِفَا ، وبقي الخبر ، فيكون التقدير : « إن كان عمله خيراً يكن جزاؤه خيراً ، وإن كان عمله شراً يكن جزاؤه شراً » .

الثاني : أن ترفع الخيرين والشرين على أنَّ المحذوف كان ، وخبرها ، والباقي هو اسمها مع الخير الأول ، والشر الأول والخير // الثاني ، والشر الثاني خبران لمبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : إن كان في عمله خيرٌ (فجزاؤه)[(٥)] خيرٌ ، وإنْ كان في عمله شرٌ فجزاؤه شرٌ[(٦)] . //٢٠١/أ

الثالث : أن تنصب الخير الأول ، وترفع الثاني ، وكذلك في الشرين على أنَّ الخير الأول والشر الأول (هما)[(٧)] خبر كان ، والخير الثاني والشر الثاني خبران لمبتدأين محذوفين .

الرابع : عكس ذلك فترفع الخير الأول ، وتنصب الثاني ، وكذلك في الشرين على أنَّ

---

(١) من الطويل للخنجر بن صخر الدوسي .

الشاهد في قوله : « فإن لم تك » استشهد به على حذف النون مع اتصالها بساكن وهذا جائز عند يونس وابن مالك ، وضرورة عند سيبويه .

ولا يرى ابن مالك فيه أي ضرورة لإمكان أن يقال : فإن تكن المرآة أخفت وسامة .

وهذا بناء على مذهبه من أن الضرورة هي ما لا مندوحة عنه ، أمّا ما كان عنه مندوحة ، فليس بضرورة .

انظر التصريح ١ / ١٩٦ ، والدرر ١ / ٩٦ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٥ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، والهمع ٢ / ١٠٨ .

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٨ وروايته : « الناسُ مجزيونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشرٌ » .

(٣) انظر المقامات الأدبية للحريري المقامة الرابعة والعشرون القطيعية ١٧٨ - ١٨٦ ، وشرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي ٣ / ١٧٤ - ٢٢٩ المقامة الرابعة والعشرون النحوية .

(٤) في الأصل : (أربع) .

(٥) في الأصل : (فجزاه) .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ ، والمسائل العضديات ١٤٩ - ١٥٠ .

(٧) في الأصل : (هو) .

الخير الأول والشر الأول اسم كان ، والمحذوف معها هو خبرها والخير الثاني والشر الثاني خبر كان المحذوفة ، وأكثر ما تجيء كان محذوفة بعد " إنْ " ، و" لو " الشرطتين[١] ، وقد تقدم حذفها مع " إنْ " ، وأما حذفها بعد " لو " ، فكقول الشاعر :

[١٢٢] لا يَأْمَنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْها السَّهلُ والجَبَلُ[٢]

التقدير : « ولو كان ملكاً » .

وقد جاء حذفها بعد (لد)[٣] أنشد منه سيبويه :

[١٢٣] من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها[٤]

التقدير : « من لدن كان شولاً » ، وقد يعوض عنها " ما " إذا حذفت ، وذلك بعد " أن " الموصولة كقول الشاعر :

[١٢٤] أبَا خُرَاشَةَ أمّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فإنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٥]

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٢) من البسيط للعين المنقري .

الشاهد في قوله : « ولو ملكاً » حيث حذفت " كان " مع اسمها بعد " لو " ، والتقدير : « ولو كان ملكاً » .

قال صاحب الدرر (٢ / ٨٦) : « وجواب " لو " محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين ، وأما الكوفيون فيقدرون جواب الشرط » .

انظر الخزانة ١ / ٢٥٧ ، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، والمساعد ١ / ٢٧١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٢ ، والمغني ١ / ٢٩٧ ، والهمع ٢ / ١٠٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٢ .

(٣) في الأصل : (لو) .

(٤) من الرجز المشطور ، ولم أعثر على قائله .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٦٤ .

الشائلة من الإبل التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها ، وتلو الناقة : ولدها الذي يتلوها .

الشاهد في قوله : « من لَدُ شولاً » حيث حذفت كان مع اسمها وبقي خبرها بعد لد والتقدير عند الجمهور : « من لد أن كانت شولاً » ، وعند ابن مالك والرضي : « من لد كانت شولاً » بغير " أنْ " وهو اختيار ابن جابر .

انظر تحصيل عين الذهب ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠١ ، ٨ / ٣٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٥ ، والمغني ٢ / ٤٨٥ ، والهمع ٢ / ١٠٥ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ١٩٤ ، والدرر ١ / ٨٧ - ٨٩ ، واللسان ١١ / ٣٧٤ مادة (شول) ، ١٤ / ١٠٣ مادة (تلا) .

(٥) من البسيط للعباس بن مرداس ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٩٣ .

الشاهد في قوله : « أما أنت ذا نفر » حيث حذفت كان بعد أن الناصبة حيث كان الأصل : « لأن كنت ذا نفر » ، ثم عوض عنها بـ" ما " فأدغمت مع " أن " فصارت "أمّا " ، وأجاز المبرد ظهور كان على أنَّ " ما " زائدة لا عوض ، ورده الرضي لعدم استناده إلى سماع .

و" ما " زائدة عند البصريين و" أن " مصدرية ، وهي عند الكوفيين في معنى الشرط و" ما " زائدة .

انظر تحصيل عين الذهب ١٩٧ ، والتصريح ١ / ١٩٥ ، والدرر ٢ / ٩١ - ٩٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٤ .

وروي بلا نسبة في : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

التقدير : « أنْ كنت ذا نفرٍ » بفتح " أنْ " ، فَحُذِفَتْ " كان " ، وعُوِّض عنـها " مـا " ، فصار (أمَّا)[(١)] ، وأبقى اسمها وخبرها ، واسمـها هنا ضمير المخاطب ، فلما حذفت كـان انفصل ، فصار الكلام : أمَّا أنت ذا نفرٍ ، وحَذْفُ كان في هذا المثال واجب ؛ لأنَّه قد عوض عنها ، وحيث لم يعوض عنها ، فالحذف جائزٌ ، فلو ذكرت كان مع " أمَّا " كُسِرتْ " إمَّا " ؛ لأنَّها الشرطية كقول الشاعر :

[١٢٥] إمَّـا أقَمْـتَ وَأمَّـا أنْـتَ مُرْتَحِـلاً   فَـاللهُ يَكْـلأُ مَـا تَأْتِـي وَمَـا تَـذَرُ[(٢)]

روى بكسر " إمَّا " الأولى ؛ لذكر الفعل بعدها ، وفتح « أمَّا أنت » ؛ إذ لا فعل .

الثالث : أن تزاد[(٣)] كقول الشاعر :

[١٢٦] سُراةُ [بَنِي] أبِي بَكْرٍ [تَسَامَى][(٤)]   علـى كَـانَ الْمُسَوَّمَـةِ الْعِـرابِ[(٥)]

ولا يزاد شيء من أخواتها إلاَّ شذوذاً[(٦)] سمع من ذلك : « مَا أَصْبَحَ أبردَهَا ، ومَـا أمسَـى أدفأَهَا »[(٧)] .

---

(١) في الأصل : (ما) .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « إمَّا أقمت » استشهد به على كسـر " إما " لظـهور الفعـل بعدهـا ، فلـو حـذف الفعـل فتحت " إما " لأنه لا يجوز معها حذف الفعل كما لا يجوز مع " أما " إظهار الفعل .

انظر شرح ابن يعيش ٢ / ٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والمغني ١ / ٤٥ .

(٣) يشترط لزيادة كان شرطان وهما :

١ - كونهـا بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، وأجاز الفراء زيادتها بلفظ المضارع .

٢ - كونهـا بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر ، والفعل ومرفوعه ، والصلة والموصول ، والصفة والموصوف وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ، وقد تزاد في حشو الكلام كزيادتها بين " مـا " وفعـل التعجـب ، ولا تـزاد في غـيره إلاَّ سماعاً .

انظر الشرح الكبير ١ / ٤٠٨ - ٤١٠ ، وشرح ابن عقيـل ١ / ٢٨٨ - ٢٩٢ ، والتصريـح ١ / ١٩١ - ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) في الأصل : (تسايرا) .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « على كان المسومة » حيث زاد كان بين الجار والمجرور ، وهذا شاذ .

روي بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٨ ، والشرح الكبـير ١ / ٤٠٨ ، والارتشـاف ٢ / ٩٦ ، وشـرح ابن عقيل ١ / ٢٩١ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، والدرر ٢ / ٧٩ .

(٦) أجاز زيادتها الكوفيون ، وأجاز الفراء زيادة كل أفعال هذا الباب .

انظر الارتشاف ٢ / ٩٦ ، والهمع ٢ / ١٠٠ .

(٧) من أقوال بعض العرب .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، والمساعد ١ / ٢٦٨ .

// وإذا زيدت كان فهي عند الخليل بمنزلة الحرف لا تطلب مرفوعاً[١] ، (وذهب)[٢] //٢٠١ب الفارسي إلى أنَّها ترفع الفاعل[٣] ، واحتج بقول الشاعر :

[١٢٧] فكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٤]

بخفض كرام ، فالواو عنده فاعل كان ، وهو عند الخليل مبتدأ خبره " لنا " [و] التقدير : « وجيرانٍ كرامٍ هم لنا » ، وكان زائدة بين المبتدأ والخبر[٥] ، فلما ولى الضمير المنفصل " كان " اتصل بها فصار واواً ؛ لأنَّ ضمير الجماعة المذكرين الغائبين المتصل هو واو الجمع ، وفي هذا التأويل ما تراه من التكلف ، على أنَّ الصحيح مذهب الخليل .

وإذا وقع خبر كان ضميراً ، فالأكثر انفصاله ؛ لأنَّ الخبر (جزءٌ)[٦] منفصل ، فينبغي إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً[٧] ، وعليه قول عمر (بن أبي)[٨] ربيعة المخزومي :

---

(١) فتكون " كان " عند الخليل وسيبويه ملغاة زائدة لا عمل لها .
انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ١٥٠ ، والكتاب ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والتصريح ١ / ١٩٢ .

(٢) في الأصل : (وذهبا) .

(٣) انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٥ - ٨٧٦ .

(٤) من الوافر للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٠ .
وروايته : « إذا رأيت ديار قومي » بدل « إذا مررتُ بدار قوم » .
الشاهد في قوله : « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت كان هنا بين الصفة والموصوف .
وقال ابن هشام ليس من زيادتها : « وجيران لنا كانوا كرام » .
انظر كتاب الجمل لابن شقير ٢٤٤ ، والتصريح ١ / ١٩٢ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٦٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٨ .

(٥) وذهب المبرد إلى أنَّ كان هنا غير ملغاة حيث قال في المقتضب (٤ / ١١٧) : « وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء " كان " ، وذلك أنَّ خبر " كان " هو " لنا " فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » .

(٦) في الأصل : (جزو) .

(٧) ذهب إلى هذا الجمهور ، وهو ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب (٢ / ٣٥٨) : « .... ومثل ذلك : كان إياه ؛ لأن كانه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا لا تقول : كانني ، وليسني ، ولا كانك ، فصارت إيّاهما بمنزلتها في ضربي إياك » .
وخالف في هذا الرماني وابن الطرواة وابن مالك وابنه فرجحوا الاتصال .
انظر شرح التسهيل ١ / ١٥٢ - ٢٥٥ ، وشرح ابن الناظم ٦٣ - ٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، وابن الطراوة النحوي ١٦٠ - ١٦١ .

(٨) في الأصل : (ابن بي) .

[١٢٨] لئـن كَـانَ إِيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بَعْدَنَا ... عَـنِ الْعَهْـدِ وَالإِنْسَـانُ قَـدْ يَتَغَيَّـرُ[١]

ومثله كثيرٌ .

وقد جاء متصلاً في قوله ﷺ في حديث ابن صياد[٢] لعمر رضي الله عنه : « إِنْ يَكُنْه فلن تُسَلَّط عليه ، وإِنْ لَمْ يَكُنْهُ ، فَلا خَيرَ لك في قَتْلِهِ »[٣] ، وهو قليل .

قوله :

وَعَكْـسُ إِنَّ عِنْدَهُـمْ فِـي العَمَـلِ ... كَانَ ، وأَضْحَى، صَارَ (مَهْمَا)[٤] تَعْمَلِ

أَصْبَحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَمْسَى ، لَيْسَ، مَا ... زَالَ ، ومَـا انْفَـكَّ ، ومَا فَتِئَ ، مَا

بَـرِحَ ، مَـا دَامَ ، وَقَـدْ تُقَـدَّمُ ... اخْبَارُهَـا علـى اسْمِهَـا وَقَدَّمُـوا

عَلَـى سِـوَى خَمْسٍ بـ" ما " تَتصِـلُ ... والبَـاءُ فِـي خَبَـرِ لَيْـسَ تَدْخُـلُ

وكَـانَ إِنْ جَـاءَتْ على مَعْنـىً وَقَـعْ ... لا خَبَـرٌ بَـل فَاعِـلٌ بِهَـا ارْتَفَـعْ

ذكر أولاً أنَّ لـ" كان " عكس مـا لـ" إِنَّ " مـن العمـل ، وقـد تقـدم أنَّ " إِنَّ " تنصب الاسم ، وترفـع الخبر[٥] ، فعكسه رفع الاسم ، ونصب الخبر ، وذلـك أنَّ " كـان " فعلٌ فأعطيت ما هو الأصل في الأفعال من تقديم المرفوع ، وتأخير المنصوب ، وقد أشار إلى أنَّ لـ" كان " عكس ما لـ" إنَّ " من العمل بقوله : « وعكسُ إنَّ عندهُم في العَملِ كانَ » .

// وعند الجمهور أنَّ " كان " هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر . //٢٠٢أ

---

(١) من الطويل في ديوانه ١٢١ .

الشاهد في قوله : « كان إياه » حيث جاء الضمير منفصلاً ، وهو خبر كان ، وهو الراجح عند الجمهور وسيبويه ، والراجح عند الرماني وابن الطراوة وابن مالك وابنه اتصاله .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٥ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، والخزانة ٥ / ٣١٢ - ٣١٣ .

وروي بلا نسبة في : شرح ابن الناظم ٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٧ .

(٢) هو عبد الله بن صياد ، وقيل : ابن صائد ، كان أبوه من اليهود ، ولا يعرف ممن هو ، وهو الذي يقول بعض الناس : إنه الدجال .

ولد على عهد رسول الله ﷺ أعور مختوناً . قيل : أسلم في حياة رسول الله ، والأصح أنه أسلم بعده .

انظر أسد الغابة ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر صحيح البخاري ٢ / ٩٦ - ٩٧ باب " إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه " ، وصحيح مسلم ٤ / ٢٢٤٠ كتاب الفتن باب " ذكر ابن صياد " .

(٤) في الأصل : (مهمى) .

(٥) انظر ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

وذهب بعضهم إلى أنَّها تنصب الخبر ولا ترفع الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول " كان "[١] .

ثم استمر يُعدِّد ما ذكر من أفعال هذا الباب ، فذكر بعد " كان " ، " أضحى " ، ثم ذكر " صار " ، وأسقط حرف العطف .

وقوله : « مهمَا تَعملِ » تنبيه على أنَّ كان قد لا تعمل[٢] العمل الذي ذكره .

وسنبين بعد هذا معناها إذا كانت تامة ، ثم ذكر في البيت الثاني : " أصبح ، وظل ، وبات ، وأمسى ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ " ، (ثمانية)[٣] أفعال ، وقد تقدم في البيت قبله ثلاثة ، فهذه (إحدى عشرة)[٤] ، ثم ذكر (الثاني عشر)[٥] ، (والثالث عشر)[٦] في البيت الثالث ، فقوله : « ما » في آخر البيت الثاني هو لـ" برح " في أول البيت الثالث ، فأسقط حرف العطف في الجميع إلاَّ من قوله : « وما انفك » ، وقد تقدم أنَّ هذه الأربعة المقترنة بـ" ما " النافية لا تعمل إلاَّ إذا كانت منفية بما ، أو غيرها من أدوات النفي ، فلو جاءت غير منفية لم تعمل .

وأنَّ " ما دام " مقترنة بـ" ما " المصدرية ، فلو جاءت (مفارقة)[٧] لها لم تعمل هذا العمل ، وإنما ترفع الفاعل ، فإذا قيل : « دام زيدٌ كريماً » فـ" كريماً " حال .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل .
أما بالنسبة للخبر فقد اتفق كلا الفريقين على نصبه بـ" كان " ، ثم اختلفوا في توجيه النصب :
فذهب الجمهور إلى نصبه تشبيهاً له بالمفعول .
وذهب الفراء إلى نصبه لتشبيهه بالحال .
أما الكوفيون فقالوا هو منصوب على القطع - أي الحال - .
انظر التبيين ٢٩٥ - ٣٠١ المسألة (٤٤) ، واللباب ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والمساعد ١ / ٢٥١ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٣٧ ، والتصريح ١ / ١٨٤ ، والهمع ٢ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢) أدخل " قد " على الفعل المضارع المنفي ، وهذا لا يصح .
انظر قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه في قسم الدراسة .

(٣) في الأصل : (سبعة) .

(٤) في الأصل : (عشرة) .

(٥) في الأصل : (الحادي عشر) .

(٦) في الأصل : (والثاني عشر) .

(٧) في الأصل : (مقاربة) .

وقد تقدم الخلاف في " ليس " هل هي فعل أو حرف[١] ؟

وهذه الأفعال التي ذكرها هي المشهورة من أفعال هذا الباب ، فلذلك اكتفى بها ، وكلُّ ما تصرف من هذه الأفعال ، فهو يعمل عملها ، فيكون وكن تعمل عمل كان ، ثم شرع يتكلم في تقديم أخبارها على أسمائها وعليها ، فذكر أنَّ أخبارها تقدم على أسمائها ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وقد تُقدَّم أخبارُهَا عَلى أسمائها »[٢] ، وقد هنا للتحقيق لا للتقليل ؛ لأنَّ تقديم أخبارها على أسمائها كثير ، ولا خلاف في تقديم أخبارها على أسمائها إلاَّ أنَّ " ما دام " ذكر (ابن)[٣] معط أنَّه لا يُقدم خبرها على اسمها[٤] ، وتبع في ذلك ابن خروف[٥] ، وهو قول مخالف لجميع النحويين[٦] ، وحجته أنَّ ما دام مع اسمها في حكم المضاف ، والمضاف إليه ، وذلك لا يجوز ، (وبيان ذلك)[٧] أنَّ ما دام في هذا الباب مقدرة بمصدر مضاف إلى اسمها مقيداً بخبرها ، فتقديره في // قولك : « أكْرِمْكَ ما دامَ زيدٌ قائماً » : //٢٠٢ب
« أكْرِمْكَ مدةَ دوامِ زيدٍ قائماً » هكذا تقديرها .

فلو جاء المرفوع بعدها غير مقيد بشيء لم يكن[٨] من هذا الباب كقوله تعالى : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[٩] ، إذ المراد دوام السموات والأرض مطلقاً من غير قيد ، ثم شرع يتكلم في تقديم أخبار هذه الأفعال عليها ، فقال : « وقدموا على سوى

---

(١) انظر ص ٤٣٣ .

(٢) قال ابن جابر في الأبيات المنظومة : " وقد تقدم أخبارها على اسمها " ، وهنا قال : " اسمائها " .

(٣) في الأصل : (بن) .

(٤) قال ابن معطي في ألفيته :

وَلاَ تُقَدِّمْ خَبَرَ الْمُقْتَرِنَهْ ... بِمَا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسٌ بَيِّنَهْ
وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرْ ... عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الأُخَرْ

وقيل : نقل المنع ابن الخشاب عن قوم .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ٨٦٠ - ٨٦٢ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤١٦ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٩ ، وشرح ابن الناظم ١٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٨٧ .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل : (ولم يكن) الواو زائدة ، فحذفتها .

(٩) من الآية (١٠٧) في سورة هود .

خمس بـ" ما " تتصل » يعني وقدموا الخبر على هذه الأفعال سوى الخمسة المتصلة بـ" ما " ، ففهم منه أنَّ كل هذه الأفعال تتقدم أخبارها عليها إلاَّ الخمسة المتصلة بـ" ما "(١) ، ودخل فيها [أنَّه] يجوز تقديم خبر ليس فإنَّه لم يستثنها ، وجرى في ذلك على أحد القولين ، ومنهم من منع تقديم خبر ليس عليها(٢) ، واحتج بأنَّها لا تتصرف في نفسها ، فأولى أن لا تتصرف في خبرها ، والمشهور الجواز(٣) ، واحتج المجوزون لتقديم الخبر عليها بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٤) ، فقدم " يوم " على " ليس " ، وهو معمول الخبر الذي هو " مصروفاً " ، وتقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر ؛ إذ لو امتنع تقديمُ الخبر لم يجز تقديم معموله(٥) .

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة :
فذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها وما كان في معناها من أخواتها سواء كان النفي بـ" ما " أو بغيرها من أدوات النفي ، وقال به النحاس واختاره ابن خروف وحكاه عن البصريين والكسائي .
وذهب البصريون والفراء إلى المنع .
أما خبر " ما دام " فقد أجمعوا على منع تقديمه عليها .
وأما بقية الأفعال فيجوز تقديم خبرها عليها إذا لم يدخل عليها حرف من حروف المصدر .
انظر الإنصاف ١ / ١٥٥ المسألة (١٧) ، والتبيين ٣٠٢ المسألة (٤٥) ، واللباب ١ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، والارتشاف ٢ / ٨٧ ، وابن كيسان ٢٥٣ .

(٢) ذهب إلى المنع جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وابن أخت الفارسي والجرجاني وابن الأنباري وابن مالك وابنه واختاره ابن عقيل وابن هشام ، وما وجدته للفارسي في المسائل الحلبيات ٢٨٠ - ٢٨١ مخالف لما نُسب إليه .
انظر المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٤٠٦ ، والأصول ١ / ٩٠ ، وشرح الجمل في النحو للجرجاني ٢٨ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥١ ، وشرح ابن الناظم ١٣٦ ، والمساعد ١ / ٢٦٢ ، وشرح قطر الندى ١٢٨ ، والتصريح ١ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ٨٨ .

(٣) ذهب إليه جمهور البصريين وسيبويه والفارسي وابن برهان وابن جني والزمخشري والشلوبين وابن عصفور .
انظر الكتاب ١ / ٤٥ ، والمسائل الحلبيات ٢٨٠ - ٢٨١ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٥٨ ، والمفصل ٣٢١ ، والتوطئة ٢٢٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٤) من الآية (٨) في سورة هود .

(٥) رُدَّ هذا الدليل ، أو هذا الاحتجاج بوجهين :
الأول : أن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .
الثاني : أن هذه القاعدة منخرمة ؛ لأن هناك مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ حيث تقدم " اليتيم " وهو منصوب بـ" تقهر " ، وتقدم " السائل " وهو منصوب بـ" تنهر " على " لا " الناهية .
انظر الدر المصون ٤ / ٨١ .

وأما منع تقديم الخبر على الخمسة المتصلة بـ" ما " ، فلأنَّ " ما " في قولـك : " مـا دام " مصدرية ، والخبر من صلة ذلك المصدر ، ولا يقـدم شيء مـن الصلة على الموصول ، وأما الأربعة الباقية فـ" ما " معها نافية ، ولها صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها شيء .

وذهب الكوفيون وابن كيسان[1] إلى جواز تقديم الخبر على ما في هذه الأربعة[2] ؛ لأنَّهم (رأوا)[3] أنَّ الكلام قد خرج عن أصله من النفي ؛ لأنَّ " زال " وأخواتها نفي ، وقد دخلت " ما " النافية فانتفى النفي ، وصار إثباتاً ، وقد تقدم ذلك .

ودليله أنَّه لا يجوز أن تقول : « ما زالَ زيدٌ إلاَّ قائماً » ؛ لأنَّها صارت بمعنى ثبت ، ولا يصح : « ثبتَ زيدٌ إلاَّ قائماً » ، ولا حجة لهم في ذلك ؛ لأنَّ " ما " باقية على نفيها ؛ إذ هي التي نفت النفي الذي في زال ، وأخواتها ، فتنبَّه لذلك ، وقد تقدم أنَّ هذه الأفعال الأربعة المنفية بـ" ما " لو نفيت بغير " ما " جاز ، فعلى هذا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنَّ الصدر في أدوات النفي إنما هو لـ" ما " ، فيجوز // أن تقول : « قائمـاً لا يـزال زيـدٌ » ، فتقدم الخبر عليها ، وكذلك في أخواتها[4] . //٢٠٣أ

تنبيهٌ :

كل ما ذكرناه من جواز تقديم الخبر على الاسم ، أو على الفعل نفسه إنما يكـون جائزاً ما لم يعرض له أمر يوجب تقديم الخبر ، أو تأخيره ، فتحصَّل مـن هـذا أنَّ ذلك على ثلاثة أقسام[5] :

قسمٌ : يجب فيه تقديم الخبر .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، يكنى بأبي الحسن . من مصنفاته : المهذّب في النحو ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، وعلل النحو وغيرها . توفي سنة ٢٩٩ هـ ، وقيل ٣٢٠ هـ .

انظر البغية ١ / ١٨ - ١٩ .

(٢) سبق توضيح هذا ص ٤٤٥ حاشية ١ .

(٣) في الأصل : (روا) .

(٤) ذهب إلى هذا البصريون ، ومنعوا التقديم في المنفية بـ" ما " .

أما الفراء فذهب إلى المنع مطلقاً سواء كانت منفية بـ" ما " أو بغيرها من حروف النفي .

انظر اللباب ١ / ١٦٨ ، والمساعد ١ / ٢٦١ ، والارتشاف ٢ / ٨٧ ، والهمع ٢ / ٨٩ .

(٥) انظر التوطئة ٢٢٨ ، والشرح الكبير ١ / ٢٨٩ - ٣٩٢ .

وقسمٌ : يجب فيه تأخيره .

وقسمٌ : يجوز فيه التقديم والتأخير .

فيجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم محصوراً كقولك : « ما كانَ قائماً إلاّ زيدٌ » ، وكذلك لو اتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كقولك : « كانَ في الدار صَاحِبُها »[(١)] .

ويجب تأخير الخبر إذا كان محصوراً كقولك : « ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً » ، وكذلك إذا خيف اللبس بأن لا يظهر الإعراب كقولك : « كانَ الفتَى مولاكَ » ، فإن انتفى موجب التقديم والتأخير كان الأمر على الجواز .

ويجب تقديم الخبر على الفعل إذا كان فيه معنى الاستفهام كقولك : « أينَ كانَ زيدٌ » ، أو مضافاً إلى اسم استفهام كقولك : « غلامُ مَنْ كانَ زيدٌ » .

ويجب تأخيره إذا اقترن بالفعل لام جواب القسم كقولك : « واللهِ ليكوننَّ زيدٌ سيداً » ، أو يقترن به[(٢)] حرف مصدري كقولك : « أنْ تكونَ تقيّاً خيرٌ لك ، وافعلْ الخيرَ ما كنْتَ مستطيعاً » .

وإذا انتفى موجب التقديم ، والتأخير كان الأمر على الجواز .

ثم نبَّه في الأصل على مسألة دخول الباء في خبر ليس .

فقال : « والباءُ في خَبرِ ليسَ تدخلُ » يعني زائدة عاملة في اللفظ ، فإذا قلت : « ليسَ زيدٌ بقائمٍ » ، فالباء زائدة للتأكيد جارة لقائم[(٣)] ، وإنْ كان أصله النصب ، فلذلك إذا عطفت

---

(١) يجب هنا تقديم الخبر على الاسم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
انظر التوطئة ٢٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٢ .

(٢) أي : الفعل الناسخ .

(٣) اختيرت الباء دون غيرها لتدخل على خبر ليس لثلاثة أسباب :
١ - أنها للإلصاق .
٢ - أنها من حروف الشفتين .
٣ - أنها لا توجب أكثر من تعدية الفعل بخلاف غيرها من حروف الجر ، فإنها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والملك والتشبيه .
أما علة كونها للتأكيد فلأنها بإزاء اللام في خبر إنَّ ، ولأنَّ الكلام إذا زيد فيه قوي ، ولأن دخول حرف الجر يؤذن بتعلق الكلمة بما قبلها ، أو ما قام مقامه .
انظر اللباب ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

عليه رافعاً لضمير عائد إلى اسم ليس كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ » ، ولا « عالمٍ » جاز لك في (عالم)[١] الجر على اللفظ والنصب على الموضع ، ومن النصب على الموضع بيت الكتاب :

[١٢٩] مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[٢]

فإن كان المعطوف رافعاً لاسم ظاهر سببي كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ ، ولا عالمٍ أبوه » فلك في " عالم " ثلاثة أوجهٍ :

الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، والرفع على أنَّ " عالم " خبر (أبوه)[٣] ، فيكون التقدير : « ولا أبوه عالم » ، أو مبتدأ و" زيد " فاعلٌ سد مسد الخبر ، فـ" أبوه " على الإعرابات الثلاثة فاعلٌ لـ" عالم " إلاَّ مع رفع " عالم " // إنْ جعلت " أبوه " مبتدأ . ٢٠٣/ب//

فإن كان المعطوف رافعاً لأجنبي كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ ، ولا عالمٌ عمروٌ » ، فلا يجوز في " عالم " إلاَّ الرفع على أنَّه خبر مقدم ، و" عمرو " مبتدأ مؤخر ، وإنَّما لم يجز النصب ولا الجر ؛ لأنَّه معهما خبر ليس ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، فيلزم أن يكون ثَمَّ ضمير عائدٌ على اسم ليس ، ولا ضمير هنا .

ثُمَّ تكلم على مجيء كان تامة ، فقال : « و" كانَ " إنْ جاءَتْ عَلَى مَعْنىً وَقَعْ لا خبرٌ بل فاعلٌ بِهَا ارتفعْ » يريد : لا خبرٌ لها بل فاعلٌ يرتفع بها ، وقد قدمنا الكلام على أقسام " كان " التامة[٤] ، وغيرها ، ويحصل بما قررناه أنَّها على ثلاثة أقسام :

تامة ، وزائدة ، وناقصة .

وأنَّ الناقصة إمَّا بمعنى " صار " ، فتفيد الانتقال ، أو بغير معنى " صار " ، إمَّا لدوام وجود خبرها لاسمها غير منقطع كـ" كانَ اللهُ غفوراً رحيماً " ، و« كانت الجنةُ موجودةً » ، أو منقطعاً كـ« كانَ زيدٌ شاباً » .

---

(١) في الأصل : (عامل) .

(٢) من الوافر نُسب لعبد الله بن الزبير ، ولعقيبة الأسدي ، ووجدته في ديوان شعر عبد الله بن الزبير ص ١٤٨ ، فيما نُسب إليه .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٦٧ .

الشاهد في قوله : « فلسنا بالجبال ولا الحديدا » حيث نصب " الحديدا " بالعطف على موضع " الجبال " . وقد رُدَّ على سيبويه رواية النصب ؛ لأنَّ البيت من قصيدة مجرورة .

انظر تحصيل عين الذهب ٩٢ ، ٣٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣١ ، ٢٩٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٩٥ – ١٩٦ ، ومعجم شواهد العربية ٩٧ .

وروي بلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٤ و ٣ / ٩١ ، والمقتضب ٢ / ٣٣٧ و ٤ / ١١٢ ، والجمل ٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٠٩ .

(٣) في الأصل : (أبيه) .

(٤) انظر ص ٤٣٣ – ٤٤٠ .

ثُمَّ اعلم أنَّ كان الناقصة إذا لم تكن بمعنى " صار " قد ترفع ضمير الأمر والشأن على أنّه اسمها ، فيتعين حينئذ أن يكون خبرها جملة مفسرة لضمير الأمر والشأن[1] كقول الشاعر :

[١٣٠] **إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أصْنَعُ**[2]

فاسم " كان " ضمير الأمر والشأن ، وهو مستتر ، و" الناس " مبتدأ ، و" صنفان " خبره ، والجملة مفسرة لضمير الأمر والشأن ، و" شامت " خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « أحدهما شامت والآخر مثنٍ » .

تنبيه :

لا يجوز في " كان " وأخواتها أنْ يليها معمول خبرها إذا لم يكن ظرفاً ، أو مجروراً ، فيجوز أن تقول : « كانَ في الدار ، أو عندَكَ زيدٌ قائماً » على أنَّ : « في الدار ، وعندَكَ » متعلق بـ" قائم " ، ولا يجوز أن تقول : « كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً » ؛ لأنَّك قد أوليت " كان " معمول الخبر ، وليس بظرف ، ولا مجرور ، (فإنْ)[3] جاء شيء يوهم [ذلك] (كقول)[4] الشاعر :

---

(١) هذا ما ذهب إليه الجمهور حيث أجازوا رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء .
انظر الأزهية ١٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٤ .

(٢) من الطويل للعجير السلولي .
وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧١ .
الشاهد في قوله : « كان الناس صنفان » حيث أضمر في " كان " ضمير الشأن والأمر وهو اسمها وخبرها الجملة الاسمية بعده .
هذا توجيه الجمهور ، أما الكسائي وتبعه ابن الطراوة فـ" كان " لديهما ملغاة لا عمل لها ، ومن رواه بنصب " صنفين " كان هو الخبر و" الناس " الاسم ولا شاهد فيه .
انظر تحصيل عين الذهب ٩٥ ، والدرر ٢ / ٤١ ، ومعجم شواهد العربية ٢١٧ .
وروي بلا نسبة في : الجمل ٥٠ ، والتبصرة ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧ و ٣ / ١١٦ ، والهمع ٢ / ٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣٣ .

(٣) في الأصل : (قال) .

(٤) في الأصل : (قول) .

[١٣١] فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ[١]

فظاهر أنَّ الشاعر قد أولى " ليس " قوله « كل النوى » ، وهو معمول خبرها الذي هو " تلقى " وإصلاحه بتقدير // ضمير الأمر والشأن اسماً لها ، فيكون معمول الخبر لم يباشرها ، //٢٠٤أ وإنما توسط بين اسمها وبين الجملة التي هي خبرها ، وذلك جائز كقولك : « كانَ زيدٌ طعامَكَ آكلاً » ، وضمير الأمر والشأن في باب نواسخ الابتداء (يصلح)[٢] ما يتوهم عدم جوازه ، فيجوز : « أنَّ زيدٌ قائمٌ » برفعهما فتقدر ضمير الأمر والشأن اسماً لها ، وكذلك لو قلت : « كانَ زيدٌ قائمٌ » برفعهما[٣] ، فتقدر ضمير الأمر والشأن اسماً لها لصح الكلام ، وكذلك لو قلت : « ظننتُ زيدٌ قائمٌ » برفعهما لأوهمت إلغاء " ظن " مع تقدمها ، وذلك لا يجوز ، فإذا قدرت ضمير الأمر والشأن مفعولاً أولاً لها ، وجعلت الجملة في موضع المفعول الثاني صح الكلام .

والجملة التي تفسر ضمير الأمر والشأن لا تحتاج إلى ضمير رابط بينها وبين اسم كان وما جرى مجراها ؛ لأنَّها هي الاسم في المعنى ، وإذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط .

هذا ما أمكن ذكره من أحكام هذا الباب ، وبقي علينا الكلام على أفعال المقاربة ، وإن لم يتعرض لها في الأصل ، لكنها متأكدة الذكر ، فنقول : « قد قدمنا أنَّ أفعال المقاربة ملحقة بكان في العمل ، فهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر إلاَّ أنَّها يلتزم فيها أن يكون خبرها فعلاً

---

(١) من البسيط لحميد الأرقط .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٠ ، ١٤٧ .

الشاهد في قوله : « وليس كل النوى تلقى المساكين » حيث استشهد به الكوفيون على تجويز تقديم معمول خبر " كان " وأخواتها على اسمها .

قال العيني : « وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان " تلقى " مسنداً إلى ضميره ، وكان يجب أن يقال : يلقون .... » .

انظر تحصيل عين الذهب ١ / ٢٣٩ ، وشواهد العيني ١ / ٢٣٩ ، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ١٠٠ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣٢ .

(٢) في الأصل : (يفتح) .

(٣) بعده في الأصل : (لأوهمت إلغاء ظن مع تقدمها) هذه العبارة محشوة هنا ، وستأتي في كلامه بعد .

مضارعاً(١) ، فإن جاء خبرها اسماً ، فهو نادر(٢) سمع من ذلك في " كاد " قول الشاعر :

[١٣٢] فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً(٣)

وسمع في " عسى " قول الشاعر :

[١٣٣] أَكْثَرْتَ فِي اللَّومِ مُلِحًّا دَائِماً ... لاَ تُلحني إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً(٤)

وقد يجيء الخبر جملة اسمية سمع من ذلك في " جعل " قول الشاعر :

[١٣٤] وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ(٥)

التقدير : « مرتعها قريب من الأكوار » ، وهي جملة اسمية في موضع خبر " جعل " واعلم أنَّ أفعال المقاربة (أحد عشر)(٦) فعلاً(٧) كلها تدل على المقاربة إلاَّ أنَّ جهة المقاربة فيها

---

(١) هذا ظاهر قول سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١ / ٩٨ - ٩٩ : « ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك : عسى زيدٌ قائماً ، أو قياماً هذا هو القياس غير أنَّ السماع ورد بحظره والإقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عسى أنْ يقومَ ، و" عسى اللهُ أنْ يأتي بالفتح " » .

(٣) صدر بيت من الطويل نسب لتأبط شراً وليس في ديوانه ، وعجزه :

وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

الشاهد في قوله : « وما كدت آئبا » حيث جاء خبر " كاد " اسماً مفرداً ، وهذا نادر .

انظر التصريح ١ / ٢٠٣ ، والدرر ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٥٩ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣٢٢ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧٥ .

(٤) من الرجز لرؤبة ، في ديوانه في الأبيات المنسوبة إليه ص ١٨٥ ، وروايته : " العذل " بدل " اللوم " ، و" لا تكثرن " بدل " تلحني " .

الشاهد في قوله : « عسيت صائما » حيث جاء خبر " عسى " مفرداً وهذا نادر عند الجمهور لأن الأصل أن يكون فعلاً ، وهو القياس عند ابن جني .

روي بلا نسبة في : الخصائص ١ / ٩٩ ، والمقرب ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٥) من الوافر ، ولم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « جعلت قلوص ... مرتعها قريب » حيث جاء خبر " جعل " جملة اسمية وهذا نادر .

انظر أوضح المسالك ١ / ٣٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٤ ، والدرر ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧٧ .

(٦) في الأصل : (احدى عشر) .

(٧) ذكر ابن مالك أنَّ أفعال المقاربة جملتها ستة عشر فعلاً ، وهي : طفق وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، وقام ، وهلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى ، وعسى ، وحرى ، واخلولق .

وزاد أبو إسحاق إبراهيم أحمد بن يحيى في كتابه المسمى بالاملاء المتحل في أفعال هذا الباب كما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٢ / ٢٠٥ : « قارب وكارب وقرَّب ، وأحال ، وأقبل ، وأظلَّ ، وأشفى ، وشارف ، وقَرُبَ ، ودنا ، وأثر ، وقام ، وقعد ، وذهب ، وازدلف ، ودلف ، وأزلف ، وأشرف ، وبيَّنا ، وأسفَّ .... » .

مختلفة على ثلاثة أنواع ، ففيها ثلاثة أفعال للمقاربة في الرجاء، وإن كان أمد الحصول بعيداً ، وهي : " عسى " ، و" حرى " بحاء مهملة وراءٍ ، و" اخلولق " ثلاثتها بمعنى واحد .

و" حرى " ذكرها ابن مالك[1] ، وأنكرها الشيخ (أبو)[2] // حيان[3] ، ثُمَّ رأيتُ // ٢٠٤ب الشيخ أبا حيان قد عدَّها في مقدمته (اللمحة)[4] ، فلعله (اطلع)[5] فيها على نصٍ من العرب ؛ إذ يبعد أن يكون قلدَّ ابن مالك بعد إنكاره عليه ، وقد رأينا في المحكم ما يوافق قول ابن مالك ، ويعضده[6] ، فإنَّه كان كثيراً ما يطالعه ، ومنها ثلاثة أفعال للمقاربة [في] الإمكان ،وهي : " كاد " ، و" كرب " بكسر الراء وفتحها ، و" أوشك " ، فإذا قلت : « كادَ زيدٌ يقومُ » ، فالمعنى أنَّ قيامه قريب الإمكان ، وكذلك في أختيها .

ومنها خمسة أفعال للشروع في الفعل الذي هو الخبر ، وهي : " جعل " ، و" أخذ " ، و" أنشأ " ، (وطفق)[7] بكسر الفاء وفتحها ، و" علق " بكسر اللام ، فتقول : « جعلَ زيدٌ يتكلمُ » أي شرع في الكلام ، وكذلك الباقي .

واعلم أنَّ أفعال المقاربة باعتبار دخول " أنْ " في الفعل الواقع خبراً لها أقسامٌ :

قسمٌ : المشهور فيه دخول " أنْ " في الخبر ، وهي : " عسى " ، وعدم " أنْ " قليل[8] ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) انظر التسهيل ٥٩ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٢) في الأصل : (أبى) .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١١٨ : « وزاد ابن مالك " حرى " ، ويحتاج ذلك إلى استثبات » .

(٤) في الأصل : (اللحة) .

انظر شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان لابن هشام ٢ / ٢٨ - ٢٩ .

(٥) في الأصل : (اظلع) .

(٦) انظر المحكم لابن سيده ٣ / ٣٣٢ - ٣٣٣ مادة (حرى) .

(٧) في الأصل : (أو طفق) .

(٨) ذهب سيبويه والجزولي والفارسي وابن الأنباري والشلوبين وابن عصفور وجمهور البصريين إلى أنَّ القياس وجوب اقتران خبرها بـ" أن " والتجريد منه خاص بالشعر ، ونسبه سيبويه - أي التجريد - إلى بعض العرب .

وذهب ابن مالك وابنه بدر الدين وابن هشام إلى أنَّ الغالب اقتران الخبر بـ" أنْ " والتجرد قليل .

وذهب كلٌّ من المبرد والزجاجي إلى أنَّ طرحها - أي " أنْ " جائز ، ولكنه ليس بالوجه الجيد ، والأجود هو استعماله .

انظر الكتاب ٣ / ١٥٨ ، والكامل ١ / ٢٥٤ ، والجمل ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمسائل العضديات ٦٥ ، وأسرار العربية ١٢٧ ، وشرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٦٩ ، والتوطئة ٢٩٧ ، والمقرب ١ / ٩٨ ،وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ١٥٤ - ١٥٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ .

[١٣٥] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

القسم الثاني : " كاد " ، وهي على عكس " عسى " ، والمشهور فيها سقوط " أن " ، وبه جاء القرآن العزيز قال تعالى : ﴿ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[2] ، وقد سمع " أنْ " في خبرها لكنه قليل[3] ، ومنه قول الشاعر :

[١٣٦] قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا[4]

ومثل : " كاد " " كرب "[5] ، وكذلك " أوشك " على الأصح[6] .

---

(١) من الوافر لهدبة بن خرشم .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٥٨ - ١٥٩ .

الشاهد في قوله : « يكون وراءه فرج قريب » حيث جاء خبر " عسى " فعلاً مضارعاً مجرداً من " أنْ " ، وهذا نادر وقليل .

انظر الكامل ١ / ٢٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢١ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ ، والدرر ١ / ١٤٥ - ١٤٧ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧٠ ، والجمل ٢٠٠ ، والمفصل ٣٢٢ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١١٧ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٢ ، وشرح ابن الناظم ١٥٥ .

(٢) من الآية (١٩) في سورة الجن .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٢٠١ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٤) رجز نسب لرؤبة وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ١٧٢ . وقبله :

رَسْمٌ عَفَا من بعد ما قد امَّحَى

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٦٠ .

الشاهد في قوله : « أن يمصحا » حيث دخلت " أن " على خبر " كاد " تشبيهاً لها بعسى والوجه سقوطها ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة ، وجعل بابه الشعر .

انظر الكامل ١ / ٢٥٣ ، والجمل ٢٠٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢١ ، وضرائر الشعر ٦٠ - ٦١ ، والدرر ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧٥ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، والهمع ٢ / ١٣٩ .

(٥) لم يذكر سيبويه في الكتاب اقتران خبر " كرب " بـ" أنْ " في الشعر كما قال في " كاد " ، وقد ورد به السماع كقول أبي زيد الأسلمي :

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّمَا وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تقطَّعا

انظر الكتاب ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ ، والتصريح ١ / ٢٠٧ .

(٦) هكذا في الأصل ، والصحيح أن يقول : « وبعكس أوشك على الأصح » ، ولعل الناسخ أخطأ في الكتابة ؛ لأن المشهور في أوشك اقتران خبرها بـ" أنْ " ، وتجريده منها قليل كـ" عسى " هذا هو المتعارف عليه عند النحاة .

أما ابن مالك وابنه بدر الدين فيريان الاقتران وعدمه سواء .

وأما عدم اقترانها بـ" أن " فلم أجد أحداً من النحاة قال به فيما وقع تحت يدي من مراجع .

انظر الكتاب ٣ / ١٦٠ - ١٦١ ، والكامل ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، وشرح ابن الناظم ١٥٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٠ .

القسم الثالث : " حرى ، واخلولق " ، (ودخول)[١] " أنْ " في خبرها واجب[٢] .

القسم (الرابع)[٣] : أفعال الشروع الخمسة يجب خلو خبرها من " أنْ "[٤] .

ولم تصرف العرب من هذه الأفعال إلاَّ " كاد "[٥] قالوا فيه : " يكاد " ، و" أوشك " قالوا منه : " يوشك "[٦] ، ونطقوا باسم الفاعل منه ، فقالوا منه : " موشِك " ، ولم ينطقوا باسم الفاعل من " كاد "[٧] .

فإن كان الفعل الواقع خبراً (لهذه)[٨] الأفعال خالياً من " أنْ " أعربوه خبراً كقولك : « كادَ زيدٌ يقومُ » ، فإن كان مقروناً بـ" أنْ " ، فهو عند سيبويه في موضع (مفعول)[٩] " يقارب " المفهوم من الفعل ، فإذا قلت : « عسَى زيدٌ أنْ يقومَ » ، فـ" أن يقوم " عند سيبويه في موضع المفعول ؛ إذ التقدير : « قاربَ أنْ يقومَ // زيدٌ »[١٠] . //٢٠٥أ

---

(١) في الأصل : (فدخول) .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٠ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) وهي : جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق ، وعلق .

والسبب في عدم دخول " أنْ " على أخبارها أنَّ الأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال ، و" أنْ " للاستقبال ، فهما متناقضان .

انظر المقرب ١ / ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ١٥٨ ، والمساعد ١ / ٢٩٤ .

(٥) ذكر السيوطي علل النحويين في عدم تصرفها :

فذكر أنَّ ابن جني علله بأنها قصد بها المبالغة في القرب ، فأخرجت عن بابها ، وهو التصرف ، وأن ابن يسعون علله بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلاً ، وابن عصفور علله بأن معناها لا يكون إلاَّ ماضياً .

انظر الهمع ٢ / ١٣٥ .

(٦) أنكر الأصمعي وأبو علي مجيئها بلفظ الماضي ، وردَّ النحاة قولهما حيث قال ابن عقيل : « .... وليس بجيد ، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي ، وقد ورد في الشعر » .

انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٠٨ .

(٧) حكى ابن مالك في شرح الكافية ١ / ٤٥٧ - ٤٥٩ اسم الفاعل من " كاد " مستشهداً بقول كثير :

أموتُ أسىً يوم الرِّجامِ وإنَّني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائِدُ

وانظر التصريح ١ / ٢٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٨ ، والهمع ٢ / ١٣٦ .

(٨) في الأصل : (لصفة) .

(٩) في الأصل : (المفعول) .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ١٥٧ .

وإذا ولي الفعل المقرون بـ" أن " " عسى ، وأخذ ، وأوشك " كقولك : « عسى أنْ يقومَ زيدٌ ، وأخذَ أنْ يقومَ زيدٌ ، وأوشَكَ أنْ يقومَ زيدٌ » ، فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تجعل « أنْ يقومَ زيدٌ » سادّاً مسدَّ الاسم ، والخبر ، و" زيدٌ " فاعل بـ" يقوم "(١) .

الثاني : أن تجعل زيداً اسم عسى مؤخراً ، وفاعل " يقوم " ضمير يعود على " زيد " ، وإن كان مؤخراً ؛ لأنّه في نية التقديم ، و" أنْ يقوم " في موضع الخبر(٢) ، ويظهر الفرق بين الإعرابين في التثنية والجمع ، فعلى الإعراب الأول تقول : « عسى أنْ يقومَ أخواك ، وعسى أنْ يقومَ إخوتك » ، فلا تضمر ؛ إذ الفاعل الظاهر .

وعلى الإعراب الثاني تقول : « عسى أنْ يقومَا أخواك » ، و« أنْ يقوموا إخوتك » فتضمر في " يقوموا " فاعله(٣) ؛ لأنَّ الظاهر ليس بفاعل ، وإنما هو اسم عسى ، فإن تقدم قبل عسى ما يمكن عود الضمير إليه كقولك : « زيدٌ عسَى أنْ يقومَ » ، فلك أيضاً فيه وجهان :

أحدهما : أن لا تضمر في عسى شيئاً وتجعل " أن يقوم " سادًّا مسدَّ الاسم والخبر(٤) ، ولك أن تضمر في عسى اسمها عائداً إلى " زيد " ، وتجعل " أن يقوم " في موضع الخبر(٥) ، ويظهر أيضاً الفرق في التثنية والجمع ، فتقول على الإعراب الأول : « الزيدانِ عسى أنْ يقومَا » ، و« الزيدونَ عسى أنْ يقوموا » ، فلا تضمر في عسى شيئاً ، وتقول على الإعراب **الثاني** : « الزيدانِ عَسيَا أنْ يقومَا » ، و« الزيدونَ عسَوا أنْ يقوموا » ، فتضمر في عسى ، وتجعل الضمير اسمها .

---

(١) ذهب إلى هذا الجمهور ، واختاره ابن مالك .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٤ ، والمغني ١ / ١٧٣ .

(٢) تكون الأفعال على هذا الوجه ناقصة ، وهذا ما ذهب إليه المبرد ، والسيرافي والفارسي ، ومنعه الشلوبين لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر .

انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٩ .

(٣) من الأنسب لو قال : « فتضمر في " يقوما " ، و" يقوموا " فاعلهما » .

(٤) تكون عسى هنا تامة ، وهذا لغة أهل الحجاز .

انظر التصريح ١ / ٢٠٩ .

(٥) هذا هو الوجه الثاني ، وتكون عسى فيه ناقصة ، وهذه لغة بني تميم .

انظر التصريح ١ / ٢٠٩ .

وإذا دخلت عسى على ضمير المتكلم ، أو المخاطب المرفوعين المتصلين[١] نحو : « عسيتَ أنْ تقومَ » فلك في سينها الفتح ، والكسر ، وكلاهما قد قريء بهما في السبع[٢] ، لكنَّ الفتح أفصح .

تنبيهٌ :

إذا دخل حرف النفي على " كاد " جاءت على معنيين :

أحدهما : أن يكون الكلام موجباً من جهة وقوع الفعل ، منفياً من جهة عدم المقاربة[٣] على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[٤]، فالكلام موجب من جهة أنَّ الفعل

---

(١) اختلف النحويون حول محل الضمير هل هو منصوب أم مرفوع :

فذهب سيبويه إلى أنه منصوب المحل وأنَّ " أن والفعل " في موضع الخبر حملاً على " لعل " ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان .

ووافقه المبرد أيضاً في أنه منصوب المحل إلاّ أنَّ " أن والفعل " لديه اسم مؤخر ، والضمير خبر مقدم ، وهو ما ذهب إليه الفارسي .

وذهب الأخفش إلى أنَّ محل الضمير الرفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، واختاره ابن مالك لسلامته عن عدم النظير .

انظر الكتاب ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٧١ - ٧٢ ، والشرح الكبير ١ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) كقوله تعالى في الآية (٢٤٦) من سورة البقرة : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ ﴾ ، وكقوله تعالى أيضاً في الآية (٢٢) من سورة محمد : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ .

فقرأ الجمهور : « عسَيْتم » بفتح السين ، وهي لغة بني تميم .

وقرأ نافع والحسن وطلحة « عسِيتم » بكسر السين ، وهي لغة أهل الحجاز ، ومنعه - أي الكسر - أبو عبيدة ، وهو غريب عند الزمخشري ، وحكى كلا اللغتين ابن الأعرابي .

أما الفارسي فالأكثر لديه فتح السين إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، أمَّا إذا أسندت إلى ظاهر فالقياس لديه الكسر .

انظر الحجة ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والكشف ١ / ٣٠٣ ، والكشاف ٣ / ٤٥٧ ، وزاد المسير ١ / ٢٥٦ ، والدر المصون ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٤ ، والهمع ٢ / ١٣٧ .

(٣) هذا هو الشائع على الألسنة ، لكن ابن مالك خالف فيه ، فالصحيح لديه أنَّ إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيها نفي للمقاربة .

انظر شرح التسهيل ١ / ٣٩٩ ، والمساعد ١ / ٣٠٣ ، والهمع ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) من الآية (٧١) في سورة البقرة .

الذي هو الذبح واقعٌ ، والمقاربة منفية ؛ لأنّهم لم يوقعوا الذبح إلاّ بعد كدٍ (وتعبٍ)[١] ، فلا (مقاربة)[٢] .

[و] **المعنى الثاني** : أن يكون الكلام منفياً من كلا الوجهين ، فالمقاربة // ووقوع الفعل منفيان كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[٣] ، فالرؤية منفية ، (ومقاربتها أيضاً منفية)[٤] ؛ لأنّ المراد أنّه لم يرَ ، ولا قارب الرؤية[٥] ، ومنه قوله الشاعر : //٢٠٥ب

[١٣٧] إذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المحبِّينَ لَمْ يَكَدْ (رَسِيسُ)[٦] الهوى من (حُبِّ مَيَّةَ)[٧] يَبْرَحُ[٨]

فالبروح ومقاربته (منتفيان)[٩] ، فإنَّ الشاعر إنما أراد (رسيس)[١٠] الهوى لم يبرح ، ولا قارب البراح .

---

(١) في الأصل : (ونعتٍ) .

(٢) في الأصل : (يقاربه) .

(٣) من الآية (٤٠) في سورة النور .

(٤) في الأصل : (ومقاربها أيضاً بتفيه) .

(٥) هذا ما قاله الزجاجي في الجمل ٢٠١ - ٢٠٢ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١٤٧ .

(٦) في الأصل : (سيس) .

(٧) في الأصل : (حب منه) .

(٨) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨ .

الشاهد في قوله : « لم يكد رسيس الهوى » .

قال صاحب الدرر : « إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح » .

انظر المفصل ٣٢٤ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، ومعجم شواهد العربية ٨٢ .

(٩) في الأصل : (متنفيان) .

(١٠) في الأصل : (سيس) .

باب ما الحجازية

« باب ما الحجازية »

هذا الباب تكلم فيه على " ما " الحجازية .

واعلم أنَّ الحجازيين أعملوا " ما ، ولا ، وإن " إذا وقعت للنفي ، وكان أصل هذه الثلاثة أنْ لا تعمل ؛ لأنَّها غير مختصة ، والحروف لا تعمل إلاَّ إذا كانت مختصة ألا ترى أنَّك تقول : « مَا زيدٌ قائمٌ » ، و« مَا يقومُ زيدٌ » ، و« لا رجلٌ قائمٌ » ، و« لا يقومُ رجلٌ » ، و« إنْ زيدٌ قائمٌ » ، و« إنْ يقومُ زيدٌ » ، فلا يختص واحد منها باسم ، ولا فعل لكن الحجازيين اقتضى لسانهم عملها[1] ؛ لشبهها بـ" ليس " في النفي[2] ؛ ولذلك إذا بطل النفي عنها لم يعملوها ؛ لأنَّ موجب العمل قد بطل .

وأما التميميون فلم يعتبروا شبهها بـ" ليس " ، فلم يعملوها جرياً على أنَّ الحروف التي لا تختص لا عمل لها[3] ، لكنهم لما ورد القرآن العزيز بإعمالها[4] أعملها من سمع ذلك من بني تميم إتباعاً للقرآن العزيز .

واعلم أنَّ الحجازيين لا (يعملونها)[5] إلاَّ بشروطٍ :

الأول : أن لا يبطل النفي منها بدخول " إلاَّ " في خبرها ، فإذا قلت « ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ » استوى الحجازيون والتميميون في عدم الإعمال ؛ لأنَّ النفي الذي كان موجباً للعمل عند الحجازيين قد انتفى[6] .

---

(١) وذهب إلى إعمالها أيضاً النجديون ، والتهاميون .
انظر الجنى الداني ٣٢٢ ، والمغني ١ / ٣٣٣ ، ورصف المباني ٣٧٧ .

(٢) ووجه الشبه بين " ما " ، و" ليس " من أربعة أوجه :
١ - النفي .
٢ - نفي ما في الحال .
٣ - دخولها على المبتدأ والخبر .
٤ - دخول الباء في خبرها .
انظر أسرار العربية ١٤٣ ، واللباب ١ / ١٧٥ .

(٣) وهو القياس عند سيبويه حيث قال في الكتاب ١ / ٥٧ : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمَّا ، وهل ، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس " ما " كـ" ليس " ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) نحو قوله تعالى في الآية (٣١) من سورة يوسف : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٥) في الأصل : (يعملوها) .

(٦) أجاز يونس وكذلك الشلوبين إعمال " ما " مع " إلاَّ " مطلقاً .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ ، والمساعد ١ / ٢٨١ ، والهمع ٢ / ١١٠ .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ؛ لأنَّها ضعيفة في العمل ، فلا تتصرف في معمولها ، فإذا قلت : « ما قائمٌ زيدٌ » ، فالحجازيون لا (يعملونـها)[1] ، فيرفعون " قـائمٌ " على أنَّه خبر المبتدأ الذي هو " زيد " ، وكذلك لو تقدم معمول الخبر ، ولم يكن ظرفـاً ، ولا مجروراً كقولك : « ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ » ، فلا يعملونـها ؛ لأنَّ تقـدم معمـول الخبر كتقـدم الخبر[2] ، فلو كان المعمول ظرفاً ، أو مجروراً لم يضر تقدمه ؛ لكـثرة تصرفـهم // في الظـرف //٢٠٦أ والمجرور ، فيجوز أن تقـول : « مَـا عِنْـدي أنـتَ مقيمـاً » ، و« مَـا بِـي أنـتَ مَعْنِـيًّا » بنصب " مقيمـاً " ، و" معنيـاً "[3] ؛ لأنَّ معمـول الخبر المتقـدم ظرفٌ (ومجـرورٌ)[4] ، وأمـا قـول الفرزدق :

فَأَصْبَحُـوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُـمْ   إِذْ هُـمْ قُرَيْـشٌ وَإِذْ مـا مِثْلَهُمْ بَشَـرُ[5]

فنصب " مثل " ، وهو تميمي لا يعمل " ما " إذا تأخر خبرها ، فكيف إذا تقدم ؟

---

(١) في الأصل : (يعملوها) .

(٢) ذهب الجمهور إلى منع تقدم خبر " ما " على اسمها ، وممن ذهب إلى هذا سيبويه والمبرد .

وأجاز الفراء مطلقاً نصب الخبر في حال تقدمه ، وأجازه الأخفش مع نحو " إلاَّ " .

وحكى الجرمي أنه لغة وحكى : « ما مُسيئاً مَنْ أعْتَبَ » .

أما بالنسبة لتقديم معمول الخبر فالجمهور على المنع أيضاً ؛ لأن معنى " ما " النفي ويليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى الجواز ؛ لأن " ما " بمنزلة " لا ، ولم ، ولن " في النفي ، وفي تقديم معمول ما بعدها عليها .

وذهب ثعلب إلى التفصيل فيجوز عنده إذا كانت " ما " رداً لخبر ؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة " لم ، ولن " .

وفاسد من وجه آخر : إذا كانت جواباً لقسم فهي حينئذ تكون بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم .

انظر الكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٤ / ١٩٠ ، والمسائل المشكلة ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والإنصاف ١ / ١٧٢ المسألة (٢٠) ، والتبيين ٣٢٧ المسألة (٤٩) ، وائتلاف النصرة ١٦٥ - ١٦٦ ، والهمع ٢ / ١١٥ ، وأبو عمرو الجرمي ١٠٥ ، وابن كيسان النحوي ٢٨٠ .

(٣) ممن ذهب إلى جواز ذلك ابن عصفور والعبدي وابن مالك ، وهو القياس عند الربعي لبقاء معنى النفي ، ونسب ابن عصفور الجواز إلى البصريين .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٧ ، والجنى الداني ٣٢٤ .

(٤) في الأصل : (مجروراً) .

(٥) سبق تخريجه برقم [٧٧] .

(فوجهه)(١) أنَّ " مثل " منصوب على الحال ، أو على الظرف [و] تقديره : « ما في مكانهم بشر يساويهم »(٢) .

الشرط الثالث : أن لا يفصل بين " ما " وبين اسمها بـ" إنْ " الزائدة كقولك : « مَا إنْ زيدٌ قائمٌ » ؛ لأنَّ " ما " ضعيفة في العمل ، فلا تقوى على أن تتعدى (الفاصل)(٣) ، فتعمل فيما بعده(٤) .

وقيل : إنَّ " إنْ " هنا كافة لـ" ما " كما تأتي " ما " كافة لـ" إنَّ " المشددة(٥) .

فإن قيل : فقد شرطتم في " ما " أن لا تعمل إذا بطل النفي منها ، وقد جاء النصب في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾(٦) في القراءة الشاذة(٧) ، وفي قول الشاعر :

[١٣٨] وَمَا الدَهْـرُ إلاَّ مَنْجَنُونـاً بِأَهْلِـهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً(٨) ؟

---

(١) في الأصل : (ووجهه) .

(٢) ذكر ابن عصفور في تخريج " مثل " سبعة أقوال للنحويين وردَّها جميعها ما عدا قول من قال : إن " ما " هنا لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت ، وذلك أنها أضيفت إلى مبني فبُنيت على الفتح بمنزلة قوله : يومئذ ، وحينئذ .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٤ .

(٣) في الأصل : (الفاضل) .

(٤) انظر أسرار العربية ١٤٥ - ١٤٦ .

(٥) هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز النصب مع " إن " النافية ، وأنه إنما جيء بها بعد " ما " للتوكيد .

وقد ردَّ النحويون قولهم .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٦ ، والهمع ٢ / ١١٢ .

(٦) من الآية (٥٠) في سورة القمر .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٨) من الطويل ، لم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « إلاَّ منجنوناً .... إلاَّ معذباً » اختلفت تخريجات النحاة للشاهد ، فقيل : هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر " ما " ، والتقدير : ما الدهر إلاَّ يجن جنوناً بأهله ثم حذف الخبر وأقام المصدر مقامه فبقي : وما الدهر إلاَّ جنوناً .

وقال فيه ابن مالك : « وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل منجنوناً ومعذبا خبرين لما .... » .

وقيل : اسم يكون في موضع الحال ويكون الخبر محذوفاً والتقدير : وما الدهر إلاَّ مثل المنجنون .

وقيل : هو خبر لـ" ما " وممن ذهب إلى هذا يونس والشلوبين وابن مالك .

انظر اللباب ١ / ١٧٥ - ١٧٦ ، والشرح الكبير ١ / ٥٩٢ ، والمقرب ١ / ١٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، والهمع ٢ / ١٠ - ١١ ، والدرر ٢ / ٩٨ - ١٠٠ .

فالجواب :

أنَّ " واحدة " منصوب على الظرف - أي « إلاَّ في مرة واحدة » - ، و" منجنوناً " منصوباً بالنيابة عن المصدر المحذوف [و] التقدير : « إلاَّ يدور دوران (منجنون)[١] » و" معذباً " حال ، والخبر محذوف [و] التقدير : « إلاَّ تراه معذباً »[٢] ، (والمنجنون)[٣] الدولاب[٤] .

فإن قيل : لِمَ أبطلتم عمل " ما " إذا بَطُلَ النفي بـ" إلاَّ " ، ولم تبطلوا عمل " ليس " إذا بَطُلَ النفي منها بـ" إلاَّ " ؟

فالجواب :

أنَّ " ليس " إنما عملت لكونها فعلاً لا لكونها نافية ، فإذا بطل النفي منها (بقي)[٥] مُوجبُ العمل ، وهو كونها فعلاً[٦] ، وأما قول سيبويه : « ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ »[٧] برفع " الطيب " و" المسك " ، (فقيل)[٨] : هو حمل " ليس " على " ما " [في] إبطال العمل .

---

(١) في الأصل : (مجنون) .

(٢) قال فيه ابن مالك : « وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه » .
انظر شرح التسهيل ١ / ٣٧٤ .

(٣) في الأصل : (والمجنون) .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٤٢٣ مادة (منجنون) : « المنجنون : الدولاب التي يُستقى عليها » .

(٥) في الأصل : (نفى) .

(٦) انظر أسرار العربية ١٤٥ ، واللباب ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

(٧) من الأساليب التي يستخدمها النحويون ، وهو قولٌ للعرب حكاه سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٧ حيث قال : « إلاَّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلاَّ المسك ، وما كان الطيبُ إلاَّ المسكُ » .
وقد روى أبو عمرو بن العلاء فيه نصب ما بعد إلاَّ على لغة الحجازيين ، والرفع على لغة بني تميم ، وهذا لحملهم " ليس " على " ما " كما ذكر الرضي .
وذكر الفارسي فيه أوجه وهي :
١ - أن في ليس ضمير القصة والحديث وأن المسك خبر المبتدأ الذي هو مع خبره جملة في موضع نصب خبراً لـ" ليس " .
٢ - أن يرفع " الطيب " بليس ، والتقدير : ليس في الوجود طيبٌ ، والمسك بدل منه - أي من الطيب - والخبر محذوف والتقدير : ليس الطيبُ في الوجود إلاَّ المسك ، وهذا ما رجحه ابن مالك .
ولأبي نزار ملك النحاة تخريج آخر ، وهو أن " الطيب " اسم ليس ، و" المسك " مبتدأ وخبره محذوف تقديره : إلاَّ المسك أفخرُهُ ، والجملة في موضع خبر ليس .
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠ - ٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والجنى الداني ٤٩٧ .

(٨) في الأصل : (وقيل) .

وقيل : هو (مؤولٌ)[١] بأنَّ " الطيب " اسم " ليس " ، وخبرها محذوفٌ ، أي : ليس الطيبُ شيئاً في الوجود إلاَّ المسك ، و" المسك " مرفوع على البدل من " الطيب " الذي هو اسم " ليس " .

وإذا اجتمعت شروط العمل في " ما " وأعملتها على لغة الحجازيين جاز أن تدخل الباء في خبرها زائدة مؤكدة كما تدخل في خبر " ليس " ، وإذا عطفت على الخبر حال الإعمال ، فحكمه حكم العطف على خبر " ليس " ، وقد تقدم ما في ذلك من الوجوه // إلاَّ أنَّك إن //٢٠٦ب قدمت الخبر هنا لم يجز إلاَّ الرفع ؛ لأنَّها حينئذ لا تعمل ، ويمتنع دخول الباء على الخبر ؛ لأنَّها لا تدخل في خبرها إلاَّ إذا كانت عاملة ، فإذا لم تعمل زال شبهها بليس ، فإذا قلت : « ما بقائمٍ زيدٌ » لم يجز ؛ لأنَّ دخول الباء موقوف على العمل ، ولا عمل هنا[٢] ، والباء في خبر المبتدأ لا تدخل ، فلا يصح أن تقول : « زيدٌ بقائمٍ » ، وإنما تزاد الباء في المبتدأ كقولهم : « بِحَسْبِكَ زيدٌ »[٣] .

فأما " لا " فإعمالها إعمال " ليس " قليل[٤] ، ولا تعمل إلاَّ في نكرة[٥] سواء كانت أخت " ليس " ، أو أخت " إنَّ " ، وما تقدم في " ما " من شروط العمل يشترط في " لا " ،

---

(١) في الأصل : (ماوّل) .

(٢) نسب الفارسي زيادة الباء في خبر " ما " لأهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري ، ورده ابن مالك ؛ لأن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد " ما " .
والفراء كذلك نسب زيادة الباء ، وعدمها لأهل نجد .
انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، والمسائل المشكلة ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٣) مثل الزمخشري ، وابن عصفور ، وابن هشام ، والمرادي بهذا المثال على زيادة الباء في المبتدأ ، ومثل العكبري على زيادة الباء في المبتدأ بقوله : « بحسبك قولُ السوء » ، ومثله ابن مالك بقوله : « بحسبك حديث » .
انظر اللباب ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٤٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ ، والجنى الداني ٥٣ ، والمغني ١ / ١٢٨ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الحجازيون وسيبويه وطائفة من البصرين .
وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها عمل ليس ، وهي لغة بني تميم .
وذهب الزجاج إلى أنها تعمل عمل ليس في رفع الاسم ، ولا تعمل في الخبر شيئاً .
انظر التصريح ١ / ١٩٩ ، والهمع ٢ / ١١٩ .

(٥) أجاز ابن جني وابن الشجري إعمالها في المعرفة .
انظر الارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمغني ١ / ٢٦٧ .

فلا تعمل إذا فصل بينها وبين اسمها ، ولا إذا تقدم خبرها ، ولا إذا (زال)[١] النفي عنها بإلاّ .

ولا يبنى اسمها معها كما يبنى في " لا " التي تعمل عمل " إنّ " ؛ لأنّها لا تتضمن " من " كما تتضمنه تلك إذ هذه جواب لمن سأل بغير " من " ، وكذلك لم تستغرق ؛ فإذا قلت : « لا رجلٌ في الدار » صدق نفيها بأن لا يكون في الدار واحدٌ من الرجال ، ويمكن أن يكون (اثنان)[٢] فما فوقهما ، وأكثر ما يجيء خبرها (محذوفاً)[٣] بشرط أن يكون معلوماً كقول الشاعر :

[١٣٩] مَــنْ صَــدّ عَــنْ نِيرانِهــا   فَأَنَــا ابْــنُ قَيْــسٍ لا بَــرَاحُ[٤]

وتدخل الباء على خبرها كما تدخل على خبر " ما " ، ومنه قول الشاعر سواد (بن)[٥] قارب[٦] :

[١٤٠] وكــلُّ شَفِيــعٍ يَــومَ لاَ ذُو قَرَابه   بِمُغْــنٍ فتيــلاً عَــنْ سَــوادِ بْنِ قاربِ[٧]

---

(١) في الأصل : (زاد) .

(٢) في الأصل : (اثنين) .

(٣) في الأصل : (محذوفٌ) .

(٤) من مجزوء الكامل لسعد بن مالك .

الشاهد في قوله : « لا براح » حيث عملت " لا " عمل ليس في رفع الاسم خاصة ، والخبر محذوف تقديره : « لا براحُ لي » .

واستشهد به الزجاج على أنها تعمل في الاسم خاصة .

انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، وتحصيل عين الذهب ٨٥ ، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والدرر ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والمفصل ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والهمع ٢ / ١١٩ .

(٥) في الأصل : (ابن) .

(٦) هو سواد بن قارب الأزدي الدوسي أو السدوسي ، كان كاهناً في الجاهلية وشاعراً ، وصحابي في الإسلام . توفي نحو ١٥ هـ في خلافة عمر بالبصرة .

انظر أسد الغابة لابن الأثير ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والأعلام ٣ / ١٤٤ .

(٧) من الطويل .

وروايته في بعض كتب النحو : « فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة » .

الشاهد في قوله : « بمغنٍ » حيث دخلت الباء على خبر " لا " كما تدخل على خبر " ما " ، و" ليس " .

انظر شرح التسهيل ١ / ٣٧٦ ، والجنى ٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والدرر ٢ / ١٢٦ .

روي بلا نسبة في : شرح ابن عقيل ١ / ٣١٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥٨ .

وأما إن النافية ، فهي أقل في العمل من " لا "(1) ، وقد سمع منه قول الشاعر :

[١٤١] إنْ هُوَ مُستَوليا عَلى أحَدٍ إلاّ عَلى أضْعَفِ المجَانِينِ(2)

فـ" هو " اسم " إنْ " ، و" مستوليا " خبرها .

وأما " لات " في قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾(3) ، فهي " لا " دخلت عليها تاء التأنيث(4) ، كما تدخل على رُبَّ ، (وثُمَّ)(5) ، فابقوها على عملها(6) إلاّ أنّها لا تعمل

---

(١) أجاز إعمالها الكسائي ، وأكثر الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وهو الصحيح عند أبي حيان والمرادي ؛ لأن إعمالها لغة لأهل العالية ، وإعمالها عند ابن مالك قليل .
ومنع إعمالها أكثر البصريين وسيبويه والفراء والمغاربة .
انظر المقتضب ٢ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والجنى الداني ٢٠٨ ، والارتشاف ٢ / ١٠٩ ، والهمع ٢ / ١٦٦ .

(٢) من المنسرح ، ولم أعثر على قائله .
ويروى في بعض الكتب " الملاعين " بدل " المجانين " .
الشاهد في قوله : « إن هو مستوليا » استشهد به الكسائي على إعمال " إنْ " النافية عمل ليس ، وذهب إلى الجواز أيضاً المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان .
انظر الأزهية ٤٥ - ٤٦ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٥ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٠ ، والهمع ٢ / ١١٦ ، والدرر ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) من الآية (٣) في سورة ص .

(٤) هذا ما ذهب إليه الأخفش والسيرافي ، وذهب سيبويه إلى أنها مركبة من " لا " والتاء كتركيب " إنما " .
وذهب أبو عبيدة ، وتبعه ابن الطراوة أنَّ التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على الحين ، فهي كلمة وبعض كلمة أي أن أصلها " لا تحين " فالتاء متصلة بحين .
وذهب الخُشَنِّي إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفي بليس .
وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها " ليس " فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً فصارت " لاس " ، ثم أبدلوا من السين التاء فصارت " لات " .
انظر شرح الكتاب للسيرافي الجزء الأول اللوحة ١٦٤ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، والبسيط ٢ / ٧٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ ، والجنى الداني ٤٨٥ - ٤٨٦ ، والارتشاف ٢ / ١١١ ، والهمع ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٧٣ .

(٥) في الأصل : (فثمَّ) .

(٦) اختلف النحويون في عملها ، فذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ولكن بشرط أن تعمل في الحين ، وقال به السيرافي .
ونسب للأخفش فيها قولان الأول : أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف .
والثاني : أنها تعمل عمل إنَّ فتنصب الاسم وترفع الخبر ،وفي كتابه معاني القرآن ٢ / ٢٥٣ : قال : « لا تكون لات إلاّ مع الحين » .
وذهب الفراء إلى جواز الخفض بها ، واعتبرها الجرمي حرف جر وردّه الفارسي .
انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، والمسائل المنثورة ١٠٧ ، والمغني ١ / ٢٨٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ ، والهمع ٢ / ١٢٣ .

إلاَّ في الحين[١] ، ويحذفون اسمها على الفصيح كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] ، فاسمها محذوف ، و" حين مناص " خبرها ، [و] التقدير : « لات الحينُ حينَ مناصٍ » ، وقد قرئ في الشاذ بالرفع[٣] على أنَّ الخبر هو المحذوف ، وإعمالها في زمان غير لفظ الحين شاذٌ ، ومنه قول الشاعر :

[١٤٢] نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعَةَ مَنْدَمِ والبغْيُ مَرْتَعُ مُبْتغيهِ وَخِيمُ[٤]

قوله :

وَانْصِبْ بـ"ما" كَـ"لَيْسَ" مَعْ نَفْيٍ ظَهَرْ وَارْفَعْ مَعَ إلاَّ أوْ تَقَدُّمِ الْخَبَرْ

//٢٠٧أ // تكلم في هذا البيت على إعمال " ما " كإعمال " ليس " ، فذكر أنَّها تنصب الخبر كما تنصبه " ليس " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وانصِبْ بـ" مَا " كـ" ليسَ " » ، وقال : « مَعْ نَفيٍ ظَهرْ » ؛ لينبِّه على أنَّ المراد بـ" ما " النافية ، ثم استثنى حيث يبطل النفي بـ" إلاَّ " ، أو يتقدم الخبر ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « (مَعَ إلاَّ)[٥] ، أو تقدُّمِ الخَبَرْ » يريد : انصب بـ" ما " كـ" ليس " إلاَّ إذا دخلت " إلاَّ " على خبرها ، أو تقدم خبرها ، فـ" تَقَدُّمِ " مجرور بالعطف على " إلاَّ " ؛ لأنَّها في موضع جر بـ" مع " [و] التقدير : « إلاَّ مع إلاَّ أو مع تقدُّمِ الخبَر » ، فذكر شرطين من شروط إعمال " إلاَّ " ، وسكت عن الثالث ، وهو زيادة " إنْ "

---

(١) وممن ذهب إلى هذا سيبويه والفراء ، وذهب الفارسي وابن مالك إلى أنها تعمل في مرادف الحين كـ" أوان ، وساعة " ، ونسبه الرضي للفراء ، وأجاز الشلوبين وابن عصفور عملها في " هنا " ، ومنعه ابن مالك .

انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٦ ، والمغني ١ / ٢٨٣ ، والهمع ٢ / ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢) من الآية (٣) في سورة ص .

(٣) قرأ بالرفع « ولاتُ حينُ » بضم التاء ورفع النون أبو السمال .

وقرأ عيسى بن عمرو « ولاتِ حينٍ » بكسر التاء وجر النون .

انظر البحر المحيط ٧ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٤) من الكامل نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة ، وقيل لمهلهل بن مالك الكنعاني .

الشاهد في قوله : « لات ساعة مندم » حيث عملت " لا " في مرادف الحين " ساعة " .

انظر شواهد العيني ١ / ٢٥٥ ، والخزانة ٤ / ١٧٥ ، ومعجم شواهد العربية ٣٥٧ .

وروي بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٠ ، وشرح شذور الذهب ١٨٧ ، والدرر ٢ / ١١٧ - ١١٨ .

(٥) في الأصل : (إلاَّ مع إلاَّ) .

بعدها ، وقد تقدم الكلام على ذلك كله ، وتمثيل الجميع ، ويتعين في البيت نقل حركة همزة " إلاَّ " إلى عين " مع " فتسقط الهمزة على طريق النقل ، فيعلم أنَّ عين " مع " ما كانت ساكنة على (إحدى)[1] اللغتين ، وإنما تحركت بالنقل .

(١) في الأصل : (أحد) .

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الحديث والأثر .
- فهرس الأمثال .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس القوافي (الشعر والرجز) .
- فهرس أنصاف الأبيات .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القبائل والطوائف ونحوها .
- فهرس البلدان والمواضع .
- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾	١٩	٢٠٤
- ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٣٦	٢٥٥ ، ٢٥٨
- ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٤٥٦
- ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾	٧٥	٢٦١
- ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾	٩٠	٣٨٧
- ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	٢٤٧ ، ٢٧٧
- ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾	١٠٢	١٣٢
- ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾	١٢٤	٤٠
- ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	١١٠ ، ٢٨٣
- ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾	١٣٨	١٨٣
- ﴿ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾	١٥٢	١١٢
- ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	١٨٧	١٢١
- ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾	١٨٧	٢٥٧
- ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٣٧٤
- ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾	٢٦٠	٢٣٣
- ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ ﴾	٢٦٧	٢٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	٢٧١	٣٨٧
- ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾	٢٧٤	٢٣٣
- ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	٢٨٠	٤٣٤

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾	٦٢	٤١٣
- ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ ﴾	١٦٨	٢٦١
- ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾	١٧٤	٢٥٥

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	٦١
- ﴿ وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾	٦٩	٢٨٤
- ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	٧٩	٢٧٧
- ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ ﴾	٨٦	٦١
- ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	٢٦١
- ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	٩٦	٤٣٣
- ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾	١٢٥	١٢٥
- ﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٢٥	٢٥١
- ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾	١٣٧	٣٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾	١٤٨	١٩٤
- ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	١٥٧	٣٤٠
- ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	١٩٠
- ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾	١٦٨	٣٥٥

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	١٩
- ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾	١٠٥	٤٠٠
- ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	٤٢٤
- ﴿ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١١٥	١٨٩

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٠٩	١٢٦
- ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	١١٠	٢٥٤
- ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾	١٥٣	٢٤٧

سورة الأعراف

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾	١٢	٣٥٤
- ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾	٦٢	١١٢

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾	١٠٢	٣٤٧، ٤٢٢
- ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	١١٥
- ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾	١٧٧	٣٩٢
- ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾	١٨٥	٤٢٥

سورة التوبة

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٤٢
- ﴿ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾	٦٣	٤١٧

سورة يونس

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾	١٦	١٢١
- ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ﴾	٢١	١١
- ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾	٢٤	٤٢٥

سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	٤٤٥
- ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾	٧٢	٢٦٣
- ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	١٠٧	٤٤٤
- ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾	١١١	٤١٤

الآية	رقمها	الصفحة

سورة يوسف

- ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾	٣٠	٣٦
- ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	٨٥	٣٤٩
- ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾	٩٦	٤٣٢

سورة الرعد

- ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾	٤١	٢٥٥
- ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	٢٥٠

سورة الحجر

- ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾	٤٧	٢٥١
- ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾	٦٦	٢٥١

سورة النّحل

- ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾	٧٥	١٢٦
- ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	٣٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
- ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	١٣١
- ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾	٦١	٢٤١
- ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٩٦	٢٥٠
سورة الكهف		
- ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾	٢	٣٢٧
- ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾	١٨	١٥١
- ﴿ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ﴾	٤٩	١٢١
- ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	٧٧	١٢٥
- ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٤٩
- ﴿ ۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾	٩٩	١٢٥
- ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾	١٠٣	٢٨٧
سورة مريم		
- ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	٢٩١
- ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾	١٧	٢٤٠
- ﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا ﴾	١٧	٣٢٥

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	٣٧٣

سورة طه

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ لَعَلِّي ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ ﴾	١٠	٤٠٧
- ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾	٦٩	٤١٩

سورة الأنبياء

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	٣	٣٠ - ٣١
- ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٨٨	٦٥

سورة المؤمنون

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	٥٢	٢٦٦

سورة النور

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾	٢	١٨ ، ١٨٨
- ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾	٤	١٨٨
- ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾	٩	٤٢٤
- ﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾	٣٥	٣٥٥
- ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾	٣٦ - ٣٧	٤١

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾	٣٧	١٦٩
- ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾	٤٠	٤٥٧

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	٢٠	٢٥٥
- ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	٢٠	٤١١
- ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾	٥٨	٣٧٤

سورة النّمل

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾	١٠	٢٧٧
- ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾	٤٠	٣٢٩
- ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	١١٤
- ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	٤١١
- ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾	٨٨	١٨٣

سورة القصص

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ ﴾	٢٩	٤٠٧
- ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾	٣١	٢٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ لَعَلِّيٓ أَطَّلِعُ ﴾	٣٨	٤٠٧
- ﴿ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَاۖ ﴾	٥٨	١١٠ - ١١١

سورة الروم

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ ﴾	٦	١٨٣
- ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾	١٧	٤٣٥

سورة الأحزاب

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	١٠	١٩١
- ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾	٤٩	١٩٠

سورة سبأ

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ ﴾	١٠	٢٢٣
- ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ ﴾	١٤	٤٢٤
- ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ ﴾	٢٣	١٩٤

سورة فاطر

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾	٣١	٢٧١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يس		
- ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾	٣٠	٢٦٠
سورة الصّافات		
- ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾	٤٧	٣٥٧
- ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾	٦٩	١٢١
- ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾	٨٦	٣٢٥
سورة ص		
- ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٤٦٥ ، ٤٦٦
سورة غافر		
- ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾	١٦	١٩٤
- ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾	٣٦	٤٠٧
سورة الزخرف		
- ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	١٩	١٢٥

الآية	رقمها	الصفحة

سورة الجاثية

- ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾	٢٤	١٣٤

سورة محمد

- ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾	٤	١٨٣

سورة الحجرات

- ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾	١٤	٣٦

سورة القمر

- ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	٢٩٢
- ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	١٩
- ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾	٥٠	٤٦١
- ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾	٥٢	٢٠

سورة الواقعة

- ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾	٢	١٧٠

الآية	رقمها	الصفحة

سورة الحشر

- ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ﴾	١٣	٤١٣
- ﴿ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾	١٤	٣٥٥

سورة الصَّف

- ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾	٥	٢٥٤ ، ٢٥٩

سورة الطلاق

- ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ ﴾	١	٣٥٥

سورة الملك

- ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾	٤	١٨١

سورة القلم

- ﴿ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾	٦	١٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة نوح		
- ﴿ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴾	١٠	١١٨
سورة الجنّ		
- ﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا ﴾	١٩	٤٥٣
سورة المزّمل		
- ﴿ إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا ﴾	١٢	٤١٨
- ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾	٢٠	٤٢٤
سورة المدّثّر		
- ﴿ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾	٤٣	٤٣٧
سورة القيامة		
- ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	١	٣٥٤
- ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾	١١	٣٥٨
- ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	٣١	٣٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾	٣٦	٣٥٤

سورة النّازعات

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾	٤٥	٤٢١

سورة التكوير

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾	١	٤٣

سورة المطفّفين

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾	١	١٨٥
- ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾	٣	١١٣

سورة الطّارق

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	٣٤٧

سورة الفجر

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾	٢١	١٨٢

الآية	رقمها	الصفحة

سورة البلد

- ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾	١٤ - ١٥	١٩٢

سورة الليل

- ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾	٥	١٢٠
- ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾	١٢	٤١٢ ، ٤١٨
- ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴾	١٩	٦٠

سورة البيّنة

- ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	١	٤٣٧

فهرس الحديث والأثر

الحديث والأثر **الصفحة**

- « اخترت الفطرة » ١١٨
- « أصبحت أصبحت » ٤٣٥
- « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش » ٣٤٦
- « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله » ٤٤٢
- « إيايّ وأن يحذف أحدكم الأرنب » ٣٩٨
- « سبحان الله بقرة تتكلم » ٣٦٨
- « فاستحالت غربا » ٤٣٢
- « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ٤٣٢
- « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » ١١٢
- « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً » ٤٣١
- « ما جاء بك يا عمرو أحدباً على قومك أو رغبة في الإسلام » ٢٠٦
- « ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » ٣٠٣
- « وجدت الناس أخبر تقله » ٢٥٢
- « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ٣٠

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
– « امرأ ونفسه »	١٠٢
– « تركته تلاحس البقر أولادها »	٣٢٤
– « تفرقوا أيادي سبأ وأيدي سبأ »	٢٣٥
– « تفرقوا شذر مذر »	٢٣٤
– « تفرقوا شغر بغر »	٢٣٥
– « جاري بيت بيت »	٢٣٥
– « سرعان ذا إهالة »	٢٩٣
– « الصيف ضيعت اللبن »	٣٧٥
– « غضب الخيل على اللجم »	١٧٩
– « الكلاب على البقر »	١٠١ - ١٠٢
– « كل شيء مهه ما النساء وذكرهن »	٣٤٧
– « لا أكلمك القارظين »	٣٢٣
– « لا ألقاك معزى الفزر »	٣٢٣
– « لقيته كفة كفة »	٢٣٤

فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
– « إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ »	٣٩٨
– « أرهف شفرته حتى قعدت كأنَّها حربة »	٤٣٢
– « استوى الماء والخشبة »	٢٢٢
– « اشتمل الصماء »	١٧٨
– « أكلوني البراغيث »	٣٠
– « إنك لمنحار بوائكها »	١٥٨
– « أهلاً وسهلاً ومرحباً »	١٨٠
– « بعته البرّ صاعاً بدرهم »	١٣٩
– « جئتك خفوق النجم »	٣٢٣
– « جاء البرد والطيالسة »	٢٢٢
– « حاث باث – حيث بيث »	٢٣٥
– « خير مقدم »	١٧٩
– « دخل العراق »	١١١
– « ذهب الشام »	١١١ ، ٣١٩
– « رجع القهقري »	١٧٨
– « سمعا أذناي أخاك يقول ذاك »	١٩٦
– « عليه شخصاً ليسني »	٤٠١
– « غيّر الرجل رأيه »	١١١
– « قال فلانة »	٣٤
– « قمت وأصكُّ عينه »	٢٥٩
– « كثر الطعان وجدلت الأقران »	٦٠
– « كلّ رجل وضيعته »	٢٢٠ ، ٢٢١
– « كيف أنت وقصعة من ثريد »	٢١٩
– « ليس الطيب إلا المسكُ »	٤٦٢

القول **الصفحة**

– « ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها » ٤٤٠
– « ما جاءت حاجتُك » ٤٣٢
– « مررت بماء قعدة رجل » ٢٤٩
– « مقدم الحاج » ٣٢٣
– « الناقة متروكة وفصيلها » ٢١٧
– « النساء وأعجازهن » ٢٢١
– « نعم السير على بئس العير » ٣٨٦
– « والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة » ٣٨٦

فهرس القوافي (الشعر والرجز)

القافية	البحر	الصفحة

الهمزة المضمومة

القافية	البحر	الصفحة
– العلاء	الخفيف	١٣٩
– لواء	الطويل	٢٤٦
– ماء	الرجز	٢٦١

الهمزة المكسورة

القافية	البحر	الصفحة
– الأعداء	الرجز	٢٠٩
– الرجاء	الخفيف	٢٤٦
– اتلائها	الرجز	٤٣٩

الباء المفتوحة

القافية	البحر	الصفحة
– الكلابا	الوافر	٦٦
– الكتائبا	الطويل	١٥٧
– الرقبة	الرجز	٤١٣
– معذبا	الطويل	٤٦١

الباء المضمومة

القافية	البحر	الصفحة
– الأدب	البسيط	١٢٩
– جالب	الطويل	٣٩٩

القافية	البحر	الصفحة
– شاربه	الطويل	٤٣٠
– غاربه	الطويل	٤٣٠
– قريب [مرتعها قريب]	الوافر	٤٥١
– قريب [فرج قريب]	الوافر	٤٥٣

الباء المكسورة

– حسب	البسيط	١١٥
– التراب	الخفيف	١٨٧
– الثعالب	الطويل	١٩٥
– الخطب	الطويل	٢٦٤
– العراب	الوافر	٤٤٠
– قارب	الطويل	٤٦٤

التاء المضمومة

– فاشتريت	الرجز	٨٢
– ملمات	البسيط	١٢٢
– تبيت	الوافر	٣٦٤

التاء المكسورة

– فاستقرت	الطويل	٦٠
– خفرات	الطويل	٢٤٠
– عبراتي	الطويل	٢٥٤
– الغفلات	الطويل	٣٦٣

القافية	البحر	الصفحة
الحاء المفتوحة		
- يمصحا	الرجز	٤٥٣
الحاء المضمومة		
- فارح	الطويل	٣٠٦
- يبرح	الطويل	٤٥٧
- براح	الكامل	٤٦٤
الحاء المكسورة		
- نصحي	الطويل	١١٣
الدال المفتوحة		
- حديدا	الرجز	٢٥
- ناجدا	الرجز	١١١
- سودا	الوافر	١٢٦
- زادا	الوافر	٣٨٩
- الحديدا	الوافر	٤٤٨
الدال المضمومة		
- حميد	الطويل	١٢١

القافية	البحر	الصفحة
– أعودها	الطويل	١٣٩
– الجمد	البسيط	١٨٧

الدال المكسورة

– المسَّرد	الطويل	١٢٤
– تعوديني	البسيط	١٣٨
– وحدي	الطويل	١٥٩
– المسجد	المتقارب	٣٩٩
– فقد	البسيط	٤١٩
– المعتمد	الكامل	٤٢٢

الراء الساكنة

– شعر	الرجز	٣٥٥

الراء المفتوحة

– نارا	المتقارب	١٢٤
– القمرا	البسيط	٢١٦
– الكرى	الرجز	٣٢٨
– آمرا	الطويل	٤٣١

الراء المضمومة

– هجر	البسيط	٢٨

القافية	البحر	الصفحة
– الخور	البسيط	١٣٠
– عاقر	الطويل	١٥٨
– الفجر	الطويل	٢٦٢
– بشر	البسيط	٢٦٦ ، ٤٦٠
– تذر	البسيط	٤٤٠
– يتغير	الطويل	٤٤٢

الراء المكسورة

– المكر	الطويل	١٢٢
– الأعاصر	الطويل	١٣٢
– الأشعار	الكامل	١٣٧
– الأقدار	الكامل	١٦٠
– جمهور	الرجز	٢١٠
– المحبور	الرجز	٢١٠
– الهبور	الرجز	٢١٠
– للكاثر	السريع	٣٠٠
– التنانير	البسيط	٣٦٣
– الفاجر	السريع	٣٦٨
– السمر	البسيط	٣٧٣

السين المفتوحة

– أبؤسا	الطويل	٤٣١ ، ٤٣٢

القافية	البحر	الصفحة

السين المضمومة

- نجس	الكامل	٦١
- العيس	الرجز	٣٤٠

العين المضمومة

- الودائع	الطويل	٦٠
- الزعازع	الطويل	١١٦
- سابع	الطويل	١٢٦
- الصوانع	الطويل	١٤٩
- شفيع	الطويل	٢٤٨
- ساطع	الطويل	٤٣١
- الضبع	البسيط	٤٣٩
- أصنع	الطويل	٤٤٩

العين المكسورة

- فاجزعي	الكامل	٩

الفاء المضمومة

- وكف	المنسرح	١٥٥

القافية	البحر	الصفحة

القاف المضمومة

- أطيقها	الرجز	٤٠٣

القاف المكسورة

- عبد محق	الخفيف	٥٨

الكاف المفتوحة

- هالكا	المتقارب	١٢٣
- دونكا	الرجز	٤٠٢
- يحمدونكا	الرجز	٤٠٢
- يمجدونكا	الرجز	٤٠٢

اللام الساكنة

- الأجل	المتقارب	١٩٤

اللام المفتوحة

- غزالا	الوافر	٢٤٠
- كميلا	المتقارب	٢٩٠
- شمالا	البسيط	٤٢٤
- الشمالا	المتقارب	٤٢٤

القافية	البحر	الصفحة

اللام المضمومة

القافية	البحر	الصفحة
– العمل	البسيط	١١٧
– وجل	البسيط	١٩٦
– حالها	الطويل	٢٢٦
– خلل	مجزوء الوافر	٢٤٨
– الهواطل	الطويل	٢٦٢
– تقتل	الطويل	٣٩٥
– يطل	المديد	٤١٣
– ينتعل	البسيط	٤٢٣
– يذبل	الطويل	٤٣٦
– الجبل	البسيط	٤٣٩

اللام المكسورة

القافية	البحر	الصفحة
– المال	الطويل	٥٣
– سبيل	الطويل	١١٣
– فالي	الطويل	١١٧
– بالجهل	الطويل	١٢٣
– الطحال	الوافر	٢١٨
– مفصل	الكامل	٢٥٦
– لقفال	الطويل	٢٥٧
– جلجل	الطويل	٣٤٨ – ٣٥٠
– أمثالي	البسيط	٣٦٣

القافية	البحر	الصفحة

الميم الساكنة

– السلم	الطويل	٤٢٥

الميم المفتوحة

– قاسما	الرجز	١٣٥
– متيما	الطويل	٢٥٤
– سناهما	الطويل	٤١٦
– صائما	الرجز	٤٥١

الميم المضمومة

– حرام	الوافر	١٠٨
– الإعدام	الخفيف	١٢٢
– اضطرام	الخفيف	١٣٠
– كريم	الطويل	٤١٢
– وخيم	الكامل	٤٦٦

الميم المكسورة

– اللهازم	الطويل	١١
– لأقوام	البسيط	٣٥ ، ٢٦٤
– ضيغم	الطويل	٤٣٨
– كرام	الوافر	٤٤١

القافية	البحر	الصفحة
النون الساكنة		
- اليمن	المتقارب	١٣٨
النون المفتوحة		
- عفانا	البسيط	٣٨٧
- دينا	الرجز	٣٩٤
النون المضمومة		
- المساكين	البسيط	٤٥٠
النون المكسورة		
- منجلان	الوافر	١١٧
- الأخوان	الطويل	١١٨
- المعادن	الطويل	٤٢١
- دنفان	الطويل	٤٢٧
- المجانين	المنسرح	٤٦٥
الهاء المفتوحة		
- وفاها	الرجز	٣٦٩

القافية	البحر	الصفحة
	الواو المكسورة	
- بمرعوي	الطويل	٢١٥

فهرس أنصاف الأبيات

الشطر **الصفحة**

- أنا ابن ماوية إذ جدَّ النقر ٣١٧
- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ٢٠٥
- فأبت إلى فهم وما كدت آئبا ٤٥١
- قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها ٤٣٤
- لمية موحشا طلل قديم ٢٧٣
- ليبك يزيد ضارع لخصومه ٤٢
- ولا أرض أبقل إبقالها ٣٧
- ويوما شهدناه سليما وعامرا ٣١٨

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
- آدم عليه السلام	٢٤١
- أبان بن عبد الحميد اللاحقي	١٦١
- إبراهيم بن السري	٢١٨ ، ٢٤١ ، ٣٨٢ ، ٤٢٠
- أحمد بن الحسين	٢٤٠
- أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي	١٠٩ ، ٢٣٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٤٤١
- الأحنف = قيس بن معاوية	
- الأخفش الأوسط = أبو الحسن سعيد بن مسعدة	
- ابن أسد الفارقي = الحسن بن أسد	
- إسماعيل بن حماد	٣٦٥
- الأشج = عمر بن عبد العزيز	٣٠١
- الأعشى الأكبر = ميمون بن جندل الأسدي	
- الأعلم = يوسف بن سليمان الشنتمري	
- امرؤ القيس	٥٢ ، ٢٥٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٤٣١
- ابن أم مكتوم = عبد الله بن زائدة	
- أمية بن المغيرة	١٥٨
- إياس ابن معاوية	٢٣٠
- بدر الدين بن مالك = محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك	
- بكر بن محمد المازني	٧٧ ، ١٧٧ ، ١٨٩ ، ٣٣٥ ، ٣٦٤
- أبو بكر - رضي الله عنه - = عبد الله بن قحافة	
- أبو بكر = شعبة بن عياش	
- تأبط شراً = ثابت بن جابر	
- ثابت بن جابر	٤١٢

العلم **الصفحة**

- الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن
- الجرمي = صالح بن إسحاق
- جرير بن عطية .... ٦٦ ، ٢٦٠
- الجزولي = عيسى بن عبد العزيز
- جمال الدين الطائي = محمد بن عبد الله بن مالك
- ابن جني = عثمان بن جني
- الجوهري = إسماعيل بن حماد
- ابن الحاجب = عثمان بن عمر
- الحجاج بن يوسف ٦٢
- الحريري = القاسم بن علي ....
- الحسن بن أحمد (أبو على الفارسي) .... ١٧ ، ٦٣ ، ١٣٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٤٣٣ ، ٤٤١
- الحسن بن أسد الفارقي ٢١٦
- الحسن بن عبد الله السيرافي .... ٢٣٢ ، ٣٨٢
- الحسن بن عبد الرحيم بن عذرة .... ٨٦ ، ٨٧
- الحسن بن محمد (ابن الدهان) ٦٧
- أبو الحكم بن عذرة = الحسن بن عبد الرحيم
- حمزة - رضي الله عنه - ١٥١
- أبو حيان = محمد بن يوسف الغرناطي .... ٢٤١، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٤٤ ، ٣٦٦ ، ٤٥٢
- خالد بن الوليد ٣٨٧
- ابن خروف = علي بن محمد
- الخليل - عليه السلام - ٢٣٣

العلم	الصفحة
- الخليل الفراهيدي = أحمد بن عبد الرحمن	
- أبو الدرداء = عويمر بن مالك	
- ابن الدهان = الحسن بن محمد	
- أبو ذر الخُشْنِيّ = مصعب بن مسعود	
- الربعي = علي بن عيسى	
- رؤبة بن العجاج	١١١
- الرياشي = عباس بن الفرج	
- الزباء بنت عمر	٢٤
- الزجاج = إبراهيم بن السري	
- الزجاجي = إسحاق بن عبد الرحمن	
- أبو زكريا = يحيى بن معط	
- الزمخشري = محمود بن عمر	
- زهير بن أبي سلمى	٢٣٠
- زياد بن معاوية (النابغة)	٣٥ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ٤١٩
- السخاوي = علي بن محمد	
- ابن السراج = محمد بن السرى	
- سعد بن زيد بن مناة	٣٢٤
- سعيد بن جبير	٦١ ، ٤١١
- سعيد بن مسعدة	١٠ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٤٠ ، ١٥٤ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٤١٩
- السهيلي = عبد الرحمن بن عبيد الله	
- سواد بن قارب - رضي الله عنه -	٤٦٤
- سيبويه = عمرو بن عثمان	

العلم **الصفحة**

- السيرافي = الحسن بن عبد الله
- شعبة بن عياش بن سالم الأسدي ٣٢٧
- الشنفري = عمرو بن مالك
- صالح بن إسحاق الجرمي .... ٢١٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٢
- ابن صياد = عبد الله بن صياد
- الصيمري = عبد الله بن علي
- أبو طالب = عبد مناف بن عبد المطلب
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ ٣٥
- أبو الطيب المتنبي = أحمد بن الحسين
- عاصم بن عمرو بن حفص .... ٦٥ ، ٣٢٧
- عباس بن الفرج = الرياشي ٢١٠
- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .... ٦٨ ، ٤٣٣
- عبد الرحمن بن عبيد الله ٢٧٦
- عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - ٣٩٤
- عبد الله بن زائدة ٤٣٥
- عبد الله بن صياد ٤٤٢
- عبد الله بن علي الصيمري ٢٢٠
- عبد الله بن مسعود .... ٢٦٣ ، ٢٦٤
- عبد الله بن المقفع ١٦١
- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ٢١٩
- عبد مناف بن عبد المطلب ١٥٨
- عبد الله بن رؤبة ٣٥٤
- عبد الله بن قحافة ٢٦٠
- عثمان بن جني .... ٤٠ ، ٢٢٩ ، ٢٥٨
- عثمان بن سعيد الداني ٨٣

العلم	الصفحة
- عثمان بن عمر	٧٣
- أبو عبيدة = معمر بن المثنى	٧٧
- العجاج = عبد الله بن رؤبة	
- ابن عصفور = علي بن مؤمن	
- عقبة بن أبي المعيط	٣٨٧
- علي بن حمزة الكسائي	٤٣، ٥٠، ٧٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ٣١٩، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٢٦
- علي بن عيسى الربعي	٣٣٧
- علي بن مؤمن	٢٩٤، ٣٥١
- علي بن محمد السخاوي	٣٤٩
- علي بن محمد	٢١٥، ٢٥٩، ٤٤٤
- عمر بن أبي ربيعة	١٨٦، ٤٤١
- عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -	٣٨٦، ٣٩٨، ٤٤٢
- أبو عمر الداني = عثمان بن سعيد	
- عمر بن عبد العزيز	٣٠١
- عمرو بن عثمان بن قنبر	١١، ١٨، ٤٧، ٤٩، ٧٢، ٨٣، ١٠٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٥٤، ٤٦٢
- عمرو بن مالك	٤١٢
- عمرو بن معد يكرب	٥٩
- عمرو بن هشام	٣٨٦
- عويمر بن مالك	٢٥٢
- عنترة (بن شداد العبسي)	٢٥٥
- عيسى بن عبد العزيز الجزولي	٢١٠، ٣٦٧
- الفارسي = أبو علي الحسن بن أحمد	
- الفراء = يحيى بن زياد	

العلم **الصفحة**

- الفرزدق = همام بن غالب .... ١١٥ ، ٢٦٦ ، ٤٦٠
- أبو القاسم الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق
- القاسم بن علي الحريري .... ٤٢٠ ، ٤٣٨
- قيس بن ذريح ١١٣
- قيس بن معاوية ٢٣٠
- الكسائي = علي بن حمزة
- الكميت بن زيد ٢٠٥
- ابن كيسان = محمد بن أحمد
- لبيد بن ربيعة ٦٠
- المازني= بكر بن محمد
- ابن مالك = محمد بن عبد الله جمال الدين الطائي
- المبرد = محمد بن يزيد
- محمد بن أحمد ٤٤٦
- محمد ﷺ ٣٩٣
- محمد بن عبد الله بن مالك .... ٤٠، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٨٤، ١٣٣، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ ، ٣٤٤ ، ٤٥٢
- محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ٤٠٦
- محمد بن السري .... ١٣١ ، ٤١٩
- محمد بن يحيى .... ٦٤ ، ٦٥ ، ٣٥٠
- محمد بن يزيد المبرد .... ١٩، ٧٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٨، ٢١٠، ٢٣٤، ٢٦٤، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩
- محمد بن يعقوب (ابن النحوية) .... ٨٤ ، ١٢٣
- محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي ..... ٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ ، ٤٥٢
- محمود بن عمر الزمخشري .... ٦٧ ، ٧٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٧٤
- ابن مسعود رضي الله عنه = عبد الله بن مسعود
- مصعب بن مسعود ٦٣
- المطرزي = ناصر بن عبد السيد بن علي
- معمر بن المثنى ٧٧
- ابن المقفع = عبد الله بن المقفع

العلم	الصفحة
- موسى - عليه السلام -	١٩٠ ، ٢٠٢
- ميمون بن جندل الأسدي	٢٩٩
- النابغة = زياد بن معاويه	
- ناصر بن عبد الله بن علي المطرزي	٢٥٦
- نافع بن عبد الرحمن المدني	٤٢٤
- الناقص = يزيد بن الوليد	
- ابن النحوية = محمد بن يعقوب	
- النمر بن تولب	٨
- نوح - عليه السلام -	١٨٧
- ابن هشام الخضراوي = محمد بن يحيى	
- هشام الضرير = هشام بن معاوية الكوفي	
- هشام بن معاوية الكوفي	٢٢٨
- همام بن غالب الفرزدق	١١٥ ، ٢٦٦ ، ٤٦٠
- يحيى بن زياد الفراء	٥٠ ، ١٣٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، ٣١٩ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٢٦
- يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي	٥٩ ، ١٣٠ ، ٣٦١ ، ٤٤٤
- أبو يحيى اللاحقي = أبان بن عبد الحميد	
- يزيد بن الوليد	٣٠١
- يوسف - عليه السلام -	٢٣٠ ، ٣٠٢
- يوسف بن سليمان الشنتمري الأعلم	٢٠٦ ، ٢٠٨
- يونس بن حبيب	٢٤٥ ، ٤٣٧

فهرس القبائل والطوائف ونحوها

القبيلة والطائفة **الصفحة**

- أهل المدينة ٣٩٥
- البصريون ......٤٧، ٦٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١ ، ١٦٢، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٨١، ٤١٠، ٤٢٣
- البغداديون ٢٤٥
- بنو ضبة ٧٩
- التميميون .... ٧٩ ، ٨٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠
- الحجازيون .... ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣
- سبأ ٢٣٥
- سليم .... ١٢٧ ، ١٣٦
- طيء ٨٤
- عنزة ٣٢٣
- قيس ٣٢٧
- الجمهور ...... ٢٧ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٩٨ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢
- الكوفيون .... ٢٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ١١٤ ، ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٣٣٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤١٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤٦
- المعتزلة .... ٢٠ ، ١٩٠

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

البلد والموضع **الصفحة**

- الجودي ١٨٧
- الحديبية ٤٠٢
- سبأ ٢٣٥
- الشام .... ١١٠، ٣١٩
- العراق ١١٠
- الغميم ١٣٩
- مكة ١٣٩

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب والمؤلف **الصفحة**

- الأصول لابن السراج ١٣١
- الألفية لابن معطي ٦٩
- الجمل للزجاجي ٦٨
- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٣٣٩
- شرح التسهيل لابن مالك ١١
- الكتاب لسيبويه .... ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٨
- الكشاف للزمخشري ٢٥٨
- اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي ٤٥٢
- المحكم لابن سيدة ٤٥٢
- المقامة النحوية للحريري ٤٣٨
- مُلحة الإعراب للحريري .... ٤٥ ، ٣٨٥
- المنحة لابن جابر الأندلسي ٤٥

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والمصورات .

١- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، الجزء الثاني ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة برقم (٧٤) نحو .

٢- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، الجزء الثالث ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة برقم (٧٧) نحو .

٣- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن جابر الأندلسي ، مصورة مكتبة الحرم برقم (٨٧) نحو .

٤- **شرح الدروس في النحو** ، لابن الدهان ، مصورة الزميلة فاطمة الكحلاني عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٩ - ١) عن مكتبة شهيد علي .

٥- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الأول ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم (٧٣٤) نحو .

٦- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الثاني ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة برقم (٧٣٦) نحو .

٧- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الثالث ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم (٧٣٨) نحو .

٨- **شرح نهاية البهجة** ، لإبراهيم النقشبندي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٢١٨) نحو .

٩- **كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب** ، لعبد الله الفاكهي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٢/ل) .

١٠- **كفاية الغلام في إعراب الكلام وتسمى ألفية ابن شعبان** ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٦٣) نحو .

١١- **اللمع في النحو** ، لابن جني عثمان الموصلي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٦٣٢) نحو .

١٢- **المصباح في النحو** ، للإمام ناصر المطرزي ، مصورة عن ميكروفلم في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٧٠٣) نحو .

ثانياً : الرسائل العلمية والدوريات .

١- **الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سعد حمدان الغامدي ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ .

٢- **ابن الطراوة النحوي** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور عياد عيد الثبيتي ١٣٩٨ هـ - ١٣٩٩ هـ .

٣- **ابن كيسان النحوي** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد محمد بن حمود الدعجاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٤- **ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد حسن محمد عبد الرحمن أحمد ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٥- **أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سالم محسن العميري ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦- **الاشتغال عند النحويين** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله حمود المخلافي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٧- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأبي جعفر الرعيني** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله حامد النمري ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٨- **شرح المنحة في اختصار الملحة لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد فاطمة عبد الله أحمد الكحلاني ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٩- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي إسحاق الطائي ، دراسة وتحقيق** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور محسن سالم العميري ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠- **كتاب البيان في شرح لمع ابن جني إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق** ، إعداد علاء الدين حموية .

١١- **كتاب الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد علي بن سلطان الحكمي .

١٢- **كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد خديجة محمد حسين باكستاني ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ .

١٣- **لب اللباب في شرح أبيات الكتاب لسليمان بن بنين بن خلف ، دراسة وتحقيق** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور إنجا إبراهيم اليماني - رحمها الله - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

١٤- **لغات طيء** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد محمد يعقوب تركستاني ١٤٠٢ هـ .

١٥- **لغات قيس** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور محمد أحمد سعيد العمري ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦- **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي** ، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

١٧- **مجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة** ، العدد الثاني ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

ثالثاً : المطبوعات .

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢- **آثار البلاد وأخبار العباد** ، تصنيف الإمام زكريا بن محمد القزويني ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣- **أبو عبيدة معمر بن المثنى** ، للدكتور نهاد الموسى ، دار العلوم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- **أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف** ، لرشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٥- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو** ، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٦- **الأبيات المشكلة الإعراب** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وشرح محمود الطناحي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٧- **إتحاف فضلاء البشر** ، للشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء ، طبع بالمطبعة الميمنية على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر .

٨- **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تأليف لسان الدين بن الخطيب ، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٩- **أخبار النحويين البصريين** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٠- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢- **الإرشاد في علم الإعراب** ، بتصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن العميري ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٩ م .

١٣- **الأزهية في علم الحروف للهروي** ، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

١٤- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، تأليف عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

١٥- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لعز الدين بن الأثير الجزري ، دار الفكر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

١٧- **أسرار البلاغة في علم البيان** ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق وشرح وتعليق السيد محمد رشيد رضا والشيخ أسامة صلاح الدين ، دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٨- **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

١٩- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، تأليف عبد الباقي بن عبد الحميد ، شركة الطباعة العربية السعودية ، حقوق الطبع محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٠- **الأشباه والنظائر في النحو** ، للسيوطي ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢١- **الاشتقاق** ، لأبي بكر محمد بن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٢- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر العسقلاني ، وبهامشه كتاب الاستيعاب ، دار الفكر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٢٣- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، للزجاجي لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ - الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢٤- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

٢٥- **الأصمعيات** ، للأصمعي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف – مصر ، الطبعة الرابعة .

٢٦- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٢٧- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لابن خالويه ، حققه وقدّم له الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

٢٨- **إعراب القراءات الشواذ** ، للعكبري ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

٢٩- **إعراب القرآن** ، للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .

٣٠- **الأعلام** ، للزركلي (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ، دار العلم للملايين – بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشر ١٩٩٥ م .

٣١- **أعلام المغرب والأندلس وهو كتاب نثير الجمان في شعر نظمني وإياه الزمان** ، تأليف الأمير الأندلسي الغرناطي أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر ، حققه وقدم له الدكتور محمد رضوان الداية ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

٣٢- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء** ، تأليف محمد راغب الطباخ الحلبي ، صححه وعلق عليه محمد كمال ، دار القلم العربي بحلب .

٣٣- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع كوستاتسوماس وشركاه بالقاهرة .

٣٤- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، لأبي الحسن بن أسد الفارقي ، حققه وقدم له سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

٣٥- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي قدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

٣٦- **أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد** ، لسعيد الشرتوني ، مطبعة مُرْسَلي بيروت ١٨٨٩ م .

٣٧- **الإقناع في العروض وتخريج القوافي** ، تأليف الصاحب بن عباد بتحقيق محمد آل ياسين ، مطبعة المعارف ، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ .

٣٨- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** ، لابن مالك رواية محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ، تحقيق ودراسة سعد بن حمدان الغامدي ، مكتبة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣٩- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف في الأسماء والكنى والأنساب** ، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ نايف العباس ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان .

٤٠- **ألفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام** ، صنعة زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري ، حققه وقدّم له الدكتور زهير زاهد ، والأستاذ هلال ناجي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .

٤١- **الألفية في النحو والصرف** ، لابن مالك الأندلسي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م .

٤٢- **الأمثال** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٤٣- **أمثال العرب** ، للمفضل بن محمد الضبي ، قدم له وعلّق عليه الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٤- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤٥- **الأمالي** ، لأبي علي القالي ، جامعة أم القرى .

٤٦- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه** ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٤٧- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، تأليف أبي البقاء العكبري ، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٤٨- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٤٩- **إنباء الغمر بأنباء العمر** ، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العاليه الهندية تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

٥٠- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لأبي العباس أحمد بن ولاد النحوي ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٥١- **الأنساب للسمعاني** ، لأبي سعيد التميمي السمعاني ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٥٢- **الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم** ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٥٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٥٤- **أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية** ، تأليف محمود مصطفى ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ، الطبعة الحادية عشر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٥٥- **أوجز المسالك إلى موطأ مالك** ، للعلامة المحدث الجليل الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٦- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية .

٥٧- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني - بغداد .

٥٨- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للعالم الفاضل إسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان .

٥٩- **البحر المحيط** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٦٠- **البداية والنهاية** ، لابن كثير ، أشرفت على طبعه وإخراجه وطبعته على نفقتها مكتبة المعارف ببيروت ، ومكتبة النصر بالرياض ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م .

٦١- **البديعيات في الأدب العربي نشأتها – تطورها – أثرها** ، إعداد علي أبو زيد ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٦٢- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع الأشبيلي ، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .

٦٣- **بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة** ، تأليف عبد المتعال الصعيدي ، إحياء الكتب الإسلامية ببيروت .

٦٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٦٥- **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٦٦- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، دار التراث ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

٦٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة – بيروت لبنان ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر سنة ١٣٠٦ هـ .

٦٨- **تاريخ آداب اللغة العربية** ، تأليف جرجي زيدان ، دار مكتبة الحياة – بيروت لبنان ١٩٩٢ م .

٦٩- **تاريخ الأدب العربي** ، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .

٧٠- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية – المدينة المنورة .

٧١- **تاريخ العلامة ابن خلدون** ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر .

٧٢- **التاريخ الكبير** ، للبخاري شيخ الإسلام الإمام أبي عبد الله البخاري ، مطبعة دار المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد ، سنة ١٣٦١ هـ ، الطبعة الأولى .

٧٣- **التبصرة والتذكرة** ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٧٤- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، للعكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان ، **الطبعة** الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٥- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** ، لابن مكي ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة - القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٧٦- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٧٧- **تحفة الأقران في ما قُرِئ بالتثليث من حروف القرآن** ، لأبي جعفر الرعيني ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، دار المنارة - جدة السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م .

٧٨- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٩- **التصريح على التوضيح** ، للأزهري ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

٨٠- **تذكرة النحاة** ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٨١- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٨٢- **التعريف في الأنساب والتنويه لذوي الأحساب** ، للقرطبي أحمد بن محمد الأشعري ، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور سعد عبد المقصود ظلام ، دار المنار .

٨٣- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٨٤- **تفسير ابن كثير والبغوي ويليه فهرس فضائل القرآن** ، مطبعة المنار بمصر ١٣٤٧هـ.

٨٥- **تفسير البحر المحيط = البحر المحيط** .

٨٦- **التفسير الكبير** ، للرازي ، التزام عبد الرحمن محمد بميدان الجامع الأزهر بمصر ، الطبعة الأولى .

٨٧- **تفسير المراغي** ، تأليف صاحب الفضيلة الأستاذ أحمد مصطفى المراغي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٨٨- **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب** ، للشنتريني ، دراسة وتحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

٨٩- **تهذيب التهذيب** ، لابن حجر العسقلاني ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى .

٩٠- **تهذيب الصحاح** ، لمحمود الزنجاني ، تحقيق عبد السلام هارون ، وأحمد عبد الغفور عطار ، وعني بنشره محمد سرور الصبان ، دار المعارف - بمصر .

٩١- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .

٩٢- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد امبابي وشركاه - ٩ شارع الصنادقية بالأزهر ، الطبعة الثانية .

٩٣- **التوطئة** ، للشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٩٤- **التيسير في القراءات السبع** ، للإمام أبي عمرو الداني عني بتصحيحه أوتويرتزل ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٥- **تيسير مصطلح الحديث** ، بقلم الدكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الثامنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٩٦- **الجاسوس على القاموس** ، لأحمد بن فارس الشدياق ، دار صادر - بيروت ، طبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ .

٩٧- **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

٩٨- **جامع الدروس العربية** ، للشيخ مصطفى الغلاييني - الجزء الأول - راجع هذه الطبعة ونقّحها الدكتور محمّد أسعد النادري ، المكتبة العصرية - صيدا بيروت ، الطبعة الثلاثون ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٩- **الجمل في النحو** ، للزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٠٠- **الجمل في النحو المنسوب للخليل الفراهيدي** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠١- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** ، تأليف أبي زيد القرشي ، حققه وضبطه وزاد في شرحه علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٠٢- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه الدكتور أحمد عبد السلام ، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٠٣- **جمهرة أنساب العرب** ، للأندلسي ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٠٤- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .

١٠٥- **حاشية الخضري** ، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

١٠٦- **حاشية الشمني على مغني ابن هشام المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، المطبعة البهية بمصر .

١٠٧- **حاشية الشيخ ياسين ضمن كتاب التصريح على التوضيح للأزهري .**

١٠٨- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

١٠٩- **الحجة في علل القراءات السبع** ، لأبي علي الفارسي ، بتحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الطبعة الثانية .

١١٠- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م - ١٣٨٧ هـ .

١١١- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، لأبي محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٠ م .

١١٢- **الحلة السيرا في مدح خير الورى** ، لابن جابر الأندلسي ، تحقيق علي أبو زيد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٣- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١٤- **الحماسة** ، للبحتري ، نقله عن النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة كلية ليدن واعتنى بضبطه بالشكل الكامل وتدوين فهارسه وملحوظاته لويس اليسوعي ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١٥- **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

١١٦- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١١٧- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة .

١١٨- **دائرة المعارف الإسلامية** ، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي ، أحمد الشنتناوي ، وإبراهيم زكي خورشيد ، وعبد الحميد يونس ، العدد الأول ، جمادى الثانية ١٣٥٢ هـ - اكتوبر ١٩٣٣ م .

١١٩- **الدارس في تاريخ المدارس** ، تأليف عبد القادر بن محمد الدمشقي ، عني بنشره وتحقيقه جعفر الحسني ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٨ م .

١٢٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بالهند ، الطبعة الأولى .

١٢١- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** ، تأليف أحمد الشنقيطي ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوق جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، قدّم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيره ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

١٢٣- **درة الحجال في أسماء الرجال** ، لأبي العباس المكناسي ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي ، المكتبة العتيقة ، دار التراث .

١٢٤- **دلائل الاعجاز** ، للجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٢٥- **دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥ هـ** ، إعداد عمادة شؤون المكتبات ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٢٦- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، تأليف جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي ، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر - القاهرة ، جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

١٢٧- **الديباج** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى تحقيق الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع ، والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١٢٨- **الديباج المذهب** ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي ، مكتبة دار التراث - القاهرة .

١٢٩- **ديوان الأخطل** ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣٠- **ديوان الأعشى** ، دار صادر - بيروت .

١٣١- **ديوان الأعشى** ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت لبنان .

١٣٢- **ديوان امرؤ القيس - شاعر المرأة والطبيعة -** ، بقلم ايليا حاوي - دار الثقافة - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨١ هـ .

١٣٣- **ديوان أمية بن الصلت** ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السلطي ، الطبعة الثانية .

١٣٤- **ديوان النابغة الذبياني** ، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه الشيخ محمد الطاهر بن عاشو ، الشركة التنوسية للتوزيع ، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر .

١٣٥- **ديوان تأبط شراً وأخباره** ، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٤٨ م .

١٣٦- **ديوان تميم بن مقبل** ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

١٣٧- **ديوان جرير** ، دار صادر - بيروت ، دار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٣٨- **ديوان الحارث بن حلزة** ، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، دار القلم - بيروت لبنان .

١٣٩- **ديوان حسان بن ثابت** ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٤٠- **ديوان خفاف بن ندبة ضمن شعراء إسلاميون** ، للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

١٤١- **ديوان دريد بن الصمة الجشمي** ، قدم له الدكتور شاكر الفحام ، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٤٢- **ديوان ذي الرمة** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٤٣- **ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم ابن الورد ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٤٤- **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره** ، صنعه يحيى الطائي ، رواية هشام الكلبي ، دراسة وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٤٥- **ديوان عبد الله بن رواحة – سيرته وشعره –** ، تأليف الدكتور قصاب ، دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

١٤٦- **ديوان عبد الله بن الزبير** ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دار الحرية – بغداد ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

١٤٧- **ديوان العجاج** ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشرق .

١٤٨- **ديوان علي بن أبي طالب عم النبي ﷺ** ، جمعه وشرحه الدكتور محمد التونجي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

١٤٩- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دار صادر – بيروت .

١٥٠- **ديوان عنتره** ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

١٥١- **ديوان الفرزدق** ، دار صادر ببيروت .

١٥٢- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

١٥٣- **ديوان قيس بن ذريح ضمن ديوان العذريين** ، شرح الدكتور يوسف عيد ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١٥٤- **ديوان قيس بن الملوح ضمن ديوان العذريين** ، شرح الدكتور يوسف عيد ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١٥٥- **ديوان كثير عزة** ، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ، لبنان ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

١٥٦- **ديوان المتنبي** ، دار صادر ببيروت ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠ م .

١٥٧- **ديوان النمر بن تولب ضمن شعراء إسلاميون** ، للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .

١٥٨- **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .

١٥٩- **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، دار الشرق العربي – بيروت لبنان – حلب سورية .

١٦٠- **الرد على النحاة** ، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الثالثة .

١٦١- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

١٦٢- **روضات الجنات في أصول العلماء والسادات** ، تأليف الشيخ محمد باقر ، صححه السيد محمد علي الروضاتي الأصبهاني ، الطبعة الثانية .

١٦٣- **الروض المعطار في خبر الأقطار – معجم جغرافي –** ، تأليف عبد المنعم الحميري ، حققه الدكتور إحسان عباس ، مكتبة لبنان – بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .

١٦٤- **الروض النظر في ترجمة أدباء العصر** ، تأليف عصام الدين العمري ، تحقيق الدكتور سليم النعيمي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

١٦٥- **زاد المسير في علم التفسير** ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، حققه وكتب هوامشه محمد بن عبد الرحمن عبد الله ، وخرج أحاديثه أبو هاجر السعيد زغلول ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

١٦٦- **زاهر الآداب وثمر الألباب** ، لأبي إسحاق الحصري مفصل ومضبوط ومشروح بقلم الدكتور زكي مبارك ، حققه وزاد في تفصيله وضبطه وشرحه محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ببيروت لبنان ، الطبعة الرابعة .

١٦٧- **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب** ، للشيخ أبي الفوز البغدادي السويدي ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٦٨- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

١٦٩- **سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق وتصحيح عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ – ١٩٣٦ م .

١٧٠- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي** ، لعبد الملك بن حسين المكي ، المطبعة السلفية ومكتبتها – القاهرة ١٣٧٩ هـ .

١٧١- **سنن أبي داود** ، راجعه على عدة نسخ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية – دار الفكر .

١٧٢- **سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه** ، حققه وصنع فهارسه محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة .

١٧٣- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي** ، دار إحياء التراث العربي ببيروت لبنان .

١٧٤- **سير أعلام النبلاء** ، لشمس الدين الذهبي ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٧٥- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

١٧٦- **الشافي في العروض والقوافي** ، للدكتور هاشم صالح مناع ، دار الفكر العربي ١٩٩٣ م .

١٧٧- **شذا العرف في فن الصرف** ، للأستاذ أحمد الحملاوي ، دار الفكر ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

١٧٨- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٧٩- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العزى الحديث نجف ، الطبعة الأولى .

١٨٠- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد السيرافي ، حققه الدكتور محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٨١- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .

١٨٢- **شرح ألفية ابن معطي** ، لابن القواس عبد العزيز الموصلي ، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨٣- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٨٤- **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٨٥- **شرح الجاربردي على الشافية – مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي على متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشية الجاربردي** ، لابن جماعة ، عالم الكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٨٦- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة الدكتور سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى .

١٨٧- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية .

١٨٨- **شرح الدماميني على متن مغني اللبيب بهامش حاشية العلامة الشمني على مغني ابن هشام** ، المطبعة البهية بمصر .

١٨٩- **شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ويليه أخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام** ، تأليف حسن السندوبي ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة .

١٩٠- **شرح ديوان جرير** ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

١٩١- **شرح ديوان الحماسة** ، للتبريزي الشيخ أبي زكريا الشهير بالخطيب ، عالم الكتب - بيروت .

١٩٢- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٩٣- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، حققه وقدم له إحسان عباس ، جامعة أم القرى ، مطبعة حكومة الكويت .

١٩٤- **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، منشورات جامعة بنغازي .

١٩٥- **شرح شافية ابن الحاجب** ، تأليف الشيخ رضى الدين الاسترابادي مع شرح شواهده للعالم الجليل البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن ، محمد الزفراف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي - بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٩٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لابن هشام الأنصاري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٩٧- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** ، تأليف عبد الله بن برّي ، تقديم وتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش والدكتور محمد مهدي علام ، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٩٨- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي .

١٩٩- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٢٠٠- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، لابن الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، دار المعارف ١٩٩٣ م .

٢٠١- **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاخوري بمؤازرة الدكتور وفاء الباني ، دار الجيل - بيروت .

٢٠٢- **شرح قواعد الإعراب لابن هشام** ، تأليف محي الدين الكافيجي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار طلاس ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م .

٢٠٣- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٠٤- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية** ، لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب الدكتور صلاح رواي ، مطبعة حسان - القاهرة ، الطبعة الثانية .

٢٠٥- **شرح اللمع** ، لابن برهان العكبري ، حققه الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٠٦- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت .

٢٠٧- **شرح مقامات الحريري** ، لابن العباس الشريشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيد بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٠٨- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للشلوبين ، درسه وحققه تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٠٩- **شرح مُلحة الإعراب** ، للحريري ، قدَّم له وحققه الدكتور أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٢١٠- **شذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب** ، لابن العماد الحنبلي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

٢١١- **شعراء أمويون - القسم الثالث -** ، دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المجمع العلمي - العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢١٢- **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .

٢١٣- **شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي** ، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢١٤- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، للسلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢١٥- **الشنفري شاعر الصحراء الأبي ، دراسة فنية تتناول حياة الشاعر ومذهبه** ، تأليف الدكتور محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢١٦- **شواهد العيني ضمن كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢١٧- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

٢١٨- **الصحاح** ، للجوهري ، تحقيق عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢١٩- **صحيح البخاري** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار الفكر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٢٢٠- **صحيح سنن الترمذي باختصار السند** ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٢١- **صحيح مسلم** ، للإمام أبي الحسين النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م .

٢٢٢- **صفوة الصفوة** ، للإمام العالم جمال الدين ابن الجوزي ، حققه وعلق عليه محمود فاخوري ، وخرج أحاديثه محمد رواس ، دار المعرفة ببيروت - لبنان .

٢٢٣- **الصناعتين " الكتابة والشعر "** ، تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

٢٢٤- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

٢٢٥- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، لشمس الدين السخاوي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت لبنان .

٢٢٦- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام** ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٢٢٧- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لتاج الدين السبكي ، طبع على نفقة مولاي أحمد بن عبد الكريم الحسني ، الطبعة الأولى ، المطبعة الحسينية المصرية .

٢٢٨- **طبقات الشعراء** ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٢٩- **طبقات فحول الشعراء** ، لابن سلام الجمحي ، تأليف محمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة .

٢٣٠- **الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد العروض والقافية** ، للدكتور عبد الحميد السيد ، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد مبابي وأخوه محمد ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٣١- **عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي** ، للإمام الحافظ ابن العربي المالكي ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .

٢٣٢- **العروض تهذيبه وإعادة تدوينه** ، صنعة الشيخ جلال الحنفي ، مطبعة العاني ١٩٧٨ م - ١٣٩٨ هـ .

٢٣٣- **العروض والقافية ودراسة في التأسيس والاستدراك** ، تأليف محمد العلمي ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٣٤- **العصر العباسي الثاني** ، لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

٢٣٥- **العقد الفريد** ، لابن عبد ربه الأندلسي ، شرحه وضبطه ورتب فهارسه أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ، قدّم له الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ببيروت لبنان .

٢٣٦- **علم المعاني** ، للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٣٧- **العين** ، لأبي عبد الرحمن الخليل الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٣٨- **عيون الأخبار** ، لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

٢٣٩- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين ابن الجزري ، عني بنشره ج. برجستراسر ، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

٢٤٠- **غربال الزمان في وفيات الأعيان** ، ليحيى العامر اليماني ، صححه وعلق عليه محمد ناجي العمر ، بإشراف القاضي عبد الرحمن بن يحيى ، مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٤١- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال - المشهور بالشرح الكبير** ، للشيخ جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق ، تحقيق مصطفى نحاس - كلية الآداب - جامعة الكويت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٤٢- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** ، لمحمد علي الشوكاني حققه وخرج أحاديثه عبد الرحمن عميرة ، ووضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٤٣- **الفرائد الجديدة ومعه المواهب الحميدة** ، للشيخ عبد الحميد المدرس ، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها محمد الملا أحمد الكرني ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف التراث الإسلامي .

٢٤٤- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني تحقيق فهمي حسن النمر وفؤاد علي مخيمر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٢٤٥- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** ، لأبي عبيد البكري ، حققه وقدّم له الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .

٢٤٦- **الفصول الخمسون** ، لابن معطي ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢٤٧- **فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية الكائنة بسراي درب الجماميز بمصر** ، جمعه ورتبه : مدير المكتبة العربية بها أحمد الميهي ومحمد الببلاوي ، طبعة أولى بالمطبعة العثمانية بمصر سنة ٣٠٧ هـ .

٢٤٨- **فهرس مخطوطات الأوقاف العامة بالموصل** ، إعداد سالم عبد الرزاق أحمد ، مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٢٤٩- **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد** ، لعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد .

٢٥٠- **فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود** ، صنعه الدكتور عبد الرزاق حسين، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥١- **فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود (النحو والصرف واللغة والعروض)** ، إعداد الدكتور علي حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥٢- **فهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب المصرية** ، تصنيف فؤاد سيد أمين، القاهرة، دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤ م .

٢٥٣- **فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود** ، إعداد الدكتور علي حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥٤- **فهرس المطبوعات العراقية (١٨٥٦ - ١٩٧٢ م)**، إعداد عبد الجبار عبد الرحمن، دار الرشيد للنشر .

٢٥٥- **فهرس النحو (المصورات الميكروفلمية الموجودة بمكتبة الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)** ، إعداد قسم الفهرسة بالمركز - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة .

٢٥٦- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** ، للشوكاني ، بتحقيق عبد الرحمن يحيى العلمي اليماني ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ بيروت .

٢٥٧- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة** ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكتبة الحياة ، الطبعة الأولى .

٢٥٨- **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي ، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٢٥٩- **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٢٦٠- **الكافي في العروض والقوافي** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، مطبعة المدني .

٢٦١- **الكامل** ، للإمام أبي العباس المبرد ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٦٢- **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٦٣- **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك** ، لتقي الدين المقريزي ، حققه وقدم له ووضع حواشيه الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور .

٢٦٤- **الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ببيروت .

٢٦٥- **كتاب الشعر** ، لأبي علي الفارسي = **الأبيات المشكلة الإعراب** .

٢٦٦- **كتاب الطبقات** ، للإمام المحدث أبي عمرو خليفة بن خياط العصفري ، رواية أبي عمران موسى بن زكريا ، حققه وقدم له الدكتور أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٦٧- **الكشاف** ، للزمخشري ، دار المعرفة .

٢٦٨- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للعلامة الشهير بحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان .

٢٦٩- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمؤلفه أبي محمد القيسي ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢٧٠- **كفاية الغلام = ألفية الآثاري** .

٢٧١- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، لابن الأثير ، مكتبة المثنى ببغداد .

٢٧٢- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، للعكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر - دمشق ، سورية ، ودار الفكر المعاصر - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٢٧٣- **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب** ، لمحمد علي السراج ، عني بمراجعته وتحقيقه خير الدين شمس باشا ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٧٤- **لب اللباب في تحرير الأنساب** ، للشيخ الإمام السيوطي ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب .

٢٧٥- **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٧٦- **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٢٧٧- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم** ، للإمام الآمدي صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور ف. كرنكو ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٢٧٨- **المبدع في التصريف** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م .

٢٧٩- **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

٢٨٠- **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر .
٢٨١- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد النيسابوري الميداني ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية في جمادى الثانية ١٣٧٩ هـ - ديسمبر ١٩٥٩ م .
٢٨٢- **مجمع فؤاد الأول للغة العربية - دور الانعقاد الرابع - محاضر الجلسات** ، طبعت بدار الطباعة المصرية - القاهرة ١٩٣٩ م .
٢٨٣- **مجمل اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٢٨٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تأليف أبي الفتح بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، يشرف على إصدارها محمد توفيق، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ.
٢٨٥- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
٢٨٦- **مختار الصحاح** ، لمحمد الرازي ، دار الكتاب العربي ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
٢٨٧- **المخصص** ، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
٢٨٨- **المدارس النحوية** ، لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
٢٨٩- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
٢٩٠- **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب اللغوي ، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - القاهرة .
٢٩١- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٩٢- **المسائل الحلبيات** ، صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، دار المنار ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٩٣- **المسائل العضديات** ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٩٤- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني - بغداد .

٢٩٥- **المسائل المنثورة** ، للفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٩٦- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢٩٧- **المستقصى في أمثال العرب** ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٢٩٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٢٩٩- **مشاهير الشعراء والأدباء** ، إعداد علي مهنا ، وعلي نعيم خريس ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٠٠- **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية** ، للسيوطي ، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود ، مطبعة وزارة الأوقاف الشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٠١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، تأليف أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العلمية - بيروت لبنان .

٣٠٢- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين ، دار الرسالة للطباعة - بغداد .

٣٠٣- **معاني الحروف** ، لأبي الحسن الرماني ، حققه وخرج شواهده وعلق عليه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٣٠٤- **معاني القرآن** ، للأخفش ، حققه الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٣٠٥- **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار ، دار السرور .

٣٠٦- **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٠٧- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتاب - بيروت ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

٣٠٨- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، الطبعة الأخيرة منقحة ومضبوطة وفيها زيادات ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٣٠٩- **معجم الأعلام - معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، تأليف بسام عبد الوهاب الجابي ، الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣١٠- **معجم البلدان** ، للإمام أبي عبد الله ياقوت الحموي ، عني بتصحيحه وترتيب وضعه وكتابة المستدرك عليه محمد أمين الخانجي بقراءته على الأستاذ الأديب الشيخ أحمد الشنقيطي ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى .

٣١١- **معجم الشعراء** ، للمرزباني ، صححه وعلق عليه الدكتور ف. كرنكو ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣١٢- **معجم شواهد العربية** ، تأليف عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٣١٣- **معجم قبائل العرب** ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

٣١٤- **معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ** ، تأليف صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣١٥- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، تأليف عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٣١٦- **معجم مطبوعات العربية والمعربة** ، جمعه ورتبه يوسف اليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية .

٣١٧- **معجم مقاييس اللغة** ، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م .

٣١٨- **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة .

٣١٩- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث** ، رتبه ونظمه الدكتور أ. ي. ونسنكك ، مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ م .

٣٢٠- **المعمرون والوصايا** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٦١ م .

٣٢١- **المغرب في ترتيب المعرب** ، للإمام المطرزي ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة دار الاستقامة ، الناشر مكتبة أسامة بن زيد - حلب بسورية ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٢٢- **المغني في تصريف الأفعال** ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، الطبعة الثالثة .

٣٢٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا ، بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣٢٤- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** ، تأليف طاش كبرى زاده ، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند ، الطبعة الأولى .

٣٢٥- **المفصل في علم اللغة** ، للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، قدم له وراجعه وعلق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٢٦- **المقامات الأدبية** ، للحريري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٣٢٧- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، للجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، سلسلة كتب التراث « ١١٥ » .

٣٢٨- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٨٦هـ.

٣٢٩- **المقدمة الجزولية في النحو** ، تصنيف أبي موسى الجزولي ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه الدكتور محمد أحمد نيل ، والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٣٠- **المقرب** ، لابن عصفور علي بن مؤمن ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٣٣١- **مُلحة الإعراب** ، لأبي محمد القاسم الحريري ، الدار الثقافية للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٣٣٢- **المنتحل** ، للإمام الثعالبي ، صحح روايته وترجم شعراءه وشرح ألفاظه اللغوية أحمد أبو علي ، مكتبة الثقافة الدينية - بورسعيد القاهرة .

٣٣٣- **المنصف** ، شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام المازني ، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٣٣٤- **الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية** ، تأليف عبد العليم إبراهيم، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة .

٣٣٥- **الموطأ** ، للإمام مالك بن أنس - رضي الله عنه - صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربي .

٣٣٦- **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي قاسم السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض .

٣٣٧- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتاب مع استدراكات وفهارس جامعة .

٣٣٨- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني .

٣٣٩- **نزهة الطرف في علم الصرف** ، للميداني ، شرح ودراسة الدكتور يسرية محمد إبراهيم حسن ، الطبعة الأولى .

٣٤٠- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، تأليف محمد الطنطاوي ، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٣٤١- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل علي محمد الضباع ، دار الكتب .

٣٤٢- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ، حققه الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

٣٤٣- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٤٤- **نكت الهميان في نكت العميان** ، لصلاح الدين الصفدي ، طبع بأمر اللجنة التحضيرية تحت رئاسة صاحب المعالي حسين باشا رشدي ، وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي باشا ، طبع بالمطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .

٣٤٥- **النهاية في غريب الحديث** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

٣٤٦- **منهج البلاغة وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** ، شرح الأستاذ الإمام محمد عبده ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٤٧- **نوادر المخطوطات** ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣٤٨- **النواسخ في كتاب سيبويه** ، لحسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣٤٩- **هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين -** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنة ١٩٨١ م .

٣٥٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥١- **همع الهوامع لشرح جمع الجوامع**، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة - بيروت لبنان.

٣٥٢- **الوافي بالوفيات**، تأليف صلاح الدين الصفدي، باعتناء س. ديدرينغ، الطبعة الثانية.

٣٥٣- **الوافي في العروض والقوافي**، للتبريزي، تحقيق الأستاذ عمر يحيى، والدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٣٥٤- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨م - التحقيق -.

٣٥٥- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر ببيروت - الدراسة -.

فهرس الموضوعات

أ - فهرس الدراسة :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - د
التمهيد	١
أولاً : الحريري ومُلحة الإعراب	٢
ثانياً : ابن جابر	١٠
اسمه ومولده ونسبه	١٠
رحلته في طلب العلم وشيوخه	١٠
تلاميذه	١٤
صديقه الرعيني	١٧
شعر ابن جابر	٢٠
خُلُقه وخَلْقُهُ	٢٥
وفاته	٢٨
آثاره	٢٨
القسم الأول : الدراسة وتشتمل على المباحث التالية	**٣٦**
المبحث الأول : المنظومات النحوية	٣٨
المبحث الثاني : موازنة بين :	٤٣
أ - الـمُلحة والمنحة	٤٤
ب - الـمُلحة وشرحها	٥١
جـ - المنحة وشرحها	٥٣
د - شرح الـمُلحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر	٥٥
المبحث الثالث : موازنة بين :	٦٢
أ - ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر	٦٣
ب - شرحي الألفية والمنحة لابن جابر	٦٦

الموضوع **الصفحة**

المبحث الرابع : مدخل إلى دراسة كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة "
لابن جابر ، ويضم عدة مطالب هي : ٧٣
١ - توثيق اسم الكتاب ٧٤
٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ٧٤
٣ - منهج ابن جابر في شرح المنحة ٧٦
٤ - موقفه من النحاة وآرائهم ٩١
٥ - اتجاهه النحوي ٩٥
٦ - مصادره ١٠٠
٧ - شواهده ١٠١
٨ - قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه ١٠٧
٩ - وصف نسخة الكتاب ١١٢
١٠ - منهجي في التحقيق ١١٥
صور من المخطوط **١١٧**

ب - فهرس التحقيق :

الموضوع **الصفحة**

باب الاشتغال ٢
باب الفاعل ٢٣
مسألة توحيد الفعل ٢٩
مسألة تأنيث الفاعل ٣٢
تقديم الفاعل وتأخير المفعول ٣٨
باب التنازع ٤٥
باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ٥٥
السبب الذي لأجله حُذف الفاعل ٥٩
كيفية بناء الفعل للمفعول ٧٧
مسألة باب أعطى إذا بني للمفعول وكان مفعوله الأول اسم مفعول مبني منه ٨٩
باب المفعول به ٩٥
باب الأفعال المتعدية ١٠٤
المتعدي بحرف الجر ١٠٧
المتعدي بحرف الجر تارة وبعدمه تارة أخرى ١١٢
المتعدي لمفعول واحد بنفسه ١١٤
المتعدي لمفعولين ١١٤
المتعدي لمفعولين بنفسه أحدهما غير الآخر ١١٨
الأشياء التي يُعدى بها الفعل ١٤٣
باب اسم الفاعل ١٤٦
أمثلة المبالغة ١٥٧
اسم المفعول ١٦٣
باب المصدر ١٦٦
اسم المصدر ١٧١
اسم الزمان ، واسم المكان والآلة ١٧١
إعراب المصدر ١٧٧

الموضوع **الصفحة**

ما ينوب عن المصدر ١٨٨
عمل المصدر ١٩١
باب المفعول له ٢٠٢
باب المفعول معه ٢١٣
باب الحال ٢٢٦
وقوع المصدر موقع الحال ٢٢٩
الشروط الواجب توفرها في الحال ٢٣٨
أقسام الحال ٢٧٦
باب التمييز ٢٨٢
مسألة في أفعل التفضيل ٢٩٨
مسألة في الصفة المشبهة ٣٠٥
باب الظرف ٣١٣
باب الاستثناء ٣٣١
أقسام الاستثناء ٣٣٣
أدوات الاستثناء الزائدة عن المعروف ٣٤٦
لاسيما ٣٤٨
باب لا النافية للجنس ٣٥٤
باب التعجب ٣٦٨
باب نعم وبئس وحبذا ٣٨٥
باب التحذير والإغراء ٣٩٧
باب إنَّ وأخواتها ٤٠٥
مواضع كسر همزة إنَّ ٤١٥
باب كان وأخواتها ٤٢٩
أفعال المقاربة ٤٥٠
باب ما الحجازية ٤٥٩

الموضوع **الصفحة**

الفهارس الفنية ٤٦٨
- فهرس الآيات القرآنية ٤٦٩
- فهرس الحديث والأثر ٤٨٤
- فهرس الأمثال ٤٨٥
- فهرس أقوال العرب ٤٨٦
- فهرس القوافي (الشعر والرجز) ٤٨٨
- فهرس أنصاف الأبيات ٤٩٩
- فهرس الأعلام ٥٠٠
- فهرس القبائل والطوائف ونحوها ٥٠٧
- فهرس البلدان والمواضع ونحوها ٥٠٨
- فهرس الكتب الواردة في المتن ٥٠٩
- فهرس المصادر والمراجع ٥١٠
- فهرس الموضوعات : ٥٤٤

فهرس الدراسة ٥٤٤

فهرس التحقيق ٥٤٦